مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلة دورية علمية محكمة متخصصة في الأبحاث والدراسات الأدبية والاجتماعية

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

جامعة فرحات عباس- سطيف -

الجزائر

العدد الخامس

2007

الإيداع القانوني: 650-2004 ISSN :1112-4776

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية
دورية أكاديمية متخصصة محكمة
تصدر عن كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر

مدير المجلة:
الأستاذ الدكتور: شكيب أرسلان باقي رئيس الجامعة.

رئيس التحرير:
الأستاذ الدكتور:
ميلود سفاري
عميد الكلية.

هيئة التحرير:
أ.د. ميلود سفاري
د.محمد الصغير شرفي
د. السعيد كسكاس
د. عز الدين صحراوي
د. أمحمد عزوي
د. نصر الدين عمارجية
د. حسان راشدي
د. سعودي النواري
د. عيسى بن سديرة
د. عبد الملك بومنجل
د. نادية عيشور

الهيئة العلمية:

أ.د. الهاشمي لوكيا	جامعة قسنطينة
أ.د. فضيل دليو	جامعة قسنطينة
أ.د. ميلود سفاري	جامعة سطيف
أ.د. محمد علي المكاوي	جامعة القاهرة– جمهورية مصر
أ.د. فؤاد إبراهيم	جامعة لندن بريطانيا
Prof :H. Hanoun. U. Marseille. France.	
Dr :H. Cellier. U. Paris 10. Nanterre. France.	
د.محمد الصغير شرفي	جامعة سطيف
د. السعيد كسكاس	جامعة سطيف
د. مصطفى طلال	جامعة دمشق– جمهورية سورية
د. عز الدين صحراوي	جامعة سطيف
د. أمحمد عزوي	جامعة سطيف
د. نصر الدين عمارجية	جامعة سطيف
د. حسان راشدي	جامعة سطيف
د. سعودي النواري	جامعة سطيف
د. عيسى بن سديرة	جامعة سطيف
د. عبد الملك بومنجل	جامعة سطيف
د. نادية عيشور	جامعة سطيف

المراسلة والاشتراك:
ترسل جميع المراسلات إلى السيد رئيس تحرير مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة فرحات عباس – سطيف 19000 - الجزائر
الهاتف: 030.60.41.98 /030.60.42.81/ البريد الالكتروني: thanioszd@ahooy.fr

تم الطبع بشركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة * الجزائر
الهاتف: 032.44.95.47 /32.44.92.00

قواعد النشر

- تنشر مجلة الآداب والعلوم، الأبحاث والدراسات العلمية، الفكرية والأدبية في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية مكتوبة باللغة العربية، الانجليزية، أو الفرنسية.

- أن تكون المقالات مصحوبة بملخصين أحدهما بلغة المقال والثاني بإحدى اللغتين. الملخص بالعربية ضروري في كل الأحوال.

- أن يرسل المقال في نسختين، لا يقل عدد صفحاتها عن 10 صفحات ولا يزيد عن 25 صفحة.

- أن يكون المقال مطبوعا على الكمبيوتر وفق برنامج **Word 2000**، ومسجل في قرص مرن بحيث يكون مقاس الكتابة على حجم 13×21 بما فيه رقم الصفحة، ويكتب النص بخط **traditional Arabic**، وبحجم 18 نقطة.

- يكتب عنوان البحث واسم المؤلف، ورتبته العلمية، والمؤسسة التي يعمل فيها على صفحة منفصلة، ثم يكتب عنوان البحث مرة أخرى على الصفحة الأولى من البحث دون ذكر الاسم.

- أن توضع المراجع في نهاية المقال مع ذكر أرقامها في المتن. إذا كان المرجع مقالا تذكر أسماء المؤلفين، اسم المجلة، ورقمها، سنة النشر بالنسبة للكتب يذكر في الإحالة إلى المرجع، اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم الناشر، مكان النشر، سنة الطبع، رقم الصفحة.

- أن تخضع البحوث المقدمة للتحكيم العلمي قبل نشرها، لا ترد البحوث التي تلقتها المجلة إلى أصحابها، نشرت أو لم تنشر. الدراسات التي تنشرها المجلة تعبر عن آراء أصحابها.

فهرس المحتويات

الحكم الرشيد: المفهوم والآليات.

أ.د. ميلود سفاري 7

الحكم الرشيد بين عهد النبوة وواقع العالم العربي-دراسة في الدلالة والمعايير.

د. لخضر روبحي 33

الزبونية السياسية والاجتماعية.

أ.د. فضيل دليو 45

الحكم الرشيد ومعضلات الدولة الحديثة في دول العالم الثالث-الدول العربية نموذجا-.

أ. فتيحة هارون 65

إصلاح النظم التعليمية وتطويرها في سياق التغيير.

أ.د. محمد مسعد نوح 95

المقومات الاجتماعية والاقتصادية للحكم الرشيد في الدول العربية.

أ. ربيع كواهي 111

فكرة الحكم الرشيد بين التنظير العلمي والتنظير الاستراتيجي-دراسة نقدية-.

أ.محمد عبد الكريم فريحة 125

الحكم الموسع بين المفهوم والآليات في المجتمع الجزائري بلدية عنابة "أنموذجا".

د. عبد الله سقور 145

الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية.

أ. د. بوبكر بوخريسة 173

دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر

-دراسة حالة: الأحزاب السياسية-.

د. ناجي عبد النور..... 191

التعليم الجامعي والحكم الرشيد في الجزائر.

أ. محمد بوقشور 211

نحو رؤية إستراتيجية للحد من الفساد في المجتمع الجزائري.

د. فيروز زرارقة 239

التهيئة الإقليمية في الجزائر بين مستلزمات الحكم الرشيد والممارسة في المجال الجغرافي.

أ. لحسن فرطاس..... 259

Bourich Riadh : l'épreuve de la bonne gouvernance..... 1

Essoh Elamé : codes eulturels, corruption et gouvernance au Cameroun .. 13

M. Belmihoub : « le 'concept de bonne gouvernance' dans la théorie, et la pratique de l'économie du développement: l'apport de l'économie institutionnelle» 31

الحكم الرشيد: المفهوم المبادئ والانتقادات

أ.د. ميلود سفاري
أستاذ التعليم العالي
قسم علم الاجتماع
جامعة فرحات عباس- سطيف

الملخص:

الحكم الرشيد من المفاهيم التي نالت رواجا في العشريتين الأخيرتين، حاملا مضامين تعبر عن هيمنة النموذج الليبرالي في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كنموذج للدول النامية أن تحتذي به كشرط ملزم لهذه الدول حتى يتسنى لها الحصول على المساعدات والقروض لتحقيق التنمية.

ولئن كانت صورة الحكم الرشيد وآلياته واضحة إلى حد بعيد في الأدبيات الغربية؛ فقد طرح جدلا واسعا في كيفية التعامل معه أو ترجمته، سواء بالاستخدام الحاضر للمفهوم أو للمعاني التاريخية التي يحملها وعلاقته بالموروث الفكري والثقافي للحضارة الإسلامية.

ولم يقتصر الجدل على المفكرين العرب بل امتد ليشمل عديد المفكرين من الدول النامية الذين رأوا فيه شكلا لهيمنة الدول الغربية التي تكيل بمكيالين في تعاملها مع الدول النامية حيث تفرض مبادئ الحكم الرشيد على دول وتغض الطرف عن دول أخرى، مراعاة لمصالح القوى المهيمنة في العالم.

Abstract:

Good governance a catch word over the last two decades. It has become expresses the domination of the liberal model in its economic, social and political dimensions as an ideal for the developing countries in order to get aids and loans to achieve development.

while the image of both concept and principles of good governance were clear enough in western literature, it was not the same among Arab intellectuals neither in its translation nor in how to deal with it, in its relationship with the heritage of Islamic civilization.

The debate on good governance was not exclusive to Arab intellectuals intellectuals in developing countries, have also participated in the debates Some of them saw in the concept a new form of western domination over their third world and the continued dependence countries to the dictations of international organizations whom they accuse of lacking fairness insisting on the application of the conditions of good governance to some countries and closing their eyes when it comes to others favoring the interests of the dominating powers in the world.

1. مقدمة.

" **الحكم الرشيد** " من المفاهيم كثيرة التداول خاصة في الأوساط السياسية والاقتصادية ويحمل مضامين متعددة للخائضين فيه من سياسيين وعلماء اجتماع واقتصاديين ورجال إدارة ورجال أعمال... وقد أصبح اليوم حديث العام والخاص بغض النظر عن المعنى أو المعاني التي يحملها عند هذا الطرف أو ذاك. ولا أدل على الأهمية التي مافتئ يكتسيها موضوع **الحكم الرشيد** وشدة العناية به من كثرة ما تناولته المؤتمرات والكتابات والندوات المحلية والدولية. بل إن المفهوم أصبح – كما يرى الخبراء – لا غنى عنه لأي تحليل حول التنمية. وكما أشار ميشيل كامديسوس المدير العام لصندوق النقد الدولي فإن " **الحكم الرشيد** مهم للدول في كافة مراحل تطورها".

Good governance is important for countries at all stages of development.
(Michel Camdessus,1997)

وقد انتشر مفهوم **الحكم الرشيد** انتشارا سريعا في العشريتين الأخيرتين بعد أن كان محدود التداول على مستوى الهيئات الدولية والمنظمات المتخصصة، لاسيما تلك التي تعنى بمنح القروض وتوفير المساعدات للدول النامية. حينما تأكد لدى هذه المنظمات بأنه لا يمكن تحقيق التنمية في دول العالم الثالث بمجرد تقديم وصفات اقتصادية أو توفير سيولة مالية في شكل قروض أو هبات أو مساعدات فنية.. ذلك أن الداء الذي استشرى في هذه الدول هو غياب **الحكم الرشيد** وانتشار الفساد الإداري والسياسي على كافة المستويات، بحيث كان يمثل العقبة الكبرى في سبيل تطبيق برامج الأمم المتحدة التنموية في هذه البلدان. كما اقتنعت هذه الهيئات أن فعالية **الحكم الرشيد** وحسن تطبيقه يستلزم بالضرورة الربط بين الكفاءات الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي، فتم توسيع المفهوم ليشمل الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل دور المجتمع المدني من جمعيات وأحزاب سياسية وجماعات مهنية ونقابات وكل

ما من شأنه أن يخفف عبء التسيير عن الدولة. بل إن بعض المهام التي كانت من اختصاص الدولة على مدى قرون من الزمن صار من الضروري أن تصبح في يد منظمات المجتمع المدني وهو ما ذهب إليه الأستاذ جيري ستوكر **Gerry Stocker** حين كتب أن من بين المعاني التي يحملها مفهوم **الحكم الرشيد** هو " إعادة النظر في مهام الدولة وصلاحياتها بحيث أن إعادة توزيع الأدوار تتم لصالح المجتمع المدني". **(Lakhlef Brahim. 2006 :22)**.

2 الحكم الرشيد والتصورات الجديدة للتنمية.

رغم التحفظات التي طالما أثارها المنتقدون لهذا المفهوم ومبادئه وتطبيقاته فقد أصبح اليوم يلقى قبولا على المستوى الدولي كمدخل متفق عليه عالميا في تقييم نوعية التنمية وفي كيفيات إنجازها، وفي هذا نوع من الإجماع على أن **الحكم الرشيد** أصبح يشكل إطارا مرجعيا لقياس مستويات التنمية ومدى نجاحها، متخطيا المفاهيم التي كانت سائدة للتنمية في العقود الماضية والتي ظلت تركز على الجوانب المادية للتنمية بالدرجة الأولى معبر عنها بمعدلات النمو وتحسين مستوى الحياة. بينما يضيف المفهوم الجديد **للتنمية المستدامة** أبعادا وأهدافا تمس جوهر الوجود الإنساني للأفراد في المجتمع، وتحقق كينونتهم، ممثلا في الحريات العامة وحقوق الإنسان والمشاركة في تسيير شؤون الحياة العامة من قبل المواطنين.. بل تصل إلى الحفاظ على البيئة ومكتسبات إنسان الغد والحفاظ على حقوق الأجيال الناشئة لأن جوهر التنمية هو الإنسان حاضرا ومستقبلا.

وقد جعلت منه المؤسسات الدولية خطة عمل توصي الدول النامية بتطبيقها لضمان تنمية متوازنة وحقيقية على الرغم من أن منظري هذه المؤسسات يعترفون بأن **الحكم الرشيد** لا يمثل وصفة سحرية لتحقيق أهداف التنمية وإنما يعتمد في الكثير من الأحيان على المحاولة والخطإ ولا يوفر أجوبة جاهزة **(Lam, N.V. 2003:48)**. ومن جهة أخرى تضع هذه المؤسسات تطبيق

مبادئ **الحكم الرشيد** كشروط تفرضها على الدول النامية لضمان المساعدات والحصول على القروض. وقد كانت هذه الأساليب في التعامل مع دول العالم الثالث محل نقد من المهتمين بموضوع التنمية في هذه الدول وصلت حد التشكيك في قدرتها على الوفاء بما تفرضه عليها هذه المؤسسات الدولية. ويذهب أنصار نظرية التعلم **learning theory** مثلا إلى استبعاد "إمكانية أن تستطيع الدول النامية إضفاء خصوصيتها على أية مفاهيم واردة إليها من الخارج سواء في الفكر أو الممارسة، وبذلك يصبح تبنيها لهذه المفاهيم مجرد شكل من أشكال التبعية الفكرية الكاملة".(راوية توفيق.2005: 25).

3. التأصيل اللغوي لمفهوم الحكم الرشيد

1.3. مادة حكم.

- **حكم** أصله: منع منعا لإصلاح، ومنه سميت اللجام: **حكمة** الدابة، فقيل: **حكمته وحكمت** الدابة: منعتها **بالحكمة**، **وأحكمتها**: جعلت لها **حكمة**، وكذلك: **حكمت** السفيه **وأحكمته**.قال الشاعر:

أبني حنيفة **أحكموا** سفهاءكم إني أخاف عليكم أن أغضبا.

والحكم بالشيء: أن تقضي بأنه كذا، أو ليس بكذا، سواء ألزمت ذلك غيره أو لم تلزمه، قال تعالى: ﴿وَإِذَا **حَكَمْتُم** بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ﴾ [النساء/58]، ويدخل في هذا المعنى حكم الفرد كالقاضي والحكم الجماعي لمؤسسات الدولة، أي إقامة العدل بين الناس وإحقاق الحق في تصريف شؤون الدولة وإدارة المجتمع، وفيه تعبير عن القول المشهور. "العدل أساس الملك". ويختلف المعنى في قوله تعالى: ﴿**وَيَحكُمُ** بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة/95]، أي يقضي في الأمر شخصان من المشهود لهما بينكم بالقدرة على الإنصاف والثبات على الحق. وقريب منه المعنى الذي جاء في قول النابغة الذبياني:

فاحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت إلى حـــمام سراع وارد الثمد

فتاة الحي: هي زرقاء اليمامة المشهور عنها حدة البصر.

الثمد: الماء القليل، وقيل معناه: كن حكيما.

وقال عز وجل: ﴿أَفَحُكمِ الجَاهليَّة يَبغُونَ﴾ [المائدة/50]، وقال تعالى: ﴿وَمن أَحسَنُ منَ اللَّه حُكمًا لِّقَوم يُوقنُونَ﴾ [المائدة/50].

ويقال: **حاكم وحكام** لمن **يحكم** بين الناس، قال الله تعالى: ﴿وَتُدلُوا بِهَا إلى **الحُكَّام**﴾ [البقرة/188]، **والحكم**: المتخصص بذلك، فهو أبلغ. قال الله تعالى: ﴿أَفَغَيْر اللهِ أَبْتَغِي **حُكْمًا**﴾ [الأنعام/114]، وقال عز وجل: ﴿فَابْعَثُوا **حَكَمًا** مِّن أَهْلِهِ وَ**حَكَمًا** مِّن أَهْلِهَا﴾ [النساء/35]، وإنما قال: ﴿**حكما**﴾ ولم يقل: **حاكما**؛ تنبيها أن من شرط **الحكمين** أن يتوليا **الحكم** عليهم ولهم حسب ما يستصوبانه من غير مراجعة إليهم في تفصيل ذلك، ويقال الحكم للواحد والجمع، **وتحاكمنا إلى الحاكم**. قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ **يَتَحَاكَمُوا** إِلَى الطَّاغُوتِ﴾ [النساء/60]، **وحكمت** فلانا، قال تعالى: ﴿حَتَّى **يُحَكِّمُوكَ** فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء/65]، فإذا قيل: **حكم** بالباطل، فمعناه: أجرى الباطل بجرى **الحكم**.

والحكمة: إصابة الحق بالعلم والعقل، **فالحكمة** من الله تعالى: معرفة الأشياء وإيجادها على غاية **الإحكام**، ومن الإنسان: معرفة الموجودات وفعل الخيرات. وهذا هو الذي وصف به لقمان في قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ **الحِكْمَةَ**﴾ [لقمان/12]، ونبه على جملتها بما وصفه بها، فإذا قيل في الله تعالى: هو **حكيم**، فمعناه بخلاف معناه إذا وصف به غيره، ومن هذا الوجه قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللهُ **بِأَحْكَمِ الحَاكِمِينَ**﴾ [التين/8]، وإذا وصف به القرآن فلتضمنه **الحكمة**، نحو: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الكِتَابِ **الحَكِيمِ**﴾ [يونس/1]، وعلى ذلك قال: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُم مِنَ الأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ، **حِكْمَةٌ** بَالِغَةٌ﴾ [القمر/4 - 5]. وقيل: معنى **الحكيم**: **المحكم**. نحو: ﴿**أُحْكِمَت** آيَاتُهُ﴾ [هود/1]، وكلاهما صحيح، فإنه **محكم** ومفيد **للحكم**، ففيه المعنيان جميعا، **والحكم** أعم من **الحكمة**، **فكل حكمة حكم، وليس كل حكم حكمة**، فإن **الحكم** أن يقضي بشيء على شيء، فيقول: هو كذا أو ليس بكذا.

2.3. مادة رشد

الرشد والرشاد خلاف الغي ويشمل الهداية والاستقامة. والرشد مصدر ضد الغي ويعني الاستقامة على طريق الحق، **والرشيد** هو ذو **الرشد**: الهادي المهتدي. **والمراشد**: المقاصد وتعني الطريق وما استقام منها. **ورشّده وأرشده** إلى كذا وعليه وله أي هداه. **ورشّده** القاضي جعله **رشيدا** أي حكم القاضي بأهليته القانونية والشرعية، وأصبح بإمكانه تحمل تبعات أفعاله من الناحية القانونية وإلزامه بالتكاليف الشرعية. يقال: **رشَد يَرْشُد، ورشد يرشُد**: قال تعالى: لعلهم **يرشدون** (البقرة.186) وقال: قد تبين **الرشد** من الغي (البقرة.256). وقال تعالى: فإن أنستم منهم **رشدا** (النساء.6). ولقد آتينا إبراهيم **رشده** من قبل (الأنبياء.51). ويعلق عليها صاحب التفسير فيقول وبين **الرشدين** أعني **الرشد** المؤنس من اليتيم، **والرشد** الذي أوتي إبراهيم عليه السلام بون بعيد. ونجد أيضا في سورة الكهف على لسان موسى عليه السلام حينما قال للرجل الصالح في قوله تعالي: قال هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت **رشدا**.(الكهف.66). وقال في نفس السورة: لأقرب من هذا **رشدا** (الكهف 24).

وقال بعضهم **الرُّشد** أخص من **الرَّشد**، فإن **الرُّشد** يقال في الأمور الدنيوية والأخروية، وأما **الرَّشد** فيقال في الأمور الأخروية لا غير. **والراشد والرشيد** يقال فيهما جميعا. وقال تعالى: وما أمر فرعون **برشيد** (هود. 97). وقال على لسان نبي الله لوط حينما جاءه قومه يهرعون إليه: " اتقوا الله ولا تخزون في ضيفي أليس منكم رجل **رشيد** (هود. 78). وقال قوم شعيب يصفون نبيهم بالحلم والرشد ويستنكرون عليه دعوتهم له بترك عبادة الأوثان التي كان آباؤهم يمارسونها: قالوا يا شعيب أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء إنك لأنت الحليم **الرشيد** (هود. 87). وقال فرعون مخاطبا قومه حتى يصدهم عن دعوة موسى: ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل **الرشاد** (غافر 29). وقال تعالى يفرق بين الكفر والإيمان ويصف من

حبب إليهم الإيمان وكره إليهم الكفر بأنهم الراشدون: ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم **الراشدون** (الحجرات.7).

4. ترجمة مفهوم Bonne Governance / Good Governance إلى العربية

هناك من ترجم لفظة (Governance / Governance) ذات الأصول اللاتينية بلفظة (حكم) العربية واعتبر هذا المفهوم مفهوما محايدا يعبر عن ممارسة السلطة وإدارتها لشؤون المجتمع، وموارده، وتطوره الاقتصادي والاجتماعي. **والحكم** بهذا المعنى مفهوم أوسع من الحكومة لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، عمل كل من المؤسسات غير الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الخاص.(حسن كريّم. 2004: 95 - 96). وفي نفس السياق ذهب عبد الرزاق مقري[1] إلى القول بأن الحكم له مدلول أوسع من الحكومة سواء عنيت عبارة الحكومة الطاقم الوزاري، أو شملت مختلف أجهزة الدولة الرسمية وبهذا المعنى يعبر مفهوم الحكم عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية.(عبد الرزاق مقري.2005 ع.10.ص.11)

.يتساءل البعض عن إمكانية قبول مفهوم الحكم الرشيد كما صاغه الفكر الغربي من عدمه، وفي حال الرفض ما هي المفاهيم البديلة الممكنة أو المحتملة؟ وقد نجم عن النقاش الدائر حول الموضوع أن تعددت المفاهيم التي وضعت لتعبر عن مفهوم **Bonne Governance / Good Governance**. ووجدنا تبعا لذلك مجموعة من الفئات:

1.4. **الفئة الأولى:** نحتت من الفعل الثلاثي **[حَكَمَ]** مجموعة من الصيغ المتقاربة من حيث اللفظ ولكنها ذات دلالات متباعدة في الكثير من الأحيان، ولو أنها لا تستند إلى مبرر منهجي أو معرفي ولا حتى لغوي أو تركيبي واضح في هذا الاختيار أو ذاك، ولعل الذي حملها على هذا الاختيار هو محاولتها اختصار

الترجمة في كلمة واحدة بدلا من الاعتماد على عبارة كاملة للتعبير عن المفهوم، حيث ترجم المفهوم إلى:

1. **الحاكمية**: وهو له أصول في التراث الإسلامي ولها دلالات سياسية وشرعية لا تتعداها، وقد صاحبه عبر التاريخ جدل واسع بين الفقهاء المسلمين.

2. **الحَوْكمة**: وهي الصياغة التي اعتمدها "مجمع البحوث العربية في مصر".

3. **الحكمانية**: والذي اعتمده كل من "مركز بحوث ودراسات الدول النامية" و"المنظمة العربية للتنمية الإدارية". وقريب منه لفظ 4.الحكمنة، كما أن هناك من ترجمه إلى 5. المحكومية: على وزن المشروعية. أو 6. التحكيم وأخيرا 7. الحُكامة أو الحكامة.

والملاحظ عَن الكثير من هذه الترجمات **بلفظها المفرد** أنه لا أصل لها في العربية وإنما هي من مستحدثات التراكيب التي عرفتها اللغة العربية لمسايرة العصر حين الترجمة من اللغات الأخرى.. كما حدث مع الكثير من الألفاظ والتراكيب الأعجمية التي استأنس بها اللسان العربي على مر العصور، مثل كلمة صابون الفارسية، وسواء ما ظل منها جامدا مثل الراديو أو ما أمكن إخضاعه لقواعد الصرف العربية مثل تلفز وتلفن.. وهي عملية أصبحت اليوم أكثر إلحاحا واندماجا مع تزايد الاحتكاك بين الثقافات وظهور وسائط جديدة للاتصال أصبح معها انكفاء اللغة على نفسها أمرا مستحيلا. وقد كان تأثر بعض الأكاديميين العرب بالمدرسة الفرنسية في الآداب والعلوم الاجتماعية في هذا المجال كبيرا وهي المدرسة التي أصبحت تشتهر بكثرة التراكيب الغريبة والمعقدة حتى في لغتها الأصلية أحيانا، إحساسا منهم بضرورة نحت مثل هذه التراكيب في اللغة العربية حتى تساير الدلالات التي تحملها الألفاظ والتعابير المترجمة.

2.4. **الفئة الثانية** لجأت إلى الأسلوب المركب في الصياغة **مركزة على لفظ الحكم مبتدأ** ثم تضاف إليه **صفة** لتوضيح دلالة هذا الحكم، فتجمعت لدينا قائمة من عشرة خيارات هي:

1. **الحكم الراشد** 2. **الحكم الرشيد**: وهما لفظتان تحملان نفس المعنى وتختلفان اختلافا طفيفا في التركيب، وكثيرا ما تستعملان بنفس الدلالة، وقد ترد هذه وتلك في نفس المقام.

3. **الحكم السليم**: في مقابل الحكم السقيم أو المريض الذي تكثر فيه التجاوزات والانحرافات المؤسساتية خاصة.

4. **الحكم الموسع**: وهو الحكم الذي يعتمد على توسيع الاستشارة في ممارسة السلطة وتسيير شؤون الدولة إلى المواطنين في القاعدة والتي تتم في الغالب عن طريق المجالس المنتخبة.

5. الحكم الجيد **6. الحكم الديموقراطي** **7. الحكم العام**

8. الحكم الجديد **9. الحكم الشراكي**

10. الحكم الصالح وهو الذي اتخذه "مركز دراسات الوحدة العربية" في بيروت عنوانا لمؤتمره حول **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ديسمبر 2004.

3.4. **الفئة الثالثة** من الباحثين أخذت بروح المفهوم مركزة على الدلالة أكثر من تركيزها على اللفظ فتنوعت بذلك الصيغ وتعددت بين الطول والقصر، وتدور حول السلطة والحكم والإدارة بإضافة صفة مميزة حينا وبدونها أحيانا أخرى، ومنها على وجه الخصوص:

1. النظام السليم للحكم. 2. التطبيق السليم لممارسة السلطة.
3. إدارة الحكم 4. أساليب سلطة الإدارة الراشدة (الرشيدة)
5. الإدارة المجتمعية. 6. السلطة الرشيدة.
7. الإدارة والحكم الراشد.
8. إدارة شؤون الدولة والمجتمع. تبناه مركز دراسات الإدارة العامة بالقاهرة.

9. أسلوب الحكم: اعتمده (مركز دراسات منتدى العالم الثالث).

10. التنمية الإنسانية: (الصيغة الشائعة في دول العالم الثالث في إطار التحرر من الاستعمار القديم).

إزاء هذا الكم الهائل من التعابير والمفاهيم واختلاف مضامينها أو ما يمكن أن تطرحه من معاني ودلالات لاتعكس بكل صدق معنى كلمة **Gouvernance** فإن هناك من راح يقترح الإبقاء على المفهوم في لفظه الأصلي وكما هو منطوق في اللغات الأوروربية "غوفرنانس" أو "جوفرنانس" بإبدال الحرف الأول "غينا" أو "جيما" كما حدث مع ألفاظ أخرى مثل الديمقراطية، الليبرالية، أو الاستراتيجية (أحد متغيرات هذا الملتقى).

وعلى الرغم من طول القائمة كما هو واضح، فإن المفهوم الأكثر استعمالا منها بالإضافة إلى تلك المعتمدة من طرف هيئات أو مراكز بحوث هي **الحكم الراشد** الذي يكثر استخدامه في الأوساط غير الأكاديمية وخاصة في وسائل الإعلام، بينما يشيع استعمال **الحكم الرشيد** في الأوساط الأكاديمية على وجه الخصوص هروبا من الدلالات البيولوجية التي يحملها لفظ **الحكم الراشد** والذي يعني وصول الإنسان إلى مرحلة البلوغ أو إلى مرحلة التكليف القانوني والشرعي..

وقد ارتبط **الحكم الرشيد** في التراث الإسلامي بالقيادة الرشيدة لعهد النبوة وفترة الخلفاء الراشدين، لقوله (ص): عليكم بسنتي وسنة الخلفاء **الراشدين** المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ". وكانت دعامته الأساسية هي "**العدل**" وقد عبر عنها رسول كسرى إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين في قولته المشهورة: "حكمت فعدلت، فأمنت، فنمت يا عمر". والأمن والاستقرار هما نتيجتان ترتبتا عن العدل، كما ذهب إليه مصطفى كامل السيد (في راوية توفيق. 2005: 13).

5.صعوبة تحديد المفاهيم

تجدر الإشارة هنا إلى أنه بالإضافة إلى مشكلة صعوبة تحديد المفاهيم في العلوم الاجتماعية عموما واحتمال أن يأخذ المفهوم الواحد معاني متعددة، فإن هناك بعض المفاهيم التي لها دلالات تاريخية في التراث الإسلامي وجب التنبه إليها. وقد جاء الاعتراض على استخدام هذا المفهوم أو ذاك أو التركيز عليه دون غيره من المفاهيم، بناء على ما يحمله من دلالات حينا أو لعدم قدرته على الوفاء بالمدلول الذي ترمي إليه عبارة **Bonne Governance / Good Governance** **فالحاكمية** مثلا يحمل معنى دينيا شاع استعماله في التراث الإسلامي ودار حوله جدل كبير بين الفلاسفة والفقهاء، ويتعلق الأمر هنا بالأسس التي يستمد منها الحاكم شرعية سلطته خاصة وأن القرآن صريح في تحديد صاحب الحكم الذي هو الله تعالى **﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلا لله أَمَرَ أَلاَ تَعْبُدُوا إِلاَ إِيَّاهُ ذَلكَ الدِينُ القَيمُ﴾** (يوسف: 40). وهو المبدأ الذي أخذت به فرقة الخوارج في تكفيرهم للإمام علي رابع الخلفاء الراشدين حين قبل التحكيم في معركة صفين مع معاوية وقالوا:"**لا حاكم إلا الله** " ولا **حكم** إلا لله ".

أما **التحكيم** فيوحي بوجود طرفين متخاصمين ويكون الحكم بينهما بتحديد صاحب الحق مما يعني أن أحد طرفي النزاع على حق أو صاحب حق وخصمه على باطل. " وتفيد كلمة الحكم النظر بين المتنازعين، والفصل بينهم، وذلك بالعناية بتحديد الحق وتعيينه وإظهاره أولا، وبتمكين صاحبه منه بفكه من يد المعتدي، أو المدعي ثانيا".(محمد التومي. 1986: 391).

أما **الحكم الصالح** فيقابله الحكم الفاسد، والفساد في مفهومه الضيق يعني إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة أو الموارد العامة لتحقيق مصالح خاصة. وهو التعريف الذي اعتمدته هيئة الأمم المتحدة كمفهوم جامع للفساد بعد طول نقاش، ولكن ذلك يفترض وجود قواعد ومعايير متفق عليها حتى يتم الحكم على مسألة إساءة استخدام السلطة، ووجود تمييز واضح بين الواجب العام

والمصلحة الخاصة، كما يفترض أن الخدمات العامة يتم تقديمها بشكل عادل ويحقق المساواة، وهذه المتطلبات لا تتوفر في الكثير من دول العالم النامي، فهذا التعريف ينطبق على الدولة الديمقراطية الليبرالية أكثر ما ينطبق على الدول النامية. أضف إلى ذلك أن مسائل الصلاح والفساد مسائل نسبية إذ ليس هناك معايير متفق عليها تحدد درجة الفساد. وقد ارتبط مفهوم فساد الحكم في التاريخ الإسلامي بعصور الانحطاط وخروج السلطان عن الشرع وانحراف النظام السياسي عن تعاليم الإسلام. وهو ما يشير إليه الإمام مالك بقوله: "لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها".

6 الحكم الراشد في مقابل الحكم الفاسد

وللخروج من هذا الإشكال وضع **البنك الدولي** مجموعة من القواعد والمواصفات كقواعد عامة لتمييز الحكم الفاسد أو السيئ من باب أن الشئ بالشئ يذكر **Bad Governance / Poor Governance** يمكن تلخيصها في ما يلي:

1- "**الحكم** الذي يفشل في الفصل الواضح والصريح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، وينحو بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لصالح مصلحة خاصة".وهي ظاهرة كثيرة الانتشار في دول العالم الثالث حيث يتصرف الحاكم في المال العام وكأنه ملكية خاصة دون رقيب ودون محاسبة من أي طرف، حتى أصبح ما يسمى بالمافيا المالية والاقتصادية تعشعش داخل أنظمة الحكم في هذه الدول.

2- "**الحكم** الذي ينقصه الإطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون، بحيث تطبق القوانين استنسابيا وتعسفيا، ويعفي المسئولون أنفسهم من تطبيق القوانين".

3- "**الحكم** الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات" حيث يذكر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لسنة 2006 على سبيل المثال أن الفساد المالي في العالم بلغ 300 مليار دولار 30 % منها في الوطن العربي.

4- "**الحكم** الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها".

5- **الحكم** الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة أو مغلقة أو غير شفافة للمعلومات، ولعمليات صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.

6- **الحكم** الذي يتميز بوجود الفساد وانتشار آلياته وثقافته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

7- أخيرا، **الحكم** الذي يتميز باهتزاز شرعية الحكم وضعف ثقة المواطنين به، مما قد يدفع إلى انتشار القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان وسيادة التسلط. (**World Bank, 1992:19** في حسن كريم.2004: 101). مما يعني بالضرورة أن خصائص الحكم الرشيد ومواصفاته وشروط وجوده هي كل ما يناقض هذه النقائص.

7. تعريف الحكم الرشيد.

وعلى العموم فإن إشكالية تحديد المفاهيم ليست جديدة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويمكن أن يلجأ المرء إلى التعريفات الأكثر شيوعا والأكثر استخداما خاصة في أدبيات المنظمات الدولية والهيئات الأممية حيث يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية **PNUD** أن الحكم **la governance** هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية بغية تسيير شؤون بلد ما. ويستند الحكم إلى مجموعة من الميكانيزمات والإجراءات والمسارات والمؤسسات التي تسمح للمواطنين وللجماعات بالتعبير عن المصالح وفض النزاعات وأن يكون لها حقوق وعليها واجبات. وقد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية ثلاثة دعائم للحكم هي:

- **الدولة:** (بمعنى السلطة التشريعية، السلطة القضائية، المصالح العامة والجيش) وهي التي تنشئ محيطا سياسيا وقانونيا سليما.

- **القطاع الخاص** (من المؤسسة الصغيرة إلى المؤسسة الكبيرة) والذي يخلق الوظائف والعائدات.

المجتمع المدني (بمعنى المنظمات غير الحكومية والمدنية والجمعيات المهنية، الجماعات الدينية، والمنظمات النسوية وكافة المواطنين) الذين يسهلون التفاعل السياسي والاجتماعي.(**Bernard Conte.2003.**)

9 التأصيل التاريخي لمفهوم الحكم الرشيد في التراث الغربي الحديث (الترشيد العقلاني).

لم يكن المفهوم في صياغته الغربية **Good governance / Bonne Governance** يطرح أية مشكلة من حيث الدلالة اللغوية، واعتبر من البداية كمسلمة لفظية ولغوية واضحة المعنى محددة الإطار، رغم تشكيك البعض في مدى وضوح معناها وبالتالي انصب النقاش على المضامين والدلالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يحملها. ولما كان المراد منه يتجاوز الدلالات اللفظية أو اللغوية فقد تمت صياغته في شكل مؤشرات ومبادئ تعبر عن الواقع لضمان أعلى درجات الإنجاز في تحقيق التنمية المستدامة بما يحمله هذا الواقع من اختلافات وحتى تناقضات بين الدول والثقافات والخصوصيات التي تحملها كل منها.

فقد توصلت الدول المانحة والمؤسسات الدولية إلى قناعة راسخة من أنه لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة في الدول الفقيرة إلا بتطبيق مجموعة من التوجيهات التي تم تلخيصها وبلورتها في مفهوم جامع شامل سمي **الحكم الرشيد** غير أن المتأمل لهذا المفهوم يجد أنه لم يأت من فراغ حين التدقيق في المبادئ التي يرتكز عليها والآليات التي يشترطها. فالمتأمل لهذه المبادئ يتبين له أنها تضرب في جذور الفكر السياسي الغربي الحديث فيما يسمى **بالعقلانية الأوروبية**. وقد أفاض الفلاسفة والمفكرون الغربيون من كانط وروسو ولوك وسان سيمون وأوغيست كونت إلى عالم الاجتماع ماكس فيبر**Max Weber** في الحديث عن **العقلانية** حتى أن هذا الأخير وصف المجتمعات الغربية الحديثة بأنها مجتمعات **الترشيد والعقلانية** في محاولة منه لفهم هذه المجتمعات وتفسير الكثير من

ظواهرها. فقد قام فيبر بتطوير نماذج تحليلية مركبة ذات مقدرة تفسيرية عالية قوامها **الترشيد** وقد ذهب إلى " أن **الترشيد** سيزيد من فعالية المجتمع ويعظم إنتاجه من خلال **البيروقراطية الرشيدة** على الرغم من جوانبه المظلمة والانعكاسات السيئة لعملية الترشيد على الفرد والمجتمع" (عبد الوهاب المسيري. 2006: 143).

وبالتالي فإن فلسفة **الحكم الرشيد** ليست وليدة القرارات التي صاغتها الهيئات الدولية في إطار مخططات التنمية والمساعدات التي تمنحها للدول الفقيرة لتحقيق التنمية، وإنما هي محصلة تجربة تمتد على مدى قرون من الزمن في المجتمعات الغربية. وهي عبارة عن نسق متكامل يشمل مناهج وتقنيات في الحكم والتنمية بصفة عامة يشمل الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وذلك باستخدام نتائج مختلف العلوم والفنون والتطبيقات العلمية والتقنية لمختلف المعارف، مما يعني وجود علماء وخبراء وإطارات متخصصة في مختلف الميادين يسهرون على وضع التصورات والأفكار موضع التنفيذ، وهو الشئ الذي تفتقر إليه الدول النامية التي وجدت نفسها مطالبة أمام المؤسسات الدولية بانتهاج سياسات وتنفيذ مبادئ وقرارات لا تملك وسائل ولا أدوات تطبيقها. وهذا الذي دفع بأنصار نظرية التعلم **Learning Theory** إلى توقع فشل الدول النامية في تطبيق **مبادئ الحكم الرشيد** على النمط الغربي واعتباره شكلا من أشكال التبعية.

هناك من يعيد ظهور المفهوم في الفكر الغربي إلى القرن الثالث عشر في فرنسا ثم أخذ له معاني وأبعادا قانونية سنة 1998 مع اشتداد ما يسمى **بالأزمة الاقتصادية** في الأسواق المالية الآسيوية في شرق وجنوب شرق آسيا سنة 1997 – 1998 حيث عاود المفهوم ظهوره بقوة في محاولة من الخبراء فهم الظاهرة التي هزت كيان معظم اقتصاديات العالم[2]، خاصة الشركات الكبرى المسيطرة على دواليب التجارة في العالم. فلقد كانت الأزمة الاقتصادية في جوهرها أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات حيث كانت الشركات الكبرى خاصة الشركات

متعددة الجنسيات ومعظمها شركات أمريكية تخفي تعاملاتها غير القانونية وديونها عن المساهمين وما يصاحب هذه الخروقات من فساد.

وقد استلهم الخبراء نقطتين جوهريتين من هذه الأزمة هما الأولى: " أن غياب **الحكم الرشيد** يعتبر أحد الأسباب الرئيسية في حصول الأزمة، والثانية: وهي عبارة عن استنتاج منطقي للنقطة الأولى وهي أن **الحكم الرشيد** ضرورة ملحة لضمان تنمية مستدامة"(**Lam, N.V. 2003: 47**)

وهناك من السياسيين خاصة من يذهب إلى أن مفهوم " **الحكم الراشد** " أو "**الحكم الصالح**" لم يبدأ استعماله إلا منذ حوالي عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة.. إلى أن تحول هذا الاستعمال إلى قضية دولية بارزة في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع غيرها وخصوصا مع العالم العربي الإسلامي بعد 11 سبتمبر 2000. بحيث أصبح الحكم الراشد لا يعني للمنظرين الأمريكيين سوى ما يتوافق مع استراتيجيات الولايات المتحدة ويخدم مصالحها. وعملية الإصلاح التي تريدها لا تقصد بها إلا مصالحها وهي على مقاسها ولا تعبر بأي حال عن روح ومقاصد النصوص المتداولة في مؤسسات الأمم المتحدة.(عبد الرزاق مقري. 20ع.10: ص 9) وعلى الرغم من المبالغة الواضحة في ما ذهب إليه هذا الرأي فإن المتأمل لسياسات الولايات المتحدة في العالم العربي وخاصة سياسة الكيل بمكيالين بين الدول التي تسير في فلكها وتلك التي تبدي مقاومة لهذه السياسة نجد أن في هذا الرأي الكثير من الصدق.

10.أبعاد الحكم الرشيد كما سطرتها برامج الأمم المتحدة:

1. **البعد السياسي**: المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
2. **البعد التقني**: المتعلق بطبيعة الإدارة العامة وكفايتها وفعاليتها.
3. **البعد الاقتصادي – الاجتماعي**: المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله من جهة وطبيعة السياسات العامة في المجالين

الاقتصادي – الاجتماعي وتأثيرهما في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، كما علاقتها بالطبع مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى. (**UNDP.1997** في حسن كريم.2004: 96). وكذلك في عبد الرزاق مقري.2005. ع.10: ص 11).

11. مبادئ الحكم الرشيد.

الثابت في أدبيات الحكم الرشيد وتطبيقاته أنه ليس هناك وصفة سحرية يتم من خلالها تطبيق **الحكم الرشيد** أو ضمان نجاحه، إنما هي مبادئ عامة يمكن لأي بلد حسب ظروفه الاستفادة منها، خصوصا وأن الفساد بأنواعه وفي مستوياته المختلفة لا يقتصر على بلد دون غيره أو على مجتمع دون المجتمعات الأخرى، وأن غياب قواعد **الحكم الرشيد** توجد في دول الجنوب كما في دول الشمال، مثال إيطاليا التي عرفت بسيادة المحسوبية والفساد بين رجال السياسة والإدارة، حتى وصل الأمر إلى اتهام بعض كبار السياسيين بالتواطؤ مع المافيا أشهر عصابات الجريمة المنظمة في العالم، والتي ارتبط اسمها بالفساد المالي والإداري بل وأصبحت عنوانا لكافة أنواع الفساد. ولم تسلم دولة من الفساد بشكل أو بآخر غير أن الفرق في أن يمارس الفساد كظاهرة معزولة محدودة في الزمان والمكان أو على مستوى أفراد أو مجموعات معزولة من الأفراد وبين أن يصبح الفساد مؤسسة قائمة بذاتها، وهذا الذي تعاني منه جل الدول النامية من انتشار للرشوة والمحسوبية وتزوير الانتخابات أو التلاعب بأصوات الناخبين في مقابل عجز أجهزة العدالة عن ملاحقة المخالفين، بل إن هؤلاء قد يجدون الحماية من أجهزة النظام ذاته، كما قد تتحول أجهزة الدولة ذاتها إلى ممارسة القهر والفساد والإقصاء، ومن أهم مبادئ الحكم الرشيد.

– **المساءلة:** من المبادئ الأساسية للحكم الرشيد وتتم عن طرق مختلف الأجهزة والمجالس مثل الأحزاب والبرلمانات والمجالس القاعدية أو المحلية كما

يمكن أن تتم المساءلة عن طريق الأسئلة الشفوية أو عن طريق وسائل الإعلام. والمساءلة حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يطلب من المسئولين أيا كانت مستويات مسؤولياتهم تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم والقيام بواجباتهم والأخذ بالانتقادات الموجهة إليهم وتلبية ما يكون مطلوبا منهم، سواء كان هؤلاء من المسيرين المحليين مثل رؤساء البلديات ومسيري الشركات أو على أعلى مستوى في هرم السلطة مثل رؤساء الحكومات والوزراء، أي مساءلة هؤلاء وأولئك عن نجاحاتهم وإخفاقاتهم أمام الناخبين والمساهمين.

– **الشفافية:** تعني توفير المعلومات والبيانات الضرورية في مواعيدها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع عليها. بمعنى آخر أن تكون نشاطات الهيئات والمؤسسات وقراراتها مفتوحة لفحص القطاعات الأخرى من الإدارة، للبرلمان والمجتمع المدني وأحيانا لمؤسسات وسلطات خارجية.

– **النجاعة والفعالية:** هو ما تقدمه المؤسسات من إضافات نوعية في قدراتها التنظيمية ومؤهلات مواردها البشرية وآلياتها وأساليبها في تحقيق التفاعل مع بقية المؤسسات دون اجترار أو تبعية. بمعنى أن تؤدي المؤسسات الأدوار المنوطة بها بالوصول إلى الأهداف المسطرة لها بالاستخدام الأمثل للموارد عن طريق تحقيق أعلى معدلات المردودية بأقل التكاليف.

– **سيادة القانون:** أن تعمل السلطات العمومية على تطبيق القوانين والتشريعات المعمول بها في إطار المساواة الكاملة بكل شفافية ودون تحيز أو تمييز ولا مفاضلة.

– **الاستجابة:** أن يكون للسلطات العمومية الإمكانيات الكافية والمرونة اللازمة للاستجابة بشكل سريع للتطورات الحاصلة في المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات المجتمع المدني عند تحديدها للصالح العام وأن تكون على استعداد للفحص النقدي لدور الدولة.

- **الرؤية الاستراتيجية:** أن يكون باستطاعة السلطات العمومية التنبؤ بالمشكلات المطروحة من خلال المعطيات المتوفرة والميولات الملاحظة وأن تتمكن من وضع السياسات التي تأخذ بعين الاعتبار تنامي التكاليف والتغيرات المتوقعة(مثل التغيرات الديموغرافية، والاقتصادية والبيئية..).

المشاركة. وتعني أن يساهم الجميع في صنع القرارات، كل في مستواه وفي ما يتعلق به أو يهمه، سواء بطريقة مباشرة أو من خلال هيئات ومؤسسات التمثيل الشرعية المنتخبة بصفة ديمقراطية.

وتضيف بعض الكتابات عناصر أو مبادئ أخرى مثل: التكافؤ في توزيع الأعباء، - عدم تركيز السلطة- الرشادة في صنع القرار — الشرعية.."علما بأنه يصعب توفر كافة هذه العناصر في أي دولة ولا في الدولة الواحدة عبر فترات زمنية ممتدة ولكن قد تقترب بلدان وتبتعد أخرى (راوية توفيق.2005. 13 — 14).

12. اختلاف معاني المفهوم باختلاف مستعمليه

إن توظيف المفهوم وحصر دلالاته شهد اختلافات واسعة بين المؤسسات والهيئات التي وظفته بحيث يتماشى مع طبيعة كل هيئة أو مؤسسة وفلسفتها وأنشطتها. وهكذا صارت قائمة المبادئ تتسع وتضيق من مستخدم إلى آخر.

• أما على مستوى توظيف المفهوم فيختلف التركيز على هذه المبادئ حسب المواقف والظروف وطبيعة التوظيف. فمنها من ركز على الأبعاد السياسية للمفهوم مثل الديمقراطية والتداول على السلطة والمشاركة.. ومنها من ركز على الأبعاد الاقتصادية مثل محاربة البطالة والحد من الفقر. مثل ما ذهب إليه صندوق النقد الدولي الذي راح يركز على المسائل الاقتصادية وقد عبر عن هذا المنحى مدير الصندوق بقوله: إن منهجنا هو التركيز على تلك الجوانب من **الحكم الرشيد** الأكثر ارتباطا بمراقبتنا للسياسات الكلية المسماة: شفافية الحسابات الحكومية، الكفاءة في تسيير الحسابات(الخزينة) ثم الاستقرار والشفافية في

الاقتصاد والمحيط المنظم لنشاطات القطاع الخاص.(ميشيل كامديسوس: 1997). من جهتها ترى المنظمات الاقتصادية وخبراؤها في **الحكم الرشيد** عبارة عن مبادئ وتوجيهات أو إرشادات يمكن للشركات التي ترغب في الاستفادة منها والأخذ بها مما يؤدي إلى جعلها أكثر شفافية ويزيد من مصداقيتها في الأسواق المالية ولدى رجال الأعمال والمؤسسات المصرفية.

أما **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** فإنها تركز بشكل صريح ومباشر في ما تعتبره ضمانة **الحكم الرشيد** على جوانب التسيير من حيث النجاعة والشفافية وإشراك المساهمين وحمايتهم وتحقيق المساواة بينهم على المؤسسة الالتزام بها لكي تستوفي شروط **الحكم الرشيد** ومنها أيضا: ضمان التوجيه والإرشاد للمؤسسة والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة ومحاسبة المجلس أمام الشركة والمساهمين بالإضافة إلى توفير المعلومات والشفافية بالإفصاح عن كافة الموضوعات المهمة المتعلقة بالمؤسسة.

مثال آخر على اختلاف وجهات النظر حول ما يعنيه مفهوم الحكم الرشيد وأن كل طرف يعطيه معنى من زاويته دعوة **أنصار البيئة** إلى اعتبار الحفاظ على البيئة شرطا من الشروط المؤدية إلى التنمية المستدامة ومبدأ من مبادئ **الحكم الرشيد**، لاسيما وأن الشركات العابرة للقارات كثيرا ما تهتم بالربح على حساب البيئة خاصة في الدول النامية، حيث تقل الرقابة أو تخضع الحكومات إلى المساومات المؤدية إلى تدمير البيئة في هذه الدول. وقد أصبحت الكثير من الدول النامية خاصة الفقيرة منها مزبلة لدفن النفايات السامة والخطرة التي تطرحها الصناعات الغربية والتي صارت الدول الصناعية تغض عنها الطرف للتخلص منها، إضافة إلى الاستغلال الفاحش للموارد واستنزاف الثروات ..

ونظرا لوجود منظمات وجمعيات قوية في الدول المتقدمة لحماية البيئة بحيث يصعب على الشركات المنتجة للنفايات السامة دفنها في هذه الدول فإنها تستعمل نفوذ أنظمتها السياسية للضغط على دول العالم النامي لاستقبال هذه

النفايات بالإغراءات حينا أو عن طريق الابتزاز وشراء الذمم أحيانا أخرى. مما يشكل خطرا أكبر مما لو أنها دفنت ببلدانها الأصلية نتيجة قلة الإمكانيات وقلة الوعي بالمخاطر التي يمكن أن تحدثها.

13 الانتقادات الموجهة إلى الحكم الرشيد

وكما هي الحال مع المفاهيم الوافدة من الغرب فقد انقسم المفكرون في العالمين النامي والعربي بشأنه بين مرحب به ورافض له. فمنهم من رأى في صياغة **الحكم الرشيد** – بغض النظر عما يحمله من دلالات وبصرف النظر عن صياغته في الفكر الغربي – دليلا على الديناميكية التي يتميز بها الفكر الإنساني عموما. وإن كان هذا المفهوم غربي المنشأ اليوم فسيصبح غدا ملك البشرية كلها. كما يعبر من جهة أخرى على قدرة التفكير العقلاني على التفاعل مع المستجدات التي تفرضها التطورات الجارية بالنسبة لدول العالم عامة، وتلك التي يتطلبها تحقيق التنمية الشاملة في دول العالم الثالث خاصة، لاسيما أن مبادئ **الحكم الرشيد** لا تعني دول العالم الثالث وحده وإنّما هي مبادئ عامة لكافة الدول النامية منها والمتقدمة، وقد رأينا ذلك في قول ميشال كامديسوس بأن **الحكم الرشيد** " مهم لكل الدول في كافة مراحل تطورها".

. وقد نظر البعض إلى أن هذا الاستغراق في المفهوم عند مفكري العالم النامي يعبر في حد ذاته عن أحد أبعاد التبعية الأكاديمية والفكرية للمفاهيم الغربية وأفقد بعض المفكرين العرب وأمثالهم من الدول النامية الإسهام الحقيقي لأنهم بدلا من وضع مفاهيمهم الخاصة انشغلوا بالرد على المفاهيم والمقولات الغربية المرتبطة بالحكم الرشيد.(راوية توفيق.2005: 196). ولقد كان الشرخ أكبر والهوة أعمق لدى المفكرين العرب بانقساماتهم المعهودة بين الرافضين جملة وتفصيلا لكل ما يأتي من الغرب وفي أي شكل كان، وهذا الموقف يعبر عن تيار فكري وعقدي محافظ راسخ تقوم فلسفته على الرفض المطلق لما يأتي من الغرب

من الأفكار والمفاهيم ويتعدى الأمر إلى الكثير من القضايا الأخرى. وفي المقابل تيار تغريبي متطرف هو الآخر يهرول دون قيود ولا روية لتبني كل ما ينتجه الغرب حتى ولو كان منافيا لأبسط الأسس التي يقوم عليها البناء الثقافي العربي. ويتبادل الطرفان التهم بينهما حد القطيعة والعداء السافر.

بصفة عامة يلاحظ وجود اتجاه عام رافض لمفهوم **الحكم الرشيد** لكونه نابعا من الإطار الليبرالي الجديد، جزء لا يتجزأ من الخطاب الأيديولوجي التنموي الغربي (راوية توفيق. 2005: 196). ويرى هذا التيار أن تزامن ظهور هذا المفهوم في أدبيات البنك الدولي في برامج التعديل الهيكلي لبعث النمو في اقتصاديات الدول النامية يحمل في طياته أبعادا استعمارية ظاهرها تصحيح أخطاء الدولة الحديثة في تسييرها للشأن العام، وباطنها تحقيق مزيد من السيطرة على هذه الدول من خلال فرض توجيهات وإملاء شروط بحيث أن التاريخ يعيد نفسه رغم اختلاف ظروف الزمان والمكان، وقد حدث هذا مع موجات الاستعمار القديم وظروف الانتداب في كل من الهند (شركة الهند الشرقية) وفي مصر على عهد محمد علي باشا مع شركة قناة السويس، ثم في تونس على عهد إبراهيم باشا.. حيث عمدت القوة الاستعمارية في ذلك الوقت إلى منح قروض من خلال شركات اقتصادية لهذه الدول لتخضعها فيما بعد إلى الهيمنة الاستعمارية المباشرة، ولم تحصل هذه الدول على استقلالها منتصف القرن العشرين إلا بعد جهد كبير وتضحيات جسام.

وفي أيامنا هذه تمارس الدول المانحة ضغوطا كبيرة على الدول الفقيرة تصل حد التدخل في السياسات الداخلية لهذه الدول، ولكل دولة من الدول العظمى مناطق تخضع لها ويقوم التنافس بين هذه الدول على مناطق النفوذ بشكل ضمني حينا وبشكل علني أحيانا أخرى، ودون مراعاة - في الغالب - لمصالح الدول الفقيرة..

1.13. الانتقائية ورفض مفهوم الحكم الرشيد.

كما أن الذين ينتقدون التصورات التي تضعها المؤسسات العالمية للدول النامية يتهمونها بأنها انتقائية وتجانب أحيانا المبادئ التي تطالب بها هذه المؤسسات من ذلك على سبيل المثال أن التوصيات التي حواها **اتفاق واشنطن** والتي وضعت خصيصا لدول أمريكا اللاتينية لمساعدتها على تصحيح الاختلالات في اقتصادياتها ومن أجل تجاوز الانسدادات في تنميتها فتوصيها باعتماد النهج الليبرالي والانفتاح الكامل على اقتصاد السوق. (**Brahim Lakhlef. 2006 :20**) مما يعني اتجاه هذه المؤسسات الدولية الواضح نحو الليبرالية والعولمة."ومن بين هذه التوصيات نذكر خاصة الصرامة في تسيير الميزانية، تدرجية النفقات العمومية، الإصلاح الجبائي والنقدي، تحرير السوق، الانفتاح على الاستثمارات الخارجية، إلغاء التشريعات، حقوق الملكية.

وقد غاب عن هذه التوصيات الجوانب المرتبطة بتطبيق الديمقراطية، محاربة الفساد، حماية البيئة، حماية مصالح الأجيال المستقبلية، حتى تكون كافة شروط الحكم الراشد مدونة في مشاريع الإصلاح. (**Brahim Lakhlef. 2006 20-21**)

نوع آخر من الانتقادات اتجه نحو التركيز على سياسة الهيئات الدولية والدول المانحة في اهتمامها بالنتائج التي يؤدي إليها النجاح في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد أو فشلها وتغفل أسباب هذا النجاح أو ذاك الفشل في هذا البلد أو ذاك، من ذلك مثلا ما ذهب إليه سيزفتل أن التركيز على النتائج أكثر من الأسباب لم يساعد على فهم لماذا لم يمنع الفساد النمو الاقتصادي في دول مثل اليابان أو الصين أو النمور الأسيوية، وأدى أحيانا إلى استقرار سياسي نسبي (الهند)، بينما أدى إلى هذه الآثار الكارثية في إفريقيا.

من جهتهم يتساءل أصحاب نظرية التعلم عما إذا كانت الأسس والمعايير التي يمكن على أساسها الحكم عما إذا كانت توجهات الحكومات تجاه مبدإ أو سياسة معينة – ولتكن هنا مبادئ الحكم الرشيد التي تطالب بها المؤسسات الدولية والدول

المانحة – قد خضعت للتغيير بالفعل نتيجة خبرات تراكمية (هو مضمون مفهوم التعلم) أم أن هذه الحكومات قد تبنت هذه السياسة أو المفهوم امتثالا للضغوط الخارجية وتماشيا مع خطاب المؤسسات الدولية والدول المانحة.(راوية توفيق.2005: 25) . مما يقلل من فرص نجاح مخططات التنمية التي تضعها هذه المؤسسات، لأنها تصبح في هذه الحال عبارة عن إملاءات خارجية قد لا تراعي طبيعة المعطيات الداخلية لكل بلد؛ وبالتالي قد تجد لها فرصا للنجاح في بعض الدول وقد تؤدي في المقابل إلى نتائج كارثية في دول أخرى كما أشرنا سابقا.

14.المفارقة بين مفهوم الحكم الرشيد وتطبيقاته

أما على المستوى التطبيقي فإن الأمثلة على تجاوز ما تنص عليه مبادئ الحكم الرشيد أكثر من أن تحصى. فالدول الغربية مثل دول الإتحاد الأوروبي والهيئات المانحة كالبنك الدولي تضع شروطا تعجيزية على الدول النامية فيما يتعلق بمحاربة الفساد ولكنها تتجاهل في الوقت ذاته دور الشركات متعددة الجنسيات وتدخلها في تحديد الأجندة السياسية الوطنية لهذه الدول. فعلى الرغم من أن هذه الدول والهيئات تشترط المشاركة الجماهيرية في الحكم والتسيير وكما تشترط الشفافية إلا أنها تكيل بمكيالين في تعاملاتها وفي سياساتها تجاه الدول النامية من خلال حرصها على وجوب تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، فتلزم دولا بتطبيق هذه المبادئ وتطالبها بمحاربة كل ما من شأنه أن يعرقل وضعها موضع التنفيذ كشرط مسبق للحصول على المساعدات، بينما تغض الطرف عن دول أخرى أقل التزاما بنفس هذه المبادئ، مراعاة لمصالح الدول المانحة والقوى المهيمنة في العالم.

الهوامش

1- أحد الأعضاء البارزين في حركة مجتمع السلم (حمس)، التي تشكل أحد أقطاب التحالف السياسي الحاكم في الجزائر منذ مجيء الرئيس بوتفليقة، إلى جانب كل من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي. وقد ظل قادة حمس يرددون " بأننا في الحكم ولكننا لانحكم"

2- لقد كانت دول جنوب شرق آسيا خلال الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي تتميز بمعدلات نمو اقتصادي عالية تتراوح بين 5% و7% وكانت يطلق عليها آنذاك تسمية "النمور الآسيوية"، غير أن هذه الوتيرة من النمو انهارت فجأة بسبب المضاربات في الأسهم وسوق العقارات في ما عرف حينها " بالأزمة الآسيوية" التي كانت لها انعكاسات خطيرة على اقتصاديات هذه الدول وحتى على الصعيد العالمي ودفع بخبراء الاقتصاد الدولي إلى مراجعة الكثير من المسلمات التي كانت سائدة حتى ذلك الحين ومن خلالها أعيد إحياء مفهوم **الحكم الرشيد** من جديد للبحث في الأسباب التي أدت إلى هذا الانهيار.

المراجع

1. عبد الوهاب المسيري. **دراسات معرفية في الحداثة الغربية**. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة. 2006
2. راوية توفيق. **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا. دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**. جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع دعم التكامل الإفريقي.2005
3. محمد التومي. **المجتمع الإنساني في القرآن الكريم**. الدار التونسية للنشر، تونس. 1986
4. حسن كريّم. مفهوم الحكم الصالح، في مركز دراسات الوحدة العربية. **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ديسمبر 2004. ص. 95 – 96).
5. عبد الرزاق مقري.الحكم الراشد وآليات مكافحة الفساد. **البصيرة**. العدد 10 جويلية.2005

6. الاخضر عزي وغالم جلطي. قياس قوة الدولة من خلال الحكم الرشيد في دراسات استراتيجية العدد الأول. جانفي. 2006.

7. (Lam. N.V, A Perspective on Good Governance. ***Bullein on Asia-Pacific Perspectives 2002-2003***, p.47

8.Lakhlef, Brahim, **La Bonne Gouvernance : Croissance et développement.** Dar El- Khaldounia, Alger. 2006.

9. Mostafa Kharoufi. (s/d).**Gouvernance et société civile : Les Mutations Urbaines au Maghreb**.Afrique Orient, Casablanca,2000.

10. Antoine Bernard,Quelques réflexions fondées sur l'expérience de la Fédération Internationale des Ligues des Droits de l'homme. **La Bonne Gouvernance .Objet et condition de financement.** , Actes de la Table Ronde N°3

11. The International Monetary Fund. **Good Governance The IMF's Role.** Washington,D.C.August 1997.

12. Bernard Conte, **La "bonne gouvernance" néolibérale.** Site web :http://conte.u-bordeux4fr.

13. Andrei Markov et Soren Nellemann, Promouvoir la bonne gouvernance par les fonds sociaux et la décentralisation.in **Findings** N° 181. Bank Mondiale, 2001.

الحكم الرشيد بين عهد نبوة الإسلام وواقع العالم العربي اليوم

ـ دراسة في الدلالة والمعايير ـ

د. لخضر روبحي

أستاذ مكلف بالدروس

قسم اللغة العربية

جامعة محمد بوضياف- المسيلة

الملخص:

الحكم الرشيد ودلالاته المختلفة يـــوحي على تصوّر أنجع وأفضل لحيـــاة الإنســـان والمجتمعات بصفة عامة . واختيارنا لعهـــد النبوة الإسلامية مقارنة بواقع العالم العـــربي اليوم من باب توضـــيح العلاقـــة والتمـــايز بينهما، ومدى ارتباطنا بتاريخنا وأخذنا مـــن ما أفرزته السلطة السياسية وإدارتها لشـــؤون المجتمع وموارده المختلفة اقتصاديا و اجتماعيا وثقافيا .

وهذا المقال من شأنه أن يركّز على معـــايير الحكم الصالح والمتمثلة أساسا في الاســـتقرار السياسي ونوعية تنظيم الاقتصاد والتحكم في الفساد .

Abstract :

A wise governance and its different significances reveals a good an efficient Imagination

about not only human life and societies in general choosing the prophets era compared with the Arab world actual situation is intended to clarify both the specifity and the relationship and to what extent we are attached to our history Our intake of what resulted from the political authority its administration for the society affairs and its resources whether economically socially or culturally Our essay would concentrate on the criteria for an efficient governance which solely requires political stability and how well the economy is managed and corruption is fought

مقدمة

من الواضح أن الدّراسة الدلالية تتناول المعنى، فهي فرع من فروع علم اللغة. فكما تستعين علوم اللغة المختلفة بالدلالة للقيام بتحليلاتها، يحتاج علم الدلالة لأداء وظيفته إلى الاستعانة بهذه العلوم. فلكي يحدّد الشخص معنى الحدث الكلامي لابدّ من الوقوف على وظيفة الكلمة داخل الجملة والمعنى المعجمي، والتعابير التي لا تفهم بمجرد تفسير كل كلمة من كلماتها. فمدار هذا العلم على المعنى، وكل بحوثه تدور في فلكه مهما اختلفت طرائقها وتباينت أساليبها. والمعنى مجال يجذب إليه كل المهتمين من علماء اللغة والأدب وعلم النفس والاجتماع ... وغيرها .

وإذا كانت اللغة ظاهرة اجتماعية تصحب الإنسان في مظاهر حياته المختلفة، فإنّ ألفاظها عرضة للتطور والتغير من حيث دلالاتها. ذلك أن الكلمة الواحدة تعطي من الدلالات بقدر ما يتاح لها من الاستعمالات.

وهذا المقال يهدف إلى الوقوف على دلالة مصطلح : "الحكم الرشيد" وما قاربه من تسميات مختلفة كالتعبير عنه بمصطلح:" الحكم الصالح " . وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لتحليل أشكال التطور الدّلالي ضمن "علم المعنى" الذي أضحى فرعا مستقلا من فروع الدراسات اللغوية الحديثة، لنلج بعده مباشرة إلى دراسة معايير هذا الحكم بالموازاة بين عهدين اثنين يمثلان واقعين مختلفين في مظاهر كثيرة، ألا وهما: واقع النبوة الإسلامية، وواقع العالم العربي اليوم .

1. مدلول الحكم :

أ ــ **لغة:** جاء في كتاب أساس البلاغة للزمخشري (ت 583) أن مادة: (ح ك م) في اللغة لها دلالات مختلفة. وهذا نص ما قاله:

"(ح ك م) ــ أحكم الشيء فاستحكم. وحكم الفرس وأحكمه : وضع عليه الحكمة . وفرس محكومة ومحكّمة .

وحكّموه: جعلوه حكما. وحكّمه في ماله، فاحتكم وتحكم ... ورجل محكّم: مجرّب منسوب إلى الحكمة. وحاكمته إلى القاضي: رافعته. وتحاكمنا إليه واحتكمنا. وهو يتولّى الحكومات، ويفصل الخصومات... وأحكمته التجارب،: جعلته حكيما. ومن المجاز: حكمت السّفيه تحكيما، وأحكمته إحكاما إذا أخذت على يده أو بصّرته ما هو عليه ."[1]

ب ــ اصطلاحا: مدلول الحكم (Governance) مفهوم محايد "يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع، وموارده، وتطوره الاقتصادي والاجتماعي. والحكم مفهوم أوسع من الحكومة، لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، عمل كل المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الخاص ".[2]

وبهذا المعنى فإن مفهوم الحكم ليس جديدا وإنما هو قديم قدم الحضارة الإنسانية، لأنه يستمد وجوده من كافة المؤسسات التي تشترك في صنع القرارات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية على مختلف المستويات.

2. مدلول الرشيد:

. الرشيد في اللغة من مادة (ر ش د)، يقال:" رجل راشد ورشيد وفيه رشد وراشد، وقد رشد يرشد. ورشد يرشد. واسترشدته فأرشدني، وأخذ في سبيل الرشاد. وهو يمشي على الطريق الأسدّ الأرشد."[3]

بمعنى أنّه نقيض للغيّ والضلال، ومرادف للصواب والهدى لقوله تعالى: **﴿ومَا أمرُ فرعونَ برشيد﴾**[4].

1- الزمخشري : أساس البلاغة . دار المعرفة بيروت لبنان د.ت) ، ص : 91.

2- مجلة " مركز دراسات الوحدة "، بيروت، 2004 م، ص:40.

3- الزمخشري: مرجع سابق، ص: 163.

4-القرآن الكريم، سورة هود: الآية: 97.

أما صيغة (رشيد) فللمبالغة على وزن (فعيل). بمعنى أنّ هذا الحكم في مستوى من مستويات الأهلية والصلاح بما يعود على المجتمع من رفاهية وازدهار بفضل كوادره وقيادته المنتخبة التي تسعى جاهدة على خدمة غيرها.

ومن خلال هذا التعريف فإنّ كل المسميات التي تحمل صيغة هذا الغرض تتقاسم حتما مع مصطلح (الحكم الرشيد) سواء عبّر عنها بالحكم:"الصالح" أو "الفاضل" أو غير ذلك. فمن تعريف الحكم الصالح (Good Governance تذكر هذا التعريف: "هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقديم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم"[5].

وهكذا، يواصل المصطلح المتداول مسيرته عبر محطات الزمن، حيث يحاول مستعملوه تركيز معانيه في أذانهم، في أثناء تلقيهم له في المحيط العام، إلا أن الحياة تشجع على تغير المفردات؛ لأنها تضاعف الأسباب التي تؤثر في الكلمات. فالعلاقات الاجتماعية تعمل على تغير المفردات وتقضي على الكلمات القديمة أو تحور معناها وتتطلب خلق كلمات جديدة ..."[6].

أمّا دراستنا لطبيعة الحكم الرشيد زمن النوة الإسلامية مقارنة بواقع العالم العربي اليوم، فمن باب توضيح العلاقة بينهما وقوفا على التقاطع المشترك لاسيّما في الأبعاد الثلاثة التالية:

ـ البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.

ـ البعد الاقتصادي الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني .

ـ البعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها وفاعليتها .

كما أن هذا الدراسة من شأنها أن تركز على معايير الحكم الرشيد، والمتمثلة أساسا في الاستقرار السياسي ونوعية تنظيم الاقتصاد والتحكم في الفساد .

5- مجلة:" مركز دراسات الوحدة، مرجع سابق، ص: 41.

6- مجلة: "منتدى الأستاذ" المدرسة العليا للأستاذة، قسنطينة، العدد الثاني، ماي 2006، ص 64.

أولا: البعد السياسي:

السياسة أصل من أشرف الأصول التي لا قوام للعالم إلا بها، لأنها تستهدف خدمة الإنسان على جميع الأصعدة تحقيقا للإنسانية على أساس من الحق والعدل والتعاون المثمر .

1ـ العدل

العدل من الأصول التي يحتاج إليها كافة ما يوجد في المجتمع من ظواهر ونظم سواء كانت عقائدية أو أسرية، أو تربوية أو قضائية أو اقتصادية. وقد بيّن محمد الطاهر بن عاشور مكانة العدل بوصفه من أصول النظام، وعلل ذلك بقوله:" فحسبي قوله تعالى: ﴿**إنَّ اللهَ يأمرُ بالعَدل**﴾[7]، فقد تأكد هذا الخبر التشريعي بحرف (إنّ)، وافتتح باسم الجلالة الذي يلقي الرحمة على هذا الخبر ويشعر الأمة بأهمية موضوعه، وينبّهها إلى فعّالية النتائج المتوقفة على تنفيذه، ويقوّي دواعيها للتلقي، ويشحذ عزائمها للعمل به، وقد وقع الخبر عن اسم الجلالة بالجملة الفعلية وبصيغة المضارع ـــ خاصة لإفادة تجدد الأمر، وتكرره، واستمراريته، ونظيره في هذا المعنى، وفي خصوصياته قوله تعالى: ﴿**إنَّ اللهَ يأمركمْ أنْ تُؤدوا الأمَانَات إلَى أهلهَا وإذَا حَكَمتُم بَينَ النَّاس أن تَحكُموا بالعَدل**﴾[8] ".[9]

وقد تكفّل القرآن بوضع منهجية نتبيّنها من هذه الآية التي تأمر برد الأمانات إلى أهلها، وتقيد الحكم بين الناس بالعدل، وقد قيل في شأنهما: إنهما أساسا الحكومة الإسلامية، ولو لم يترل في القرآن غيرهما لكفتا المسلمين في ذلك.[10]

وهكذا يتبين:

---

[7]- االقرآن الكريم، سورة: النحل، الآية: 90 .

[8]- االقرآن الكريم، سورة: النساء، الآية: 58.

[9]- ابن عاشور: **أصول النظام الاجتماعي في الإسلام**: الشركة القومية للنشر والتوزيع، تونس، 1964، ص: 185.

10- محمد عبده: **تفسير المنار**، ط 2، دار المعرفة، بيروت لبنان، ج 5، ص 168.

- بأنّ العدل من الأصول التي تتركز عليه كافة الظواهر الاجتماعية، لأن (العدل) يعني بالضرورة تمكين أصحاب الحقوق بحقوقهم، ويقتضي هذا الاتفاق على تعيين تلك الحقوق أولا - قولا وفعلا -.

- إنّ العدل بحكم كونه معرّضا للعديد من المؤثّرات النفسية والبيئية، فإنه لا يتوطد إلا داخل مجتمع له من النظم، والقوانين والمعابير، ما يجعل الحقوق فيه مصانة محفوظة .

- كل جماعة أو مؤسسة مدعوّة إلى أن تكون عادلة في المهمة التي تقوم بها، في الهدف الذي تسعى إليه، وفي كل أعمالها وتعاملها، وأحكامها، فلا تبنى أسرة، ولا يمكن أن تستمر، وتقوم بوظيفتها ما لم يحكمها العدل، ولا تبقى الظواهر الاجتماعية، ولا تستطيع أن تقوم بوظائفها ولا أن تحافظ على أهدافها ما لم يكن العدل سائسها، وهذا ما يثبت: أنّ إقامة العدل هي أساس النظام، وقديما قيل: "إن الملك والعدل أخوان، لا غنى بأحدهما عن الآخر، فالملك أسّ، والعدل حارس، والبناء ما لم يكن له أسّ فمهدوم، والملك ما لم يكن له حارس فضائع "[11].

- إنّ إقامة العدل ليست مسألة جزئية، ولا ظاهرة فردية، وإنما ظاهرة اجتماعية تتوقّف عليها بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى، فإذا انعدم العدل اختلّ النظام، وتقطّعت الصلات، وحدث الخراب، وانهدم العمران .

2- الشورى :

أصل من أصول النظام، ومبدأ من مبادئ العدل، وما الدعوة إلى تطبيقها في كل الظواهر الاجتماعية إلا دليل على أهميتها. والواقع أن الشورى ذات شقين، الأول: الشورى في اختيار الحاكم. والثاني: شورى في إدارة الحكم ومراقبة الحاكمين.

فالأولى أن يتم اختيار الحاكم من قبل الشعب، وهنا يجب اختيار الأصلح وممن تتوفر فيه شروط معينة.

11- ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط 3، 1956م، ج1، ص 23.

والثانية: مشاركة الرعية في تقديم النصح للحاكم ومراقبة الأعمال الحكومية حتى لا يحدث انحراف داخل الدولة.

وقد سلك ديننا الحنيف في توصيل معاني الشورى وبيان أهميتها وفعاليتها أساليب متنوعة، منها ما أخبر به من ممارسة عملية التشاور، كانت قد سلكتها ملكة (سبأ) في وصيّتها المشهورة مع سليمان عليه السلام حين أرسل إليها كتابه مع الهدهد طالبا منها أن تأتي مذعنة صاغرة هي والسادة من قومها .

وقد نص القرآن الكريم أن الملكة على الرغم من كونها صاحبة السلطان والنفوذ، فإنها لم تتسرّع في إصدار الأوامر واتخاذ القرارات بل جمعت الملأ من قومها، وعرضت عليهم موضوع الكتاب، وطلبت منهم أن يمدّوها بآرائهم ونصائحهم واقتراحاتهم. قال تعالى: ﴿**قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَلاَّ تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ قَالُوا نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ**﴾[12]

ويستفاد من عرضها لفحوى الكتاب، ومن وصفها إياه بأنه كتاب كريم "أنها تقدّر مضمونه، وتحسب عواقبه، وتدرك آثاره، ولكنها لم تتخذ بعد حياله قرارا، بل إنها ألقت بمضمونه، وطلبت رأي الحاضرين."[13] وقد أفادت المحاورة: أن الشورى سياسة ثابتة للملكة، وليست مسلكا عرضيا، أو أمرا انفعاليا اقتضاه أمر خطير، أو موقف معين، ويدل على ذلك قولها: (ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون).

ويأتي الأمر بالشورى في صورة أمر قاطع موجه إلى الرسول ﷺ: ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾[14] ليؤكد أن الشورى ليست منة أو تفضلا من الحاكم،

12- القرآن الكريم، سورة، النمل، الآية: 29 – 35 .

13- محمد التومي: **المجتمع الإنساني في القرآن الكريم** ، الدار التونسية للنشر، 1986، ص 410.

14- القرآن الكريم، سورة، آل عمران، الآية: 159.

وإنما هي واجب سياسي واجتماعي في الحكم، وفي كل الشؤون الاجتماعية. وتذكر السيرة أن الرسول ﷺ كان دائما ملتزما بالشورى، فيما لم ينزل فيه وحي، بل كان كثيرا ما يرجع عن رأيه إلى رأي أصحابه، وفي ذلك يقول أبو هريرة: "ما رأيت أحدا أكثر مشورة لأصحابه من رسول ﷺ."[15]

وإذا نظرنا إليها من جهة ما فيها بمقتضى واقعها من استفسار للآخرين واستجوابهم، وفيما ينجم عن ذلك من إبداء ملاحظات، وتعليقات، واستدراكات، وتنبيهات وتعليقات، تبيّنا أنها مظهر من مظاهر الوعي والنضج والرقي، لما في ذلك من زيادة في المعرفة والاستطلاع والتصور، ومن اهتداء إلى الحلول، ووصول إلى الاختيار الموفّق، والاقتراب إلى الحق، ومن هنا، فإن الشورى طريق إلى التجديد، والتطور ـــ باعتبارها ـــ بحثا عن الأصلح، والأحق، والأولى، والأهم .

3ـ الحق:

مبدأ من مبادئ ترشيد الحكم، وهو أيضا من أهم المثل التي يعتمد عليها في تزكية النفوس ورفعة شأنهم، فالتمسك بالحق وإعلانه والجهر به من أعظم الفضائل حتى لا تقوم للباطل قائمة." والأمر هذا يتطلب الدعاة إلى الحق الذي يعلمون على نشره، وهؤلاء الدعاة الذين ينادون بالحق هم الذين تنهض على أكتافهم الأمم، ولا يمكن أن تصور أمة ليس بها دعاة للحق، وإذا وجدت مثل هذه الأمة كان ذلك بزوالها ".[16] وقد اعتبر القرآن التهرب من الحق، ومحاولة إخفائه خيانة قال تعالى: **﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلاَ تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا وَلاَ تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا﴾**[17].

15- الترمذي : **كتاب الجهاد** ، باب 34 ، حديث : 1714،ج 4 ، ص 214 .

16- محمود سعيد عمران: **النظم السياسية عبر العصور**، دار النهضة العربية بيروت، ط 1، 1999، ص 288.

17- القرآن الكريم، سورة: النساء، الآية: 105 ـ 107.

4ـ الحرّية:

تعتبر الحرية من أهم القيم، باعتبارها أساس كل شيء، فالحرية ضرورة للإنسان حيث لا تتحقق إرادته إلا في جوّ من الحرية الكاملة الواعية التي لا تضر المجتمع ولا تتعدى على حرّيات الآخرين.

والحرّية السياسية والمدنية تتجلى في اختيار الحاكم، ومتابعة أعمال الحكّام، وإبداء الرأي فيها إذا لزم الأمر.

5ـ المساواة:

وذلك بالنظر إلى كافة الناس على أنّهم جميعا سواسية، وهذه المساواة لا تأتي إلا بالتشريع المناسب الذي ينمّي وجدان الفرد ويحرّر ضميره.

ـ ثانيا: البعد الاقتصادي:

وقد كشف القرآن للمؤمنين عن منابع القوة وعناصرها، وأمرهم بالبحث عنها واستخدامها ومسايرة التقدّم البشرى والسبق في الكشف والاختراع والسلطان، وبيّن لهم أنها تكمن في أشياء كثيرة، منها على سبيل المثال (الحديد) وما يقوم عليه من الصناعات النافعة بواسطة النار التي هي أقوى منه نتيجة الفكر والعمل، وثبت لهم هذه الحقيقة حتى جعلها عقيدة لا قيام لديهم ولا لدولتهم إلا بها حيث أعلمهم أنه نزّل الحديد مع الكتاب، إشارة إلى أنّ القوة مع الحق لتقوم الحياة بهما، فقال تعالى: ﴿.... **وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ** ﴾[18].

وضرب لهم الأمثلة على ذلك بالملوك الصالحين من الأنبياء والأولياء في قصة ذي القرنين، وقصة داود وسليمان عليهما السلام. وبالنظر في هذا القصص الكريم نرى أنّ منابع القوة وعناصرها مبيّنة فيما يأتي من غير حصر :

- في همم الأفراد وعقولهم وقوة العاملين معهم .

18- القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية: 25.

- في التمكن في الأرض واستخراج أسرارها وقواها ومعادنها والتسلط على الموجودات الكونية والانتفاع بها، ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ [19].

- في عدم الوقوف عند المعلومات الموروثة والقوى الموهوبة وإنما بالسعي في الكشف عن الجديد من العلوم والقوى المكتسبة.

الحكم الرشيد في واقع العالم العربي اليوم :

تعد السلطة من أهم المؤسسات الرسمية التي وجدت لتحمي المجتمعات، وتحافظ على وجودها، وتضمن لها أسباب المنعة داخليا، وخارجيا، وقد اعتبر ابن خلدون السلطة ضرورية ضرورة الاجتماع نفسه، فقال: "ثم إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر... وتمّ عمران العالم بهم لابدّ من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم... فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان، واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك "[20].

فالظاهرة السياسية وجدت لحماية الأعمال الحضارية مما يمكن أن يعرض لها في الداخل من تجاوزات. ذلك أنها " لم تنشأ لذاتها، بل لغاية واحدة هي تأمين النظام داخليا وخارجيا، وأن إلزاماتها لا تهدف إلى تحقيق مصالح الفئة المنتدبة للقيام بأعباء السلطان، وإنما للحفاظ على الوجود الاجتماعي وبقائه واستمراره" [21].

وإذا استحضرنا ما وجد في دائرة العلوم السياسية من ضوابط، وتحديدات تتعلق بمفهوم السلطة، علمنا أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأهداف الأساسية للمجتمع، أو بما يعبر عنه سياسيا بالغاية الواحدة المشتركة التي هي: (تأمين النظام داخليا وخارجيا)، ولما كانت عبارة (تأمين النظام) كلمة جامعة تبين لنا أن ارتباط إلزامات السلطة بأهدافه يعني الحفاظ على ارتباط إلزامات الظواهر الاجتماعية عموما بأهدافها.

19- القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية: 84.

20- ابن خلدون: المرجع السابق، ص ص: 71 ــ 72.

21- محمد التومي: المجتمع الإنساني في القرآن الكريم، ص 384 .

هذا وإنّ هناك جدلية قائمة بين أهداف السلطة وبين أهداف بقية الظواهر الاجتماعية،" فإذا كانت السلطة متمسكة بالهدف الأساس الذي من أجله وجدت، حرصت كل الحرص على أن تحقق بقية الظواهر الاجتماعية أهدافها الأساسية المرسومة، فبذلك يحصل التنسيق، والانسجام، والترابط. وإذا انحرفت السلطة، وحرفت معها الظواهر الاجتماعية بأن حولتها عن وجهتها الأصلية، وسخرتها لخدمة أغراضها الخاصة كانت النتيجة التفكك والخراب "[22] .

فالحكم الرشيد في عالمنا العربي اليوم يستوجب حكما ديمقراطيا فعالا يستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية كما يستند إلى مرجعية القانون وسيادته على الجميع من أجل تنظيم العلاقات مع وجود برلمانات وهيئات سياسية لتشريع القوانين ومحاسبة المسئولين عن إدارتهم . ومعاييره تتمثل أساسا في العدالة الاجتماعية والمساواة والمشاركة السياسية. وينظر إلى الديمقراطية في العالم العربي بأن تمثل:

أ – سيادة الشعب.

ب – حكومة قائمة على موافقة المحكومين وعلى تداول السلطة.

ج – حدود دستورية للحكومة، من بينها فصل السلطات .

د – حقوق متعلقة بالحريات ووسائل إعلام حرة.

هـ – انتخابات حرة وعادلة.

و – حكم الأكثرية وحماية حقوق الأقليات .

ز – المساواة أمام القانون وتطبيق مستمر للقانون.

ح – تعددية اجتماعية واقتصادية وسياسية.

ط – قيم التسامح والتعاون والتسوية.

أما **البعد الاقتصادي** فيرتكز على التعاون المثمر والعدالة في التوزيع ونوعية تنظيم الاقتصاد، وهذا من خلال الإصلاحات الاقتصادية ومحاربة الفساد، واحترام قواعد المنافسة الاقتصادية.

22– المرجع السابق، ص 386.

الخلاصة:

ختاما نقول لابدّ من الاستفادة من مبادئ الحكم الرّاشد لحل مشاكل المجتمع العربي، بالعودة أولا إلى تاريخنا وقيمنا فلنا فيها خير مثال. ثم قراءة الواقع المعيش والجمع بين أبعاده المتكاملة، بدئا بالبعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، فالبعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها، وأخيرا البعد الاقتصادي الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع.

المراجع:

1ـ الزمخشري : أساس البلاغة . دار المعرفة بيروت لبنان د.ت) ، ص : 91.
2ـ مجلة " مركز دراسات الوحدة " ، بيروت ، 2004 م ، ص :40 .
3ـ الزمخشري : أساس البلاغة ، ص : 163.
4ـ هود : 97.
5ـ مجلة :" مركز دراسات الوحدة ، ص : 41.
6ـ مجلة :" منتدى الأستاذ " المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، العدد الثاني، ماي 2006، ص 64.
7ـ النحل: 90 .
8ـ النساء: 58 .
9ـ ابن عاشور: أصول النظام الاجتماعي في الإسلام: الشركة القومية للنشر والتوزيع، تونس 1964ص: 185.
10ـ محمد عبده : تفسير المنار ، ط 2 ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ، ج 5 ، ص 168 .
11ـ ابن عبد ربه : العقد الفريد :، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط 3 ، 1956م ، ج1 ، ص23.
12ـ النمل : 29 ـ 35 .
13ـ د. محمد التومي : المجتمع الإنساني في القرآن الكريم ، الدار التونسية للنشر، 1986، ص 410.
14ـ آل عمران : 159 .
15ـ الترمذي : كتاب الجهاد ، باب 34 ، حديث : 1714،ج 4 ، ص 214 .
16ـ د. محمود سعيد عمران : النظم السياسية عبر العصور ، دار النهضة العربية بيروت ، ط 1 ، 1999 ، ص 288 .
17ـ النساء : 105 ـ 107 .
18ـ الحديد : 25 .
19ـ الكهف : 84 .
20ـ ابن خلدون: المقدمة ، ص 71 ـ 72 .
21ـ د. محمد التومي : المجتمع الإنساني في القرآن الكريم ، ص 384 .
22- نفسه، ص 386.

الزبونية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية

فضيل دليو
أستاذ التعليم العالي
قسم علوم الإعلام والاتصال
جامعة منتوري، قسنطينة

الملخص:

كثر مؤخرا الجدل الإعلامي والسياسي حول الفساد في الأنظمة الديموقراطية المعاصرة، وذلك من خلال الحديث عن...مؤشرات تنم عن فقدان الثقة في الطبقة السياسية، وتعيد إلى الأذهان إشكالية الفساد السياسي في بعده الزبوني كمتسبب رئيس في فقدان الثقة. والزبونية كشكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي الذي ينخر جسم الديموقراطيات المعاصرة تعتبر مسالة مزعجة بالنسبة للسياسيين في الغرب...بينما يعتبرها بعض المفكرين المسلمين-تبعا لمالك بن نبي- ظاهرة مرضية تتزايد طردا مع تزايد درجة الفراغ الاجتماعي الناتج عن ضعف العلاقة الدينية، وذلك منذ أن دخلت الحضارة منعطف العقل ثم الغريزة، حيث أصبح المسلم وبمجرد خروجه من المسجد لا يجد في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الإطار الضروري الذي ينفذ استقلاله الأخلاقي، أي أن المثل الأعلى المشترك شبه غائب عمليا.

الكلمات المفاتيح: الزبونية السياسية، الفساد السياسي، الأنظمة الديموقراطية، العولمة،..الخ.

مقدمة

كثر مؤخرا الجدل الإعلامي والسياسي حول الفساد في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة وذلك من خلال الحديث عن كيفية تمويل جمعيات المجتمع المدني والحملات الانتخابية السياسية، مدى ديمقراطية أنظمة تسيير الجمعيات والأحزاب السياسية وتسلط زعاماتها، مدى سداد ومصداقية القوائم المفتوحة في الانتخابات، الانخفاض المتزايد في نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات، الوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها بنسب مائوية تقل أو لا تكاد تفوق خمسين بالمائة في الكثير من الحالات... وكلها مؤشرات تنم عن فقدان الثقة في الطبقة السياسية وتعيد إلى الأذهان إشكالية الفساد السياسي في بعده الزبوني كمتسبب رئيس في فقدان الثقة، وكأحد أهم التحديات التي تواجه دعاة ما اشتهر مؤخرا باسم "الحكم الراشد".

وما دمنا نعيش في بلد لا يهتم كثيرا بجدوى العلوم الاجتماعية، فإن هذا الجدل المطروح في الساحة العمومية لم ينل حقه من التحليلات النظرية والبحوث الميدانية التي قد تسمح لنا بالتقدم في الفكر والممارسة الديمقراطيتين وننشد الحكم الراشد، بل قد يعتبر مجرد "زوبعة إعلامية" لا تلبث أن تهدأ دون تحقيق أي مكسب اجتماعي أو سياسي معتبرين.

والزبونية، كشكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي الذي ينخر جسم الديمقراطيات المعاصرة، تعتبر مسألة مزعجة بالنسبة للسياسيين في الغرب أيضا. فاليمين التقليدي يعتبرها عادة أمرا طبيعيا يجب أن يوظف لحسن تسيير المجتمع، واليسار التقليدي يحاربها برنامجيا، ويتعايش معها عمليا حتى داخل تنظيماته. بينما يعتبرها بعض المفكرين المسلمين -تبعا لـ"مالك بن نبي"- (1986: 57، 113) ظاهرة مرضية، تتزايد طردا مع تزايد درجة الفراغ الاجتماعي الناتج عن ضعف العلاقة الدينية، وذلك منذ أن دخلت الحضارة منعطف العقل ثم الغريزة؛ حيث أصبح المسلم يجد نفسه وبمجرد خروجه من المسجد لا يجد في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الإطار الضروري الذي ينقذ استقلاله الأخلاقي؛ أي إن المثل الأعلى المشترك غائب عمليا.

والرأي لدينا أن الزبونية السياسية والاجتماعية، وإن كانت "معطى" أنثروبولوجيا عالميا (عند المسلمين وغير المسلمين، في العوالم المتقدمة والمتخلفة) فلا يجب "تطبيعها" لدى نخبة الناس أو عامتهم على حد سواء. فالتاريخ الاجتماعي للإنسانية ومرجعياتها الدينية، يدفع باتجاه حركية مقاومة هذا الدرب من الفساد المحبط لتطلعات العدل والرفاهية والحرية والمساواة في الفرص ومحددات المنافسة.

وسنبدأ عملنا هذا بمحاولة الإحاطة معرفيا بـــ"الزبونية"، ثم بالكلام عن الافتراضات التي تطرحها بعض العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع، الانثروبولجية، العلوم السياسية...) حول الزبونية، وذلك قبل التعرض إلى بعديها المحلي (مع تخصيص الكلام حول الجزائر) والدولي في عصر عولمة الديمقراطية:

1- الزبونية: المفهوم والأنماط

إذا كانت "الزبونية"، كممارسة ووسيلة قديمة لتسيير شؤون عامة الناس، ليست غريبة عن المجتمعات العربية كغيرها من المجتمعات، فإنها كمصطلح متخصص تعتبر دخيلة عليها. فمصطلح "الزبونية" مترجم عن المفردة الإنجليزية (Clienteship/ Clientelism) وذلك في صيغة الجمع: "الزبائنية" أو المفرد "الزبونية"، كما نفضله هنا لأسباب لغوية (عقد الصفة على المفرد). وهو مشتق لغويا من كلمة "الزبن"، التي تعني حسب "لسان العرب" لابن منظور (1997، 194-195): الدفع والصرف، وبيع الثمر على شجره، أو بيع المجازفة، ويقال: أخذت زِبْني من الطعام أي حاجتي. فالزبونية إذن هي عملية الدفع والصرف والمجازفة لأخذ الحاجة. وهي معاني لغوية قريبة —على ضيقها- من المعاني الاصطلاحية التي تتجاوزها إلى أبعاد اجتماعية وسياسية قوامها الانتفاع المتبادل مع تضمنها الدفع والمجازفة وقضاء الحاجة أيضا. وقد ترادفها في بعض مجتمعاتنا العربية مصطلحات مثل: الوَلائية، الانخراطية، الاستزلام، التعزيب، "القَبيض"...

وتستعمل "الزبونية"، بغية تحقيق ذلك، تقنيات إنشاء روح التضامن الجماعي ودعمه، وإدامته بفضل إقامة أو تدعيم روابط شخصية (بالمصاهرة

مثلا)، أو بإثارة النزعات القبلية والإثنية والمذهبية واللغوية والسياسية والمهنية، أو باستمالة الزعامات وقادة الرأي اقتصاديا وإعلاميا.

وقد حاول " روا، أ." (2000، 365-366) حصرها معرفيا في أنماط ثلاثة:

- الشبكة المعاونة التي تتشكل حول رجل يتمتع بسلطة ما والتي تزول بزوال هذه السلطة،

- العصبية التقليدية المتمثلة في العشيرة والقبيلة والقرية والأسرة الموسعة... كنموذج خلدوني،

- العصبيات الحديثة الاجتماعية والسياسية (النقابات، الأحزاب...) كنموذج مملوكي،

ليقدر بعدها بأن العلاقة بين النمطين الأخيرين المتعلقين بالعصبية علاقة قوية في المجتمع السياسي في العديد من الدول النامية ومنها الجزائر.

2- الزبونية السياسية ومقارباتها النظرية

يعود منبت الدراسات الحديثة حول الزبونية السياسية المعاصرة إلى الجامعات البريطانية التي برز منها كُتّاب مثل (Campbell, Davis, Corbin)، وهو الاهتمام الذي امتد لاحقا إلى الجامعات الأمريكية من خلال (Foster, Friedrich, M. Kenny). ومع نهاية السبعينيات التحق بهذا الركب باحثون إيطاليون (Gramsci...) ثم فرنسيون (G. Lencloud...)، هولنديون (A. Blok, H. Driessen...)، برتغاليون (Cutileiro...)... (Alcantud, 1997: 20). ورغم هذا التنوع والانتشار فإن النقاش حول الزبونية كان في الغالب ذا طابع أنجلوساكسوني من حيث اللغة ووسائل النشر.

كانت معظم هذه الدراسات وحتى السبعينيات ذات طابع أنثروبولوجي محض، وبالرغم من تحقيقها مكاسب نظرية متواضعة، فإنها تميزت بتحليلات علائقية قيّمة، من شأنها المساهمة في فهم ظاهرة الزبونية وبنيتها وخاصة في المجتمعات المتخلفة.

أما دراسة علاقة الزبونية بالنظام السياسي فهي حديثة نسبيا وتحليلاتها سطحية (Graziano, 1975:1) ولا يزال الوضع كذلك بعد نهاية القرن العشرين، فمعظم الدراسات الغربية تكتفي بالشجب الأخلاقي لمظاهر الزبونية في المجتمعات المتخلفة، ولا تذهب بعيدا في التحليل السوسيولوجي الذي يوسع من دائرة أبعاد هذه الظاهرة وممارساتها، التي تخرجها من حيزها الأنثروبولوجي ومجالها الاجتماعي الريفي و/أو المتخلف إلى المجال العالمي.

ومع ذلك، فقد أصبح لبعض مصطلحاتها بعدا عالميا وعلى رأسها "الرابطة الأسرية"، ورافدها عندنا "الرابطة الإقليمية أو الجهوية".

إن أهم نقد عام وجّه للزبونية كموضوع بحث سوسيولوجي صدر عن الذين نددوا بربطها بحالة تطورية ريفية متخلفة. وبالموازاة مع ذلك هوجم التفسير السببي الذي ربط بين الزبونية وآثار التخلف، وذلك في إطار التصور الوظيفي الكلاسيكي، بل هناك من ذهب إلى حد نفي وجود الزبونية نفسها: "Li Causi & al, 1975" (Alcantud, 1997). وهو تطرف في الاتجاه المعاكس، بينما الأصل أن الزبونية ظاهرة موجودة، ولكن ممارستها عالمية، وليست حكرا على مجتمعات بعينها.

ولا يمكن أن يكون تفسيرها أحاديا ومرتبطا فقط بفكرة "الخير المحدود"؛ أي الفقر وقلة فرص الترقية الاجتماعية، بل قد تنتج أساسا عن ضعف الوازع الديني والأخلاقي و/أو شفافية طرق التسيير والتنظيم. مما يدفع بالفاعلين الاجتماعيين إلى البحث عن آليات كفيلة بخرق الأنظمة غير الشفافة وأحادية التوجه، فتسترجع بذلك الزبونية قوتها.

ويمكن أن نحصر تبعا لـ (Alcantud, 1997: 21) المحاور التي تشترك في تكوين الزبونية كمعطى أنثروبولوجي وسياسي عالمي فيما يأتي:

1- تبادل الخيرات

2- العلاقات الأسرية (والجهوية)

3- تبادل رمزي بدافع أيديولوجي

4- الحياة السياسية المحلية (البلدية)

5- العلاقة مع الدولة على المستوى القطري عن طريق الأحزاب والبيروقراطية أساسا.

كما يمكن إضافة محور العلاقات الاجتماعية على المستوى الدولي بتبعياته وزبونياته الجديدة.

3- الزبونية وبعض أبعادها المحلية:

بالرغم من قناعتنا بأن الزبونية معطًى فساد عالمي لا تختص به منطقة دون أخرى، فإننا سنتعرض لبعض مظاهرها المحليةً في محيطنا الحضاري عموما، والقطري خصوصا، قبل ربطها بالسياسة الدولية.

إن طبيعة الشبكات الزبونية ببعديها الاجتماعي والسياسي في الدول العربية ذات علاقة قوية بالدولة وعمودها الفقري (المؤسسات العسكرية والأمنية) من جهة، وبالعصبيات التقليدية (العائلية، الجهوية، الإثنية، اللغوية، الدينية...) من جهة أخرى، والعلاقات الدولية من جهة ثالثة:

ففي المشرق تطفو على السطح الزبونية العائلية للأسر المالكة والزبونية الطائفية العرقية والدينية لبعض الأحزاب الحاكمة، والتي تطور بعضها إلى جمهوريات وراثية! وكذا الارتباطات الإقليمية والدولية. ومثال ذلك تجاذب الفرقاء السياسيين في العراق ولبنان مؤخرا (2006-2007) بين الأبعاد الطائفية المحلية، والأبعاد العربية الإسلامية الإقليمية، والأبعاد الغربية الدولية.

وفي المغرب العربي عمدت السلطات المتعاقبة باسم الشرعية التاريخية (الجزائر) أو الدينية العائلية (المغرب) أو الزعاماتية الشخصية (تونس) إلى بعث فئات مصلحية والتقنين لها "مع الحرص على تحديد الإطار وطرق العمل التي تتماشى وأهداف النظام" (الهرماسي، 1987، 99). لذا يلاحظ في تونس مثلا أن النمط العلائقي الزبوني تحول إلى سلوك عام داخل مختلف مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، حيث يتم "استزلام المجتمع من طرف الدولة وهو الأخطر في مسار الشرعية" (حافظ عبد الرحيم: 2006، 425).

أما في الجزائر فالملاحظ تضخم معتبر في عدد الجمعيات والمنظمات الفئوية منذ السبعينيات، حيث بُذلت جهود حثيثة لشل حركة المعارضة باستغلال تناقضات التيارات الفكرية: فأطلق سراح قيادات الحزب الشيوعي وعرضت عليهم مسؤوليات في المجال الاقتصادي. ومنحت المعارضة الكامنة ترقيات مختلفة في إدارة شركات ووكالات وطنية، كما وجه الضباط غير المرنين إلى القطاع الخاص حيث منحوا قروضا سخية (Balta, P. et Rulleau, C.: 1981, 58). ولقد تبع ذلك في الثمانينات فسح المجال لنشاط التيار الإسلامي وفي التسعينات لنشاط التيار الإثني.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن استغلال هذه الموازنات بين الفئات والجماعات الضاغطة الفعلية والوهمية المبتعثة أصبح من ثوابت الديناميكية السياسية في الجزائر حتى يومنا هذا. لقد طبق السيناريو نفسه حتى في عهد التعددية الرسمية الحالية؛ حيث تكاثر عدد الجمعيات النقابية، الدينية (التابعة للزوايا خاصة)، العرقية، التاريخية والظرفية... والمجندة سياسيا -أحيانا- أكثر من الأحزاب السياسية نفسها.

هذه الأحزاب السياسية، التي اندمج الكثير منها في مشروع السلطة رغم تناقضاتها الفكرية الجذرية، سُمح لأهمها بالنشاط الموازي غير المعلن وبتكوين جمعيات ونقابات وبالاستفادة من حقائب وزارية متفاوتة الأهمية في الحكومات المتتالية. كما اعتُمد بعضها قانونا على أسس مصلحية، فالقانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية (1997/3) يمكّن السلطة من معاملة هذه الأحزاب السياسية معاملة انتقائية وحالة بحالة. وهو ما أكده وزير الداخلية آنذاك بقوله: "إن إعادة التكييف القانوني لا تطبق بالطريقة نفسها على جميع الأحزاب" (Gourdon, 1997, 46)، فتشريع الاعتماد، أو تأخيره، أو تعطيله نهائيا، يخضع لمؤشرات سياسية انخراطية أساسا، وكذا تسيير العمل، ومنح الامتيازات المادية والمعنوية، السياسية والإعلامية.

وقد قوبل ذلك ببعض الاحتجاجات السياسية والإعلامية والنقابية، ومنها المحاولات غير المجدية لشخصيات وطنية معروفة (آيت أحمد، أحمد طالب الإبراهيمي، مولود حمروش، أحمد غزالي...) أو مطالب النقابة الوطنية

لمستخدمي الإدارة العمومية (SNAPAP) المتعلقة بعدم عرقلة فروعها، والالتزام بمبدأ العدالة في توزيع الإمكانات، وتقديم المساعدات الرسمية (فالجمعيات ذات الطابع النقابي تمنح سنويا حوالي خمسة ملايين د.ج: الجريدة الرسمية، عدد 35، 1999) وليس مبدأ السياسية الانخراطية، والتي تتوفر مثلا في غريمتها النقابية "الاتحاد العام للعمال الجزائريين"، التي كانت أغلبية أعضائها القياديين مع نهاية 2000 قيادات في المجلس أو المكتب الوطني لحزب "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي كان أمينه العام رئيسا للحكومة. ومعروف أن تنظيمات المجتمع المدني (نقابات، جمعيات محلية ووطنية)، والتي يحلو لبعض الصحافيين وصفها بـــ"الجسور المتحركة نحو الثراء والسلطة" (اليوم: 2000/4/29، 4) تكاثرت بشكل عشوائي (توجد في محافظة الجزائر فقط حوالي عشرة آلاف جمعية محلية) بفعل التسهيلات الإدارية والدعم المالي مقابل نشاطها المناسباتي، ومبايعتها للسلطة المحلية والوطنية (قيرة وآخرون، 2001، 140).

إن مثل هذه الجمعيات والنقابات والأحزاب عادة ما تكون متمحورة حول رجل أو مسمى ديني أو جهوي أو تاريخي... وتتعلق بأمل تجنيد جمهور معين، أو ضمان وجود إعلامي شكلي، يباعان لنظام يسعى لكسب المشروعية، وعلى استعداد لوضع زعيم واحد من تلك التنظيمات أو بعض رموزها في مراكز المنتفع؛ كي يقدر على إعادة توزيع ما "يقبض"، ويدعم الفريق الذي أنشأه.

ومعروف أن معظم الأحزاب السياسية المعتمدة في الجزائر قد عرفت انشقاقات وتوترات داخلية حقيقية أو مفتعلة، والعشرات من النزاعات القانونية معظمها يدور حول التلاعب بالمال والعقار الممنوح في إطار دعم الدولة السخي للنشاطات الحزبية(*)، أو الدعم المحصل عن طريق اشتراكات المناضلين، أو الناتج عن هبات ومساعدات "مغرضة"، معلنة أو مضمرة، لرجال المال والأعمال من داخل أو خارج

(*) شمل هذا الدعم مقرات وطنية ومحلية، 200 ألف دينار عن كل نائب برلماني أو عضو في مجلس الأمة سنويا، مساعدات الاستحقاقات الانتخابية وفي مقدمتها الـــ15 مليون دينار الممنوحة لكل مترشح للانتخابات الرئاسية، التعويضات المالية الممنوحة للمنتخبين المحليين ولأعضاء لجان مراقبة الانتخابات عن الأحزاب... (الشروق اليومي: 29-2006/8/30، 09).

البلاد لضمان التقرب من مصادر القرار وتغطية الحضور السياسي والإعلامي والفوز ببعض الصفقات والمشاريع الاقتصادية، وخاصة إذا علمنا أن قانون العقوبات (نوفمبر 2004) شبه معطل في مواده الخاصة بتحديد المسئولية الجزائية للمؤسسات؛ بسبب عدم وضوح آلياتها التطبيقية، والاجتهادات الفردية الانتقائية.

وبالطبع فإن التحايل على القانون ونقص الشفافية في تسيير هذه الأموال، وتساهل الجهات الرقابية المختصة في ضبط ملفاتها، والتطبيق الانتقائي للقوانين يكون في معظم الأحيان مطية للزبونية السياسية والاجتماعية تجاه المناضلين من قبل القيادات الحزبية، وتجاه هذه الأحزاب نفسها من قبل السلطة الحاكمة. والأمران معا يقللان من مصداقية العمل السياسي.

من المؤكد أن كل ذلك ساهم في جعل الجزائر من أضعف الدول في مكافحة الفساد داخليا، كما يؤكده تقرير حديث (2006/9/16) لصندوق النقد والبنك العالميين حول نظام الإدارة ومكافحة الفساد (الشروق اليومي: 2006/9/17)، حيث حلت الجزائر في أسفل سلم قياس جودة الإدارة ومحاربة الفساد خلال السنوات التسع الأخيرة، وذلك في المؤشرات الستة للمقياس: إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وانعدام العنف، الفعالية الحكومية، نوعية الأطر التنظيمية للسوق، سيادة القانون ومكافحة الفساد، مع تأكيد تقرير البنك العالمي للسنة الموالية على ظاهرة العمولات والرشاوى كأسوأ نقطة (الخبر: 2007/7/17). كما حلت في رتبتين متأخرتين (97 و84) وفق "مؤشر مدركات الفساد" (ICP) لعامي 2006/2005 التابع لمنظمة "الشفافية الدولية" (Transparency International) www. transparency. org,) 06/11/2006)[*]. واعتبر رئيس "الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد" (El

---

[*] هي منظمة غير حكومية أنشئت ببرلين عام 1993 من طرف موظف سام سابق في البنك الدولي بغرض مكافحة الفساد. هذا رسميا، ولكنها تندرج في نظر البعض (Coeurdray, M.: 2004) ضمن آليات الهيمنة الأمريكية في مجال علاقة الدول بالسوق العالمية، وذلك بتدويل مكافحة الفساد واستغلاله إعلاميا، سياسيا واقتصاديا مع الكيل بمكيالين وفق المصالح الخاصة؛ أو حسب (Le monde diplomatique, Avril 2000) هي عبارة عن تجمع لوبيهات متعاونة مع الـ"CIA" وممولة من طرف حكومات ومؤسسات أمريكية على الخصوص. وأيا كان الأمر فنحن معنيون بمكافحة الفساد لدوافع ذاتية أصلا.

(Watan: 7/11/2006, 2) أن هذه الظاهرة شملت عمليات عقد الصفقات في كل القطاعات: الصحة، الثقافة، النقل، المياه، البناء، الأشغال العمومية... وأن التعفن جراء الفساد مس كل مؤسسات الدولة؛ لأن القوانين غير محترمة، وأجهزة الرقابة ممنوعة من مزاولة مهامها (الخبر، 2007/7/30، 3). وهو ما أكده نوعا ما وزير المالية الجزائري عندما أوضح أن سنة 2006 كانت سنة تسيير الفضائح المالية (الخبر، 2006/12/4، 13). أما وضعية الفساد الخارجي، فهي تشكو من كون أهم زبائن الجزائر وموردیها الأجانب (فرنسا: 18، ألمانيا: 16، إيطاليا: 45، و.م.أ.: 20، أسبانيا: 23، كوريا:40، تركيا:65، الصين: 70...) يحتلون مراتب غير مشرفة نسبيا على سلم مؤشر فساد الدول المصدرة (ICPE)، وذلك حسب تقرير المنظمة نفسها لعام 2006. وبالطبع فإن ممارسات هذه الدول المصدرة والراشية تهدد ما يبذل من جهود حكومات بعض الدول النامية مثل الجزائر لترشيد سياساتها، كما تطيل من عمر حلقة التخلف المفرغة بها.

إن تداعيات الفساد، ببعديه الداخلي والخارجي، تضعف بطبيعتها من شرعية السلطات الجزائرية المتوالية، والتي تحاول تقويتها بالعمل على تجزئة المجتمع إلى عصبيات تقليدية أو مستحدثة، مما قد يساعدها على كسب مشروعية مؤقتة والمحافظة على كيانها آنيا، ولكنه قد يؤدي على المدَيْن المتوسط والبعيد إلى تفجيرها من الداخل اجتماعيا وسياسيا؛ لأنه من الواضح أن السياسة أصبحت مرفوضة وباعثة على خيبة الأمل، كما يؤكد ذلك الانخفاض الكبير في نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 2007 (حوالي 18 أو 35% حسب طبيعة المصادر). ومن هذه الزاوية، فإن أزمة الحياة السياسية هي أزمة مشروعية وأزمة ثقة بامتياز. ولا يمكن ترشيدها إلا بالعمل التدريجي على عقلنة الحراك الاجتماعي والسياسي، وتقوية الوازعين الأخلاقي والقانوني (رفض الفساد، الاعتماد على الذات، احترام القوانين...)، ومأسسة شفافية التسيير بغية تخفيف وطأة الزبونية السياسية والاجتماعية، والقضاء على كل ما يأتي في سياقها من فساد ورشوة وما شابههما من أمراض اجتماعية وسياسية. فالمناصب والمسؤوليات والخدمات الخاصة والمنافستية (الإدارية، التعليمية، الاقتصادية،

(Watan: 7/11/2006, 2) أن هذه الظاهرة شملت عمليات عقد الصفقات في كل القطاعات: الصحة، الثقافة، النقل، المياه، البناء، الأشغال العمومية... وأن التعفن جراء الفساد مس كل مؤسسات الدولة؛ لأن القوانين غير محترمة، وأجهزة الرقابة ممنوعة من مزاولة مهامها (الخبر، 2007/7/30، 3). وهو ما أكده نوعا ما وزير المالية الجزائري عندما أوضح أن سنة 2006 كانت سنة تسيير الفضائح المالية (الخبر، 2006/12/4، 13). أما وضعية الفساد الخارجي، فهي تشكو من كون أهم زبائن الجزائر وموردیها الأجانب (فرنسا: 18، ألمانيا: 16، إيطاليا: 45، و.م.أ.: 20، أسبانيا: 23، كوريا:40، تركيا:65، الصين: 70...) يحتلون مراتب غير مشرفة نسبيا على سلم مؤشر فساد الدول المصدرة (ICPE)، وذلك حسب تقرير المنظمة نفسها لعام 2006. وبالطبع فإن ممارسات هذه الدول المصدرة والراشية تهدد ما يبذل من جهود حكومات بعض الدول النامية مثل الجزائر لترشيد سياساتها، كما تطيل من عمر حلقة التخلف المفرغة بها.

إن تداعيات الفساد، ببعديه الداخلي والخارجي، تضعف بطبيعتها من شرعية السلطات الجزائرية المتوالية، والتي تحاول تقويتها بالعمل على تجزئة المجتمع إلى عصبيات تقليدية أو مستحدثة، مما قد يساعدها على كسب مشروعية مؤقتة والمحافظة على كيانها آنيا، ولكنه قد يؤدي على المدَيْن المتوسط والبعيد إلى تفجيرها من الداخل اجتماعيا وسياسيا؛ لأنه من الواضح أن السياسة أصبحت مرفوضة وباعثة على خيبة الأمل، كما يؤكد ذلك الانخفاض الكبير في نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 2007 (حوالي 18 أو 35% حسب طبيعة المصادر). ومن هذه الزاوية، فإن أزمة الحياة السياسية هي أزمة مشروعية وأزمة ثقة بامتياز. ولا يمكن ترشيدها إلا بالعمل التدريجي على عقلنة الحراك الاجتماعي والسياسي، وتقوية الوازعين الأخلاقي والقانوني (رفض الفساد، الاعتماد على الذات، احترام القوانين...)، ومأسسة شفافية التسيير بغية تخفيف وطأة الزبونية السياسية والاجتماعية، والقضاء على كل ما يأتي في سياقها من فساد ورشوة وما شابههما من أمراض اجتماعية وسياسية. فالمناصب والمسؤوليات والخدمات الخاصة والمنافستية (الإدارية، التعليمية، الاقتصادية،

الثقافية، الاستشفائية...) تخضع في مجملها لسلطات هذه الزبونية، والتي تشمل من جهة أخرى الفساد الإداري المتفشي في الإدارة العمومية وعلى رأسها رؤساء البلديات والولاة، حسب ما أفادت به تصريحات الولاة الجزائريين بالأملاك والواردة في الجريدة الرسمية (2000/5/24): استفادات متعددة، شقق وقطع أرضية بالدينار الرمزي، تحويل أموال... مما أدى بوزارة الداخلية إلى عزل حوالي ثلاثين واليا و671 رئيس بلدية من مناصبهم، والمتابعة القضائية لخمس ولاة منهم و378 رئيس بلدية منذ 1999؛ بسبب تحويل الأموال أو سوء التسيير (El Watan: 31/10/2006, 4)، كما شرعت قبل عامين بـــ"حملة الأيادي النظيفة" في قطاع الأمن الوطني الذي ارتفع فيه هو أيضا عدد التجاوزات فيما يخص تعاطي الرشوة (الخبر، 2007/8/1، 7).

ويندرج ذلك في سياق محاولات الحكومة استدراك تأخرها في مجال مكافحة الفساد، والتي من بينها أيضا مصادقتها على معاهدة منظمتي الأمم المتحدة والوحدة الأفريقية الخاصتين بمكافحة الفساد، وإصدارها مؤخرا (أكتوبر 2006) تشريعات تطبيقية متعلقة بقانون مكافحة الفساد والوقاية منه (الذي صادق عليه البرلمان في فبراير 2006)، حيث استحدثت لذلك هيئة وطنية مستقلة واسعة الصلاحيات. مما سمح لها بالخروج مؤقتا من منطقة الدول الأكثر فسادا في العالم (تجاوزت بقليل حد 3 من 10). وهي مطالبة في هذا المجال أيضا بالتعاون العقلاني مع المنظمات الاجتماعية المكافحة للفساد (مثل الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد: AACC)، وتمكين المؤسسات التشريعية من المعلومات الخاصة بالتصرفات المالية للدولة، وتفعيل دور وأنشطة مؤسسات الرقابة (مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية...)، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية (المؤسسات التربوية والدينية، وسائل الإعلام...)، وأن تلتزم أكثر وتلزم شركائها الدوليين باحترام مواثيق الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للتعاون والتنمية (OCDE)، والاتفاقية الإقليمية للوحدة الإفريقية المتعلقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتدعم المؤسسات المالية الجهوية الداعمة للتنمية بشفافية أكثر... مما قد يتماشى وبعض المقومات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة.

وإذا كانت الدولة الجزائرية الحديثة قد قامت على "عصبية الشرعية التاريخية الشعبية" دون عصبيات طبقية أو لغوية أو عرقية أو عائلية... مضيّقة الخناق على الكثير من الزبونيات المرتبطة بذلك، فالملاحظ مؤخرا أن بعض الولاءات الجهوية واللغوية والعائلية... (شرقي، غربي، قبائلي، شاوي، ميزابي، سوفي، معرب، مفرنس...) أصبحت تنازعها الآن، وعلى مستوى الممارسة الفعلية غير الرسمية، مرجعيتها للسلطة في الجزائر. وأما على المستوى الرسمي، فلقد شاع الكلام مؤخرا عن ضرورة صقل الطابع الرئاسي للدستور، ووضع مبدأ الشرعية الانتخابية، المنصوص عليها دستوريا وقانونيا، موضع التطبيق بدلا عن باقي الشرعيات، ولكن الظاهر أنه سيصعب التخلي عن الشرعية التاريخية بسبب الاختلاف والتردد في تقدير استمرارية فاعليتها السياسية والشعبية، وخاصة بعدما انفرد بيان أول نوفمبر 1954 التاريخي بإجماع الطبقة السياسية في الفترة الأخيرة (1996-2000).

4- الزبونية والسياسة الدولية

انطلاقا من الاعتراف العام بالطبيعة العالمية للزبونية كمنطق محلي اجتماعي تبادلي، سنحاول فهم علاقتها بالسياسة الدولية في عصر العولمة، وسيكون ذلك من خلال عنصرين هما:

1- الشبكات الاجتماعية، التبعية الدولية والزبونيات الجديدة،

2- المتغيرات المعاصرة للزبونية: من الإثنية إلى الفساد:

1.4- الشبكات الاجتماعية، التبعية الدولية والزبونيات الجديدة:

إن للطبيعة العالمية للزبونية عدة معان يتقدمها مفهوم "الشبكة الاجتماعية" (Social Network) كقاعدة تبنى عليها العلاقات بين "الأصدقاء السياسيين". وهو المفهوم الذي استعمله "بوسفان" (Boussevain J., 1975: 25) بالمعنى الآتي: "تشبه الشبكة الاجتماعية من الناحية البيانية التخطيطية دائرة اتصالية: تحدد هذه الدائرة كيفية تواصل بعض الأشخاص بطريقة معقدة، ولكن دون

ذكر كيف يجب أن يتواصلوا". ومع افتراض وجود قنوات اتصالية بنيوية يمكن استعمالها بكيفية أو بأخرى من طرف الأفراد، يقول "بوسفان" إنّ "الشبكة الاجتماعية هي أكثر من شبكة اتصالية لأن الرسائل هي في الواقع عبارة عن صفقات". وهذه الصفقات تتم بين أفراد خاصين. يعارض "بوسفان" المفهوم البنيوي الوظيفي، والذي يميل نحو تصور مثالي "طاهر" لكل ما هو اجتماعي، وقوامه بنيات ووظائف شفافة ومجردة.

وهناك توجه آخر يميل نحو تطبيق مفهوم الشبكة الاجتماعية كيفما اتفق، وحيثما برز بوضوح، أي خارج الحياة المجتمعية المحلية، والتي غالبا ما تتداخل أو تكاد تمتزج بداخلها الأدوار بين المجموعات الاجتماعية، المعايير، المؤسسات والشبكات. إلا أن محاولات فرز مصطلح "الشبكة الاجتماعية"، المطبق على المجتمعات المحلية، عن غيره من المصطلحات المشابهة، مثل الجوار، الصداقة أو الروابط الأسرية قد تؤدي إلى التجريد الجميل أو المثالية نفسها الموجودة في البنيوية الوظيفية، والتي ندد بها "بوسفان" (Mitchell, 1973: 18).

إن التقاء تطور الاتصالات الدولية مع عولمة النخب أدى إلى ظهور الشبكات الاجتماعية (Social Networks) في سياق جديد وبوضوح أكبر، وذلك حتى لو لم تكن بالضرورة في شكل صداقات، علاقات صداقة أو علاقات جوارية أو مؤسستية. إنها شبكات مهنية قوامها المصالح المتبادلة. لذلك أصبح تصور الزبونية، كبنية داخلية ملازمة لبعض المناطق والمجتمعات المحلية، غير كاف، بل يتطلب مقاربتها كظاهرة سياسية، اجتماعية واقتصادية، مرتبطة بالتيارات الدولية. إن عالمية الزبونية أصبحت اليوم بيّنة إلى حد التكلم عن "الزبونية الجماعية" في العلاقات الدولية (Ravenhill, 1985).

إن لهذه الزبونية بين دول وأمم، معظمها نال استقلاله وتخلص من الاحتلال (الاستيطاني)، الخصائص القاعدية نفسها التي تميز الزبونية التقليدية: بنية *معيارية*، تنص على أن الجميع مستقل (غير تابع) ومن ثم "حر"، وبنية *عملية* "براجماتية"، يشار فيها إلى عدم وجود حرية فعلية واستمرار الارتباطات مع

مراكز الهيمنة بالقوة نفسها، أو أكثر من التي كانت عليها أثناء فترة الاحتلال. فالعلاقات بين دول المغرب العربي وفرنسا، دول الكومنولث وبريطانيا أو دول جزر الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية، تعرض دائما مصطبغة بعلاقة تبعية وزبونية وطنية واضحة. إن العلاقة "الاستعمارية" أو "الامبريالية" تفترض، كما أشار إلى ذلك قديما (Mannoni: 1950) نوعا من عقدة التبعية في بنى النفسية الجماعية للمستعمَرين؛ وذلك بسبب اعتقادهم بدونيتهم البنيوية. فالمغلوب مولع بتقليد الغالب على حد تعبير "ابن خلدون". ومما عمق هذا الشعور توجهات النخب المحلية الثقافية وعلاقاتها الدولية.

وهو ما يموقع النقاش على مستوى الشبكات الاجتماعية الدولية للنخب وانعكاسات هذه الروابط على تدعيم الزبونية الداخلية، سواء كانت ذات بعد قبلي عرقي، أو لغوي، أو ديني، تسوق في شكل سياسي حزبي، أو اجتماعي جمعوي أو ثقافي علمي، كما حدث ويحدث في أفغانستان والعراق ولبنان وفي دول عربية أخرى، وحدث من قبل في أمريكا اللاتينية وغيرها... حيث استبدلت، دول وأنظمة بأخرى، قوامها زبونيات دولية معتمدة على زبونيات نخبوية محلية تحت غطاء مكافحة الشيوعية سابقا، والدكتاتوريات أو الإرهاب حاليا، مع الإشارة إلى أن هذه العلاقة بين الزبونيات المختلفة قوامها المنفعة السياسية والاقتصادية، ولذلك فهي مرنة ومؤقتة وتعتمد بدائل ظرفية عديدة.

وهو ما يؤكد في نظر البعض (Coeurdray, M. 2004) أهمية المصالح الدولية التي يثيرها الاستغلال الإعلامي لممارسات الفساد؛ بسبب ارتباطه بالمنافسة الشرسة حول كبرى العقود الدولية، وكذا بالصراعات الرمزية والضغوط السياسية. فالفساد أكبر من أن يحصر في الحقيبة المالية -تحت الطاولة- والرشوة المباشرة، حيث يتخذ طرقا تأثيرية أكثر تعقيدًا مثل المنح الدراسية السخية، عقود الاستشارة (Consulting) المتنوعة، التغطية الإعلامية... والتي تسمح بعقد علاقات دائمة مع شبكة من المراسلين المحليين، النخب المهنية، عملاء مؤثرين... يصبحون في موقع "المحميين" (Protected) أو

"المدينين" (Obliged). وفي هذا الإطار قد يستعمل مزدوجي الجنسية أو الغربيين من أصول عالم-ثالثية: أفغاني-أمريكي، عراقي-أمريكي، إيراني-كندي، لبناني-فرنسي، مصري-أمريكي، جزائري-فرنسي... لتكريس الهيمنة والتبعية الزبونية.

وهو الأمر الذي يمهد لنا الانتقال إلى الكلام عن متغيرات معاصرة للزبونية:

2.4- متغيرات معاصرة للزبونية: من الإثنية إلى الفساد

تشير بعض التنظيرات السياسية الحديثة إلى أن الزبونية التقليدية التي كانت تزاوج بين "الأبوية" والعلاقات المهنية فتحت الطريق في المجتمعات المعاصرة أمام زبونية أحزاب وقبائل تتمثل أهم صفقاتها في بيع وشراء الخدمات المؤسستية (Cazorla, 1995). ولكن قد لا يكون هذا التمييز حَديا فاصلا ومطلقا بين الزبونيتين التقليدية والمعاصرة، ولكنه بالضرورة مختلفٌ، وتحكمه ظروف الزمان والمكان. فقد يكون العامل الحزبي ذا أثر في بعض الزبونيات التقليدية جنبا إلى جنب مع الأبوية والعلاقة المهنية في المجال الزراعي. كما قد لا يكون لزبونية الأحزاب السياسية أثر يذكر في مجتمعات معاصرة متنوعة اللوبيهات. ومع ذلك فالغالب في مجتمعاتنا الإعلامية الحالية هو انتقال الساحة السياسية من الحياة البرلمانية إلى السياسة التلفزية الوسيلية، فالوفاق الودي والمصلحي بين محترفي السياسة ومحترفي الاتصال، فضلا عن المصالح السياسية المتعددة لمؤسسات الإعلام المتعددة الوسائل (Multimédia)، يؤدي إلى نوع جديد من الزبونية ذي طبيعة معقدة وغامضة، لم تفك كل طلاسمها بعد (Balandier, 1994).

وفي تقديرنا لا يجب أن نتكلم عن زبونية أحزاب بالمفهوم الحزبي التقليدي، بل عن أشكال جديدة من الزبونية الإعلامية السياسية؛ لأن ساحة التنافس انتقلت الآن إلى مجال إنتاج الصور والتلاعب والمناورة التلفزيونيتين عن بعد. أي إن الحلبة انتقلت من "السياسة" والتواصل المباشر، إلى "الصورة" والتواصل المباشر وعن بعد معا.

ولكن هذا لا يعني انتهاء دور الزبونيات التقليدية. إذ بالرغم من هيمنة مجتمع "الصورة" الإعلامي في مجتمعات معاصرة تفترض فيها "عقلانية" و"بيروقراطية" الدولة، فإن هذين المظهرين الأخيرين يخضعان أيضا إلى الإملاءات الزبونية. إن استراتيجيات الجماعات المحلية، ومنها الإثنية، تعمل على تقليص المسافات بينها وبين أجهزة الدولة وخاصة بيروقراطيتها، إلى درجة أصبحت الزبونية السياسية تعتمد أكثر فأكثر على صفقات ووسطات قوامها إثني-ثقافي أو قبلي-عشائري. والشيء نفسه يمكن أن يقال على المستوى الدولي بمراكز قوته الإقليمية والعالمية وتبعياتها المحلية.

ولذلك يدور النقاش حاليا بين علماء الاجتماع الفرنسيين مثلا حول التساؤل عن درجة اندماج النخب من أصول غير أوروبية عموما، وعربية مسلمة خصوصا، في النظام السياسي الجمهوري الفرنسي، وما إذا كانت هذه النخب بعد توصلها إلى مراكز النخبة تستمر في المحافظة على شبكات اجتماعية ذات طابع اثني، وتتعارض مع مبادئ الجمهورية (Alcantud, 1997, 23). وهو تساؤل يمكن نقله إلى مجتمعات أوروبية أخرى، أو أمريكية مع توطين مؤشراته، تحيينها وتبيئتها.

بالإضافة إلى هذا النوع الظرفي من الشبكات الاجتماعية بزبونياتها المحتملة، نجد نماذج أخرى مقترحة لتشخيص الزبونيات الجديدة أو المتجددة، لعل أكثرها ذيوعا الزبونيات الجامعية والمثقفة بفعل "سيَرها الذاتية" المكدسة لدى الجهات النافذة بغية التوظيف المحلي و/أو الإقليمي والعالمي.

ولكن ما هي خصوصية هذا النوع الجديد/المتجدد من الزبونيات؟

مما لا شك فيه أن هذه المجموعة-النخبة اشتركت وتشترك في السلطة في حدود معتبرة. فـ"جلنر" (Gellner) يحلل العلاقة بين أهل "الكتاب" (الجامعي والمثقف والإعلامي) وأهل "السيف" (السياسيون والعسكريون) قائلا: "القلم ليس أقوى من السيف، لكنه إذا دعم طُقوسيا فإنه يمارس ضغوطا كبيرة على السيف. فالقلم هو الوحيد الذي يمكنه توجيه أهل السيف إلى اتخاذ القرار بشأن كيفية التحالف بغية تحقيق أكبر المنافع الشخصية" (Gellner, 1992 : 90).

هذا، ولكن التناقض يظهر عندما تكشف العلاقة، بين نوعية البحث والمعرفة والأساس الاجتماعي الزبوني الملازم لهما، عن فحواها بعد الاكتساح الجماعي للرداءة الفكرية لمؤسسات الفكر والسياسة عن طريق شبكات ملتوية وزبونيات متعددة... ففي الآفاق البيداغوجية الجديدة للدولة المعاصرة يمكن ملاحظة وجود الزبون كعامل تفكير وانعدام الربان أو الولي (G. de León, 1993) كحكيم ومرشد. ومن ثم تتقلص فرص معرفة الوظيفة الحقيقية للآلية المدرسية والثقافية كنظام اجتماعي زبوني، وتلح على مزيد من البحث في هذا المجال.

أما ما يمكن الإشارة إليه اليوم، بلا أدنى ريب، فيتمثل في الآثار السلبية لتدخل السلطة في مجال المعرفة، بدلا من استشارتها والاستعانة بها مع تحميلها المسؤولية الأخلاقية واحترام استقلاليتها.

ومما يغذي الحالة الراهنة للزبونية نجد الجدل العلني في وسائل الاتصال الجماهيرية والالكترونية حول "الفساد" كإطار عام لها. وهو المصطلح الذي ارتبط بالسياسة حسب "سكوت" (Scott) منذ القرن الثامن عشر في أوروبا، وذلك بعد انكشاف الصفقات البرامجماتية في أنظمة كانت تقوم آنذاك على قيم المساواة (Scott, 1972 : 17). ثم عرف الفساد، كما أشار إلى ذلك "وارمن" (Warman) كآلية اختراق اجتماعي، حيث يسمح "الفساد للفرد بتحصيل الثروة، السمعة، السلطة، التأثير والمكانة في إطار أوسع من المجتمع التقليدي أو المحلي. لذلك تحولت المشاركة فيه إلى غربال واختبار تصفوي وحيوي في وسط لا يسمح بتحصيل الثروة عن طريق عامل المضاعفة الطبيعي، بل بالعكس يخضع للسلب والنهب ونقصان الإمكانات شبه المنعدمة" (Warman, 1969 : 98-99).

وبالطبع فإن تفشي الفساد، من خلال الزبونيات المتعددة وغيرها من العوامل لا يجمع بينها سوى عقد تقليدي يقوم على المصالح المتبادلة وضعف الوازع الأخلاقي، ليس بمستحدث. فما الجديد في ذلك سوى تجاوزه الحدود المحلية والوطنية وتدويله وتبجح أصحابه على شاشات وصفحات وأمواج يتعرض لها الملايين من البشر. فنحن نعيش في عالم إعلامي معولم زبوني يجهر

بالفساد الدولي وتتزعمه إمبراطورية غنية متغطرسة باسم الديمقراطية والشفافية، مما يدل على أن الغنَى لا يُغني عن الفساد. فالمنظمة غير الحكومية "الشفافية الدولية" (TI)، المشار إليها سابقا، استغربت في تقريريها الأخيرين (2005-2006) الرتبتين غير المتقدمتين لأمريكا (17 و20)، وأن هذه الأخيرة رغم اعتمادها قانونا لمكافحة الفساد الخارجي (Foreign Corrupt Practices Act) منذ عام 1977، بقيت متأخرة في ترتيب "مؤشر دافعي الرُشَى" (BPI) أو "الفساد الخارجي" (ICPE) كذلك، بل إن البعض يعتبر أن قوام صناعتها الحربية والتعميرية خارج حدودها الفساد الدولي الذي أصبحت من أشهر مورديه. كما لاحظت المنظمة تعميم الممارسات الرشوية على المستوى الدولي الواقع تحت هيمنة الدول الغربية، وأن نتائج تطبيق قرارات اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد واتفاقية المنظمة الدولية للتعاون والتنمية ضد الرشوة (2003) غير مشجعة (أحسن دولة ترتيبا: سويسرا لم تتحصل إلا على علامة 7.8 من 10، فقط) (El Watan: 5/10/2006, 11)، لأن ذلك يرجع كما ذكرت (Coeurdray, M.: 2004) إلى مبدأ الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بمصالح هذه الدول، التي لا تثير الاستغلال الإعلامي لممارسات الفساد إلا إذا تضررت مصالحها أو مصالح "محمييها" و"مدينيها" كما مر معنا.

وفي الأخير يمكن القول إنّ الزبونية، كشكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي المخل بنظام الديمقراطيات المعاصرة تعتبر "معطى" أنثروبولوجيا عالميا، لا يجب "تطبيعه" بمسايرته وعدم مقاومته؛ لأنه محبط لتطلعات المساواة في الفرص ومحددات المنافسة والرفاهية ومعرقل لطموح التنمية المستدامة. كما أن محاوره التركيبية أصبحت تتعدى العلاقة مع الدولة على المستوى القطري، عن طريق الأحزاب والبيروقراطية أساسا، إلى ما يمكن تسميته بمحور العلاقات الاجتماعية على المستوى الدولي بتبعياته وزبونياته الجديدة الرابطة بين المصالح السياسية والاقتصادية لبعض الدول المهيمنة، والمصالح الآنية لبعض النخب المحلية والحميات الإثنية المستعطفة.

المراجع

- بن نبي، مالك: ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية، الجزائر، لبنان، دار الفكر، ط. 3، 1986.

- حافظ عبد الرحيم: الزبونية السياسية في المجتمع العربي (قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني التونسي)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

- روا، أوليفييه: "الزبائنية والمجموعات المتضامنة" في: غسان سلامة (إعداد): ديمقراطية من دون ديمقراطيين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد الإيطالي (FEEM)، ط.2، يناير 2000، ص ص. 363-378.

- الهرماسي، محمد عبد الباقي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

- قيرة إسماعيل وآخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

- الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 35، 1999 وعدد: 2000/5/24.

- "اليوم"، يومية جزائرية، 2000/4/29.

- الشروق اليومي، يومية جزائرية، 29-2006/8/30، 2006/9/17.

- الخبر، يومية جزائرية، الأعداد: 2006/12/4، 2007/7/17، 2007/7/30، 2007/8/1.

- Alcantud, J. A. González : El clientelismo político, perspectiva socioantropológica, Barcelona, Anthropos, 1997.

- Balandier, Georges : El poder en escenas. De la representación del poder al poder de la representación, Barcelona, Paidos, 1994.

- Balta, P. et Rulleau, C.: L'Algérie des algériens, vingt ans après, Paris, Ouvrières, 1981

- Boissevain, Jeremy : Friends of friends, Networks, Manipulators and coalition, Oxford, Blackwell, 1974.

- Cazorla Pérez, José: « El clientelismo de partido en la España de hoy : una disfunción de la democracia », Revista de estudios políticos, Nueva Epoca, n° 87 (1985), 35-51.

- Cœurdray, Murielle: Le double jeu de l'import-export symbolique: la construction internationale d'un nouveau discours sur la corruption, Actes de la Recherche en Sciences Sociales, Le Seuil, N° 151-152 (2004). www.Cairn.Info (9/6/2007).

- Garcia de León et al (ed.) : Sociología de la educación, Barcelona, Barcanova, 1993.

- Gellner, E. : El arado, la espada y el libro. La estructura de la historia humana, México, F.C.E., 1992.

- Gourdon, H.: "La constitution algérienne du 28/11/1997", in Monde arabe Maghreb-Machrek, n° 156, 1997.

- Graziano, Luigi : A conceptual framework for the study of clientelism, Cornell University, 1975.

- Melasuo, Tuomo (ed): Les réseaux sociaux en Europe et en Méditerranée, Tapry, University of tampere, en prensa.

- Mannoni, Dominique O. : Psychologie de la colonisation, Paris, Ed. du Seuil, 1950.

- Mitchell, J. Clyde: "Networks, norms and institutions", en J. Boissevain y J. C. Mitchell (eds.), Network Analysis Studies in human interaction, La Haya, Paris, Mouton, 1973, 16-35.

- Ravenhill, John: Collective clientelism, The Lomé Convention and North-South Relations, New York, Columbia Univ. Press, 1985.

- Scott, James C.: Comparative Political Corruption, New Jersey, Prentice Hall, 1972.

- Warman, Arturo: "La corrupción en el campo: un medio de control social", en R. Castellanos et al., La corrupción, México, Nuestro tiempo, 1969.

- El Watan: Quotidien algérien, 5, 31/10/2006. 7/11/2006.

- www. transparency. org

الحكم الرشيد ومعضلات الدولة الحديثة، بدول العالم الثالث

- الدول العربية نموذجا-

فتيحة هارون
أستاذة مساعدة مكلفة بالدروس
قسم علم الاجتماع
جامعة فرحات عباس/سطيف

الملخص:

كانت الدولة في تصور العالم الغربي عبارة عن إدارة للترشيد والعقلنة والتعبئة الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم المنافع العامة والخدماتية...فانه من الممكن القول أن الدولة الحديثة ظاهرة جديدة في العالم الثالث، لكونها ما تزال تسعى جاهدة للعمل المزدوج المتمثل في بناء الدولة وبناء الأمة في ذات الوقت...وعليه، تأتي هاته المداخلة للإجابة على التساؤلات الآتية: هل يمكن الحديث عن الحكم الرشيد في المجتمعات هذه، وهي تعيش إشكاليات الشرعية، المشاركة، الوحدة الوطنية، الهوية، والاندماج خاصة في ظل النظام العالمي الجديد، والتوجه نحو العولمة التي لا تسمح بان تمارس هذه الدول حقيقة الاستقلال والسيادة؟

الكلمات المفاتيح: الحكم الرشيد، العالم الثالث، الدولة الحديثة، الدولة المشاركة، الاندماج...الخ.

I: بعض التحديد الاصطلاحي لمفهوم الحكم الرشيد والدولة والسلطة:

1- مفهوم الحكم:

يعتبر مفهوم الحكم (Governance) مفهوما محايدا يعبر عن ممارسته السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، وتطوره الاقتصادي والاجتماعي.

والحكم أوسع من مفهوم الحكومة، لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية، وتشريعية وقضائية، وإدارة عامة، وعمل كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويعبر مفهوم الحكم حسب تعريف الأمم المتحدة: عن ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات المركزية، واللامركزية. أي الإقليمية والمحلية. وهذا المعنى الحيادي ليس جديدا، بل هو قديم قدم الحضارات البشرية نفسها. ويدل على الآليات والمؤسسات التي تشترك في صنع القرارات أو التأثير فيها.

2- مفهوم الحكم الرشيد:

يستخدم هذا المفهوم"الحكم الرشيد"من قبل مؤسسات الأمم المتحدة، لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوري وتنموي. بمعنى آخر أن الحكم الرشيد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة لتطوير موارد المجتمع وتقدم المواطنين، وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم؛ وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم[1].

3- مفهوم الدولة:

أنه إذا كانت الدولة عبارة عن كيان أو تنظيم سياسي والذي يتطلب توفير ركيزتين أساسيتين والمتمثلتان في" الإقليم " (المنطقة الجغرافية)، و"الشعب" لقيام

United nations développement programme (UNDP) reconceptesalizing governance

1- في مؤلف د/ محمود الفوضيل: مفهوم الفساد ومعاييره، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية الطبعة الأولى كانون الأول ديسمبر 2554- ص (79.95.96) بتصرف.

الدولة، فإنه يلزم توافر ركن ثالث يكمن في وجود "سلطة حاكمة" عليا يخضع لها جميع الأفراد. باعتبار أن السلطة الحاكمة تعتبر الركيزة الأساسية في كل تنظيم سياسي، لدرجة أن البعض يعرف"الدولة" بالسلطة أو يعرفها بأنها"تنظيم لسلطة القهر". ومن ثم يمكننا التساؤل عما إذا كان رضا الطبقة المحكومة على الطبقة الحاكمة أمر ضروري لقيام السلطة وصلاحيتها لممارسة شؤون الحكم والدولة؟

فإذا كان رضا الطبقة المحكومة على الطبقة الحاكمة أمر ضروري لقيام السلطة وصلاحيتها لممارسة شؤون الحكم، فإنه وفي المقابل وحسب وجهة نظر بعض المحللين السياسيين يصبح من الممكن لأية هيئة حاكمة إذا كانت قادرة على إخضاع الطبقة المحكومة لإرادتها ولو بالقوة والقهر حتى تصبح هيئة ممارسة للسلطة في الدولة. ولعل الأمثلة التي يمكن ذكرها ليست بالقليلة بالنسبة للمجتمعات القديمة منها وحتى الحديثة.

إلا أن وجهة النظر هذه لم تعد مقبولة لدى المجمعات الحديثة، إذ ولى عهد السلطة التي كانت تستند إلى مجرد القوة، بحيث تغدو السلطة التي لا تستند إلى إرادة الجماعة ورضاها، سلطة فعلية، دون أن تكون سلطة رسمية. وبالتالي فهي لا تسمح بقيام الدولة بالمعنى الحديث خاصة. على الرغم من أن السلطة في أية دولة لا بد أن تستند إلى "قوة" كضرورة لممارسة سلطتها.

ونشير بذلك ابتداء أن الدولة والسلطة في إطار علاقتهما بالمجمع يمثلان في الحقيقة عملة واحدة. باعتبار أن الدولة هي أجهزة وهياكل ومؤسسات والسلطة والحكومة أو الحكم هي في حقيقة الأمر عبارة عن عملية حسن استخدام أو سوء استخدام هذه الأجهزة والهياكل وغيرها من المؤسسات من طرف الطبقة المهيمنة على رأس الدولة.

لذلك يمكن القول أنه بقدر ما تكون الدولة تمثيلا أمينا للتفاعل والتوازن بين قوى المجتمع المختلفة وذلك وفقا لحجمها، ونوعها، ومصالحها وكذا وعيها،

بقدر ما تكون العلاقة صحيحة. وبقدر ما تكون الدولة نفسها ذات وجود شرعي مبرر. تكون السلطة " شرعية "(غير مغتصبة).

وبقدر ما يمكن وصفها بأنها سلطة تقترب من الرشد والعقلانية الذي تميزت بها الدول الغربية الحديثة، رغم اختلاف صورها. باعتبارها النموذج المثالي بالنسبة لدول العالم الثالث.

وبناء على ما تقدم هل تقترب الأنظمة في دول العالم الثالث وتحديدا الأنظمة العربية من هذا الأنموذج؟ أم إلى أي نموذج آخر يمكن أن يصنف من خلاله الدول القطرية العربية، باعتبارها نموذجا من نماذج الدول الحديثة في دول العالم الثالث، وإن كان البعض[1] يصر على أن لفظ العالم الثالث نفسه أصبح غير مناسب حاليا بعد سقوط العالم الثاني العالم الشيوعي (الاتحاد السوفيتي سابقا).

إلا أنه وقبل التطرق للإجابة عن هذا السؤال من خلال هذه الورقة، يتوجب علينا أولا التعريف بهذا النموذج للحكم الذي بوجه عام، هو سمة أو خاصية مميزة للمجمع السياسي الحديث، ومظهرا بينًّا شديد الدلالة على التزامه قواعد الرشد، والعقلانية ذو الانتشار الواسع في المجتمعات الغربية الحديثة. ولكنه ليس الأنموذج الوحيد. وبتقديرنا يمكن اعتبار الحكم الرشيد بمثابة منظومة من مؤسسات الحكم والإدارة المنوطة أساسا بمسؤولية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية، والسهر على تنفيذها في أي مجمع من المجتمعات الحديثة. ومؤسسات الحكم والإدارة هذه عبارة عن تنظيم رسمي تمارس سلطاتها وصلاحيتها وفقا لسند وقواعد قانونية وسياسية مكتوبة (دستور) تحدد هذه الأخيرة كيفية إدارة شؤون المجتمع السياسي لضمان استقرار أوضاعه. ولهذا فإن

---

(1)- لورانس جزاهام وآخرون: **السياسة والحكومة: مقدمة للأنظمة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية**. ترجمة عبد الله بن فهد اللحيدان جامعة الملك سعود 1999 ص (295).

هذا التنظيم الحديث يستند إلى أسس شديدة الوضوح قوامها العقلانية والكفاءة والقدرة على الإنجاز مما يضفي على المجتمع الحديث سمات فارقة من شأنها وسمه دون أي من المجتمعات التقليدية بأنه مجتمع التنظيم الرشيد[1] القائم على أسس شرعية. والتأكيد على فكرة المساواة والمشاركة السياسية باعتبار كل منها ضرورة ملازمة لفكرة وقيام الدولة الحديثة (الديمقراطية).

هذا النموذج من السلطة يتمتع بخصائص عديدة يمكن تلخيصها في عجالة فيما يلي:

II: بعض مميزات الحكم الرشيد بالدول الغربية الحديثة:[2]

أولا- مبدأ السيادة:

لقد ذكرنا سابقا أن وجود السلطة السياسية يعتبر أحد الركائز الأساسية لقيام الدولة فإن أهم مميزات هذه الأخيرة هو اتصافها بالسيادة "La souvereneté" بنوعيها الداخلية والخارجية.إلا أن هذه السلطة تكون مجردة عن الأشخاص الممارسين لها؛وهم طبقة الحكام باعتبار أن الدولة هي أساس السلطة وما صفة الحكام إلا الأشخاص الذين لهم حق ممارستها دون أن يكون لأي منهم حق ذاتي أساسي في هذه السلطة ومن ثم تكون السلطة دائمة وليست عرضية. كما يجب أن لا نخلط بين السيادة والسلطات السياسية في الدولة.إذ ليست الأولى إلا صفة للثانية. ولا توجد سلطة أعلى منها فهي سلطة آمرة.

ويكون صاحب السيادة في هذه الدولة وحق ممارستها هو "الشعب" وفقا لأصول الديمقراطية الحديثة؛ التي تخول لأفراد الشعب حق ممارسة السلطة

---

(1)- د/ السيد عبد الحليم الزيات: **في سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة القوة الصفوة)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 171.

(2) - د/ إبراهيم عبد العزيز شيحا **النظم السياسية الدولة والحكومات**.منشاة المعارف بالإسكندرية 2003، ص ص 145 - 157 بتصرف.

بأنفسهم مباشرة ودون وساطة أحد والاشتراك في بعض مظاهر السلطة سواء بالاقتراع الشعبي للقوانين كأسلوب، أو الاستفتاء ووفقا لما تقره الأغلبية.

ثانيا- مبدأ الشرعية:

هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم[1] وأن يمارس السلطة. ومفهوم السلطة في التراث الإسلامي" فأنها تعني "البيعة" وهي العهد على الطاعة كأن يعاهد المبايع أميره على أن يسلم له في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره.بينما الشرعية من وجهة نظر" ماكس فيبر " فيمكن أن تستند إلى مصدر واحد أو أكثر من مصادر ثلاث وهي:

1- **سلطة كاريزمية:** الروحية أو الملهمة التي تعتمد على الولاء المطلق لقدسية معينة استثنائية مثل البطولة أو نموذج من نماذج الشخصيات يُحتذى بها لما لديه من مثل وقيم.

2- **سلطة تقليدية:** التي ترتكز على الاعتقاد في قدسية التقاليد، وشرعية المكانة التي يحتلها أولئك الذين يشغلون الأوضاع الاجتماعية الممثلة للسلطة الروحية من مثل وقيم.

3- **سلطة قانونية:** تقوم على أساس عقلي مصدره الاعتقاد بقواعد ومعايير موضوعية وغير شخصية ومصدره أيضا تفويض الذين يقبضون على مقاليد الحكم والسلطة، الحق في إصدار أوامرهم، بهدف إتباع هذه القواعد والحفاظ عليها كالنمط الشائع في المجتمعات الحديثة عموما. [2]

---

(1)- د/ سعد الدين إبراهيم: **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية**، في مؤلف أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، 1980، ص 404.

(2)- د/ خضر زكريا: **نظريات سوسيولوجية**- مكتبة الأهالي للطباعة والنشر 1998- ص 125.

وعلى الرغم من أن الأنماط الواقعية للسلطة الواقعية هي أكثر تنوعا بكثير من هذه المحددة توا، إلا أن هذا النموذج يقترب من ذلك التصور الذي وضعه (دافيد إستون) لمفهوم الشرعية إذ يفصلها في 3 مكونات:

1- **المكون الشخصي:** إذ المكون الشخصي للحاكم يدخل بالضرورة في بناء شرعية الحكم.

2- **المكون الإيديولوجي:** وهو عبارة عن منظومة الأفكار والمبادىء التي تعبر عن سياسة النظام القائم. إذ تكمن مهمة هذه الإيديولوجية في أن تصبح دليلا موجها للعمل السياسي ومقياسا لتقويمه. ويصبح بذلك عقدا اجتماعيا صريحا بين الحاكم ومواطنيه.

3- **الشرعية البنيوية:** وتؤكد هذه الأخيرة صفة (البنيوية) تأكيد دور المؤسسات وأهمية عملية مأسسة الدولة وتدعيم كيانها بمختلف الأجهزة والمؤسسات القانونية تأكيدا لشرعيتها. وتعد بذلك الشرعية القانونية (البنيوية) النظير المقابل للعقلانية القانونية التي أكدها" ماكس فيبر " مثلما أسلفنا. فيما يذهب" كارل دويش"، أن الشرعية البنيوية الدستورية تنهض على ثلاثة عناصر هي الأخرى:

1- **العنصر الدستوري:** والتي تعني أن السلطة شرعية لكونها قامت وفقا لمبادئ البلاد الدستورية والشرعية.

2- **عنصر التمثيل:** والتي تعني أن السلطة شرعية، تقوم أساسا على اقتناع المحكومين بأن الذين في السلطة يمثلونهم.

3- **عنصر الإنجاز:** أن الشرعية تقوم على مدى ما تحقق من إنجازات بواسطة السلطة[1].

---

(1)- د/ تامر كامل: **الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة**، بغداد بيت الحكمة، 2001، ص ص (173-174).

ثالثا- الشخصية المعنوية القانونية:[1]

لما كانت الدولة غير قادرة على مباشرة بنفسها مظاهر وجودها القانوني، إنما تقوم بذلك من خلال حكامها الذين يحوزون سلطة الدولة وينوبون عنها في التعبير عن إرادتها؛ فإن الاعتراف للدولة بالشخصية المعنوية القانونية يعني:

1- أنها وحدة متمايزة ومستقلة عن مجموعة الأفراد المكونين لها.

2- أنها وحدة متمايزة عن الأشخاص الحكام الذين يزاولون مهام السلطة فيها. وبقاؤها ككائن مستقل يتسم بالاستقرار والدوام ويترتب عن ذلك ما يلي:

أ- تصبح الدولة وحدة قانونية متمايزة عن أشخاص الحكام الذين يزاولون السلطة نيابة عنها باسم الجماعة ولصالح الجماعة وليس للمصلحة الخاصة لحكامها.

ب- لا يترتب عن تغيير شكل الدولة، أو نظام الحكم فيها، وأشخاص الحكم، تعطيل نفاذ القوانين التي أصدرتها الدولة قبل التغيير. لكن يمكن إلغاؤها أو تعديلها بطرق صريحة أو ضمنية.

جـ- لا يترتب عن تغيير شكل الدولة أو نظام الحكم فيها أو أشخاص الحكام؛ أي مساس بالمعاهدات. بل تظل قائمة ما دامت هذه الأخيرة قائمة.

رابعا- خضوعها لسلطة القانون:

ونقصد بذلك تقيد الهيئات الحاكمة في الدولة بالقواعد القانونية المعتمدة والتي يخضع لها المحكومين ويتمثل هذا الخضوع إجمالا في:

---

(1)- د/ إبراهيم عبد العزيز شيحا: -**النظم السياسية – الدولة والحكومات** -منشاة المعارف-الاسكندرية 2003-ص 159-بتصرف طفيف.

1- التقيد بالدستور والذي يعني مجموعة القواعد الأساسية التي تحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها وكيفية اختيار الحاكم وتبين سلطاته وحدود هذه السلطة.

2- كما تعمل على تقييد السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وما تصدره من أحكام، علما أن النظم السياسية المعاصرة تعددية كانت أم شمولية لا تزيد عن سلطات رئيسية ثلاث وهي:

1- السلطة التشريعية 2- السلطة التنفيذية 3- السلطة القضائية[1]. مع الإشارة أن فيشر في مختلف تحليلاته لظاهرة السلطة يرى أن المجمعات الغربية تتميز بالمشروعية القانونية ولكن ليست جميعا ديمقراطيات رأسمالية، وإنما كل نظام دولتي سواء كان بناؤه الاقتصادي رأسماليا أو اشتراكيا[2].

خامسا- تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات: Séparation des pouvoires

ويتعلق بوجوب احترام كل سلطة من السلطات العامة في الدولة، اختصاصاتها وتحقيق استقلال الأجهزة وعدم اعتداء أي منها.

سادسا- سيادة القانون وتعزيز الرقابة القضائية:

يعد قرار سيادة القانون والرقابة القضائية على أجهزة الدولة، مؤشرا حقيقيا دالا على خضوعها للقانون واستقلاليته، وحياده فيما يصدره من أحكام.[3]

سابعا- ضمان الحقوق والحريات الفردية:

إن الدولة الحديثة مطالبة ليس فقط باحترام الحقوق والحريات الفردية فحسب، بل هي مطالبة بالتدخل بشكل إيجابي لكفالتها وممارستها، والعمل على

---

(1) – د/ إبراهيم عبد العزيز شيخا: مرجع سابق، ص 159.

(2) – د/ حسن ملحم: **التحليل الاجتماعي للسلطة** – منشورات دحلب، دون سنة الطبع، ص 27.

(3) – د/ تامر كامل: مرجع سبق ذكره، ص 88-90 بتصرف.

تنمية الحريات الفردية الأخرى الاجتماعية والاقتصادية. فهي ملزمة بتحقيقها. بل إن وجودها الحقيقي مقترن بها. (1)

وبالرغم مما تقدم من توضيح حول مميزات الحكم الرشيد في الدول الغربية الحديثة، وما تتسم به من شرعية، ودستورية، وتوجه ديمقراطي، وعقلاني؛ فإنها وبالرغم من ذلك أنظمة لا تخلو من العيوب والنقائص. على اعتبار أنه لا يوجد على وجه البسيطة مجتمع فاضل، الذي يخلو من الفساد. على الرغم من إتجاه جل أنظمتها نحو النموذج الديمقراطي في تداولها على السلطة. إذا الديمقراطية شرط ضروري لسيادة نظام الحكم الرشيد؛ لكنها ليست شرطا كافيا لعدم وجود ترابط قوي بين الديمقراطية والحكم الرشيد.

III- الدور الوظيفي للدولة في المجمعات الحديثة في ظل العولمة:

يمكن القول عموما أن دور الدولة يتمثل في كونها كانت أداة تسعى للتوفيق بين المصالح المتناقضة في البلدان الرأسمالية. كما يمكن الحديث عن دولة الرعاية في المجمعات المتطورة التي أخذت على عاتقها مهمة الرعاية لضحايا السوق والعاطلين عن العمل والمسنين. بينما في مرحلة العولمة؛ فإن تهميش هذه الأدوار سيكون لصالح المضاربين والشركات المتعددة الجنسيات. التي لم تعد معنية بهؤلاء الضحايا والمهمشين. بينما ما تزال الآراء متباينة نحو أدوار الدولة في مرحلة العولمة، فإذا كانت الدولة وسيلة تسلط وإكراه واستغلال من وجهة نظر الماركسي الكلاسيكي، فإنها تجسد نفسها اليوم، غير مرغوب فيها في الفكر الليبرالي كذلك. لأنها أصبحت عائقا للنمو الرأسمالي العالمي وحركة التجارة

(1) – المرجع نفسه، ص 91.

والتكامل الاقتصادي بعدما كانت ذاتها شيئا مقدسا ووسيلة للانتشار الرأسمالي.[1]

يقول احد أصحاب اليمين الرأسمالي كينش أومي "Keniche Ohmea ":
" يجب أن نعترف بأننا نعيش الآن في عالم بلا حدود. وأصبحت الدولة الوطنية مجرد خيال وفقد رجل السياسة كل قوة مؤثرة". أما اليسار العالمي ممثلا بأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، فيرى الأمور على نحو مغاير إذ تظهر للدولة أدوار ووظائف جديدة، يجب أن تقوم بمواجهة ضغوطات العولمة. وأفضل ممثل لهذا الاتجاه صاحب فكرة (الطريق الثالث)

البريطاني "أنطوني جيديتز" الذي يتحدث عن ضرورة تحول الدولة إلى دولة الاستثمار الإجتماعي. وعليها أن تقوم وبشكل جريء بإحداث ديمقراطية اجتماعية من الأسفل؛ من خلال التعاون مع المجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية. في إعادة تحديد لمؤسسات المجتمع المدني، وإعادة إدماج المهمشين إجتماعيا من جديد في المجتمع. إن ما تفرزه حرية الأسواق من لا مساواة اجتماعية ونمو لا متكافئ إقليميا، وقطاعيا، واجتماعيا، لا يمكن التخفيف من حدة هذه الظواهر، إلا بتدخل الدولة المباشر.[2]

. فإذا كان دورها مثلما شرحناه أعلاه في المجمعات الغربية، فما هو دورها في بلدان العالم الثالث والمجمعات العربية تحديدا ؟

---

(1) – د/ مبروك غضبان: **بين العولمة والسيادة:** في مؤلف الجزائر والعولمة- منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2001، ص 79.

(2) – د/ سمير الشيخ- **العولمة والتكامل الاقتصادي العربي**- مجلة جامعة دمشق. المجلد 17، العدد الأول، 2002 ص (172- 173)

IV- الدولة الحديثة ومسارها التطوري في الوطن العربي

تعد ظاهرة (الدولة الحديثة) ظاهرة جديدة في العالم الثالث لا يتجاوز عمرها في معظم الحالات بضعة عقود حتى أن هذا العالم الثالث لم يظهر كواقع متميز الا بعد الحرب العالمية الثانية. ولذا فإن الاهتمام بها من جانب الدراسات حتى، لم يتم إلا منذ وقت قريب نسبيا[1]. ويعتبر معظم المنظرين لها، على أنها تعد خلقا أجنبيا، إذ حتى بداية القرن العشرين كان الوطن العربي تحديدا يخضع لسلطة الدولة العثمانية التي كانت مطالبة لحمايتها من الغزو الأوروبي. وكانت تتسم السلطة فيها بانفصال تام بين حكامها من جهة وبين الرعية،أي المحكومين من جهة أخرى.

ولقد سعى الأوروبيون منذ القرن السابع عشر عموما إلى اختراق أطراف الوطن العربي واستطاع تدريجيا أن يصفي الكيان العربي الإسلامي الموحد نهائيا عام 1924 لأول مرة في التاريخ وأن يحكم أقطارا عربية حكما مباشرا وأن يفرض أسلوبه في الإدارة والتشريع... ونمطه الاقتصادي وأن يلحق المنطقة العربية مشرقه ومغربه،بدورته الرأسمالية العالمية في حين شجعت مظاهر الهيمنة هذه على ظهور حركة للمقاومة والمواجهة لهذا الاختراق[2]. يمكن تلخيصها كالآتي:

- **-أ- المرحلة الأولى:** فإذا كانت المقاومة التي قامت بها السلطات الرسمية المحلية، قد اتسمت بعدم فاعليتها؛ لاعتمادها على الفئات المقاومة الوطنية التقليدية. كمقاومة الأمير عبد القادر، المختار وغيرها...

---

(1) – د/ عبد العالي دبلة: **طبيعة الدولة ودورها في مجتمعات العالم الثالث**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد الثالث، جوان، 1995، ص 133.

(2) – د/ محمد جابر الأنصاري: **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي 1930- 1970**- سلسلة كتب ثقافية- شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. نوفمبر (1980. ص 13) بتصرف.

-ب- **المرحلة الثانية:** فإنه قد تم اعتماد أساليب سلمية كالإضراب والمظاهرات وغيرها. للضغط على سلطة الاحتلال للتوصل إلى وعد بالجلاء والحكم الذاتي.

-جـ- **المرحلة الثالثة:** وفي هذه المرحلة فلقد تنوعت زعاماتها بين تقليدية وحديثة وبعض عناصر السلطة الحاكمة. فتوجت هذه المقاومة بالاستقلال السياسي.

وبناء على ما تقدم فإن الدولة الحديثة في الأقطار العربية قد تم تأسيسها أثناء خضوعها للاستعمار الأوروبي خاصة. تم على إثرها تشكيل نسيج شبيه نسبيا لمؤسسات اقتصادية وإدارية وسياسية لتلك التي كانت قائمة. واستمر هذا الاقتباس للأنظمة الاقتصادية والسياسية حتى بعد حصولها على استقلالها الوطني على الرغم من محاولات التغيير التي قامت بها أنظمة الحكم العربية[1]. بمعنى آخر أن الدولة ومؤسساتها قد فرضت على المجمع من أعلى وبالقوة لذا يسميها البعض بالدول ما بعد الاستعمار(Post colonial state) .

ولقد كان تعامل هذه الأقطار مع ظاهرة الاحتلال وفقا لما يلي:

1- **المجموعة الأولى:** كانت تتمتع بكيانات قائمة أي بسلطة سياسية مستقلة وشبه مستقلة في (ظل الإمبراطورية العثمانية). وأثناء الهيمنة الاستعمارية عليها، تمّ اقتلاع السلطة السياسية المحلية أو تهميشها.وتتمثل هذه المجموعة في المغرب الأقصى - الجزائر- مصر- تونس.

2- **المجموعة الثانية:** كيانات أعيد ترتيبها أو تجميعها أو تم تقسيمها كما هو الحال في دول المشرق العربي ليبيا، السودان...

3- **المجموعة الثالثة:** الأقطار التي لم تتعرض إلى الاحتلال مباشرة ولكنها تعاني آثاره جراء مشكلات رسم الحدود- السعودية اليمن الشمالي، بلدان الخليج العربي، عمان، الأردن، قطر، البحرين، الكويت.

---

(1) - د/ محمد عابد الجابري: **إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، 1993، العدد 167 – ص (5) في مؤلف الدولة في الوطن العربي تامر كامل، مرجع سبق ذكره، ص 146 بتصرف.

ولقد تكونت بذلك أنماط الحكم في هذه الأقطار بشكل متباين نلخصها كالآتي وفقا لمصدر شرعيته.

1- أنظمة أبقت على مصدر الشرعية التقليدي الذي يستند إلى الإسلام أو الانتساب إلى أصول عربية قريشية شريفة أو محاولة بعثة من جديد.

2- بعضها تبنى مصدرا جديدا للشرعية، تمثل في العقلانية القانونية الدستورية أو البرلمانية الجمهورية.

3- بعضها حاول التوفيق بين المصدرين –التقليدي والعقلاني–

4- بعضها استند إلى شرعية ثورية ذات قيادات كاريزمية، أو نظام حزب طليعي متآلف مع أحزاب أخرى ذات إيديولوجية متقاربة.

وإن عملت هذه النخب الحاكمة بهذه الأقطار على تجريب أكثر من مصدر للشرعية في حقب زمنية متلاحقة. دون أن تستقر على نموذج واحد. بالرغم من اتجاهها في الغالب من الأحيان، إلى الأخذ بالمصدر الواحد كأساس لهذه الشرعية.

ولذلك يمكن القول: –أ– أن الدولة بمختلف أنظمتها السياسية الحاكمة، تم إنشاؤها في الخليج والجزيرة العربية، حول الأسر الحاكمة؛ كمؤسسة سياسية مركزية . والولاء فيها، ولاء شخصي للأسرة الحاكمة.

–ب– بينما في المغرب العربي، فيمكن وصف عملية بناء المؤسسات الوطنية بدولنة المجتمع.

هذه الدولنة التي عملت على تحييد مؤسسات المجتمع، في عملية الإصلاح والتغيير، والاعتماد على الفئات الرسمية لتأطير الناس في مختلف القطاعات[1]. مما أدى إلى شيوع ظاهرة شخصنة السلطة في معظم الدول العربية حتى المبقرطة منها. الأمر الذي أدى إلى تصلب الأنظمة العربية؛ على الرغم من تمايز نخبها المتعاقبة.

---

(1)– د/ تامر كامل: المرجع نفسه، ص 156.

V- بعض ملامح أنظمة الحكم ببعض الأقطار العربية الحديثة: (فترة ما بعد الاستقلال ومعضلات بناء الدولة)

يمكن الحديث في الحقيقة، ووفقا لما توفر لدينا من معطيات عن بعض نماذج أنظمة الحكم بهذه الأقطار الحديثة، وان اتخذت مثلما اشرنا إليه سابقا، أكثر من نموذج في مراحل تاريخية متعاقبة

أولا: النموذج الملكي

ترجع مركزية الدولة في الخليج والجزيرة العربية إلى تعاظم دور الأسر والنخب الحاكمة التقليدية التي وضعتها معاهدات الحماية الاستعمارية في مراكز الحكم، حيث ظهرت هذه الأسر كمؤسسات سياسية تملك الدولة؛ إذ لم يكن مجيئها إلى الحكم عن طريق إرادة شعوبها أو عن طريق الثورة. كما سنرى في دولة العسكر. حيث سعت هذه الأنظمة في إطار محافظتها على عرشها وبقائها إلى استخدام الريع النفطي، لتعزيز سياستها والحفاظ على علاقاتها التقليدية في ظل نظامها السياسي الحديث[1].

وإجمالا يمكن القول إن التنمية قد بدأت عفوية في المنطقة مع ظهور هذه الثروة النفطية.إلا أن أهم فترة كانت في السبعينات، حيث تحولت الشركات النفطية من ملكية أجنبية إلى ملكية وطنية.وانعكست عائدات النفط، على سكان المنطقة بشكل ملحوظ. بزيادة الدخل والحركة العمرانية والرفاهية، بظهور كثير من المشاريع الاقتصادية التي لم تكن تعرفها المنطقة.إلا أن الانعكاسات الايجابية لهذه العائدات على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لا يجب أن تحجب عنا، مدى تدني مستوى الاستثمار البشري لشعوب هذه المنطقة. لاعتمادها على العمالة الأجنبية في تحقيق تنميتها المحلية غير أن ما تم من تحولات على طريقة الإصلاحات السياسية وغيرها من التوجهات الجديدة في

(1) – المرجع نفسه، ص 162.

هذه المنطقة، يمكن اعتباره في الحقيقة، توجهات ديمقراطية محمودة ومطلوبة، كإجراء الانتخابات البلدية، ومشاركة المرأة فيها. لكنها تمت تحت ضغوط داخلية وخارجية؛ أكثر منها تعبيرا عن توجه لدى السلطة الحاكمة وبخاصة منذ فترة التسعينيات من القرن العشرين[1]

ثانيا- النموذج شبه الليبرالي الديمقراطي في الوطن العربي:

إذا كان الكفاح من اجل الاستقلال بمعظم الأقطار العربية قد اقترنت بمفاهيم الدستورية وسيادة القانون، وتقييد السلطة؛ كخصائص ومفاهيم كلّها تمت الإشارة إليها سابقا للدولة الحديثة الغربية؛ فإنه بُعَيد الاستقلال اتجهت أغلب هذه الدول لإقامة حكم ودساتير، أخذت بمظاهر الديمقراطية كالأخذ بتعدد الأحزاب وإقامة مؤسسات تمثيلية نيابية.

حيث بدأت بديمقراطيات على النمط الغربي. خضعت هذه الممارسة في اغلب الأحيان لذات السياقات التي كانت تسري إبان سلطة دولة الاستعمار. إذ الدولة أو السلطة الحاكمة، هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاجها وهي التي كانت توجهها، وتمنحها السلطة والنفوذ[2]. وعلى الرغم مما حققته من إنجازات —كالتصنيع ونشر التعليم الصحة وغيرها... لكن سرعان ما تحولت إلى أنظمة متصلبة؛ لتركز السلطة في يد شخص واحد.

والاتجاه نحو أشكال مختلفة من البيروقراطية التسلطية مع تعاظم دور الأجهزة الأمنية ووظائفها حيث أولت الأقطار العربية لمؤسسات السيادة أهمية خاصة. كمؤسسات الجيش خاصة وجهاز الأمن الداخلي. باعتبارها رمزا للسيادة الوطنية وكقوة تحديثية. بل استعانت بالخبرة الأجنبية لبناء وتوسيع نواتها لتحقيق هيمنة الدولة والنظام الحاكم.

---

(1) – د/ متروك الفالح: **المجتمع والديمقراطية و الدولة في البلدان العربية**–دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن. مركز دراسات الوحدة العربية —بيروت .آذار مارس 2002–ص (68-70).

(2) – د/ تامر كامل: مرجع سابق، ص (162)

وعلى أية حال أن مسيرة بناء مؤسسات الدولة الحديثة هذه مرت بمرحلة المؤسسات السيادية (الجيش، الأمن، المالية...) ثم مرحلة المؤسسات الخدمية التعلم، الصحة...) ثم مرحلة بناء مؤسسات الاقتصادية). وكلما توسعت هذه الوظائف، ازدادت سيطرة المؤسسات الحديثة، وتوسعت بذلك إمكانيات السيطرة على معظم نواحي حياة المجتمع.[1] ناهيك عن تسلط التلقين الإيديولوجي للأجهزة الإعلامية.

وهو ما أدى في النهاية إلى تقويض تواعد العملية الديمقراطية لعدم تحقيق الاستقلال الكامل لدى هذه الدولة. وترجع بعض عوامل هذا التقويض إلى:

1- عدم تزامن هذا التغيير والاتجاه نحو الديمقراطية لدى هذه الأقطار ونمو ثقافة سياسية بها سواء لدى فئات الجماهير أو حتى على مستوى النخب الحاكمة.

2- ظهور الانقسامات التي شهدها الأحزاب التي ارتبطت بالليبرالية وأخرى ناصبتها العداء من منطلقات مختلفة(دينية، قومية، ماركيسية...)

3- ظهور مفاهيم جديدة كحرية التعبير والمشاركة التي تقوم عليها الديمقراطية الحديثة في البلدان الغربية وعدم توافقها مع قيم المجمع التقليدية مما أثار تناقض واضح في المفهوم التقليدي للسلطة وطبيعتها وعلاقتها بالدين، والمفهوم الحديث لطبيعة السلطة الذي يستند إلى العقل واعتبارات المنفعة العامة.

وهو ما جعل الأصوات تتعالى لدى مجتمعات هذه الأقطار العربية، لتطالب بضرورة احترام قيم الدستورية والنيابية والحقوق السياسية الفردية والاجتماعية.

---

(1) – د/ صالح فيلالي: **الاتجاهات الفكرية المعاصرة: دراسات في المجتمع العربي المعاصر:** مجموعة مؤلفين. تحرير خضر زكريا، مكتبة الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق 1999–ص (329-331).

ثالثا- النموذج الاشتراكي في الأقطار العربية وبعض إشكالاته المؤسساتية:

يرى د/ حليم بركات[1] أن الإيديولوجية الاشتراكية ومفاهيمها قد تم تبنيها في البلاد العربية إثر ظهور الحركة الوطنية التقدمية التي اقتنعت بضرورة إلغاء التفاوت الطبقي الهرمي الصارم في مجمل الحياة العربية وردم الهوة الواسعة بين الأقلية الموسرة الجشعة وأغلبية فقيرة مسحوقة والتحرر من القيم والطموحات البرجوازية؛ لأنها أدركت الارتباط الموجود بين القهر القومي، والقهر الاجتماعي والتحرر الوطني والتحرر من الفقر. وبطبيعة التحالف الراسخ بين الاستعمار والطبقات الحاكمة. لذا كانت الدعوة إلى الثورة السياسية والاجتماعية، ومن ثم توصلت الاشتراكية العربية إلى الحكم في كل من سوريا ومصر والعراق الجزائر ليبيا وغيرها عن طريق الانقلابات العسكرية التي ألفت الطبقة البرجوازية الكبرى خلال أقل من ربع قرن (1939- 1970) بحيث نجح أكثر من 35 انقلابا عسكريا في هذه البلدان. إذ أصبحت غالبية الشعب العربي تحكم من قبل العسكر خاصة في البلدان المذكورة. ويعزو د/ حليم بركات بعض عوامل وقوع هذه الانقلابات إلى:

1- احتكار السلطة من قبل البرجوازية التقليدية الكبرى وعدم اشتراكها للفئات الأخرى.

2- نكبة فلسطين التي أظهرت فساد الأنظمة العربية التقليدية السائدة وعدم فاعليتها.

3- تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دون التوصل إلى إيجاد حل للتناقضات الأساسية والثانوية.

4- ضعف التوازن بين الدولة المركزية والجماعات التقليدية التي ظلت تحتفظ بوزنها.

---

(1) - د/ حليم بركات: **المجمع العربي المعاصر. بحث استطلاعي اجتماعي.** مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت كانون الأول بتصرف، ص 291- 292.

5- الحالة الانتقالية التي كان الوطن العربي يعاني منها: مثله مثل بقية بلدان العالم.

6- ضعف الأحزاب العقائدية وعدم قدرتها على تعبئة الجماهير والمبادرة إلى حل الأزمات الوطنية.

7- فعالية الجيش بالنسبة للقوى والمؤسسات الأخرى. واحتكاره لوسائل العنف وامتلاكه القدرات التقنية وانفتاحه على الطبقات البرجوازية الجديدة، وكذا الاقتناع لدى بعض الأحزاب بأن الانقلابات تشكل أداة سهلة بالمقارنة مع الثورات الشعبية للوصول إلى الحكم.

ولإثبات شرعيتها سعت الحكومات العسكرية وعن طريق رفع شعارات التحرير تحرير البلدان العربية من الاستعمار (تحرير فلسطين) الإصلاح الزراعي، الدعوة إلى الوحدة العربية- تحسين أحوال الشعب عن طريق تطبيق الاشتراكية العربية المتميزة، نشر التعليم، وتحديث المؤسسات وغيرها من الإنجازات الأخرى. سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي. ولكنها وقعت في نفس الإشكال لما اكتفت بإدخال إصلاحات طفيفة ومنعت المشاركة الشعبية وألغت الأحزاب، وحرمت الشعب من حرياته وحقوقه المدنية دون أن تحقق العدالة الاجتماعية المطلوبة واستعمالها لأساليب سلطوية[1].

وعلى هذا، ظل شكل الدولة سواء كان يتعلق الأمر بالنموذج شبه الليبرالي والديمقراطي أو النموذج الاشتراكي، يمثل سيادة الثقافة السياسية الأوروبية الحديثة، بينما ظل محتواها يأخذ صبغة محلية. مما نتج عنه تناقض بين الشكل والمحتوى. على اعتبار أنها جعلت بقاءها المعيار الأهم. واستمر تطور أسلوب الدولة السياسي في البلدان العربية عموما وبالتدريج باتجاه الإدماج الكلي بين الحكام وجهاز الدولة لكونها الناطقة الفعلية باسم المجمع. مما أدى إلى تعثر بناء

(1) - د/ حليم بركات. نفس المرجع دائما (292، 293) بتصرف طفيف.

مؤسسات المجمع المدني وتضاؤل دور المعارضة السياسية خاصة في مرحلة الخمسينات حتى التسعينات من هذا القرن.

وبناء على ذلك لقد وجدت الأنظمة العربية والنخب الحاكمة المسيطرة على السلطة في هذه الأقطار نفسها،أسيرة لإيديولوجيات وشعارات أصبحت من القدم؛ بحيث لم تعد تلقى صدى لدى المحكومين بسبب تآكلها مع الوقت. ويمكن أن نجمل أهم عوامل هذا التآكل إلى ما يلي:

1- أن معظم النخب السياسية الحاكمة الحديثة، تفتقد إلى العنصر الجوهري من عناصر شرعيتها يتمثل في قبول الجماهير بها (المحكومين)، وافتقارها إلى الولاء لها ، طواعية، وليس إكراها.

2- إن عددا من القضايا الجوهرية، كقضية المساواة، السلطة، الهوية، لم يتم حسمها بالدول القطرية العربية الحديثة، على الرغم من إنها تشكل إحدى مكونات بناء أي دولة.

3- ضعف الانجاز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ على الرغم من أنها تبدو دول قوية. بحكم احتكارها للسلطة وأجهزتها الأمنية

4- عدم تطور الدولة ككيان له استقلالية عن شخصية حكامها أو عن النظام السياسي الذي يعبر عن سلطة الدولة، وليس عن سلطة الحاكم.

5- عدم تعبير قوانين ومؤسسات الدولة عن إرادة الجماهير؛ بقدر ما تعبر عن إرادة حكامها الذين يتمتعون بسلطات اكبر بكثير من تلك التي تخولها لهم الأطر القانونية التي يعملون بها.

وعليه، إن التطور التاريخي لأنظمة الحكم في الوطن العربي، تبين مدى صعوبة إمكانية الفصل الواضح بين ما للسلطة وما للدولة. فالسلطة، هي التي تبني مؤسسات الدولة وأجهزتها. وهي حاضنة الدولة وليس العكس. وإن تهديد

إحداها يعرض الأخرى إلى المخاطر. مثلما يؤكد ذلك برهان غليون في أحد المؤلفات[1].

وعلى العموم هناك إجماع عام مؤداه؛ أن معظم الدول العربية قد تعثرت في إنجاز أهدافها نتيجة فشل المشروع التحديثي بها. ووصول أنماط التنمية العربية إلى أفقها المسدود، وعجزها عن حل المشكلات التي ترافقها، وفشل الطبقة الحاكمة في تجسيد وعودها المتعلقة منها بمحاصرة الفقر، البطالة والكساد وتحقيق العدالة الاجتماعية.[2] والديمقراطية السياسية وحماية الاستقلال الوطني وتأكيد الهوية الثقافية والحضارية لشعوبها. ولهذه الأسباب جميعا وغيرها، اتسمت علاقتها بالمجتمع بالتوتر والصراع وعدم الاستقرار وتصاعد أعمال العنف (العنف السياسي) للرد على التعنت السياسي الذي يعانيه المحكومين والمطالبة بتحقيق المطالب المشروعة الاجتماعية كالتعلم والشغل... بالإضافة إلى المطالب السياسية كالحصول على المشاركة السياسية وتأكيد مبدأ المساواة، حرية التعبير...

VI- العولمة وأثرها على أنظمة الحكم بالبلدان العربية :

مع ظهور العولمة وانهيار المعسكر الشرقي الشيوعي، اتجهت جل أنظمة الحكم القائمة بالوطن العربي إلى تبني اقتصاد السوق، والدخول في التجارة العالمية كخيار تنموي، وتحقيق الانفتاح الاقتصادي، والتأقلم مع التحولات العالمية الجديدة. وذلك بالرغم من الخوف من العولمة في العالم العربي والذي يأتي من كون؛ أن الطبقة السياسية الحاكمة ستكون مهددة في مصالحها، عندما تعم

---

(1) - د/ برهان غليون- **الديمقراطية العربية. جذور الأزمة وآفاق النمو** – ص (210)- في مؤلف: حول الخيار الديمقراطي –دراسة نقدية إعداد مجموعة مؤلفين – بيروت مركز دراسات الوحدة العربية _1994 – ص (126)

(2) - د/ إبراهيم توهامي وآخرون: **التهميش والعنف الحضري**، مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص (67) بتصرف.

المطالبة بتحقيق الحريات وحقوق الإنسان[1]. وتأكيد الديمقراطية كمبدأ تقوم عليه الدولة الحديثة. في الوقت الذي تتميز فيه الحكومات العربية بتشبثها بالحكم إلى حدود التقديس والعبادة. إن هذه الحكومات وتحت وطأة التغيير، مطالبة بتعظيم دورها خاصة في مجال تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية. مما يحول بالتالي، دون الركون إلى اقتصاد السوق بالمضي بالاندماج بالرأسمالية العالمية. التي لا يهمها تحقيق التنمية المحلية لشعوب هذه الدول القطرية. وهي مطالبة (أي الأنظمة في ذات الوقت بالتخلي عن كثير من أدوارها السيادية. لتصبح، أنظمة رخوة ورمزية وتتخلى عن كثير من مظاهر سيادتها وتسييد العولمة.[2]

بالرغم من ندرة وتواضع الدراسات العربية، التي ترصد انعكاسات العولمة في الوطن العربي؛ لعدم توافر قاعدة معلومات دقيقة، ناهيك عن مسألة شفافيتها. مما يصعب مهمة الباحث في استطلاع واقع هذه المجمعات.

فإن السؤال المطروح دائما يبقى: هل من الموضوعية، إرجاع دوما أزمة وتخلف المجمع العربي للعامل الخارجي الاستعماري والعولمة؟ وهل المنظمات السياسية وأنظمة الحكم تظل بعيدة عن الفعل؟ولم تكن مسئولة عن فشل المشروع التحديثي والحضاري في الوطن العربي عموما؟

• يرى د/ سليمان الشيخ صاحب هذا السؤال، أنه إذا كان من الصحيح أن البلدان العربية كغيرها من البلدان النامية، قد ورثت تركة استعمارية تحتم عنها ارتهان اقتصادها وارتفاع مديونيتها الخارجية، فإن المفرزات الاجتماعية لهذه المشكلات الاقتصادية، خاصة في ظل العولمة تولد أهم مظهر للتهميش تمثل في

---

(1)- د/ مبروك غضبان: **بين العولمة والسيادة في مؤلف: الجزائر والعولمة** - منشورات جامعة منتوري – قسنطينة 2001- ص (63-245) بتصرف.

(2)- د/ عبد الخالق الختاتنة: **مستقبل التنمية العربية في ظل العولمة:** في مؤلف الجزائر والعولمة – نفس الرجع- ص (245)

البطالة والفقر. إذ حسب إحصائيات منظمة العمل العربية وصل عدد العاطلين لسنة 1992: 10 مليون عاطل أي

بمعدل وسطي (15%) وتمثل فئة الشباب العاطل، وكنموذج الفئة العمرية (15- 21) بالنسبة لمجموع العاطلين عام 1994 في الجزائر (29 %) تونس (47%) المغرب (41%) هذا إذا استثنينا هجرة الشباب العربي المؤقتة والدائمة وأغفلنا العاملين في القطاع غير النظامي ولبعض الوقت وغير المبين وضعهم تماما. بينما بلغت نسبة السكان العرب الواقعين تحت خطوط الفقر وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 1998 نحو 25%.[1]

إن مظاهر التهميش هذه المتفاقمة في الوطن العربي ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من مشكلات الفقر تعد البيئة الخصبة لنمو العنف السياسي المنظم والارتداد إلى الأصولية والنزعة العرقية والدينية وحيث باتت الساحة في ظل تيار العولمة مفتوحة لتفكيك الدول إلى نزاعات عرقية ودينية. مثلما يحدث في الجزائر وأفغانستان وغيرها من بلدان العالم الأخرى. مما جعل هذه الدول، بمثابة " دول أزمات " بجميع أبعادها.

ويمكن إجمالا إرجاع عوامل أزمة الدولة بهذه الأقطار العربية إلى العامل الاقتصادي الذي أشرنا إلى بعض جزيئاته للتو. بينما العامل السياسي فيمكن تلخيصه في العناصر التالية:

1- مسألة الشرعية

ويمكن تحديدها فيما يلي:

قصور الأنظمة العربية الحديثة في تأسيس دولة المؤسسات والقانون باعتبارها أسس قوية للشرعية السياسية، فوجود هذه الأنظمة يتم في الأصل خارج الأطر القانونية بالمعنى الحديث لها.

---

(1)- د/ سليمان الشيخ – مرجع سبق ذكره – ص (177)

حيث قادت الديمقراطية، أنظمة الحكم بها إلى عدم تلبية المؤسسات حاجة الجماهير للمشاركة السياسية الفعلية واستمرار بالتالي عملية تفكيك المجمع للحيلولة دون تشكله كقوة تحدي للسلطة مما يشجع على ظهور العنف المضاد.

2- مسألة المشاركة الديمقراطية:

إذا كان وجود الإنسان العربي يمكن تحديده بجملة من الحقوق منها حق التعليم والعمل والفكر والتعبير واتخاذ القرارات، وحق الاجتماع وإنشاء الجمعيات. وتكافؤ الفرص والمساواة.فإن الحق في اختيار الحاكمين مثلما يؤكده د/ تامر كامل ومراقبتهم وعزلهم يقف في مقدمة هذه الحقوق[1] إلا أن تحقيق المشاركة الديمقراطية في الأقطار العربية ظل بعيدا عن المستوى المطلوب إذ بالرغم من إقدام أنظمة الحكم الجمهورية منها والملكية لتطبيقها بصيغ متعددة والسماح بالتعددية الحزبية، إلا أن جهودها ظلت رمزية. لا ترقى إلى مستوى ما حققته الدول المتقدمة. بل كانت العودة إليها والاتجاه نحوها كلما تعرضت هذه الأنظمة للضغوط الداخلية والخارجية. والتي قد تكون حفزت بعض القيادات العربية في إطار تراكماتها، على الموازنة بين سلبيات الجمود وإيجابيات الإصلاح مع العقلانية لضمان استمرارها في السلطة لفترات أطول؛ الأمر الذي ينطبق على ما حدث في الأردن في نهاية الثمانينات، الجزائر على الرغم من الإخفاقات، وفي المغرب وفي بلدان الخليج على محدودية التغيرات والإصلاحات السياسية في فترة التسعينات من القرن 20. يضاف إلى ذلك كله أن النشاطات التي ارتبطت بتحولات ديمقراطية في بعض البلدان العربية، مثل البحرين، الجزائر، الأردن، السعودية ما بعد أزمة الخليج، إنما قامت بها قوى اجتماعية تقليدية مذهبية أو طائفية أو قبلية وحتى مناطقية[2] على الرغم من كون هذه المشاركة أداة

(1) - د/ تامر كامل- مرجع سابق. ص (201).

(2) - د/ متروك الفالح - **المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية** مرجع سبق ذكره، ص 68-70.

ضرورية لتنظيم العلاقات داخل المجمع، تنظيما عقلانيا يضمن ممارسة المواطن لحقوقه عن طريق تنظيم الصراع والمنافسة بين شرائح المجمع المختلفة.

3- الهوية الثقافية:

يمكن عموما اعتبار الهوية الثقافية إحدى القضايا التي يتغذى منها الجانب الثقافي للأزمة والتي تطرح بشكل حاد لدى بعض الأقطار العربية، باعتبارها مكونات أساسية منها (الإسلام) كمرجعية دينية وأخلاقية (العروبة) كواقع أجماعي وثقافي ولغوي (الخصوصيات أو التمايزات) الثقافية والجغرافية والمذهبية فإذا كانت هذه الأنظمة قد استطاعت تجاوز هذه الإشكالية في أثناء فترات الاحتلال بشيء من الفاعلية، إلا أنها وبعد مرحلة الاستقلال فإن التعامل معها كان بقصور واضح مما أدى إلى ظهور أزمة هوية لدى بعض هذه الأقطار خاصة بعد أن تعرضت هذه الأقطار إلى محاولات التفتيت من جهة ومن جهة أخرى إلى سلسلة الاختراقات الاجتماعية والفكرية والنفسية[1] مما عرضها وبعرضها ككيان حضاري إلى التهديد، والتشرذم أو التمزق. ولقد لعبت العوامل الداخلية والخارجية دورا كبيرا في جعل هذه المكونات عناصر التضاد والصراع بدلا من الانسجام.

• ولعل أزمة الجزائر أوضح مثال يبرز هذه المسألة. إذ في ظل إغفال إشكالية علاقة الدولة بالهوية الوطنية، تطور المجتمع الجزائري وبصورة خاطئة في علاقته بالسلطة / الدولة؛ التي اغتصبت منه هويته. وإن كان هذا الاغتصاب ذاته قد تم أثناء فترة الاحتلال الأجنبي والذي تعرض لها طيلة عهود طويلة. وكان كفاحه المرير من أجل استرجاعها كاملة. خاصة وان ثورة التحرير كانت قد ارتكزت على نظم من القيم والمبادئ الوطنية والإنسانية والحكم الرشيد والعدالة

---

(1) – د/ سالم صاري: **آفاق تطور المجتمع العربي واتجاهاته المستقبلية**. في مؤلف دراسات في المجتمع العربي المعاصر – مرجع سبق ذكره- ص (352-353).

الاجتماعية والمساواة الحقيقية، والحرية وحقوق الإنسان والشعوب والسلم والتضامن على المستوى الوطني والدولي.[1] إلا أنه وفي ظل الاستقلال بدأت الشعور بفقدان الهوية بعد الانسداد الذي انتاب السلطة بسبب مصادرها لمقومات الأمة وعدم بلورتها في المشاريع التنموية الشاملة. واليوم شعر المجمع المدني بضرورة استرجاعها. هذا الاحتكار قد حرم الجزائر من الوصول إلى حالة الانسجام مع الذات. في الوقت الذي كان تحولها نحو الديمقراطية 1991م بمثابة الامتحان الصعب الذي أشر على وجود مسافة ساحقة بين السلطة والمجمع. ومنذ ذلك الوقت وحالة التشرذم تتفاقم كما تبين أن السلطة/ الدولة لم تروج لخطاب إيديولوجي فاسد حول الهوية الوطنية فحسب وإنما كشفت التجربة عن خلل خطير في بنية السلطة ذاتها. [2]

4- **الاندماج الوطني***: لقد صنف عالم الاجتماع المصري: سعد الدين إبراهيم الجماعات في الوطن العربي حسب بعدين رئيسيين هما: الشعور بالانتماء العربي، والتحدث باللغة العربية كلغة أم، فتوصل إلى أن هناك أربع مجموعات هي:

1- الجماعة الرئيسية التي تمثل أكثر من (85%) من مجموع السكان الوطن العربي، وهي التي يتكلم أفرادها اللغة العربية ويشعرون بالانتماء إلى الجماعة العربية.

---

(1)- د/ عمار عوابدي: **قيم ثورة أول نوفمبر1954 ونظام الحكم الوطني الراشد**- بحوث والدراسات البرلمانية .مجلة الفكر البرلماني. مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية.

(2) - الأزمة الجزائرية: **الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. سلسلة كتب المستقبل العربي (11) مركز دراسات الوحدة العربية 1999- ص195، 196- بتصرف طفيف.

* - يقصد بالاندماج شكلان: الأفقي أي صهر العناصر الاجتماعية والدينية والجغرافية المختلفة في بلد ما ضمن إطار الدولة الأمة. أما العمودي فيعني إقامة روابط وثيقة بين الحكام والمحكومين في إطار عملية المشاركة في النظام السياسي.

2- جماعات تتكلم العربية ولكنها لا تشارك العرب حسهم القومي (من أمثلة ذلك الطائفة المارونية في لبنان).

3- جماعات ذات انتماء عربي ولا تتكلم العربية (جماعات من الصومال وغرب السودان، أقطار شمال إفريقيا)

4- جماعات لا تتكلم العربية ولا تحس بالانتماء العربي وأبرزها في رأيه الأكراد شمال العراق وقبائل جنوب السودان وقبائل البربر في المغرب والجزائر. [1]

وبناء على ما تقدم فإن مسألة الاندماج الوطني شكلت إحدى الاهتمامات الأولى للدول العربية نتيجة تباين تكويناتها الاثنية بغرض تحقيق مستوى من التجانس داخل المجمع والأمة وذلك بالطرق الطوعية وليس القسرية. لكن هذه المهمة لم تكن سهلة بالنسبة لها، سواء كان ذلك في بداية تكوينها أو نشوئها كدولة وطنية وحتى بعد حصولها على استقلالها حيث تفاقمت هذه المسألة خاصة في العقدين الأخيرين مما أدخلها في دائرة الأزمة الحقيقية وذلك لعدة أسباب لعل أهمها ما يلي:

1- إخفاق النخب الحاكمة بالوطن العربي في معالجة المشكلة الثقافية والعرقية ومصادرها كمطلب؛ تفاديا لتحولها إلى مصدر إزعاج بالنسبة للسلطة الحاكمة. الأمر الذي أدى إلى الحيلولة دون التقاء هذه التكوينات مع ذاتها ومواجهة تحدياتها ومشكلاتها الحقيقية.

2- تجاهل أنظمة الحكم في الوطن العربي لوجود الآخر. وحتى الاعتراف به ومحاولة احتوائه.

3- عدم وجود نمو اقتصادي متوازن يضمن لجميع الشرائح المكونة للمجتمع العربي الحق في الانتفاع بها.

---

(1) - د/ حليم بركات. **المجمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي**- مرجع سابق- ص34، 35

ولقد ساهم ذلك في وجود تفاوت طبقي صارخ. مما أدى في الغالب من الأحيان إلى ظهور أعمال العنف خصوصا في العشرية الأخيرة كتعبير، عن سوء الأوضاع والاحتقان الذي تعيشه هذه التكوينات داخل المجمع العربي. وغالبا ما غذت هذه الهزات أيدي أجنبية حريصة على تفتيت الأمة العربية وتشرذمها باستمرار. مما عمق الهوة بين الأنظمة هذه والمحكومين في الوطن العربي. وحال دون تكوين إطار للمشاركة السياسية الحقة. مما ساعد على حصول التمادي في التنافي التبادلي بين هذه الأنظمة من جهة، والتكوينات الثقافية والعرقية بالوطن العربي من جهة أخرى.

الخلاصـــة:

انه وبمراجعة مقولة "جرامشي" الذي يرى أن الدولة أداة للترشيد والعقلنة والتعبئة الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الكثير من المنافع العامة والخدمات والتي ذكرناها في مقدمة هذه الورقة، فإننا نجدها لا تنطبق على الدول العربية تماما. وذلك بالنظر إلى كون هذه الكينونات ما تزال تفتقد إلى عدد من المميزات التي تطبع الدولة الحديثة ذات الحكم الرشيد؛ كونها لا تزال تواجه تحديات كثيرة أهمها: تحدي الشرعية وتحدي، المشاركة الديمقراطية وتحديات الوحدة والإدماج والاستقرار السياسي والاجتماعي. بل غالبا ما توصف بأن أنظمة الحكم بها فاسدة. فيما تستدعي مخاطر تشعبها وتفاقمها، دراسة أسبابها وآلياتها. خاصة وأن ممارسات الفساد الكبير تقع في قلب الأزمة الاقتصادية والسياسية والمجتمعية.مما جعلها تصاب بالعطب لمدة سنين طويلة. ولقد لخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة القضية في ثنايا خطاب وجهه لمواطنيه في 27 نيسان ابريل 1999 حيث قال: "بان الدولة الجزائرية مريضة بالفساد. فهي دولة مريضة في إدارتها، مريضة بممارسات المحاباة والمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة، وعدم جدوى

الطعون والتظلمات .مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب. مريضة بتبذير الموارد العامة ونهبها بلا ناه ولا رادع ".

وهو في الحقيقة توصيف ينطبق على جميع الدول العربية. وهذه الأعراض كما لاحظ الرئيس، أضعفت الروح المدنية، وأبعدت القدرات، وهجرت الكفاءات، ونفرت أصحاب الضمير، وشوهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية.وبذلك يتعجب الرئيس كما نتعجب معه.هل هناك كارثة أكثر من ذلك؟ [1]

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن أنظمة السلطة بالنظر لما تقدمه من إعراض المرض؛ تفتقر للحكم الرشيد، لافتقادها لكل مقوماته؛ التي حاولنا تبيانها من خلال هذه الورقة. في الوقت الذي يبقى مستقبلها ومستقبل شعوبها مرهون بمدى قدرتها على تحقيق كل هذه المتطلبات كإستراتجية ضرورية لقيام الدولة الحديثة ذات الحكم الرشيد.

المراجـــــع:

1- د/ محمود الفوضيل: مفهوم الفساد ومعاييره، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية الطبعة الأولى كانون الأول ديسمبر 2554.

2- لورانس جراهام وآخرون: السياسة والحكومة: مقدمة للأنظمة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية. ترجمة عبد الله بن فهد اللحيدان جامعة الملك سعود 1999

3- السيد عبد الحليم الزيات: في سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة- القوة- الصفوة) ، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية 1990

4- د/ إبراهيم عبد العزيز شيخا: النظم السياسية -الدولة والحكومات-. منشاة المعارف بالإسكندرية 2003.

1 - د/ محمود الفوضيل: مفهوم الفساد ومعاييره، مرجع سبق ذكره، ص 83.

5- د/ خضر زكريا: نظريات سوسيولوجية- مكتبة الأهالي للطباعة والنشر 1998.

6- د/ سمير الشيخ- العولمة والتكامل الاقتصادي العربي- مجلة جامعة دمشق. المجلد 17، العدد الأول، 2002

7- د/ عبد العالي دبلة: طبيعة الدولة ودورها في مجمعات العالم الثالث. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة. العدد 3، جوان 1995

8- د/ محمد جابر الأنصاري: تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي 1930- 1970- سلسلة كتب ثقافية- شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

9- متروك الفالح: المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية-دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تزّيف المدن. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. آذار مارس 2002.

10- مجموعة مؤلفين: دراسات في المجتمع العربي المعاصر. تحليل خضر زكريا. مكتبة الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق 1999.

11- د/ حليم بركات: المجمع العربي المعاصر. بحث استطلاعي جماعي. مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت كانون الأول بتصرف.

12 – د/ إبراهيم توهامي وآخرون: التهميش والعنف الحضري، مخبر الانسان والمدينة — جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 199.

13- مجموعة مؤلفين: حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1994.

14- مجموعة مؤلفين: الجزائر والعولمة - منشورات جامعة منتوري — قسنطينة 2001.

15- د/ عمار عوابدي: قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ونظام الحكم الوطني الراشد-بحوث والدراسات البرلمانية. مجلة الفكر البرلماني. مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية. مجلس الأمة العدد السابع —ديسمبر 2004

16- الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. سلسلة كتب المستقبل العربي (11) مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

إصلاح النظم التعليمية تطويرها في سياق التغير: تطوير المناهج التعليمية كمدخل...

محمد سعد نوح
أستاذ التعليم العالي
كلية التربية
جامعة الإسكندرية
جمهورية مصر العربية

الملخص

تحتل قضية إصلاح النظم التربوية –التعليمية الحكومية والمدنية مركز دائرة عمليات وقضايا التغير المجتمعي–التغير التربوي–، وتمثل عملية تطوير المناهج التعليمية في الدول العربية وأقرانها من الدول النامية الأخرى–القضية الحرجة criticalssues في منظومة الإصلاح المنشود. ويمكن القول إن المجتمع المتقدم ديمقراطيا وعلميا، وراءه التعليم المتقدم. لذلك، فالعلاقة بين التربية وتنمية المجتمع دالة تزايدية ...الهدف الجوهري من هذه الورقة هو تقديم إطار استقصائي لكيف يمكن أن تكون عملية إصلاح النظم التعليمية، وتطوير المناهج التعليمية مدخلا أساسيا لإحداث التغير المجتمعي في البلاد العربية. تقدم الورقة إطارا فكريا لعمليات التعرف والمعرفة، التي تستند إليها عمليات إصلاح النظم التعليمية، وثمة أمثلة لتطوير مناهج التعليم في سياق التنمية المجتمعية، إن هذا الإطار الاستقصائي يعكس أنموذجا للتفكير الإصلاحي من أجل التغير التربوي.

الكلمات المفتاحية: النظام التربوي، الإصلاح التربوي، تنمية المجتمع، مناهج التعليم، التغير المجتمعي، المجتمع العربي..الخ.

Abstract:

The issue of reforming the governmental and civil educational systems takes the circle center of the operations and issues of the social change –educational change-. The operation of improving the educational methods, in the Arab states and in the other similar developing states, represents the critical issue in the aimed reformation system. We can say that the scientific and democratic developed society is based on a developed education. So, the relation between education and developing the society is an ascendant function...The essential purpose of this paper is to present an investigation frame about how would be the operation of the educational system reform, and how would be the improvement of the educational methods as a basic introduction to create the social change in the Arab countries. The paper presents also a thought frame for the knowing operations and knowledge, which are a base of the educational systems reform. There are many examples of improving the teaching methods in the context of the social development. This investigating frame reflects a sample of reform thought in the aim of the educational change.

Key words: Educational system, educational reform, society development, teaching methods, social change, Arab society...etc.

مقدمة:

تحتل قضية "إصلاح النظم التربوية –التعليمية" **Reform**، الحكومية والمدنية (الأهلية والخاصة)، مركز دارة عمليات قضايا التغيير المجتمعي (التغيير التربوي). وتمثل عملية تطوير المناهج التعليمية –في الدول العربية وأقرانها من الدول النامية الأخرى- القضية الحرجة في منظومة الإصلاح المنشود. يمكن القول إن المجتمع المتقدم، ديمقراطيا وعلميا، وراءه التعليم المتقدم. لذلك فالعلاقة بين التربية وتنمية المجتمع (كعنصر حيوي في التغيير) دالة تزايدية.

إن التربية هي ممارسات مجتمعية مجسدة لعملية التغيير المجتمعي الفاعل في المجالات السياسية والعقلية الاقتصادية والثقافية التكنولوجية...إن التربية هي مواقف حقيقية –افتراضية بين الفرد والمجتمع. غير أن هذا الأمر يختلف بدرجة كبيرة في الدول النامية، فالتربية فيها هي موقف بين النظام التعليمي الرسمي المتأسس على الرؤية السياسية للدولة-والفرد في المجتمع. إن التربية – والتعليم في الدول النامية مازالت ظاهرة سيكولوجية غير واضحة، وما زالت ظاهرة سياسية استاتيكية في بعض الأحيان، وما زالت جدارتها ضعيفة لقيادة التغيير المجتمعي نحو تلبية الطموحات والآمال أحيانا أخرى.

إن تعظيم الوعي والحس لقيمة وجدارة عمليات الإصلاح الحقيقي للنظم التعليمية المتأسس على فلسفة مجتمعية واضحة ومتماسكة واحتياجات وطنية حقيقية، ودساتير قومية للتربية –والتعليم، وقيم واضحة لمناهجه هي نقطة البدء الحقيقية لأي تغيير حقيقي (التغيير الحقيقي). إن التربية –والتعليم في الدول النامية اليوم على محك صلابة وقيمة الأمة، فأجندة الوكالات الأجنبية وأهدافها المستترة تطوير مناهج التعليم في الدول العربية باتت إطارا لأي حركة إصلاح تعليمي، وبديلا لأي منظور وطني للتغيير التربوي الوطني (!!!). إنها أجندة

تربوية خاصة لتفكك صلابة التعليم ومقدرة مناهجه، وتسكين فكرة التربية – والتعليم عبر الإعانة. إن الأمر جد، وليس بالهزل. إنها قضية حياة الأمة.

الهدف الجوهري من هذه الورقة هو تقديم إطار استقصاء لكيفية إصلاح النظم التعليمية، وتطوير المناهج التعليمية مدخلا أساسيا لإحداث التغير المجتمعي في البلاد العربية. تقدم الورقة إطارا فكريا لعمليات التعرف **Knowing** والمعرفة التي تستند إليها عمليات إصلاح النظم التعليمية. وتقدم الورقة ثمة أمثلة لتطوير مناهج التعليم في سياق التنمية المجتمعية. إن هذا الإطار الاستقصائي يعكس أنموذجا للتفكير الإصلاحي من التسيير التربوي.

إذا كانت التربية ممارسات مجتمعية ذات مغزى وذات سياق ثقافي وتاريخي وقيمي وتكنولوجي...، فإن مناهجها عقل عملية التغيير من الناحية الأعم، ومدخل التنمية المجتمعية، طريق تحكها قدما إلى الأمام ...من الناحية الأخص.

أنموذج للتفكير الإصلاحي في التربية ومناهجها:

الأساس: Rationale

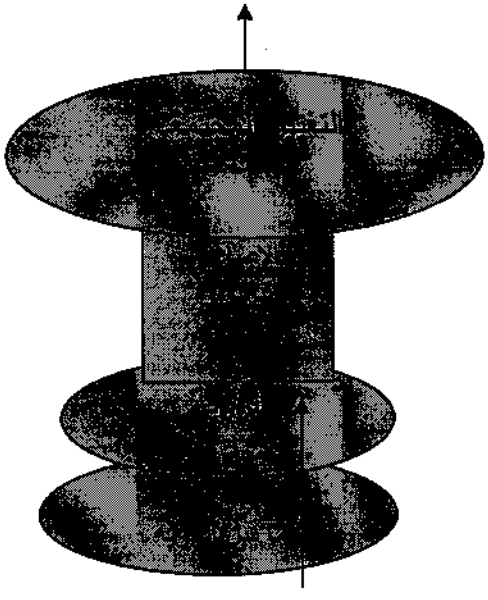

شكل 1 يوضح: نموذج بنائي للتغير

تنتمي حركات التغيير المجتمعي، التربوي والسياسي والثقافي والاقتصادي...، بعمليات ديناميكية، مستقرة في المجال والعمق أحيانا، ومضطربة أحيانا أخرى. وفي بعض الأمم تكون حركات متلاحقة وسريعة. بصورة أساسية، تكون تلك الحركة سياقية مستندة إلى رؤية فكرية واضحة واتجاهات مبدئية. لذلك فإن التطورات والتغيرات الكبرى، في كل مجتمع، تبدأ من عقل –ووجدان المجتمع ثم تنضج لتغذية مرة أخرى. إن النقطة الجوهرية في كل تغير هي: كيف نعرف أننا يجب أن نغير؟؟؟، وكيف نفهم ما يجب أن نغيره؟؟؟.

شبكة النموذج:

- **ما قبل البدء في عملية الإصلاح التعليمي Pre –Reform :**

(قبل الرؤية Pre - View)

إن المدخل الجوهري –المنطقي لحركة الإصلاح التعليمي هو تحديد الرؤية الفلسفية للإصلاح والتطوير. إن هذا الأمر منطقي في كل البلدان المتقدمة والنامية سواء، خاصة ذات الكيانات والمؤسسات والبنى التعليمية المستقرة والمتماسكة.

. في بعض الدول العربية، أجد أن هناك مرحلة تحتية وقبلية (كمرحلة مستترة Hidden) تقع تحت مرحلة الرؤية تكون ذات مقدرة وتأثير طبيعة ومصداقية الإصلاح، أسميها "مرحلة ما قبل الرؤية"، أو مرحلة ما قبل الإصلاح.

إن مرحلة ما قبل الرؤية هذه مرحلة ذات مغزى خاص للدول العربية!!، وذلك بسبب انغماسها ودورانها في حالة "الخطاب اللغوي/المفاهيمي" في المكان والزمان والقوى الفاعلة، فالكل يعرف ويفهم في التغيير، والكل لا يعرف ولا يفهم في التغيير، والكل لا يثق في الكل. لذلك فنحن في احتياج إلى مجموعة استقصاءات للبحث في هوية هذه المرحلة، كما يلي:

1- هل يجب أن نعرف أننا سوف نغير التعليم في بلادنا.

2- ما الأسئلة التي يجب أن نسألها؟ . ما الإجابات التي نريدها، يقينية أم افتراضية؟ وما الإجابات الأفضل؟.

3- ما القضية، التربية أم التعليم أم كلاهما؟

4- ما القضايا الافتراضية، وما الحاسمة؟ وأيهما أفضل؟.

5- ما درجة النمو في الإصلاح التعليمي المطلوبة، وما فرصة النجاح بأيدينا؟.

6- هل التغيير التربوي من أجل التوقعات والتغييرات المرتقبة "المحتملة " أم من أجل البناء؟.

7- هل المتطلب هو إصلاحات تعليمية نمطية ومتشابهة دوليا، أم إصلاحات ذات هوية؟

8- من يقوم بالإصلاح التعليمي؟ وإلى أي مدى يمتلك جدارة الثقة؟

9- هل عقدنا العزم، فردا ومجتمعا، على الإصلاح التعليمي؟.

10- هل الإصلاح التعليمي لعبة متناولة، وإذا كان يرى ذلك، فما هو؟.

إن الإجابة على هذه التساؤلات تمثل لنا أنماطا متعددة من التعرف **Knowing** التي نقوم بها في البلاد العربية في سياق الخطاب التربوي. لذا، فان هذه المرحلة تمثل "الحدس المعرفي "**Knowledge-Intuition** الذي يمهد لعملية بناء الرؤية حول التغيير في النظم التعليمية.

الوظيفة الأساسية لهذه المرحلة هي:

1- بناء التعرف الآلي والتلقائي أو الطبيعي حول عملية إصلاح النظم التعليمية.

2- استقصاء أنماط الفكر التربوي الطبيعي والمنطقي حول الإصلاح.

3- استقصاء موقف: الدولة، والمجتمع المدني، والفرد من عملية الإصلاح التربوي.

4- بناء عمليات مهمة حول طبيعة الإصلاح التربوي، وطبيعة التغير مثل: معنى –الإصلاح والتغير**meaning of meaning of reform./change**

5- تجسيد الشعور بالاحتياج الحقيقي للإصلاح والتغيير المجتمعي.

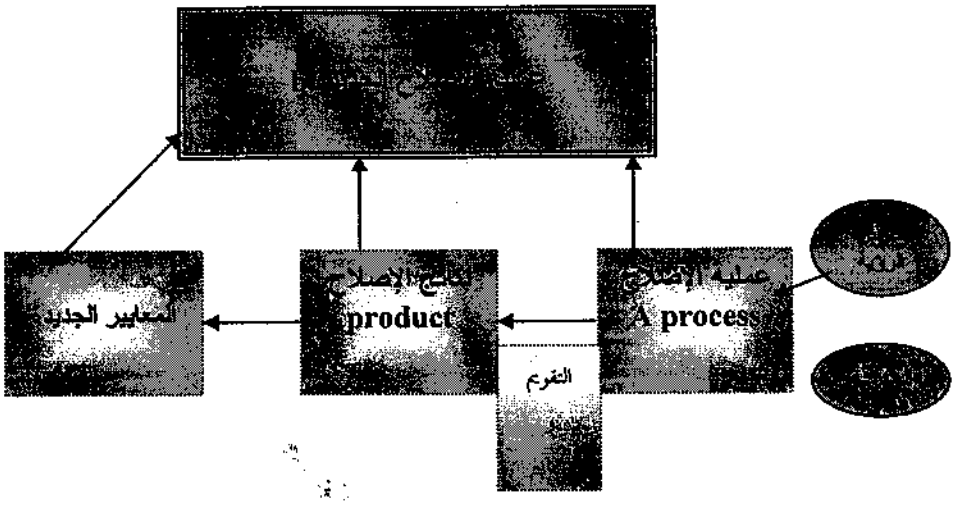

شكل 2 يوضح: منظور شبكي للإصلاح التعليمي

a- مرحلة الرؤية View

فعملية الإصلاح، هي مرحلة فلسفة العقل Mind Philosoph التي تتأسس عليها عملية الإصلاح التربوي ومن ثم التغيير. في هذه المرحلة نتساءل: ما التغيير –أو الإصلاح التعليمي–الذي ننشده؟، ومن أين ؟. إن هذه التساؤلات للمجتمع كله، أي على صعيد المجتمع أو الإنسان العربي. من هذا، نرى أن مرحلة الرؤية الفلسفية للإصلاح التعليمي تختلف عن أسس الإصلاح وقضاياه Issues وسياقاته Contexts، على الرغم من توافر العلاقة بينهما. ولكي لا نغرق في الافتراضات الفلسفية، أحدد رؤيتي للإصلاح التعليمي في الآتي:

A # الإصلاح التعليمي من "العقل – إلى المجتمع " > أو؟
B # الإصلاح من " المجتمع – و إلى المجتمع".
C # الإصلاح التعليمي الشامل من أجل المجتمع For All
D # معايير الإصلاح
E # الإصلاح التعليمي في ضوء: المصادر والاحتياطات الوطنية "Ressources"

A- من العقل إلى المجتمع: **Mind inside-Society**

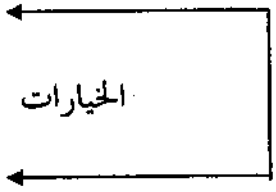

B – : من المجتمع إلى العقل **Society-Mind inside**

أو

C –: من المجتمع —وإلى العقل– إلى المجتمع.....**Society – Mind- Society**

يتحدد فضاء وطبيعة الرؤية المقترحة من ثلاثة أبعاد:

1- **البعد الأول:** النظرية Reform- Theory، وتقدم لنا وصفا منطقيا لأسلوب التفكير وطبيعته حول عملية الإصلاح التعليمي وموجهاته، ووصف ماذا يحدث، وكيف .. في هذه الورقة أطرح مفهومين لنظرية إصلاح النظم التعليمية في سياق التغيير:

A- نظرية من "العقل –إلى المجتمع المحيط": Mind inside- to Society

(الخيار الأول):

تختص هذه النظرية بالعقل التربوي المركزي (التربية التقليدية) الذي يقوم بعمليات توصيف العمل التربوي على كل المستويات-توصيف المناهج وعمليات التعليم، الإدارة التربوية، التخطيط والمتابعة والتقييم والمحاسبة. إن عمليات مثل: الذاكرة والتقليدية، والعمليات الروتينية، والتعلم التقليدي، والتحصيل الإجرائي، وجدارة الامتحان،...هي معايير وخصائص أساسية للعمل التعليمي. المحافظة على صلابة التعليم التقليدي والتراث هي أهداف أساسية لهذه النظرية. المركزية/المحافظة هي الأساس، حيث يكمن كل التعليم في العقل المركزي –أو النظام الحكومي-.

النتائج المعممة:

1- التعليم والنظم التعليمية تحت سيطرة الدولة المركزية، وتدني مستوى الديمقراطية.
2- التعليم مركزي وتقليدي وصلب.
3- المناهج مركزية وتقليدية.
4- الاستجابة للإصلاح سلبية أو محدودة.
5- المحافظة على تقدير المجتمع للتعليم.
6- المحافظة على الماضي والتراث والقيم.
7- المحافظة على المعلمين والقيادات.
8- قلة الاستجابة للتحديث وحركات التغيير والإصلاح الجديدة.
9- وجود مشكلات متعددة بسبب التغيرات المجتمعية والثقافية والتكنولوجية.
10- استاتيكية الثقافة أو ضعف حريتها وتنميتها، وثبوت، أو ضعف معدلات محو الأمية في المجال والعمق.

B- من المجتمع إلى العقل: Society-Mind Inside الخيار الثاني:

Brent Davis (1996) : Culture Making : The Place of Education >

Jerome Bruner (1999) : Culturalism takes as its first premise that education is not an island, but part of the contient of culture.

تختص النظرية: من المجتمع إلى العقل: بأن عملية الإصلاح التعليمي تتأسس على المذهب الثقافي–التنويري. وبعبارة أخرى، تنطلق عملية الإصلاح التعليمي من المجتمع ولخدمة المجتمع، وتأخذ معناها من ثقافة المجتمع ولتنمية أيضا ثقافة المجتمع. لذلك نرى أن التعليم وعمليات إصلاحه هو جزء مكمل لثقافة المجتمع. أن عمليات التنوير الثقافية هي موجهات أساسية لعملية إصلاح النظم التعليمية طبقا لهذه النظرية.

النتائج المعممة:

1- التربية–والتعليم ذات مقدرة –شراكة- مجتمعية؛ التربية في قلب المجتمع.
2- التربية والتعليم لا مركزي، وديمقراطي.
3- المناهج التعليمية تعاونية ومتحررة.
4- الجودة والاعتماد معايير للتعليم والمناهج.
5- توصيف معايير للمناهج التعليمية للمنافسة والتنوير.
6- المناهج تخدم في الثقافة، لتنمية أنماط متعددة للثقافة مثل الثقافة البيئية والسياسية والعلمية والخلقية والتكنولوجية...
7- تعظيم عمليات إنتاج المعرفة والفكر والحرية الفكرية الأكاديمية والإبداع.
8- تأسيس الإصلاح على احتياجات ومصادر وطنية حقيقية.
9- التنوع والاختيار والمساواة..منطلقات أساسية.
10- حقوق الإنسان، وقضاياه المعاصرة موجهات للتنمية.

11- قلة الاهتمام بالمعرفة الجوهرية الكلاسيكية.

12- توجد صعوبات في المحاسبة والتحكم.

13- توجد مشكلة في مبدأ تكافؤ الفرص.

14- تنشأ مشكلات سيكولوجية وثقافية بسبب قلة الوعي وقلة الخبرة والتحرر.

15- الاحتياج إلى التنسيق والتكامل والمفاضلات.

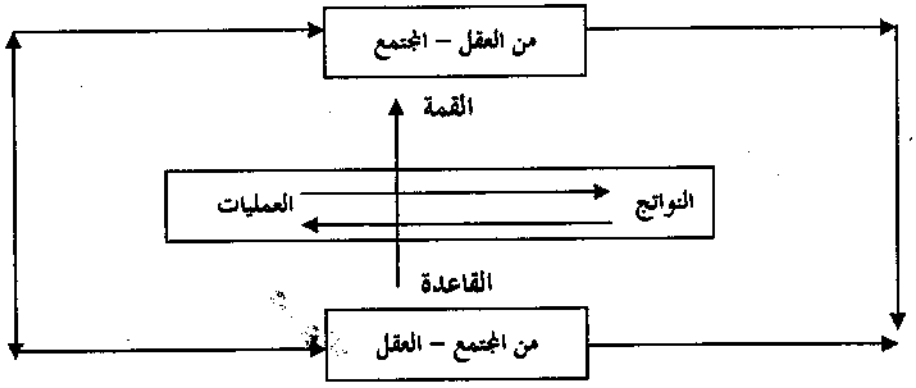

شكل رقم 3: نموذج لنظرية الإصلاح التكاملية.

C- النظرية التكاملية :...من المجتمع –إلى العقل-إلى المجتمع... الخيار المقترح:

طبقا لطبيعة المراحل التعليمية المختلفة، رياض الأطفال، الابتدائية والإعدادية والثانوية، فإن إصلاح النظم التعليمية يمكن أن يتأسس على نظرية تكاملية بين النظرتين السابقتين (من العقل –المجتمع/من المجتمع- إلى العقل) أو تتأسس على المدخل البيني لهما. لذلك تكون العلاقة بين النظريتين في المراحل التعليمية حلزونية أو منظومية غير خطية. وبمعنى آخر، أن نقطة البدء هي المجتمع – نقطة الرجوع والانطلاق هي المجتمع.

السمة الأساسية لهذه النظرية هو تكامل/تداخل النظرتين عند كل من المجال والعمق بدرجات مختلفة طبقا لطبيعة كل مرحلة والغايات الجوهرية فيها. النموذج التالي يرسم ديناميكية هذه النظرية.

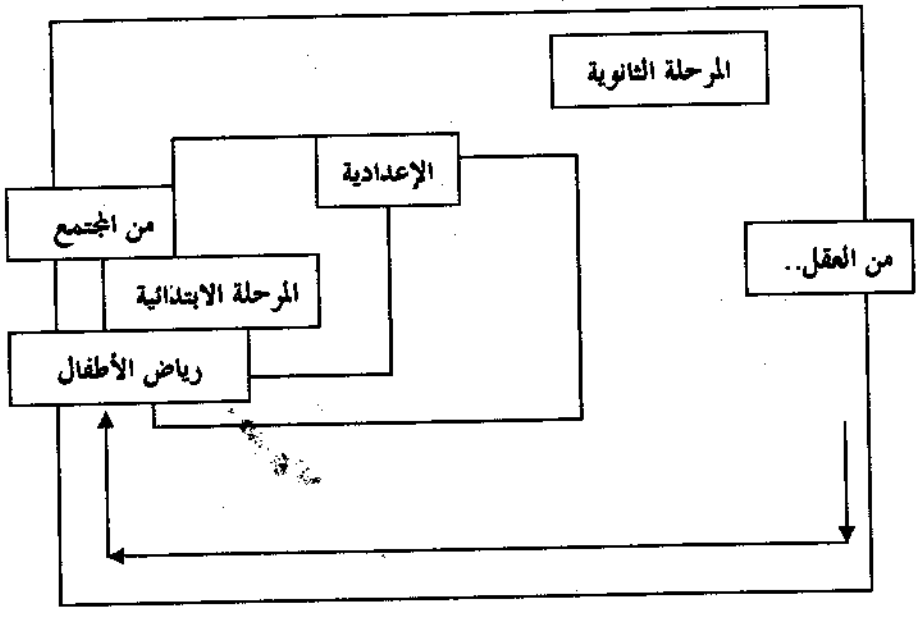

شكل رقم 4: أنموذج للعلاقة بين نظريات الإصلاح ومراحل التعليم

توصيفات:

مستوى: من رياض الأطفال – المرحلة الابتدائية

(من المجتمع – إلى العقل – إلى المجتمع)

1- المؤسسة التعليمية: متحررة، ديمقراطية (الأسرة + المدرسة).

2- المناهج: ديناميكية، تعاونية، متحررة.

3- الهدف: بناء ثقافة الأطفال وقيمهم/ تنمية المهارات الأساسية،

الجدارة: بناء ثقافة

مستوى: المرحلة الإعدادية:

من المجتمع إلى العقل + **من العقل إلى المجتمع**

1- المؤسسة التعليمية: الشراكة بين المركزية – واللامركزية

2- المناهج: نظامية – بنيوية.

3- الهدف: التعلم البنائي للثقافة والمعرفة.

الجدارة: إثراء عملية البناء والإنتاج

مستوى: المرحلة الثانوية:

...من العقل- إلى المجتمع....

1- المؤسسة التعليمية: مركزية – مرنة (إثراء فكرة الديمقراطية)

2- المناهج: نظامية – اختيارية، محورية.

3- الهدف: التميز والمنافسة.

الجدارة: التميز الأكاديمي النوعي

- البعد الثاني: D- المعايير Standards

تتطلب عملية الإصلاح مجموعة معايير لكل من المؤسسة التعليمية، والمناهج التعليمية، وعمليات التواصل، والأداء، والتقويم والمتابعة. المعايير تعني توصيفات عقلانية معممة لمستويات قياسية متطلبة من أداء – وتميز- وجودة، في ضوء المقدرة الفردية/المجتمعية.

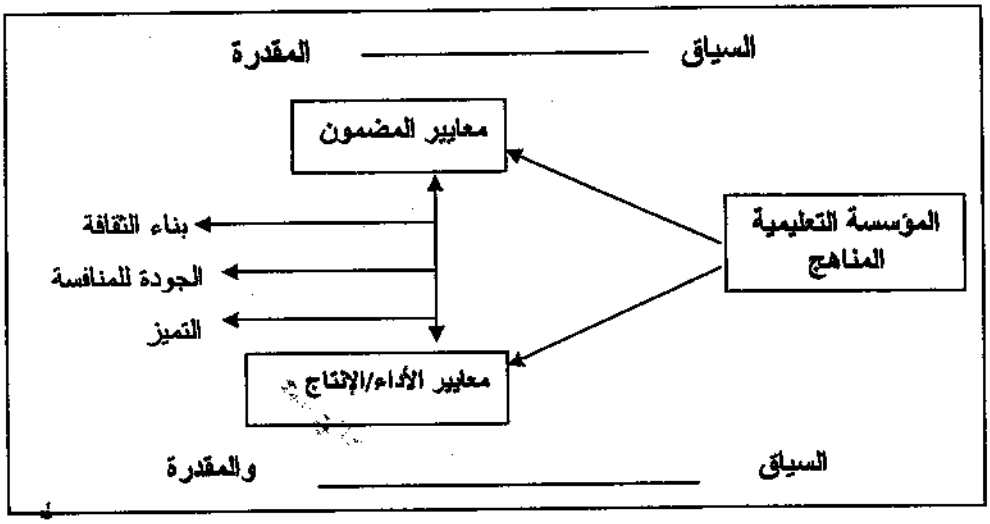

1- ماذا يحتاج المتعلم العربي؟ للثقافة أم الحياد والعمل أو التميز والمنافسة.

2- ماذا يجب أن يعرف المتعلم العربي؟ للثقافة والمعرفة أم الحياة والعمل أم التميز والمنافسة.

3- ما مقدرة المتعلم العربي، وكيف؟ لبناء الثقافة والمعرفة، أم للعمل، أم المنافسة.

البعد الثالث: E- المصادر والاحتياجات الوطنية Ressources

تتأسس عملية ولادة الإصلاح التعليمي وتحركه قدما إلى الأمام على مصادر وأدوات بشرية (عقلية- قاعدة بيانات)، مادية /تكنولوجية. في الدول العربية، توجد ثمة إشكالية تتصل بالمصادر والاحتياجات تتعلق بالحدوديات التالية:

***المصادر الفكرية:**

1- يجب أن نعرف أن الأمة العربية تمتلك القوي البشرية (التي يمكن أن تكون فاعلة إذا... !).

2- يجب أن نعرف أن الأمة العربية تمتلك المعرفة الموضوعية والتربوية (لكنها ما زالت في حيز التراكمات ولم تصل بعد إلى النظرية التربوية المتماسكة).

3- يجب أن نعترف أن مصادرنا المعرفية ذات سياق أجنبي.

4- يجب أن نعرف أن الأمة العربية تلك "الفكر والإبداع".

***المصادر المادية:**

1- يجب أن نعرف أن الأمة العربية تمتلك الامكانات المادية (لكن؟....!)

2- يوجد حالة من عدم اليقين من جدوى الاستثمارات الوطنية في التعليم الوطني، بينما هناك توجهات متزايدة نحو التعليم الخاص "الاستثماري".

3- ضعف التنسيق أو التكامل بين الإمكانات المجتمعية، والإمكانات الفردية الخاصة.

4- تتأسس عملية توفير المصادر والميزات طبقا لحالة التربية في الدولة/المجتمع.

5- الإشكالية المادية ما زالت رؤية ذاتية/سيكولوجية.

6- ضعف المؤسسة المادية الحكومية/الخاصة.

إذن ما الطريق؟.

توفير الإرادة المجتمعية- الفردية للإصلاح التعليمي، على كل المستويات، طبقا لخطة وطنية للتغيير، يتم دعمها وإثراؤها سياسيا واقتصاديا وثقافيا، مع تطوير وابتكار نوافذ مادية لدعم الإصلاح- هو نقطة البدء...

إطار مقترح لولادة إستراتيجية للإصلاح التعليمي

1- تغيير موقف الدولة من التعليم والبحث العلمي.
2- دعم الابتكار والتفوق في التعليم.
3- بناء معايير حقيقية للتقويم والمحاسبة في المؤسسة التعليمية.
4- بناء الديمقراطية.
5- إعادة إنتاج النجاح والممارسات الفاعلة في المدرسة.
6- تدعيم بناء وكالات أو مؤسسات وطنية حقيقية للتغيير التربوي الحقيقي.
7- حل مشكلة المعرفة والعلوم التربوية.
8- تأسيس نظام تربوي قوي، وسياسات تعليمية واضحة ومستقرة.
9- بناء مناهج تعليمية جديدة.
10- الثقة في مقدرتنا الذاتية والهوية الوطنية.

إن المهمة الحاسمة هي الإصلاح...والتغيير، والأمل في المجتمع....

فكرة الحكم الرشيد بين التنظير العلمي والتنظير الاستراتيجي
-دراسة نقدية-

أ. محمد كريم قريحة
أستاذ مساعد مكلف بالدروس
قسم علم الاجتماع
المركز الجامعي الطارف

الملخص:

يعد الحكم الرشيد من منطلقات الشفافية والمساءلة والمجتمع المدني والديمقراطية في تعبئة الموارد المتاحة، محليا ووطنيا ودوليا كأساس للتنمية المستديمة، حيث أن هناك أبحاثا وتنظيرات حول تطوير مقاربة ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ...لتوضيح ذلك، سأطرح من خلال مقالتي السؤال الآتي: كيف يمكن أن يتم الإصلاح بنموذج اقتصادي واجتماعي بأدوات علمية وإستراتيجية مكيفة مع الواقع المؤسساتي الجزائري؟

هذا ما جعلنا نسعى للإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالحكم الرشيد؟
- ما هي طبيعة فكرة الترشيد والإصلاح من خلال التنظير العلمي والتنظير الاستراتيجي في الواقع الجزائري؟
- كيف تبرز فكرة الحكم الرشيد من خلال التنظير العلمي والتنظير الاستراتيجي في الواقع الجزائري؟

الكلمات المفاتيح: الحكم الرشيد، الإصلاح، التنظير العلمي، الواقع الجزائري، المجتمع المدني، المجتمع العربي، الديمقراطية..الخ.

Résumé

La bonne gouvernance est élaborée à partir de la transparence et des interpellations, mais aussi de la société civile et de la démocratie, dans la mobilisation des potentialités existantes, localement et mondialement, comme base pour un développement durable. C'est dans ce but, que des recherches et approches se focalisent sur la responsabilité sociale des institutions. Cette communication pose la problématique suivante.

Comment peut-on réaliser la réforme par un modèle économique et sociale et des outils scientifiques et stratégiques adaptés à la réalité institutionnelle Algérienne ?

C'est à partir de cette problématique que essayons de répondre aux questions secondaires suivantes :

-Qu'est ce que la bonne gouvernance ?

-Qu'elle est la nature de l'idée de bonne gouvernance et de la réforme à partir de la théorisation scientifique et stratégique dans la réalité Algérienne

-Comment apparaît l'idée de la bonne gouvernance.

Mots clés

La bonne gouvernance, la réforme, la théorisation scientifique, la réalité Algérienne.

المقصود بالحكم الرشيد:

لقد ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "**الحكومة**" ثم كمصطلح قانوني (1978) ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير" (charge de governance (1679) وبناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة.

- كلمة **الحاكمية** أصلها إنجليزي فهو مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وخاصة في معاجم تحاليل التنمية، ويمكن شرحه بأنه "طريقة تسيير سياسة، أعمال وشؤون الدولة".

كما أن هذا المصطلح فرض لتحديد مجموعة من الشروط السياسية التي من خلالها وضعت في حيز التنفيذ المخططات التي تكتسب شرعية للعمل السياسي وفي نفس الوقت العلاقات مع الإدارة ومع القطب المسير وبقية المجتمع.

- يقصد **بالحاكمية** "governance" أسلوب وطريقة الحكم والقيادة، تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة. فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار.

إذن ***فالحكم الرشيد*** حسب البنك الدولي، فإنه مرادف "للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل وللإجابة على مختلف الانتقادات الخاصة بالمجموعات الدولية للتنمية التي تتهم وتشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة

القدرات الخلاقة الترقوية الذاتية للمجتمع الذي يزخر بها"[1]، وهكذا نجد أن لجنة المساعدة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE قد أنشأت فريق عمل حول التنمية التشاركية والحاكمية الجيدة بحيث ربطت بين الحاكمية الجيدة والتنمية التشاركية، وكذلك حقوق الإنسان والديمقراطية، كما قامت بتعيين وتدقيق وتعريف احترام القوانين وتسيير القطاع العام ومحاربة الرشوة وتخفيض النفقات العسكرية الفائضة والمبالغ فيها على اعتبار أن ذلك من أبعاد ***الحكم الرشيد***، وقد اقترحت لجنة الحاكمية الإجمالية (1995) تعريفا أكثر عمومية بموجبه تشير إلى أن ***الحكم الرشيد*** هو" مجموع الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة "[2]

وقد أصبحت الحاكمية الجيدة هي الكلمة المحورية للتنمية الدولية وهي مطبقة في كل القطاعات وقد ظهر هذا المصطلح بشكل جلي في الجزائر في حقبة الثمانينيات أي في الوقت الذي بدء فيه بالتطبيق الميداني لبرامج التعديل الهيكلي والتي تهدف إلى خلق النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك لم يتحقق في كثير من البلاد النامية.

انتقل مفهوم "الحوكمة Governance"، من السياسة وإدارة الدولة إلى الشركات، حيث عرفته الأوساط العلمية، بأنه الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية وإعمال القانون.

الخبراء الاقتصاديون يرون أن الحوكمة هي مجرد إرشادات تطرح بشكل اختياري على الشركات الراغبة في تطبيقها، وليس لها صفة الإلزام، ولكن التطبيق يؤدي إلى إظهار الشركة بشكل أكثر شفافية، ويزيد من مصداقيتها في أسواق المال.

---

1 -أنظر : **الأخضر عزي** : قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، **الجزائر** ، 2005 **ص ص 2/1**

2- أنظر: **الأخضر عزي** مرجع سابق ص 3

لكن البعض الآخر يرد على ذلك بأن المناخ العام هو الذي يجعل الفترة الزمنية لأداء جيد للشركات المملوكة للدولة تطول أو تقصر، خاصة أن هذه الشركات تعمل على خلق نوع من التوازن في الأسواق وتهذب سلوك القطاع الخاص. ولنا المثل في النموذج الصيني؛ فالشركات هناك تديرها الدولة، ومع ذلك هي صانعة النمو الاقتصادي للبلاد.

وإذا كانت الحوكمة تستطيع تطوير أداء شركات مملوكة للدولة، وأخرى للقطاع الخاص، فلماذا لا يتم تعميم التجربة على شركات القطاع العام وكذلك الخاص مما يجعلها نواة لتحريك المياه الراكدة في بحر التنمية الآسن في منطقتنا؟.

الإجابة هي أن المشكلة في المناخ العام؛ فالحوكمة لم تضف جديدا؛ فكل مبادئها هي حقوق سواء للمساهمين أم العاملين أم المحاسبية الدقيقة الشفافة، وهي أمور تنظمها العديد من القوانين، ولكن للأسف لا تطبق، أو يتم الالتفاف عليها في كثير من الدول العربية. ويكون الاتجاه الخطأ البحث عن مصطلح جديد لبيئة مغايرة نناقشه، ونفرد له الندوات والمؤتمرات وننصرف عن الحلول الواضحة بإعمال دولة القانون، وأن "العدل أساس الملك"[1].

عبرت المناقشات التي جرت في المؤتمر الدولي "حول الإعلام والحاكمية الرشيدة " المنعقد بالعاصمة الأردنية عمان في الفترة من 14-16 فبراير 2005 بدعوة من مركز حماية وحرية الصحفيين، على أن الحكم الرشيد هو عبارة عن ما يلي:

"الإيمان العميق بأن الحكم الصالح والرشيد في البلدان العربية من شأنه أن يشكل ضمانة أساسية لاحترام كرامة المواطنين، وتلبية طموحاتهم في التقدم والرفاه الإنساني وتعزيز مشاركتهم في التأثير على صانعي القرار"

أو هو " التأكيد على أن الحكم الصالح الرشيد يضمن أن تكون السياسات المنتهجة ملبية لمصالح المواطنين، وتحقق تمتعهم بكافة الحقوق والحريات على قدم

[1] أنظر: عبد الحافظ الصاوي: "الحوكمة.. الحكم الرشيد للشركات 2005/09/27.islamonline.net

المساواة ودونما تمييز، ويوفر آليات مناسبة لتقييم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام"

بناءا على ما سبق ذكره، وتبعا للتعريفات الفكرية السابقة، فقد تم استنباط تعاريف مختارة من الأدبيات الاقتصادية:

1- **تعريف Bagnasco et le galles**: الحكم الراشد يسعى إلى تنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية في محيط وفضاءات غير مؤكدة ومجزأة.

2- **تعريف** Marcou, Rangeon et Thiebault: الحكم الراشد هو الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.

3- **تعريف** Francois xavier Merrien: الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات.

4- تعريف Commission sur la governance (creé par W.Brandt, (1992: ترى أن الحكم الراشد ... مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العموميون والخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والمصالحة والتوفيق بين المصالح المختلفة وتلك المتنازع حولها، كما يدرج هذا الحكم تدرج المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها تكون

الشعوب والمؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع. [1]

إنه لا سبيل لإرساء الحكم الراشد إلا:

- إقامة دولة الحق والقانون،
- ترسيخ الديمقراطية الحقة،
- التعددية السياسية و الشفافية في تسيير شؤون الدولة،
- المحاسبة التي تقوم من خلال بناء سلطة قضائية قوية،
- حرية التعبير وحرية الرأي تقوم بها وسائل الإعلام من خلال حرية الاطلاع والاستقصاء والتبليغ.

نموذج الاصطلاح العربي:

جاء العباسيون إلى الحكم بعد أن قضوا على الأمويين قضاءً مبرماً. وقد ادعى العباسيون أنّهم من آل البيت، لأنهم ينتسبون إلى العباس عم الرسول. إلا أنهم ليسوا علويين. وقد كانت الشيعة، تنادي بأحقية عليّ رضي الله عنه وأبنائه (العلويين) بالخلافة، وترى أنّ هؤلاء وحدهم هم آل البيت. وعرف العباسيون كيف يستغلون تلك الدعوة لصالحهم ووصلوا إلى السلطة بفضل تأييد الشيعة . ثم اعتمد الأمويون نظام الوراثة في الحكم مخالفين بذلك المفهوم الإسلامي العام للخلافة القائم على مبدأ الانتخاب. وقد وجد العباسيون من مصلحتهم أن يرثوا هذا النظام من خصومهم الأمويين. ومنذ نشأة هذا النظام ناضل الأمويون لإكسابه صفة الشرعية، وسخّروا لذلك مختلف القوى التي كانت في حوزتهم، والتي كان من أهمها دفاعهم عن الاعتقاد القائل إنّ الإنسان مُسَيَّر، وأنّ الله قَدَّر عليه مصيره، وعليه أن يرضى به. وقد ساعد هذا الاعتقاد الذي انتشر شيئاً

1 – أنظر: محمد بوضياف – غالم جلطي، الحكم الراشد، الجزائر.مجلة علوم إنسانية: العدد 21 مايس 2005

فشيئاً وسيطر على ضمير الأمة الإسلامية ضمن ظروف خاصة، على إكساب هذا النظام صفة الشرعية، وبخاصة في حكم العباسيين. ولكنه فيما بعد عمل، مع معطيات أخرى كثيرة أنتجتها الظروف الاجتماعية – السياسية والاقتصادية التي كانت تحكم، بشكل خاص، العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الثقافية، على إكساب النظام الوراثي صفة الشرعية الدينية. وهي صورة تغلغلت في لا وعي الأمة، وفي ضميرها الجماعي وهي تفسر موقفها من حكامها عبر التاريخ، على الرغم من أن فكرها ووعيها كانا يدركان أن هؤلاء الحكام ليسوا بشرعيين.

لقد كانت فكرة الشرعية الدينية تضمن بقاء هذه السلطة، وتعزز قدرتها على الحفاظ على وجودها في مختلف الظروف التاريخية. وقد كانت هذه الفكرة تفرض نفسها بشكل كبير على المجتمع الإسلامي. وكان الجسد الاجتماعي يرى فيها ملجأً يوفر له نوعاً من الحماية الداخلية والأمن المعنوي إزاء التجاوزات التعسفية للسلطة القائمة. ويمكننا القول إنّ المجتمعات الإسلامية ما زالت تحتفظ في أعماقها بهذا الموقف نفسه إلى يومنا هذا.

تجمع المؤلفات التي بحثت في نظرية السلطة والتي ظهرت منذ نهاية القرن الثاني الهجري على ضرورة السلطة أو السلطان. وتقدم هذه المؤلفات حججاً مختلفة للبرهان على ذلك، فهي حجج عقلية تارة وشرعية تارة أخرى. أما ابن خلدون فيقدم حججاً اجتماعية اقتصادية عندما يكتب أن وجود السلطان أمر طبيعي للإنسان لا بد منه لقيام المجتمع البشري، ذلك "أنّ البشر لا يمكن حياتهم ووجودهم إلا باجتماعهم وتعاونهم على تحصيل قوتهم وضرورياتهم. وإذا اجتمعوا دعت الضرورة إلى المعاملة واقتضاء الحاجات، ومد كل منهم يده إلى حاجته يأخذها من صاحبه، لما في الطبيعة الحيوانية من الظلم والعدوان بعضهم على بعض، ويمانعه الآخر عنها بمقتضى الغضب والأنفة، ومقتضى القوة البشرية

في ذلك، فيقع التنازع المفضي إلى المقاتلة، وهي تؤدي إلى الهرج وسفك الدماء، وإذهاب النفوس المفضي إلى انقطاع النوع، وهو مما خصه الباري سبحانه بالمحافظة، فاستحال بقاؤهم فوضى دون حاكم يزع بعضهم عن بعض، واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع، وهو الحاكم عليهم، وهو بمقتضى الطبيعة البشرية الملك القاهر المتحكم"[1].

والخلافة، كما يقول ابن خلدون، إنما هي منصب ينوب فيه صاحبه عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا، والقائم به يسمى خليفة وإماماً. ويضيف إن المتأخرين سموا القائم بهذا المنصب سلطاناً حين فشا التعدد فيه واضطروا تحت ظروف كثيرة إلى عقد البيعة لكل متغلب. ثم يقول: "فأما تسميته إماماً فتشبيهاً بإمام الصلاة في اتباعه والاقتداء به، ولهذا يقال الإمامة الكبرى، وأما تسميته خليفة فلكونه يخلف النبي صلوات الله عليه، فأجازه بعضهم اقتباساً من الخلافة العامة التي للآدميين في قوله تعالى: "إني جاعل في الأرض خليفة" وقولـــه "جعلكم خلائف في الأرض". ومنع الجمهور منه لأن معنى الآية ليس عليه"[2].

ويؤكد ابن خلدون في مقدمته أنّ الخلافة لم توجد على الحقيقة إلا في زمن قصيّر جداً. فهو بعد أن يستعرض الظروف السياسية منذ عهد النبي إلى عصره يقول: "فقد تبين لك كيف انقلبت الخلافة إلى الملك، وأن الأمر كان في أولـــه خلافة، ووازع كل أحد فيها من نفسه وهو الدين، وكانوا يؤثرونه على أمور دنياهم وإن أفضت إلى هلاكهم وحدهم دون الكافة"[3]، ثم يضيف: "فقد رأيت كيف صار الأمر إلى الملك، وبقيت معاني الخلافة من تحري الدين ومذاهبه

---

(1)- أنظر: ابن خلدون، (المقدمة)، طبعة كتاب الشعب، مصر، 2001، ص / 167.

(2)- أنظر: المصدر السابق، ص / 171.

3- المصدر السابق. ص: 171

والجري على منهاج الحق، ولم يظهر التغير إلا في الوازع الذي كان ديناً، ثم انقلبت عصبية وسيفاً، وهكذا كان الأمر لعهد معاوية ومروان وابنه عبد الملك، والصدر الأول من خلفاء بني العباس، إلى الرشيد وبعض ولده. ثم ذهبت معاني الخلافة ولم يبق إلا اسمها، وصار الأمر ملكاً بحتاً، وجرت طبيعة التغلب إلى غايتها، واستعملت في أغراضها من القهر والتقلب في الشهوات والملاذ. وهكذا كان الأمر لولد عبد الملك، ولمن جاء بعد الرشيد من بني العباس، واسم الخلافة باقياً فيهم لبقاء عصبية العرب"[1].

إنّ ما يقدّمه الفارابي كذلك يشكل تصوراً لدولة تقوم على مؤسسات يمثلها فرد واحد أو مجلس شورى يتألف من أفراد يقودهم رئيس حكيم.فالرئيس في المدينة الفاضلة هو صورة الإمام المعصوم في المذهب الاثني عشري، إلا أنه ليس الحاكم بأمره الفرد المطلق، كما قد يُظن، إذ إن على هذا الرئيس كما يرى الفارابي أن يأخذ بالشرائع والسنن التي شرعها هو نفسه وأمثاله ممن سبقوه، إن كانوا توالوا في المدينة. ومن صفات هذا الرئيس الأساسية أن يكون تابعاً لمرجعية ثابتة هي الشرائع والسنن، وأن يحتذي بأفعاله كلها حذو هذه الشرائع والسنن. وهو في استنباطه واجتهاده يجب أن يكون محتذياً حذو الأئمة الأولين[2]، ولا بأس، في إطار المؤسسة، أن يكون للمدينة رئيسان إذا لم تجتمع كل الصفات في رجل واحد. [أما إذا وجدت الصفات متفرقة كل واحدة في رجل فكانت الحكمة في واحد، والعلم بالشرائع السابقة في واحد، وجودة الاستنباط في واحد، وجودة الرويّة والقول في واحد.[3].....]

---

1 - أنظر: المصدر السابق، ص / 186

2- أنظر: الفارابي، **آراء أهل المدينة الفاضلة**، ص/ 105.

3- نظر: حسين الصدّيق **الإنسان والسلطة (إشكالية العلاقة وأصولها الإشكالية)** دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001 ص ص:61/33.

نموذج الإصلاح الجزائري:

إن المشكلة التي تواجه دول العالم الثالث من حيث أداء الحكومات ترتبط بالكيفية التي يمكن أن تحافظ بها هذه الدول على السلطة لها أثر مباشر على أداء الحكومات فعدم الاستقرار السياسي يعتبر المعوق الأساسي في مسيرة أداء الحكومات في ممارسات أنشطتها المختلفة بصورة متميزة، فكثير من دول العالم الثالث تضع برامج مثالية ولكنها تفشل في تطبيقها على أرض الواقع بسبب التفكير في الحفاظ على السلطة.

في الجزائر، هناك أزمة دولة وأزمة حكم باعتراف الكثير من المفكرين والسياسيين والمسيرين وقد ذكر السياسي الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي في هذا السياق: " إن الحكم قد تمكن من تغيير واجهة الحكم ولكنه لم يغير طبيعة وآليات الحكم وتعامله مع أزمة البلاد " وعند دراستنا للوقائع السياسية والفلسفية للحكم في الجزائر، نجد نظرة الأمير عبد القادر الجزائري لبناء الدولة وكيف تتم وكذلك نظرة الشيخ عبد الحميد بن باديس لنفس البناء وكيف يتم، هي النظرة استشرافية بخصوص الحاكمية والحكم الراشد وكيفية تطبيقهما في العالم الإسلامي والعربي.

نجد أن الأمير عبد القادر خلق من هذا الشعب دولة فعلية على بقايا دولة العثمانيين، كما أن ابن باديس لجأ إلى الشعب بعد قرن ليبحث فيه عن البذرة الأولى للدولة معتمدا في ذلك على تكوين الإنسان أولا ويختلف الرجلان تبعا لاختلاف ظرفيهما في كون الأمير كانت الدولة عنده مجرد أجهزة للعمل بينما كانت عند ابن باديس بحثا عن المقومات الأولى للدولة كفكرة، وقد تشكل نوعا من التكامل بين الفكرة والعمل ، وأبرز ما يميز هذه الدولة عند الرجلين

في كونها فكرة وعمل هي الديمقراطية كمبدأ أخلاقي [1]، فالدولة عند الأمير عبد القادر انبثقت عن إرادة شعبية ومباعة شرعية ، وتعتمد على ستة مبادئ هي:

1- الدولة يجب أن تكون متشبعة بروح الدين وليس بأحكامه الفقهية وحدها.

2 - التزام رأي الجماعة.

3 - مبدأ الالتزام بحكم القانون مهما كان بسيطا التزاما عمليا.

4 - إعطاء مكانة لجبهة البناء الداخلي للدولة كأهمية أولى قبل الجبهة العسكرية ضد الفرنسيين.

5 - ربطه بين الحكم والتوحيد أو بين الخروج عن حكمه وبين الخروج عن الدين والوقوع في الشرك.

6 - إشراك مجلس العلماء معه في الحكم وفي اتخاذ القرارات حتى يكون حكمه شوري.

أما الشيخ عبد الحميد بن باديس وكما يرى الدكتور سعد الله[2] فهو نموذج القيادة الحركية الحيوية ،مثل خلق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وإتباع طريقة التنظيم الحديث بالاعتماد على الدين نفسه، كما يرى أن عملية التغيير الاجتماعي ينبغي أن تنطلق من داخل الذات أو الضمير الإنساني وهنا يقر ابن باديس بالإسلام الذاتي أو العقلي فمبدؤه الفكر والنظر ولحمته البرهان وبناء العمل على العلم، نستنتج أن ابن باديس بدوره كانت له رؤية استشرافية للحكم الراشد فالدولة الإسلامية عنده تجمع بين القوة والرحمة في آن واحد، وكان ابن باديس يرى أن كل من يتولى مسؤولية من مسؤوليات الحكم في هذه

---

1 - أنظر: عبد الله شريط:**مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.ص: 98.

2 - أنظر: عبد الله شريط:مرجع سبق ذكره ص ص 108/ 109.

الدولة يجب أن تكون أول واجباته " العلم بتاريخ وطنه والقيام بواجباته من نظرة علمية واقتصادية وعمرانية، والمحافظة على شرف اسمه وسمعة بنيه، فلا شرف لمن لا يحافظ على شرف وطنه ولا سمعة لمن لا سمعة لقومه " [1]، وقد أرسى بدوره ابن باديس أسس أصول الحكم ويظهر منها 13 أصلا، ولم يسمها مبدأ أو أساسا، من أبرز هذه الأصول ما يلي:

1- لا حق لأحد في ولاية أمر من أمور الدولة إلا بتولية الأمة.

2- أن لا يكون أحد بمجرد ولايته أمرا من أمور الأمة خيرا من الأمة.

3- ضمان حق الأمة في مراقبة أولي الأمر لأنها مصدر سلطتهم وصاحبة النظر في ولايتهم وعزلهم.

4- حق الأمة في مناقشة رجال الدولة ومحاسبتهم على أعمالهم وحملهم على ما تراه هي لا ما يرونهم هم.

5- من واجبات الدولة أن تطلع الأمة على خطتها في الحكم وسياستها التي ستسير عليها حتى إذا صادقت الأمة على تلك السياسة لم يعد من حق الدولة أن تحيد عنها.

6- أن لا تحكم الدولة إلا بالقانون الذي رضته الأمة لنفسها.

7- الناس أمام القانون سواسية يطبق على القوي دون رهبه لقوته، وعلى الضعيف دون رقة لضعفه.

8- حفظ التوازن بين طبقات الأمة عند صون الحقوق، فيؤخذ الحق من القوي دون أن يقصد كسره ويعطي للضعيف حقه دون أن يقصد تذليله.

9- تعويد الحاكم والمحكوم معا على الشعور بأنهما مشتركان في الحكم وأن كل واحد منهما له دور يمثله في مسرح الحكم. [2]

---

1 - نفس المرجع السابق ص: 118.

2 - أنظر: نفس المرجع ص: 119.

قياس قوة الدولة *الجزائرية لأجل استشراف فعال في خدمة الحكم الرشيد:

استخدم الأستاذ صبري مصطفى البياتي (جامعة بغداد) والأستاذة مها ذياب حميد (جامعة بغداد) طريقة الاستبيان لدراسة توزيع عناصر القوة في الوطن العربي ومن بين دوله الجزائر، تتضمن معلومات تخص قوة الدولة وتتمثل في:

1- **مؤشرات كتلة أرض الدولة** (مساحة الدولة، شكلها، طول الحدود): حيث احتلت الجزائر المرتبة الثانية بعد السودان، وقد كانت المؤشرات ذات قيمة حقيقية وقيمة معيارية إحصائية، حيث أن الجزائر تبلغ مساحتها: 2381700 كلم^2 تقريبا وبقيمة معيارية مقدارها 1.93 بينما السودان 2.08 وهي قيمة موجبة من الناحية الإحصائية ذات أهمية كبيرة، بينما بلغت نسبة الأرض الصالحة للزراعة 3.1 % من المساحة الكلية.

2- **مؤشرات القدرة البشرية**: (حجم السكان، المستوى الصحي، التعليمي، الخدمي): قدر عدد السكان سنة 2000 بواقع 38.170000 نسمة بالتقريب وكان دليل العمر المتوقع يبلغ 0.74 سنة 1998، بينما دليل التعليم بواقع 0.67 واحتلت بذلك الجزائر الرتبة الثانية بعد مصر.

---

* لقياس قوة الدولة والتي جسدها في المعادلة التالية:

قوة الدولة = ((و ق + و ك + و ع + و س) X (و أ + و هـ + و د)) حيث أن:

و ق تمثل وزن القدرة الاقتصادية.

و أ وزن الإرادة القومية.

و ك وزن القدرة الحيوية.

و هـ وزن الأهداف الاستراتيجي.

و ع وزن القوة العسكرية.

و د وزن القدرة الدبلوماسية.

و س وزن القدرة السياسية.

3- **مؤشرات القدرة الاقتصادية:** (القدرة الاقتصادية: الدخل الفردي، نسبة الناتج الصناعي، ميزان المدفوعات): كان دليل حصة الفرد من الناتج المحلي لسنة 1998 يبلغ 65%، بينما بلغت الصناعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي 47.3% أما الاستثمار المحلي فقد بلغ 27.5% لسنة 1998، وبهذا فقد احتلت الجزائر الرتبة الثالثة بعد كل من الكويت والإمارات العربية.

4- **مؤشرات القدرة على الاتصال:** (قدرة الاتصال: نسبة المطبوعات، أجهزة الاتصال، النقل، الانترنت) تمت الدراسة على عدد الحواسيب لكل 100 شخص فتبين أن القيمة الحقيقية تبلغ 4 بقيمة معيارية -0.65، أما عدد خطوط الهاتف لكل 1000 شخص فقد بلغت بالقيمة الحقيقية 53، بينما أجهزة التلفزة لكل 1000 شخص فقد بلغت بالقيمة الحقيقية 68 وبقيمة معيارية -0.82، وبهذا احتلت الجزائر الرتبة 15 واحتلت السودان الرتبة 19 كما احتلت قطر الرتبة الأولى، هذا يعني أن إشكالية الاتصال لا تزال بعيدة عن المقاييس المتعارف عليها، ومن بين قنوات الحكم الراشد الإعلام والاتصال كرافد لتدفق المعلومات والحق في الإعلام الذي تنادي به الهيئات السياسية وكذلك الدستور الجزائري، ولا يمكن أن ننظر إلى قطر ذات المساحة الصغيرة وتعداد السكان الضئيل بأنها أفضل من الجزائر، فالجزائر حسب الدراسات الاستشرافية تقع في نقطة محورية كونها أكبر من قطر وأقل من قارة، والمعلومات السابقة تخص حقبة 1998 الموافقة لمشاكل العنف وبرنامج التعديل الهيكلي وما رافقه من تقشف وتجميد لبعض الأموال.

5- **مؤشرات وفرة الموارد الطبيعية:** (الموارد المائية، الموارد الأولية) تمثل هذه المؤشرات في نصيب الفرد الواحد من الموارد المائية بـــ 1000 م^3 سنويا حيث قدرت القيمة الحقيقية بـــ 0.737، أما الاحتياطي المؤكد من النفط الخام بمليار برميل فقد بلغت القيمة الحقيقية 902 بقيمة معيارية -0.35، أما

الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي بتريليون م^3 لسنة 1997 فقد بلغ 3.70، وعليه فقد احتلت الجزائر المرتبة السادسة، في حين أن العراق احتل المرتبة الأولى، والأردن المرتبة 17، وآخر ترتيب كان لمملكة البحرين التي جاءت في الرتبة 19، لكن للأسف لا زال الطابع الريعي المبني على مداخيل البترول والغاز هو السمة المميزة للاقتصاد الجزائري، ولم تتحدد إلى الآن سياسة لدعم الصادرات والإنتاج خارج قطاع المحروقات.

6- **مؤشرات القدرة العسكرية:** (حجم القوات المسلحة) تتمثل في نسبة الإنفاق العسكري من الناتج الإجمالي والتي بلغت بالقيمة الحقيقية 0.04 مقابل قيمة معيارية قدرها -0.44، أما مجموع عدد أفراد القوات المسلحة بالآلاف سنة 1998 فقد بلغ 122 بقيمة معيارية -0.017، بينما الإنفاق على الدفاع بملايين الدولارات فقد بلغ 1234، وهكذا فقد احتلت الجزائر المرتبة السادسة بينما السعودية المرتبة الأولى والعراق المرتبة الثانية.

7- **مجموع عناصر القوة ومعاملاتها ومحصلاتها النهائية:** احتلت الجزائر الرتبة السادسة بينما احتلت السعودية الرتبة الأولى، وآخر رتبة كان لجيبوتي التي احتلت الرتبة 19، وهذه النسبة حسب رأينا وطالما أنها خصت مراحل 1996، 1997، 1998، وهي السنوات التي كانت تعرف بسنوات الجمر في الجزائر واهتزاز هيبة الدولة وكذا آثار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي تم بتضحيات كبيرة سواء في مجال الصناعة والفلاحة أو في مجال البطالة وتسريح العمال وحل المؤسسات بطريقة ارتجالية لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع الجزائري والتقاليد الصناعية المكتسبة.

8- **مؤشرات التبعية الاقتصادية:** (درجة الانكشاف الاقتصاد، نسبة الصادرات والواردات الأحادية) تكمن هذه المؤشرات في درجة الانكشاف الاقتصادي وهي محصلة نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج الإجمالي حيث

كانت القيمة الحقيقية 0.46، أما صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بملايين الدولارات لسنة 1998 فقد بلغت 500، وهي مبلغ جد هزيل بسبب تردد المستثمرين الأجانب نظرا للظروف الأمنية من جهة والإجراءات البيروقراطية وصلابة التشريعات المتعلقة بالخصخصة وحركة رؤوس الأموال من جهة أخرى، وقد بلغ الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج الوطني خلال سنة 1998 بالقيمة الحقيقية 0.67، مما جعل الجزائر تحتل الرتبة 12 في التبعية بينما احتلت الكويت الرتبة 19 واحتل العراق الرتبة الأولى بسبب الحصار الاقتصادي المضروب على هذا البلد منذ 1991، وهذا يعني أن الرتبة التي تحتلها الجزائر رتبة جيدة.

9- **مؤشرات التبعية العسكرية:** من حيث وجود قواعد أجنبية ثابتة في أراضي الدولة فقد أظهرت الدراسة أن القيمة الحقيقية معدومة، بينما استقدام قوات أجنبية خلال ربع القرن الماضي فكانت القيمة معدومة كذلك، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشر الاشتراك مع قوات أجنبية في معارك ومناورات إستراتيجية خلال الربع قرن الماضي، واحتلت الجزائر بذلك رتبة جيدة تعكس سيادتها رغم مشاكلها الداخلية ومع جيرانها ومع التكتلات الدولية، لكن بعد سنة 2000 تغيرت الموازين وتكيفت معها الجزائر محافظة دوما على سيادتها وانفتاحها خاصة على الاتحاد الأوروبي وغير ذلك.

10- **مؤشرات الخلل البنيوي للسكان:** (عدد القوميات التي تزيد على نسبة 15% من مجموع السكان) تظهر هذه المؤشرات عبر دليل الفقر البشري والذي عكس قيمة حقيقية قدرها 24.8 % سنة 1998، أما اللاجئون وبالآلاف فقد بلغوا 6.7 سنة 1998 بينما مؤشر البلدان التي شهدت مشكلات داخلية سياسية واجتماعية خلال ربع القرن الماضي فقد كانت القيمة الحقيقية تمثل بمعنى أن الجزائر عرفت هذه المشكلات وكان ترتيب البلاد تبعا لما سبق في الرتبة السادسة بينما احتل العراق الرتبة الأولى وليبيا الرتبة 16، وعليه فان مجموع

عناصر الضعف ومعاملاتها ومحصلة القوة النهائية جعلت من الجزائر تحتل الرتبة الرابعة وهي رتبة جيدة بعد الكويت والإمارات والسعودية.[1]

11- **مؤشر الخلل الاجتماعي:** وهذا ما يدرس عن طريق **معرفة** نسبة اتحاد وتماسك **الرأي العام** وترابطه لفكرة واحدة، مع التمحور التفاعلي الرمزي لخدمة الحكم الرشيد، وتغليب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد، كذلك نسبة المواطنة ودرجة الوعي الجماعي.

خلاصة:

إن تطبيق الحكم الرشيد يعني بالأساس توافر ضمانات وآليات فعالة من أجل:

- توسيع نطاق المشاركة السياسية لكافة الفئات دون تمييز.
- احترام سيادة القانون وخضوع أجهزة الدولة ذاتها لإحكامه.
- ضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات والوصول إلى البيانات والوثائق الحكومية.
- استعداد مؤسسات الدولة للاستجابة السريعة لخدمة كافة المواطنين وتسهيل تعاملاتهم.
- تعزيز إمكانات التوصل لمقاربات مشتركة بين توجهات مختلفة.
- المساواة والعدالة بين المواطنين بغض النظر عن النوع أو الدين أو العرق.
- التأكد من أداء مؤسسات الدولة لمهامها بفاعلية وإتقان.
- ضمان المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام.[2]

ولذلك لابد من :

* إدراك الأصول، والطرائق، والنظم الحاكمة للتقنية المعاصرة، هو الجوهر والمنطلق، أما الدقائق والتفصيلات، فهذه لا يمكن لأصحابها منحها، وإنما تدرك بالممارسة الواعية، والتفاعل البناء.

---

1 – أنظر: محمد بوضياف – غالم جلطي، مرجع سبق ذكره

2– أنظر: التقرير الختامي لمؤتمر **الإعلام والحاكمية الرشيدة**، الأردن، مركز حماية وحرية الصحافة 2005

* التأكد من عدم انفصال حركة العلم في المجتمع، عن الحالة التقنية فيه، وذلك بضبط إيقاع تطور الحركة العلمية، حتى لا يسرع كثيرا، ويبتعد معه العلم عن التقنية بصورة كبيرة.

* ضرورة توافر قلة من المتخصصين، في الجامعات ومراكز البحوث، تستنفر للعمل عند مشارف العلوم، وتكون مهمتها التطوير المستمر للعلوم، لتصبح أكثر ملاءمة لتحقيق الهدف التقني.[1]

العبرة التي يمكن استخلاصها بجلاء من ذلك هي: أن الأمم في مدرسة الحضارة كالتلميذ في مدرسته. في العملية التعليمية، يمر الطالب بثلاث مراحل رئيسة هي:

مرحلة التكديس: وهي مرحلة التلقي للمعلومات، تتراكم لديه يوما بعد يوم، بصورة غير مرتبة، أو منتظمة، ومتعددة المجالات، تليها:

مرحلة الاستيعاب: تتضح فيها الصورة في ذهن الطالب، ويتم ترتيب المعلومات بشكل أفضل حيث يبدأ في تكوين علاقات بينها، تساعده على الهضم أو الاستيعاب، ويمكن تسمية تلك المرحلة بمرحلة الاستيعاب، تليها:

مرحلة الإبداع: حيث يستطيع الطالب أن يعطي فكرا جديد يختلف عما تلقاه، ولكنه ينبع من جوهره، ويرتكز عليه.

إننا في محاولة تدريب مجتمعاتنا الناشئة تقنياً، لابد أن نأخذ بعين الاعتبار، المسار التاريخي لتطور العلوم والتقنية، في الغرب واليابان، فالأمة الجادة تستطيع أن تختصر 400 عام من تاريخ التطور العلمي والتقني للعالم الغربي إلى 40 عاما، أو أقل، شريطة أن نلتزم بتزاوج العلم والحرفة زواج تأبيد، وأن نتبصر بالتتابع

---

1 - أنظر: مجلة الإتقان في **الاقتصاد الإسلامي**، المجلد الرابع - العدد الرابع- شعبان 1420هـ - ديسمبر 1999م

الزمني، في عملية تدريب الأمة على الحرف والتقنيات المختلفة. لأنها لا يمكن أن تستسيغ الحضارة التقنية المعاصرة دفعة واحدة، مهما أوتيت من مال.

المصادر والمراجع:

1. الملتقى الدولي حول التنمية المحلية والحكم الراشد (حقيقة الاقتصاد الوطني) خلال يومي 27/26 افريل 2005
2. الأخضر عزي : قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد،2005
3. نفس المرجع السابق.
4. عبد الحافظ الصاوي: "الحوكمة.. الحكم الرشيد للشركات 2005/09/27
5. محمد بوضياف – غالم جلطي، الجزائر.مجلة علوم إنسانية : العدد 21 ماي 2005
6. ابن خلدون، (المقدمة)، طبعة كتاب الشعب، مصر.2001
7. نفس المصدر السابق
8. نفس المصدر السابق
9. الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة.
10. حسين الصدّيق: الإنسان والسلطة (إشكالية العلاقة وأصولها الإشكالية) دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001
11. عبد الله شريط: مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1986.
12. نفس المرجع السابق .
13. نفس المرجع السابق.
14. نفس المرجع السابق .
15. محمد بوضياف – غالم جلطي، مرجع سبق ذكره.
16. التقرير الختامي بمؤتمر الإعلام والحاكمية الرشيدة بالأردن، مركز حماية وحرية الصحافة 2005
17. مجلة الإتقان المجلد الرابع –في الاقتصاد الإسلامي، العدد الرابع- شعبان 1420هـ – ديسمبر 1999م

الحكم الموسع بين المفهوم والآليات في المجتمع الجزائري
بلدية عنابة "أنموذجا"

د. ساقور عبد الله
أستاذ علم الاجتماع
جامعة باجي مختار-عنابة
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية

الملخص:

يتم التركيز على مسألتين .تعالج الأولى، قضية التخلف الإداري ونمطيته وذرائعيته، وانتقاديته لبعض القيم الإنسانية والأخلاقية التي لم تنل من التخلف الاجتماعي قيد أنملة.بينما تتصدى المسألة الثانية في طرحها للبديل المتمثل في الحكم "الموسع" ....تبذل هنا محاولة لتحديد طبيعة وخصائص العلاقات الإنسانية لاكتساب الثقة وإعادة بنائها وإعادة الاعتبار لشرف الإدارة وهيبتها....نورد بعض الملاحظات البروتوكولية والتنظيمية وأخرى تتعلق بمضمون اللقاءات الدورية بين مسئولي البلدية وممثلي لجان أحياء المدينة. وهي ملاحظات وليدة معطيات تم الحصول عليها من خلال عمل ميداني، توج باقتراح ،إعداد،لبرنامج التدريب على القيادة في الحكم الموسع .

الكلمات المفاتيح: الحكم الموسع، التسيير بالمشاركة، العلاقات الإنسانية.

Abstract.

Presently, there exists a tendency on the part of authorities to integrate NGO'S in the development process. Much hope is attached to interaction process in the realm of "good gouvernance"in which NGO'S have a say through their local neighbourhoods communities. However, participatory development seems to be the important issue, an educational and professional curriculum is being focus of this study.

مقدمة

إنها إدارة غير موثقة العرى بالمواطنين وبالأوضاع الحقيقية الملموسة وغير المبالية برغبات الناس الذين تشرف عليهم ولا بحاجاتهم. إدارة عملت على تكوين منطق خاص بها يعاكس أحيانا ما هو بمثابة العمود الفقري للدولة وهي تضاعف من إجراءات الإكراه وأشكال التقعر، التي لا فائدة ترجى من ورائها بالنسبة لرعاياها. وهي تتسبب في تمييع المسؤوليات واعتماد التعتيم في مضمار اتخاذ القرارات... وتؤدي في غالبية الأحيان إلى تشجيع اللاكفاءة وتعميم التفاهة، إدارة هي أميل ما تكون إلى التبذير منها إلى التسيير، إدارة متقادمة في مناهجها ولا تكاد تلم بأسباب التقدم العلمي."

السيد عبد العزيز بوتفليقة.وردت في خطاب له أمام ولاة الجمهورية.

جريدة النصر، قسنطينة 12، 13 ماي 2000"

يمكن اعتبار هذا المقتطف مصادرة Postulate تفيد إجرائيا اختلال أداء الإدارة الجزائرية في تعاطيها للشأن العام وتبدو لنا بذلك قضية تركيبية لم نقم بعد بالبرهان عليها، ولكنها تتطلب منا جميعا التسليم بعوارضها Symptoms، بل إن لديها من القدرة على استنتاج بعض من السلوك الضد اجتماعي Anti-Social، وتحتاج منا إلى بذل محاولات قصد التخفيف من وطأتها والقضاء على تأثيراتها الجانبية وتصويب مساراتها الطبيعية...

والمتتبع لمسار التاريخ السياسي للمجتمع الجزائري لا يجهد نفسه في رد تاريخانية Historicity "الضبط الإداري" إلى عهد الدولة الاستعمارية الذي تسلمت منه الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال إرثه بغثه وسمينه[1]، بل استلهمت منه روح قوانينها واتخذته مرجعية دون تكييف خاص... فحافظت إدارة الاستقلال على طبيعة العلاقات العدائية المتبادلة بين المجتمع والدولة وتشكلت من خلال صور مختلفة من العنف المادي والمعنوي فيما بين الأطراف، ليغدو في

المحصلة قانونا فاعلا في الحياة السياسية وأسلوب عمل مخططا أو شبه مخطط يفعله المجتمع وتوظفه الدولة على حد سواء.

بلغه أكثر دقة، تبدو خبرات المجتمع عبارة عن سلسلة في الفوران السياسي المتعاقب Social Effervescence ومن ثم لجوء أفراده إلى العنف أو التلويح به باعتباره أخر ملاذ لاكتساب الاحترام والقوة Empowerment وعليه، فالتاريخ الاجتماعي عبارة عن سلسلة متواصلة الحلقات من عمليتي الإزالة /الإزاحة ويأتي العنف ترياقا باعتباره ظاهرة عميقة وممتدة في الوقت ذاته تاريخيا (أنظر: منصف الو ناس 1996 و Boukhobza, M: 1991).

ولكن كيف يمكن قراءة محتوى ما أصدره القاضي الأول في تشخيصه لاعتلالات الإدارة الجزائرية وضعف أدائها؟

تشريح التخلف الإداري:

جاء تشريح التخلف الإداري في الجزائر بعد معاناة كبيرة وأضحى النقد الذاتي للممارسة العرجاء ضرورة بدلا من النفاق الذي لم يعد يبلور سياسات واقعية للتنمية ولا للمشاركة السياسية ولا أساسا لبناء اجتماعي دائم وفعال، بل يلحق الأذى بالتنمية الإدارية ذاتها وتتكلس وتغدو بذلك:

1ـ إدارة اغترابية: Alienated Administration

اتخذت الجزائر سنة (1962) نظام الحزب الواحد للإدارة والدولة، قيادة قدرت آنذاك مضار التعددية الحزبية في تشتيتها للقوى الوطنية والإسلامية الفاعلة وما قد تحدثه بعض المرتبطة بالاستعمار من تلاعب يحرص كل الجزائريين حديثي الاستقلال على تفاديه. وشكل بذلك ح.ج.ت.وإحدى حلقات الوصل المفصلية بين الدولة والمجتمع في ظل النهج الاشتراكي وترتب عن ذلك ضمان للاستقرار الاجتماعي، فتحقق بفضله بعض الهدوء النسبي بين الدولة والمجتمع فتواصلت هدنة بينهما ناهزت (30) سنة تقريبا.غير أن مسلسل التحول

Conversion الذي يشهده العالم ألقى بظلاله على الجزائر أيضا وتأثرت هي الأخرى وشرعت باتجاه التعددية المكلفة [2] التي نالت من هيبة الدولة وجعلت الإدارة(أذرع السلطة) تتقوقع على الذات أحيانا، وفي أحيان أخرى، نراها تضاعف من انتقاص قدرة المجتمع على السيطرة على نفسه وعلى العالم من حوله باعتباره، مجتمعا، غير قابل للنماء والمشاركة والتحضر. أي إلغاء أي تفاعل إيجابي له مع الحضارة الإنسانية، وبذلك عجلت الإدارة انفجار هويته (أنظر: عروس الزبير: 1990 ومنعم العمار: 1996).

2ـ سيادة اللامبالاة Indifférence:

اتخذت الإدارة الجزائرية ظاهريا موقف الحياد أو التوازن بين خاصيتين متعارضتين فوجدت نفسها مشطورة Sandwiched بين مسألتين: **أولهما**، اتسامها بالثبات النسبي ووقوفها المتحفز لأي تغيير يحدث في المجتمع من شأنه أن يهدد مصالح شخوصها بشكل مباشر أو غير مباشر. **وثانيتهما**، أن القاعدة البيروقراطية في العمل الإداري تعتمد على " وجوب الوجود". وهو شيء خاص بالمعيار، إذ أن الإدارة هنا تحمل مضمونا قيميا مشتقا مما يعتبر ذا قيمة مما حدد أو غرف من لوائح التنظيم، جزئيا أو كليا، وعلى المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.وهو أمر يؤدي إلى تعطل تنفيذ أو تجميد القرارات على مستوى المؤسسات التوتاليتارية أو شبه التوتاليتارية والتي لا يكون فيها للفرد /المواطن رأي منفصل عن الاتجاه العام للدولة /الإدارة...في حين، أن منطق الدولة والأمة الحديثين يقوم على أساس انتقال السياسة من الدولة الإمبراطورية إلى الشعوب، وهو انتقال نوعي عدل من تصورات الدولة لوظائفها من جهة وإتباعها لطريقة جديدة في تعاملها مع المجتمع من جهة أخرى. لكن ما أفلحت فيه الإدارة الجزائرية غير المبالية بحاجات الناس إنتاجها لمواطنين هم بدورهم غير مبالين بما تقوم به الدولة ذاتها من أنشطة (أنظر: عبد الله ساقور: 1999 ص 466).

يلاحظ أن هذا الحياد يبرز ذلك الإخفاق في تقدير مثير ومعين ناتج عن لامبالاة سياسية في جوهرها وأخلاقية في صميم العمل الاجتماعي.

3ـ الاهانات المتبادلة: Mutual Humiliation:

يسيطر على عقل الإدارة الجزائرية منطق تمرد المنتمي على هدف التنمية وتغدو الإدارة في ذهن الجزائريين عصابة يدافع بعضها عن بعض[3]. ولكن هذا التمرد معقلن ومضبوط قانونا بحيث تستطيع الإدارة ممارسة كل أشكال التسويف والإكراه والتقعر وتمييع القانون والمسؤوليات واعتماد التعتيم والميل إلى حالة الابتهار Halo Effect عند تقييم الناس والتعاطي مع سماتهم ومقدراتهم، بل يغدو هؤلاء الناس بنظر الإدارة مخترقي القانون... وهو انطباع عام غير مؤسس على تقدير موضوعي سواء بالقلة أو الكثرة بالسواء أو الانحراف... تلك هي انطباعات في غالبيتها شخصية وتتناقض وخصائص الإدارة الحديثة والتي هي عبارة عن:

أ- تكوين للمواطنة الحرة مقابل التزلم والتمرد والفوران والبيسطون.

ب - تتمتع الإدارة بالمسؤولية العامة وليست استهلاكا للأبهة والمجد.

ج - الإدارة وعاء ثقافي له من القدرة على استيعاب جميع القيم الإنسانية والأخلاقية.

4ـ اللاكفاءة Disability:

ويتضح من ذلك حالة الإعاقة في الجسد الإداري الذي يفتقد أعوانها القدرة على أداء أعمالهم بصفة مرضية للجمهور، موضوع التنمية وهدفها، فضلا عن افتقادهم للتعليم والتدريب المهني.

5ـ إدارة شبه أمية Semi- literate Administration :

وتلك إشارة إلى امتلاكها لقدرات القراءة والكتابة غير أنها غير مؤهلة إذ يعاني معظم أفرادها من تدني مستواهم المهني والتعليمي والتدريبي. فالتنمية

المستدامة تتطلب عوامل رأس المال والطبيعة والعمل باعتبارها عوامل أساسية لتحقيق الفعالية وتسخير الطبيعة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، علما أن المجتمعات المتقدمة بادرت باستحداث ما يعرف بالحكومات الالكترونية "الرقمية" في تسيير وتخطيط الشأن العام المحلي (See: Toffler,A :1990).

6ـ ادارة مسرفة /تبذيرية: wasting- administration:

عشعش منطق التبذير والإسراف للمال العام للتشهير بالقدرات المالية الظرفية ليتساوق وشعارا غامضا "من أجل حياة أفضل".إذ يعني لدى الإدارة المزيد من الصرف والاستهلاك دون أن يرافق ذلك نمو حقيقي في القدرات الإنتاجية، وبدأت في التنامي طبقة تكنوقراطية تعتقد أن لديها رسالة مزدوجة: إحداها للشرق والأخرى للغرب.فهي محملة بتراث الشعب الجزائري العربي المسلم من جهة، ومقتنية لثمار الغرب "مستحدثاته" للاستهلاك الخاص والعام من جهة أخرى. أنها طبقة بمثابة الوسيط الشرعي والاجتماعي Mediator تؤسس شرعيتها وسلطانها على هذه الوظيفة المفردة. هذا ما يجعلها تتحكم بالسلطة وهيبتها والثروة واستهلاكها (See: Geyer, F :1994).

7ـ تعميم التفاهة Banality Generalization :

إدارة حديثة ولكنها مبتذلة، فاقدة الروح شكلية في بنايتها، وهمية في أفعالها، اختزالية في تصوراتها للتقدم لا تنال من التخلف الاجتماعي قيد أنملة، علما أن التخطيط للتمنية هو قضية إدارية بالأساس حسب تعبير (Voir : Guichard,O : 1965 Pp89-108) واللافت للنظر أن الإدارة الجزائرية توظف في تأجيج الثورات التطبيقية لبرامج التعديل الهيكلي مثلا وبرز ذلك بقوة خلال الفترة "1995ـ 1998" ولعبت أدوارا أخرى على جانب كبير من الأهمية في المجالات السياسية "الترشيحات/الانتخابات، تنظيم المسيرات الخ..."وهو ما يجعل المجتمع يتساءل عن مستقبله ومستقبل أجياله.(انظر عد الله ساقور:2001)

باختصار، ساهمت الإدارة في تجريد الشعب من وسائل النظر والفكر.وأن النظام الاجتماعي يتسم بالفوضى المنظمة ORGANISED DISORDERS يغلب عليه ما يطلق عليه جو لد تروب مصطلح SOFT STATE دولة اللاقانون (See : Goldthorpe,J,E : 1975 Pp 264-26)

ويمكن تصور حال المجتمع الجزائري وفقا للمخطط الآتي:

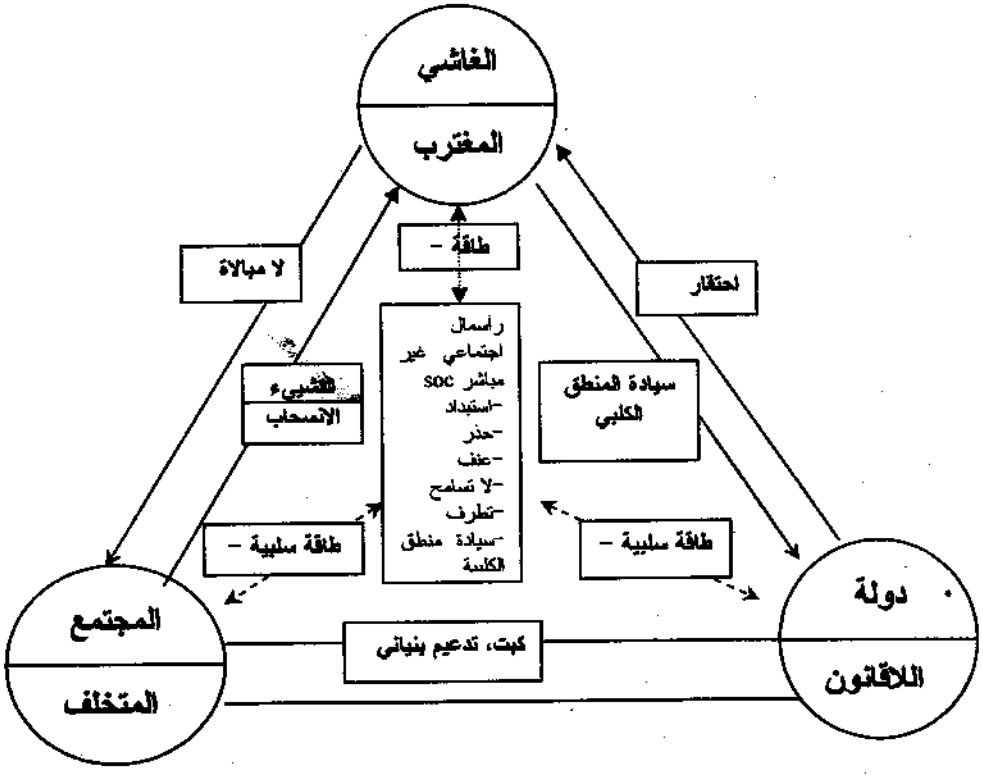

رضوخ/ تابعية / عصيان

شكل رقم 1 يبين ضعف الفكر السياسي الجزائري في إدارة وتسيير التنمية المستدامة

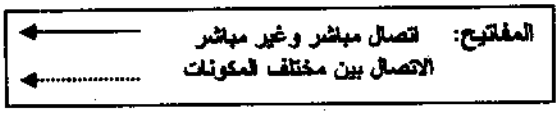

توضيحا للتعبير المرئي الذي يبرز بجلاء إحدى قضايا المجتمع الجزائري "الديمقراطية" وحال الدولة / الإدارة والفواعل الاجتماعيين وصراعاتهم. فماذا نعني بهذه المقولات Categories التي تفصح عن الصور الأساسية للفهم عند الحكم على الإدارة الجزائرية وأداءاتها؟

1- الغاشي: مصطلح جزائري استخدمه الشاعر محمد الطاهر بلونيسي سنة (1948) وهو يعلق على نتائج "انتخابات" "ديمقراطية مزعومة" في ظل الاحتلال الفرنسي يفضح فيها كيف سيرت الإدارة الاستعمارية ممثلة في شخص Naeglen Edmond الحاكم العام للجزائر وقيام هذا الأخير بالسطو "الراشد" على الاستشارة الشعبية وإتباعه لأسلوبي الترهيب والترغيب حسما لنتائج انتخابات لصالح أعوان فرنسا، رغم التعاطف الواسع مع أنصار مرشحي الحركة الوطنية الجزائرية، بحيث تم الحسم لهؤلاء الأعوان من خلال استخدام بطاقة انتخاب جزائرية "تبدي التجميل الاستعماري". وبناء على ذلك، نظم هذا الشاعر قصيدة من الشعر الملحون مطلعها: الشعب الجزائري غاشي راشي دايخ ماشي. يفيد بذلك عدم قدرة الجزائريين على تغيير الواقع الاستعماري ولأن هذا الشعب جماعة غير منتظمة. وهو اصطلاح سياسي يستخدمه بعض السياسيين والادراين على، حد سواء، لقذف الهيئة الناخبة الجزائرية عندما تدير ظهرها لهم، بل تسعى عن قصد لإزاحتهم عن التمثيل السياسي.وتم استخدامها للدلالة على نظرة مسئوليه عنه واحتقارهم له. فهم ليسوا مواطنين ولا رعايا وإنما تابعون Ressortissants يخضعون لنظام الحماية أو الوصاية والانتداب ولا يتمتعون بحقوق المواطنة.

2- المجتمع المتخلف Back ward Society: يتميز المجتمع المتخلف بسيادة الاتجاهات الرجعية وما يترتب عنها من انتشار لعادات وتقاليد عفى عليها الزمان وما يترافق معها من نسبة عالية من الأمية وانخفاض المستوى الثقافي

والتعليمي والصحي والمعيشي عموما وانخفاض مكانة المرأة وضعف الطبقة المتوسطة وضعف الإدارة.

3- دولة اللاقانون Soft –State: ويقصد به حال عدم خضوع الهيئات الحاكمة لسلطة القانون بحيث، إن الحاكم والمحكوم على، حد سواء، لا يخضعون لقواعد قانونية مقررة سلفا، وما يترتب عن ذلك من اهتزاز لمراكز هؤلاء الحاكمين، حيث تكون الكلمة العليا في ظل هذه الحالة إلى منطق الغلبة التي تؤطر إدارة الحاكم.

4- رأس مال اجتماعي غير مباشر: over- head Social Capital

تلك هي إشارة إلى جميع العناصر غير المباشرة والتي يتوافر عليها المجتمع من مقدرات لأرصدة الأفراد وما أنتجوه اجتماعيا وماديا للتكيف مع الطبيعة وتسخيرها لمصالحهم. وتستثمر هذه المقدرات في عملية التنمية الاقتصادية وتأتي التربية وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى للتطبيع الاجتماعي باتجاه ديمقراطي أو استبدادي/ فوضوي" Laissez- faire"

5- الطاقة السلبية Negative Energy: ويقصد بها تلك الطاقة الاجتماعية لما يتوافر عليه الناس من مقدرات وهم يبذلون جهودا مشتركة لإحداث آثار اجتماعية. ويرتبط ذلك بحاجات ورغبات متنوعة منها ماهو بيولوجي: الغذاء، الجنس..وأخرى اجتماعية الرغبة في القبول والتفاهم والتعاون أو القيام بتجارب جديدة.

6- المنطق الكلبي Cynic logic: وهو منطق مشتق من الفلسفة الكلبية التي ظهرت في القرن "4" ق.م.وغاية الحياة عند مريديها هي "السعادة التي لا تتحقق لنا إلا أن نحيا على وفاق مع الطبيعة حياة مكتفية بذاتها وهي قوام الفضيلة. (أحمد زكي بدوي 1986 انظر:Cynic)

7- التشييئ Chosification: هو أن نختزل وجود الكائن الإنساني إلى مرتبة الشئ Chose.إن التبخيس المسلط على قيمة الإنسان المشيء يعد الآخر شبيهًا قريبًا لنا ولكنه لا يحصل منا على علاقة تكافؤ وبذلك تنهار قيمته الإنسانية في نظرنا ويتحول بذلك إلى مجرد أداة أو رمز أو رقم أو أسطورة، يفقد استقلاليته ولكنه يدمج في مخططاتنا (مصطفى حجازي: 1986-ص 256).

باختصار، يفيد التشييئ بانهيار العلاقة الإنسانية التي تقوم على الاعتراف بغيرية الآخر وخصوصياته.

8- الكبت Répression : هو أوالية دفاعية أساسية. بواسطته يتمكن الأنا الواعي من طرد الرغبات والأفكار والانفعالات المصاحبة لها خارج حيز الوعي طردها إلى اللاوعي هربا مما يسببه الوعي بها أو تنفيذها من قلق نظرا لتعارضها مع رغبات أخرى أو مع أوامر الأنا الأعلى الذي يفرض تزمتا خلقيا صارخا على الشخصية، محرما إشباع تلك الرغبات، فالكبت هو أحد العوامل الأساسية لتكوين اللاوعي (مصطفى حجازي: 1986، ص 271).

9- الانسحاب Wilhdrawl: هو أحد أنماط السلوك التي تزيل الإحباط عن الفرد، وقد يغدو حيلة دفاعية يعتاد عليها الفرد وتتضمن بعض مظاهر الابتعاد عن الواقع مثل الوقوع في الإدمان...

10- التدعيم البنياني Cooptation: ويعني أن تلجأ منظمة أو جماعة ما وتسترشد بوسيلة أو بمرجعية أو بفكرة لضمان بقاء المنظمة أو التنظيم والجماعة وتعمل على استقرارها من خلال استيعاب العناصر الجديدة في الإدارة القيادية وذلك باشتراك هذه العناصر في السلطة Formal Cooptation أو اشتراك بعض العاملين في السلطة استجابة لضغوطات معينة دون الاعتراف بالقادة الجدد لتغدو بنيانا غير رسمي Informel Cooptation (أحمد زكي بدوي: 1986، أنظر: Cooptation)

11- التابعية /الرضوخ/ Submission/Subordination: وهي عملية يستسلم فيها الفرد أو جماعة ما بوضعه في مرتبة أقل بالنسبة لفرد أو جماعة أخرى تمارس عليه سلطة أعلى ويترتب عن ذلك الرضوخ لشروط عقود الإذعان.

12- استبداد Despotism: وهو ما يشير إلى نمط البناء السياسي الذي يتميز بعدم وجود قيود عرفية أو قانونية على سلطة الحكومة بالمدى الكبير الاتساع الذي تطبق فيه هذه السلطة فعلا.

13- العصيان Disobedience: ويعني رفض الخضوع لمن له حق الطاعة وغالبا ما يلجأ الناس إلى ممارسة نوع من الضغط على إدارة حكوماتها من خلال القيام بالعصيان المدني مقاومة منهم موجهة ضد السلطات وعدم إطاعة أوامرها وتجاهلها.

غير أن الرد على ذلك جاء داخليا وفرض خارجيا بالحكم الراشد فما المقصود بذلك؟.

في إشكالية الحكم الراشد/ الحكم الواسع[4]

وإذا كانت هذه التوطئة قد أعطت المسوغات العلمية لموضوع التخلف الإداري في الجزائر فإن الموضوع مازال خلافيا. لكن تنامي حركات الرفض الاجتماعي حد -التمرد- على الحكومة وفشلها في تجذير التنمية المستدامة وعدم فعاليتها Inefficiency في الحكم والإدارة وتوزيع السلطة والثروة من ناحية، ومن ناحية أخرى ضاقت الدول المانحة ومن ورائها هيئات وصناديق الأمم المتحدة ذرعًا من الممارسات البيروقراطية وغياب الشفافية على ميزانيات الدولة وما يتساوق معها من استشراء لظواهر الفساد الإداري والاقتصادي والسياسي وسيطرة القوى الرضوخية "أبوية السلطة" الخ.. فضلا عن ذلك

انتقدت السياسات التنموية الفوقية Development from above والتي يعتقد أنها وراء تجفيف منابع القدرات الذاتية للأفراد والتراكمات الاقتصادية لتلك المؤسسات المجتمعية الوهمية Pseudo- Institutions التي استهلكت المقدرات الشحيحة دون أن تعطي ثمارها لا على المدى المتوسط أو البعيد (See:Moreno, A :2003-Pp265-275)

وتصويبا لمسار التنمية وتحريرها وتحقيقا لأرقى صور التفاعل بين الناس من جهة ،وحكومتهم من جهة أخرى تقترح لجنة " الحكمانية" سنة (1995) عقدا اجتماعيا قائما على ثالوث في إطار تشاركي ويتكفل بضبط مقدرات المجتمع الحالية والمتوقع إتاحتها مستقبلا على أن يعمل على إدارتها وتسييرها بعقلانية وبما يرضي غالبية أفراد المجتمع، على أن يبرز طاقاته الإبداعية والتسييرية في إدارة هذه الموارد حتى لو- كانت متواضعة- وتسخيرها لكل الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة.

وعلى الدولة المعنية بتطبيق الحكم الراشد تجسيد وظائفها كالتالي:

1- إن وراء مصطلح الحكم الراشد مصالح وصرا عات اجتماعية وآفاق عمل وممارسات وسياسات منطلقاتها إقامة دولة القانون، دولة المؤسسات المجتمعية القاعدية Bottom –up وتتخذ من التعددية الحزبية نهجا، على أن يتم الحكم أو التداول عليه بصورة ديمقراطية وعلى أن يكون للشعب من القدرة على الرقابة والتقويم لجميع البرامج والمشاريع المزمع إقامتها على أن تتكفل الدولة برفع أداء الجهاز الإداري ليغدو في خدمة التنمية لا عبئا عليها. وهذا لا يعفي المسؤولية المدنية للدولة من الاهتمام بالمجالات التعليمية والصحية والقاعدية بشكل عام. وهذا يعني أن الدولة الحديثة هي:

أ- دليل الحرية السياسية.

ب- محرك النضال من أجل بناء دولة زمنية وعلمانية.

ج- تطوير للروح الشعبية وللمبادرة القاعدية.

2- تحرص الدولة على ضمان الحرية السياسية والاقتصادية بأضيق وأوسع معانيها، بحيث يتمكن القطاع الخاص الوطني والدولي "عصب التنمية" ومنحه فرص التنافس الشريف القائم فعلا على مبدأ الحرية الاقتصادية من المشاركة في الجهود التنموية، لأن التنمية لم تعد شأنا محليا أو وطنيا فحسب، وإنما صارت دولية.

3- لقد أنتجت التنمية الفوقية سلسلة من الإحباطات أو ما يسمى بقوى المعارضة للتحديث على حد تعبير برجر وآخرون (See : Berger Petal: 1980-Pp143-148) وأن الدولة لم تتوان في هدم المؤسسات الاجتماعية المستقلة، ومن خلال فصم عراها من الداخل واختراقها دون بذل محاولة للاستفادة منها في إطار التحديث والتحديد (أنظر: البشرى 1978، ص ص 192-194) وعليه، يؤسس الحكم الراشد على الضلع الثالث وهو تنمية المجتمع المدني وهيئاته، باعتبارها، شريكا لاغنى عنه، من خلال إتاحة الفرصة للقوى الاجتماعية من الانتظام في جمعيات للدفاع عن مصالحها واستثمارا اجتماعيا لا ينضب لقدرات هؤلاء في تنشيط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع ولم لا جعلهم جزءا من السلطة!إلغاء جميع القيود السياسية على تشكيل الجمعيات والرابطات الاجتماعية.

ومن هنا يتضح لنا أن مشروع الحكم الراشد يتطلب ضبطه في حزمة قانونية لتحديد الواجبات والحقوق وتعيين المسؤوليات والالتزام التام بأهداف الحكم الراشد، والعمل تحت مظلته ويقع العبء الأكبر على الجهاز الإداري الجزائري العمل على تطويره على نحو يخدم فعلا كل المواطنين. وهو ما يقود إلى وجود ارتباط وثيق بين التنمية المحلية والمشاركة المجتمعية فيها Sociétal

Participation على حد تعبير دوناتي (See- Donati , P :1994) والتي هي رديف لمصطلح المواطنة "Citizenship" في الأدبيات الغربية.

وهكذا وتبعا لما سبق من حالة "التشاركية " "Partnership". تغدو التوليفة لممارسة إدارية شفافة ومنظمة تتخذ من تنسيق المصالح ضرورة وتعمل على إيجاد إجماع وطني هدفا بعدما تم التخلص من أفكار الحزب الواحد أو الزعيم الملهم أو... بل إن ما يتسم به الحكم الموسع "الراشد" " Good Gouvernance " هو الآتي:

1- احترام سيادة القانون.
2- العمل بشفافية.
3- تفعيل مبدأ التوافق بين مختلف عناصر الثالوث خدمة للمصلحة العامة.
4- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وفعاليتها في تقديم الخدمات العامة
5- التمتع بالشرعية في التمثيل والقبول لدى الشعب.
6- ترطيب العلاقات بين مختلف الأطراف والتمكين لهم.
7- المرونة في التعامل مع القضايا الطارئة.
8- الحرص كل الحرص على تفعيل المشاركة المجتمعية بكل أبعادها.

النظام الوطني الجديد والحكم الموسع:

لقد تحولت الجزائر نظاما إلى تعددية استجابة قسرية منها تحت ضغوط وظروف داخلية وإقليمية ودولية.وعليه، دأب الجزائريون عن طريق الخطأ والصواب على استحداث نظام جديد يؤمل منه أن يتجاوب مع الضغوط المشار إليها سابقا إلا أنه يركز على تلبية الجانب العام من حياة المجتمع فيكيفه بحيث تكون المؤسسات والإدارة الجزائرية، تحديدا، أدوات لها من القدرة على تعبئة الموارد للأغراض الاجتماعية وثيقة الصلة بإطارها الاجتماعي الثقافي[5] وإثرائها

بإطار مفاهيمي جديد "الحكم الموسع" من خلال إحداث شبكة من العلاقات الاجتماعية أكثر دينامية وسلمية وبها درجة عالية من السلامة.

وعلى الرغم من وجاهة هذا الموقف ومنطقه فلا يوجد تصور واضح ومتفق عليه لا عند الدولة ولا عند المواطنين حول ما يعنيه الحكم الموسع وما يضفيه من هيبة للدولة التي ما زالت تثير الفزع لدى المواطن الجزائري وأن مفهوم النظام الوطني الجديد لا يعدو كونه أداة تلخص مفهوم أداتية الديمقراطية **Instrumentalism of Democracy** باعتبارها مصطلحا يعني عزل جهاز الدولة بهيكله الدستوري وقواه المادية والإبقاء عليه محنطا وبعيدا "غريبا" عن النسق الاجتماعي الجزائري الذي لم يبتدعه أصلا.

باختصار، إن أداتية الديمقراطية أفلحت خلال العشرية المنصرمة في شئ مثلما أفلحت في ....."أن تقطع ما بين الشعب ودولته بدءا من الرشوة والمحسوبية والمحاباة والتعسف بالحق على حساب أضعف الناس هي من الممارسات التي كثيرا ما تطبع عمل قطاعات لا يستهان بها في الإدارة على جميع المستويات دون تمييز من مركزي وغير ممركز ولا مركزي (أنظر: عبد العزيز بوتفليقة: 2000 ص6)، فعلاقة الإدارة بالجمهور العريض ومختلف مكوناته علاقة مهزوزة تحل فيها السلطة البيروقراطية محل الثقة والاستبداد يحل مكان التفاهم وتتحول القيادة المحلية إلى رئاسة سلطوية.

يأتي هنا اعتراف الدولة بتعثر إداراتها وتخلفها في ظل عالم يشهد الموجة الثقافية الثالثة للمعلوماتية والتي تؤكد أن القيادة لم تعد عسكرية أو إدارية فحسب، وإنما صارت شاملة لجميع مناحي النشاط الإنساني وأصبحت في هذا البعيد "المجالس" حكومية أو إقليمية أو محلية قطب الرحى في التنمية المستدامة ونجوعها...

وتفعيلا لأسلوب الحكم الموسع "الراشد" نقترح برنامجا دراسيا، تعليميا وتدريبيا، يكون المهارات اللازمة للنهوض بالشـــأن العام، ويصقل المواهب ويؤهل الفواعل الاجتماعيين الذين تأملت فيها قطاعاتهم وجماعاتهم تعبئة الطاقات للخدمات العامة، ويعتقد أنهم يمارسون تأثيرا ما في السياسات العامة من خلال مساعدة الدولة/ الإدارة عن طريق العمل المباشر معها،بالخبرة أو التمويل وفي شفافية تامة وتعميق مساءلة المسئولين عن الفعل التنموي، وتربية المواطنين بصورة عامة على ثقافة الحوار الذي يفتقده مجتمعنا، صغيره، وكبيره، وهذا تحقيقا للرضا العام لما يتلقاه المواطنون "ليس الغاشي" من أداء أفضل الخدمات العامة في مدنهم وقراهم.

ومن هذا المنطلق نعرض لبعض الملاحظات حول طبيعة العلاقات بين البلدية ولجان أحياء مدينة عنابة.

ملاحظات حول العلاقات بين البلدية ولجان الأحياء في عنابة:

تقديم: يتطلب أي أداء جيد للنظام الإداري إقرار موازنة الاعتبارات الفنية وتطابقها مع الاعتبارات السلوكية ويخلق فاعلية النظام الإداري وينال استحسان المتفاعلين معه لما يحققه لهم من تكيف مع الوسط المحيط.

- **الأهداف:**

أولا: يستهدف برنامج التكوين والتعليم والتدريب على القيادة ما يلي:

العقلنة " RATIONALISATION" المتنامية لهؤلاء المتدربين عندما يتعلق الأمر بإدارة الشؤون العامة للمجتمع المحلي.

1- تدريب الأعضاء على رسم الحدود المثلى فيما بينهم من جهة، والمسئولين المحليين من جهة أخرى.أن يتعلم العضو /الفرد/الجماعة/الجمعية/ السلطات المحلية ما يحفظ للفرد توازنه وللجماعة مصالحها وللسلطات –الدولة هيبتها–.

2- تدريب الأعضاء على التعايش والتسامح والاحترام المتبادل لهم ولتنظيماتهم وجماعاتهم المتنوعة والانفتاح عليها، وعلى غيرها ،بما يكفل لهم جميعا مشاركتهم في النهوض بالمجتمع المحلي الذين يمثلون جزءا منه.

3- تدريب أعضاء اللجان على تصويب المعلومات حول العمل الإنمائي المحلي وتبادل الخبرات المكتسبة حول موضوع ما، ولا مانع من الاستعانة في مجال الإدارة الداخلية لتنظيم /للجنة حي/لجمعية ما عندما تعترضها صعوبة بذاتها.

4- تدريب لجان الحي على المواطنة الحقة-كثقافة سائدة-والعمل على إحيائها من خلال المناقشات والحوارات داخل أطر البلدية وخارجها .يكون التركيز على البلدية باعتبارها مدرسة للتعليم والتدريب العملي والتنشيط على قيم وقواعد ممارسة الديمقراطية.

ثانيا، ملاحظات أولية:

يقصد بالعلاقات: "تلك التفاعلات التي تجري في سياق سلسلة من اللقاءات بين مسئول أو أكثر من بلدية عنابة وعدد من أعضاء لجان الأحياء في مدينة عنابة".

- **الهدف:** هو تحديد إطارات لجعل هذه اللقاءات ناجحة بمعنى تحقق مستوى معين من الرضا عند أعضاء اللجان التي تشارك في اللقاءات.

- تنصب اللجان على المواضيع التالية:

أولا: ملاحظات بروتوكولية.

ثانيا: ملاحظات تنظيمية.

ثالثا: ملاحظات حول مضمون اللقاءات.

أولا، الملاحظات البروتوكولية: هي ملاحظات تساعد المسئول بمعنى أنها تساهم بصورة غير مباشرة في نجاح اللقاء.ويمكن أن تتضمن الكثير من النقاط، لكن يمكن الاكتفاء بما يلي:

- أن يبدأ اللقاء بالبسملة.
- أن يكون هناك ماء نظيف للشرب وكؤوس (يفضل أن تكون ورقية)بشكل كاف للجميع وليس للمسئول فقط.
- ظهور المسئول (تعابير وجهه) يشير إلى أنه يجمع بين النقيضين: الحزم والجدية في التعامل،والابتسامة (محسوبة بدقة) من أجل إعطاء انطباع سيكولوجي حسن،كثيرا ما يهمله المسئولون الجزائريون.الحضور في الموعد المحدد بالضبط، وتجنب مظاهر الشخصية الاعتذارية (التبريرية) للعجز، وإلقاء اللوم على الظروف المفاجئة (والذي أسهم في جعل الكثير من الحضور يضمرون في نفوسهم أن المسئول إما كذاب أو ضعيف أو جاهل).
- اعتماد الصراحة.
- الاهتمام بجميع المشاركين (الحضور) دون تحيز للبعض، وإهمال الآخرين أثناء اللقاء بأكمله.
- التحية بحرارة،والإيحاء بشكل غير مباشر بوجود مشاعر الاحترام والتقدير لكل شخص ويجب أن تكون التحية بشكل أن لا تظهر أنها نوع من التصنع (فقد مل الجزائريون من التصنعات).
- الإصغاء بشكل متساو أو شبه متساو لكل من يتكلم، والتأكيد على محاولة فهم ما يقول بشكل دقيق.
- التكلم بهدوء ودون نرفزة أو انفعال حتى في حالات الاستفزاز والتوترات الاجتماعية أثناء اللقاء.

ثانيا، الملاحظات التنظيمية: تتضمن مايلي:

• عرض قواعد اللقاء والتدخل والتكلم منذ البداية والتقيد بها دوما،ويجب أن يكون الخروج عليها بطريقة استثنائية له ما يبرره، وإخبار الجمهور الحاضر بذلك.يمكن عرض مدة التدخل للحاضرين لمدة 5 دقائق (والشكر لمن يكتفي بالأقل)، مع الحصول على تأييد الجمهور الحاضر على هذه القاعدة.

• في حالة عدم كفاية 5 دقائق يطلب من المتكلم كتابة ما بقي لديه وتقديمه، حالما تبدأ المناقشات والتدخلات، يسجل أسماء من رفعوا أيديهم، ويتم التقيد بالقائمة حتى لا يشعر الجمهور أو أحد المشاركين بالتحيز أو تفضيل فلان على الآخر.

• إذا حدث احتجاج، يؤخذ بالحسبان مباشرة ويناقش بناء على القواعد التي تم الاتفاق عليها منذ البدء.

• لا يمكن لمشارك أن يتكلم أكثر من مرة إلا بعد أن يكون من رفع يده قد أعطى الفرصة للكلام.

• يطلب من كل متدخل أن يذكر اسمه في كل تدخل، واسم الحي الذي يمثله، حتى لا تحدث التباسات أو سوء فهم.

• يسجل المسئول الذي يدير اللقاء أو أحد مساعديه في كراس، اسم المتدخل والحي، وملخص من كلمته ويفضل أن يبين الوقت (بالساعة والدقيقة) الذي تم فيه التدخل والتسجيل على التوالي.

• على المسئول أن يذكر المتكلم، بما بقي من وقت له وإذا أعطاه دقيقة إضافية فليجعله يعترف ضمنا أنها "مزية" وأنها من وقت شخص أخر يتدخل.حتى يتم إقناع الآخرين بالإنصاف والعدل في التعامل بالتساوي.

• التعقيب على المتدخل يفضل على شكل مجموعات، أي تعقيب من طرف المسئول على ثلاث تدخلات أو أكثر، أو اقل – خاصة إذا كان المضمون متشابها.

• يمكن أن يتم تعقيب مختصر جدا مباشرة في حالات استثنائية على متدخل ما (وحيد) لضرورة الربط المباشر بين ما يقوله وما يوجد في جعبة المسئول من معلومات أو أراء حوله.

• في ختام التدخلات يمكن تلخيصها على شكل مجموعات مركزة في نقاط محددة حتى يستفيد الجمهور ويزيد وعيه بما يقال من أعضاء اللجان حول أحياء عنابة.

ثالثا، بالنسبة للمحتوى: يمكن الاستعانة بما يلي:

اللقاء الأول: تعارف عام، يقدم كل مشارك نفسه، مهنته، الحي الذي ينتمي إليه، ويمكن أن يتضمن بعض الضيافة (حلويات، مشروبات،....الخ) غير ماء الشرب، ويتم أثناء "ملء" المعدة كلام وتعارف (على الهامش) بين المسئولين والحاضرين، ومن أجل بناء علاقة ودية يطلق عليها اسم "RAPPORT" ولتخفيف جو الغربة وانعدام الثقة، ولابد من التقيد بالجدية، وعدم جعل المشاركين يفهمون ذلك نوعا من الرشوة الصغيرة. وإذا كان هناك وقت إضافي يخصص لشرح قانون/مرسوم/قرار لجان الأحياء، وواجباتها وحقوقها، وشرح ذلك بشكل مبسط، وفي الغالب فإن المشاركين لا يعرفون حدودهم القانونية.

ويمكن أن يخصص وقت ما إذا بقي للإجابة عن أي أسئلة من الجمهور بخصوص القوانين، المراسيم، القرارات.

اللقاء الثاني: يقسم إلى جزأين قد يكونان غير متساويين:

أ-

1- متابعة شرح القوانين /المراسيم/القرارات.

2- الإجابة عن الأسئلة.

3- شروح تفصيلية لزيادة الفهم.

ب-

1- بداية طرح مشكلات المشاركين من أجل مناقشتها.

2- بداية طرح شكاوي عرائض المشاركين.

اللقاء الثالث:

- الرد على تساؤلات المشاركين التي طرحت في اللقاء الثاني
- تبيان ما قام به المسئول من جهود وأعمال لحل مشكلة طرحت في اللقاء السابق
- الإصغاء إلى مزيد من التدخلات
- عرض حول بلدية عنابة يركز مثلا على مخططاتها لعام 2006.

اللقاء الرابع:

- يشبه اللقاء الثالث.
- مناقشة وعرض لبعض أنشطة البلدية.
- الصعوبات و المشكلات المتوقعة.

اللقاء الخامس:

- يمكن أن يحضر رئيس البلدية نفسه
- الرئيس يقوم بعرض ما قام به من جهود للتصدي لحل أو معالجة مشكلة/صعوبة/شكوى سبق أن قدمت في لقاء ماض.
- يمكن للرئيس أن يقدم كلمة حول البلدية تركز على إنجازاتها عموما.

• يستمع الرئيس و المسئول إلى مزيد من التدخلات حول المشكلة المحلية.

• تقدم مباشرة التعليمات والوعود بدقة حول كيفية التصدي للمشكلات.

• يخصص جزء من الوقت "لدردشة" عابرة غير رسمية بين الرئيس والمشاركين.

اللقاء السادس:

• يقترح عرض جزء من الفقرات وردت في خطب رسمية، ذات علاقة بالموضوع أو بالوحدة الوطنية أو "الإرهاب الإداري"وغير ذلك، ومناقشة ذلك مع الحاضرين.

• عرض مزيد من التعليمات القانونية، إذا وجدت من أجل مزيد من الإعلام وبث المعلومات حول الحقوق والواجبات، وكيف يجب أن تسير الأمور قانونيا.

• تلخيص ما تم إنجازه من طرف السلطات بخصوص المطالب التي سبق ذكرها.

• تلخيص ما سوف تقوم به البلدية من إجراءات وأعمال في المستقبل القريب أو المستقبل المتوسط المدى حول المشكلات المطروحة أو حول نشاطها العام.

اللقاء السابع:

• الإشارة إلى ضرورة التكامل والتكاثف بين الجزائريين للتصدي لأحوال الجزائر.

• الاستعانة ببعض الدراسات حول العمران في عنابة.

• الإصغاء إلى مزيد من الشكاوي/المشكلات.

ملاحظات ختامية:

1- دوما يجب بذل جهد في الكلام وأثناء التعامل مع الحاضرين على التوكيد أن البلدية هي أصلا لخدمة المواطنين.

2- وان المسئول /المسئولين يعدون بالشرف والذمة على التقيد بذلك.

تعليم الحاضرين الإصغاء للآخر واحترامه، والإصغاء حتى ينتهي من كلامه دون مقاطعته.

3- تجنب الكلمات والعبارات النابية والسخرية.

4- الكلام دوما بصورة إيجابية عن الأشخاص العاديين والمسئولين وتقدير شخصياتهم بحرارة وذلك من أجل تجنب الشعور "بالحقرة" أو التفكير والاعتقاد بوجودها.

5- لا بد من التوكيد بأن بناء الثقة CONFIDENCE BUILDING والمصداقية CREDIBILITY هما المقياسان الناجحان الضروريان من أجل بناء علاقات إنسانية بين الناس.

6- وعموما، بما أن الثقة والمصداقية مفقودتان في العلاقات بين السلطات والشعب في الجزائر فإعادة بنائهما على مستوى البلدية أمر لابد منه، ويتطلب جهودا أخرى وخاصة ما كان عمليا منها.وما الملاحظات السابقة الذكر كلها إلا إسهامات في بناء هاتين الخاصيتين الهامتين.

7- **وختاما**، فان لكل حرفة طريقتها في صنع منتجاتها ونتاج المسئول المحلي سواء كان –عضو لجنة حي أو صاحب سلطة /أو صاحب قرار /أو نفوذ – فإنتاجهم إنتاج إنساني داخلي :قدرات واتجاهات وقيم تتمظهر في السلوك الخارجي وتضبط محدداته .وعليه، قدمت (طريقة) في صورة نموذج للتدريب على القيادة المحلية بعد القيام بتحديد أبعادها واعتمدت في ذلك مقاربات تنظيرية هي بأمس الحاجة إلى تجريب للتأكد من صحتها أو فشلها.أما وسيلة

التحقيق فمتعددة الأوجه،وأهمها وسائل الإعلام السمعية البصرية والصحافة وتبادل الأخبار والمدرسة والملتقيات.

خـــلاصـــة:

تمت عملية تشريح الإدارة الجزائرية باعتبارها أحد مصادر التخلف الاجتماعي وما أنتجته من تنمية وهمية ومشاركة مجتمعية رمزية أحدثت فجوة عميقة بين الدولة والمجتمع ، ويبدو أن أحد التناقضات الجوهرية في تعثر التنمية يعود في مجمله إلى تلك القرارات الفوقية المصدر التي تقلل من شأن المشاركة المجتمعية وتتجاهلها بدعوى قصور الإنسان الجزائري وتخلفه الثقافي ، ذاك ما ينعكس سلبا على القرارات التنفيذية العملية للتنمية وتجعلها غير فعالة.....

وجاء الرد على الخلل البنيوي-الوظيفي بصيغ متعددة ومنها المطالبة بتنمية إدارية فعالة لتغدو بحق قاطرة التغيير الاجتماعي وتعتمد على أساليب العلاج والتدريب والتعليم على القيادة، منهجا وتوجيها، للمسار التنموي بالتشارك مع المعنيين من السكان أو من يمثلونهم ...

يتم هذا وفق صيغة ما اصطلح على تسميته بالحكم الموسع الذي يتوقع أن يحدث توازنا بين جميع المكونات الفعل التنموي (القطاع الخاص) و(المجتمع المدني) و(المجتمع السياسي).

تم عرض برنامج للتدريب على القيادة المحلية يستهدف التعديل في السلوك بمناسبة التنمية المحلية يساعد كثيرا في التغلب على الآثار الجانبية للبيروقراطية ويحاصر بؤر الفساد الإداري ويحمي المجتمع من التفسخ السياسي.

وعموما، تبدو كل من الثقة والمصداقية مفقودتين في الشأن الجاري الجزائري ويتطلبان إعادة بنائهما على مستوى البلدية أمرا لابد منه وأن إعادة الاعتبار للإدارة وشرفها باعتبارها، مؤسسة مجتمعية فاعلة، أمر يحتاج إلى علاج...

الهوامش:

1- أتاحت السلطات الاستعمارية فرص التعليم لبعض الجزائريين من مناطق محددة بدلالة مؤشرات تعاون سكانها معها أو قابليتهم للاستعمار فتحولوا بذلك من طبقة شعبية أمية إلى متعلمين ومثقفين فرنكوفونيين.

وبرحيل الاستعمار غداة الاستقلال، قرر بعض مجاهدي ثورة التحرير ولأسباب وجيهة، عملية، وأخرى ذات روابط عائلية أو إقليمية أو أثنية، تسليم مقاليد الأمور (الإدارة) إلى هؤلاء المتعلمين وبذلك تمكنوا من الاستيلاء على المناصب الشاغرة وبهم استمرت السجلات الإدارية المختلفة، ويأتي على رأسها سجل الحالة المدنية الفاسد.ما يلاحظ على هذا السجل تحريفه لهوية النفوس العربية الإسلامية.

وتحت ضغط التعريب في منتصف السبعينات من القرن المنصرم، بدا التعريب في الإدارة سنة 1971.وتم سلق النصوص مثل قانون (1988) الذي يأمر كل الموظفين بتعليم العربية، ترافق ذلك مع تدارك وزارة الداخلية والجماعات المحلية، للأخطاء باستصدارها لقواميس الألقاب والأسماء المدونة في عهد الاستعمار واحتمالات كتاباتها باللغة العربية.

للمزيد راجع: voir

- Ageron, C (1968) Les Algériens Et La France .P.U.F.Paris.France
- Colonna, F (1975) Les Instituteurs Algériens.Presse De La Fondation Nationale Des Sciences Politiques Paris France.
- Ibrahim Muhammad (1983) Communicating in Arabic: Problems and Prospect. In Coulmas, F(ed) Language Adaptation .Cambridge University Press .U.K

2- تعد الأزمة الجزائرية مكلفة بكل المقاييس .فهي بنظر البعض عشرية حمراء "للدلالة"على حمامات الدم التي بلغ عدد ضحاياها أكثر من 200.000 قتيل.في حين بلغت حصائل ضحاياها من الأطفال والأرامل والمهجرين 06 ملايين نسمة.بينما يرى البعض الآخر بأنها عشرية سوداء وما اتسمت به مختلف أداءات قطاعات الاقتصاد الوطني من أداءات ضعيفة، ما حتم تعويم الدينار الجزائري وتبخيسه وتدخل الصندوق الدولي بالإشراف على الاقتصاد الوطني .فضلا عن ذلك بلغت خسائر البنية القاعدية للمجتمع نحو 30 مليار دولار أمريكي بالأسعار السارية للسبعينات من القرن المنصرم. وعلى مستوى العلاقات الدولية تمت محاصرة الشعب الجزائري، دبلوماسيا وثقافيا، وهوى إرثه الدبلوماسي وشهرته في حفظ السلام والأمن الدوليين.وبذلك تأخرت الجزائر خطوات مما يتطلب إعادة الاعتبار للجزائر وتفعيل دورها على الساحة الدولية،

حول الازمة الجزائرية راجع:

- سليمان الرياشي واخرين:الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.سلسلة كتب المستقبل العربي .ط1 اعداد مركز الوحدة العربية ، بيروت، لبنان 1996.

See also :
Joffé, G (2001) Domestic Crisis In Algeria and the Outside World .ISODARCO .International School of the Study of Conflict. Tensions in The southern Flank of Europe .Rome, Italy, 20-28 January

3- يعزو فيليكس غاير Geyer أحد منظري الاغتراب المعاصرين حالات النكوس والتمرد المجتمعي على النخب التحديثية في العالمين العربي والإسلامي باعتبار ذلك، حصائل للاغتراب المتبادل، بمناسبة التنمية والمشاركة أو اللامشاركة فيها .لكن الملاحظ وجود أشكال جديدة للاغتراب والتي يبديها مختلف المتفاعلين بالتنمية والمشاركة/اللامشاركة فيها واتسامها بانتقائية شديدة، أدت إلى بروز مظاهر عدائية ثأرية نالت من التنمية والمشاركة فيها مطعنا، بل قضت على العلاقات الإنسانية السليمة والسلمية وتحولها إلى اهانات متبادلة بين المنمي وهدف التنمية، للمزيد راجع ورقة غاير وتعليقات عبد الله ساقور عليها

Geyer F: 1994 Development In Muslim Countries: Alienation Participation and Increasing Societal Complexity. Paper Presented For The 13th Congress Of Sociology; Belfield Germany.

-أنظر عبد لله ساقور المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية دراسة ميدانية في مدينة عنابة أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة جامعة عنابة 1999 الملحق رقم 1

4- Bonne /good governance ظهر هذا المصطلح لدى دوائر البنك الدولي والأمم المتحدة في مطلع التسعينات من القرن المنصرم، ليترافق والتطبيق الميداني لبرامج التعديل الهيكلي، لبعث النمو في الاقتصاديات الراكدة والمتخلفة.وهو ذو طبيعة سياسية تستهدف تصحيح أخطاء الدولة الحديثة في تسييرها للشأن العام.وكان لهذا المصطلح جاذبية لدى المقهورين في العالم العربي وتم تعريبه من زوايا لغوية مختلفة: الحكم العام، الحكم الجديد، الحكم الصالح، التطبيق السليم لممارسة السلطة،الحوكمة، أساليب سلطات الإدارة الرشيدة، الحكم الشراكي، المحكومية، الإدارة المجتمعية، إدارة الحكم، الحكم، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، السلطة الرشيدة، النظام السليم للحكم، الإدارة والحكم الراشد، تيمنا بعهد الخلفاء الراشدين وأخيرا الحكمانية وهو التعبير الذي اعتمدته المنظمة العربية للتنمية الإدارية ليكون عنوان مؤتمرها سنة 2004 لكن من المستحسن استخدام مصطلح أسلوب الحكم الموسع بدل الراشد البيولوجي المنشأ أو الجيد، الأخلاقي الروح. للمزيد راجع فعاليات مؤتمر الاتجاهات المعاصرة في إدارة مؤسسات المجتمع المدني-جامعة الدول العربية-القاهرة 2004،

5- عمل العرف الأكاديمي الغربي ولسان مدرسته الوضعية تحديدا على عزل الإسلام وإخراجه من التنظيرات الفلسفية والتاريخية وحتى الانثروبولوجية بمسوغ أن الدين عموما يحتوي على قيم ومبادئ ميتافيزيقية لا تخضع لموازين الضبط العلمي. غير أننا في البلاد العربية والإسلامية عموما ندرك ما للدين من أثر بالغ في هذه المجتمعات وهو ما يجعلنا أمام مقتضيات الربط بين هذه القيم الدينية والسياسية وأي فصل بينهما يضيف ضمن الاستلاب العقائدي كحال .

Taylor, C (1969) Neutrality, In Political Sciences, In Philosophy, Politics And Society, 3rd Series (Oxford)Pp 25-27-42

المراجع:

أولا، المراجع باللغة العربية:

- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، انجليزي فرنسي، عربي، بيروت لبنان 1986

-عبد الله ساقور: شروط فعالية التحولات الثقافية- الإيديولوجية في الجزائر ومعوقات بناء الاقتصاد الحر فيها.مجلة افاق، جامعة باجي مختار عنابة، رقم 05 مارس 2001 ص ص 57-76

- عبد الله ساقور: المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية في مدينة عنابة، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة باجي مختار عنابة،

- عطية حسن أفندي: أسلوب الحكم الموسع. إطار مفهمي. مؤتمر الاتجاهات المعاصرة في إدارة مؤسسات المجتمع المدني 6 و8 مارس 2004 القاهرة ج م ع

- عروس الزبير:الدين والسياسة في الجزائر انتفاضة تشرين الأول- أكتوبر 1988، نموذجا. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان .1990

- سليمان الرياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية: الخلفيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1996

- مصطفى حجازي : التخلف الاجتماعي .سيكولوجية الإنسان المقهور. معهد الإنماء العربي الطبعة الرابعة بيروت لبنان 1964

- منصف الوناس: الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر. محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول أكتوبر 1988 سليمان الرياشي وآخرون لبنان 1966

- منعم العمار: الجزائر والتعددية المكلفة. في سليمان الرياشي وآخرون لبنان 1996

- طارق البشري: الديمقراطية ونظام 23 يوليو. مؤسسة الأبحاث العربية بيروت لبنان 1987
- جريدة النصر قسنطينة 12 و13 ماي 2000

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Berger, P, And Kellner, L, H (1981): Sociology/ Reprinted (London ; Penguin Books)
2. Boukhobza, M (1991): Octobre 88, Evolution Ou Rupture? (Edition, Bouchene, Alger : Algérie)
3. Donati (1994) Is Communication Enough To Make Social Participation? Paper Presented At The 13 Rd World Congress Of Sociology.Bielefeld.Germany.
4. Geyer, F (1994) Development In Muslim Countries, Alienation /Participation And Increasing Complexity. Paper Presented At The 13 Rd Congress Of Sociology.Bielefeld.Germany
5. Goldthorpe, J, E (1975) The Sociology Of The 3rd World .Description And Involvement .Cambridge University Press.
6. Guichard, O (1995) L'aménagement : Une Affaire Administrative .Reprinted In Boudeville (1968).L'univers Rural Et La Planification .P.U France -Paris France.
7. Toffler, A (1990) Power –Shift Knowledge Wealth And Violence At The 21st Century Bantman Books. New York ;USA

Moreno, A (2003): Corruption And Democracy: A Cultural Assessment. In International Studies In Sociology And Social Anthropology .Human Values And Social Change .Findings From The Values Survey ;Edited By Inglehart ,R,Brill-

الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية

أ.د. بوبكر بوخريسة
أستاذ علم الاجتماع
جامعة باجي مختار -عنابة-الجزائر

الملخص:

يكفي التحدث عن الديمقراطية -الحكم الراشد- بدل الممارسة المشكلة لها. فليس بإمكان الكلمات أن تستبدل فضاءات ديمقراطية، ولقد صدق ب. بورديو عندما استنكر الكلمة المكتوبة للحاكم الذي يفتقر إلى الشرعية. هذا هو حال حكام-حكماء- الجزائر. اليوم، الذين يصرفون البلد في المستقبل الفارط، ويستثمرون الفضاء القمعي بدل ميادين الحكم الرشيد، المفاوض والمشروعات المحددة...وهو الأمر الذي يفقد الزمن تاريخيته ليبلغ الخرافة، ويعتبر ذلك منافيا للديمقراطية وفضاء المجتمع المدني الذي يفتقد إلى إحداثيات المواطنة..

الكلمات المفاتيح: القوة، الشرعية، السلطة، الديمقراطية، المجتمع المدني، الحكم الرشيد، المواطنة..الخ.

Abstract:

It is not sufficient to talk about democracy -good governance- in spite of speaking about its constitutive practice. It's not possible for words to replace democratic areas. Pierre Bourdieux was right when he refused the word written to the ruler who suffers from lack of official recognition. Today, these rulers are spending the country to the past future, and they are investing in the suppression area instead of investing in the fields of good governance, dealing, precise projects...such thing takes off from time its historicity to reach the fable. It is considered as an opposite of democracy and civil society area which is suffering from a lack of citizenship coordinates..

Key words: Power, official recognition, authority, democracy, civil society, good govern-

مقدمة

في الجزائر، يجب أن يبلغ النقد الذاتي أقصى الحدود، أكثر منه في البلدان التي نشأ فيها، كملحق للتنظيم السياسي. ومن هنا يجب أن تضطلع جامعاتنا، على رأي المفكر مالك بن نبي، بمهمة تأسيس وتنشيط الدراسات السوسيولوجية المتخصصة، الموجهة نحو الانحرافات، الآفات والأمراض التي تنخر جسم المؤسسة السياسية... ويشير في هذا الشأن، إلى أن:"هذه السوسيولوجية العلاجية، ستقدم وأنا على يقين من ذلك، خدمة جليلة للبلاد أكبر من أي أدب آخر... إذ يجب أن تحصر الواقعة اللاعادية وتذهب إلى أصلها"[1].

وعليه لا يكفي الحديث عن الديمقراطية، بدل الممارسة الفعلية المشكلة لها. ولا بإمكان العبارات أن تستبدل فضاءات ديمقراطية. وقد صدق عالم الاجتماع الفرنسي **بيار بورديو**(P.Bourdieu) حينما استنكر الكلمة **الملتوية** للحاكم؛ الذي يفتقر إلى الشرعية. هذا هو حال حكام (حكماء)الجزائر، الذين يصرّفون البلد في المستقبل **الفارط**. ويستثمرون الفضاء القمعي، بدل ميادين الحكم الراشد، المفاوض والمشروعات التنموية المحددة. وهو الأمر الذي يفقد الزمن تاريخانيته ليبلغ الخرافة. ويعتبر ذلك منافيا للديمقراطية، الحكم الراشد أو موقعة المجتمع المدني؛ الذي يفتقد إلى إحداثيات ومعالم المواطنة... إن المواطن الجزائري قبل كل شيء، هو مستهلك عدواني؛ ينتظر من الدولة الوطنية، كل ما حرمته منه الدولة الكولونيالية. هذا المطلب ليس له المحتوى نفسه ولا المعنى عينه، بحسب الفئات الاجتماعية التي تعبر عنه.

وقد تجد جملة هذه الاتجاهات أو المواقف إزاء الدولة، في جزء كبير منها، تفسيرها في الموروث الاستعماري. وقد تترجم الأيديولوجية الوطنية هكذا، طبيعة شعور الوحدة عند المجموعات (الفئات، الطبقات) التي تحس أنها مطرودة،

1 -Malek Bennabi , **Vocation de l'islam** , éd.Seuil , Paris , 1954.

مقصاة من السلطة؛ محرومة من الحق في الوجود: إنه الحق في المواطنة[1]. فإلى أي مدى تم إشباع تلك الحاجة الأولية للمواطنة والمشاركة في الشيء العام؟ هل وفت الثورة الجزائرية (التي هي من الشعب وإلى الشعب) كما كان متوقعا، بوعودها نحو شرائح المجتمع الريفية؛ التي حملتها على الأعناق منذ انطلاقتها؟ وهل عوضهم قادة الدولة الجديدة، عن معاناة قرن ويزيد من الدم والدموع؟ هذا ما سنحاول التطرق له من خلال هذه المعاينة المتواضعة.

I. المواطنة. لكن ما هي المواطنة؟

إنها ببساطة "ممارسة الحقوق السياسية، حقوق التحرر، الرأي والتعبير مع حرية التفكير". ومثلما أكد على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن، عام 1789 إنها أيضا"حرية التفكير، حتى في الميدان الديني". كما قد تشكل"ممارسة المواطنة –اجتماعيا- عندما يتم التكفل بتسيير شؤون الحي والعمل". وفي هذا السياق، يمكن أن نجد تصورين اثنين أساسيين عن مفهوم المواطنة أو المجتمع المدني، الأول، هو الذي يضم المؤسسات التقليدية، مثل: العشيرة، القبيلة، الطائفة أو العرش، إلخ. والثاني، ويتمثل في مؤسسات المجتمع الحديث، مثل: الحزب، النقابة، الجمعية أو المنظمة... وهو يقابل بهذا الشكل، المجتمع السياسي أو الدولة.

ومنه يتموقع مفهوم المواطنة، بالموازاة مع السلطة القمعية للدولة، للحيلولة دون انفرادها بمختلف مجالات النشاط العمومية. وهذا ما يجعل من مسألة قيام المجتمع المدني، في ظل المؤسسات التقليدية أمرا مستبعدا. ولذلك فهو ثمرة لفكرة المواطنة، الحرية والمعارضة السلمية، في بيئتها الطبيعية وهي دولة القانون... وفي مرحلة تاريخية، تتميز بالحداثة، العقلانية والرشاد.

---

1 -Jean Leca , "Idéologie et politique en Algérie" , revue Etudes , Mai 1970 , p:686-690.

II. مقاربة تاريخية لإشكالية المواطنة في الجزائر منذ 1830-2007

لقد اعتبرت غالبية الجزائريين، خلال المرحلة الاستعمارية، بمثابة رعايا (Sujets) لا مواطنين، من قبل فرنسا بلد حقوق الإنسان. وقد عرف هذا النظام تحت اسم **قانون الأهالي**. لكن ما اعتبر أساس دولة القانون وهو: الفصل بين السلطات، لم يحترم في الجزائر. ذلك أن قائمة الخروقات أو التجاوزات، لم تكن مسجلة في قانون العقوبات. وهو ما سمح وقتها بسجن، ترحيل واتخاذ إجراءات منع حقوق الحرية، عن كل فرد أو مجتمع محلي برمته جراء مخالفة، ليست هي كذلك في نظر القانون الفرنسي. وقد استمرت هذه الوضعية، حتى بعد الحرب العالمية الثانية. إذ كان هناك تمييز واضح على مستوى العمل. ذلك أنه ليس من حق الجزائريين، الوصول إلى عدد من المناصب، الوظائف أو المهن... وحتى في حال حصولهم عليها، فإن أجورهم لم تكن مساوية مطلقا، لأجور المواطنين الفرنسيين. وعلى مستوى التمثيل في المجالس المحلية أو العامة، فإن حق الظهور والترشح في القائمة الانتخابية وحق الانتخاب، كانا يخصان فئة قليلة من المحظوظين وهم حلفاء فرنسا حتى 1947.

لكن بعد تلك المرحلة، تم توسيع حق التمثيل في المجالس الجزائرية. وكذلك حق الانتخاب، دون أن يعني ذلك بلوغ الاستفتاء العام. ذلك أن الانتخاب كان مخصصا لفئة انتخابية بعينها. هذه الوضعية جعلت من **ثقافة دولة القانون والمواطن**، خلافا لذلك. وقد ورثت الجزائر المستقلة هكذا، تاريخا طويلا لـ**دولة اللاقانون** وإلغاء **ثقافة المواطنة**. كما شكلت الجزائر حالة خاصة من تاريخ التحرر، من الاستعمار. ذلك أن العلاقة بين السلطة الوطنية والمسألة الاجتماعية، لم تجد مترجميها على المستوى السياسي. فقد ورث الحكام الجزائريون الجدد، هياكل الدولة الكولونيالية وهم لا يسائلون على الدوام، المواقع الثرية للسلطة الجديدة. وبذلك فهم يعيدون إنتاج سلوكات، اتجاهات المستعمر ذاتها ويتخذون صورته، في بعض الأحيان الأخرى[1].

1 -Mohamed Harbi , F.L.N mirage et réalité: des origines à la prise du pouvoir (1945-1962) , éd.Jeune-afrique , Paris , 1980 , p:8.

ورغم اختلافاتهم، فإن مؤسسي **جبهة التحرير الوطني**، قد حرصوا على أن يمحوا تأطير الجماهير وتنظيمها في الماضي. وقد استحوذوا على السلطة، بالقوة وحافظوا عليها بالقوة. ولكونهم واثقين أنه يجب العمل بصرامة، للاحتماء ضد رفقاء الأمس في الكفاح المسلح، فقد اختاروا –بطريقة أحادية- السبيل الاستبدادي (العنف) الذي بقي هو سيد الموقف[1]. ففي دراسة له خصصها لوضعية وآفاق الدستور الجزائري، أشار ج. **سولييه** (G.Soulier) عام 1969 إلى"هيمنة الشرعية الثورية، بالمقارنة مع الشرعية العقلانية"... وأضاف قائلا:"لا يهم كثيرا الاستناد إلى القانون، إذا كان ذلك لا يخدم الثورة". وقد يعود ذلك حسب رأيه، إلى غياب **ثقافة الدولة والمواطنة**. وإن كانت الظاهرتان تعودان إلى المنبع نفسه:أنماط الاستعمار، في الجزائر وتأثيراتها في شكل وطبيعة الحركة الوطنية. إن الشرعية الثورية هي محصلة أزمة شرعية، أصابت الدولة منذ الاستقلال، بفعل تناقضات **جبهة التحرير الوطني** ذاتها.

وهكذا فبالإضافة إلى تأطيرها الحركة الوطنية، فقد اقتحمت البرجوازية الصغيرة أجهزة الدولة الحديثة. هذه الدولة التي تتعرض لضغط معتبر، من قبل غالبية الشرائح العمالية؛ المنحدرة من المجتمع الفلاحي. إن التكلفة الاجتماعية لهيمنة برجوازية بيروقراطية باهظة جدا. فالشرائح الفقيرة وطبقة الإنتاج الصغير، تدفع ثمن إعادة بناء المجتمع، بعد أن دفعت تكلفة حرب التحرير. ولذلك فإن الصراعات بين مختلف النخب؛ التي تحتل واجهة الساحة السياسية، لا تدور في حلقة مغلقة. بل هي تحاول أن تكون ناطقة باسمها وتدافع عن طموحاتها. وصار في إمكان البرجوازية الصغيرة الآن، أن تشغل بلا تواطؤ، خجل ولا أوهام مختلف المناصب، في أجهزة الدولة باسم مشروعات التنمية.

1 - M.Harbi , Op.cit , p:2-3.

توضح تلك الملاحظة، المظاهر المترابطة لإحدى الخصائص الجوهرية، للمؤسسات السياسية الجزائرية منذ الاستقلال. وهي نوع من الشرعية؛ المبني على تكريس مبادئ الثورة. وتنسحب هذه الشرعية على ممارسة سياسية تفتقر إلى الشكلانية (الرسمية) اتجاه القيم والإجراءات القانونية والتي يمكن وصفها باللادستورية. إن نهاية التبعية الكولونيالية، لم تعدل من علاقات القوى، في المجتمع الجزائري. لكنها على الأقل زادت (بفعل حدة تناقضات **إجماع** مفروض بالقوة) من شوكة الظاهرة والممارسة القمعية[1]. فمنذ أ.**بن بلة** وحتى مجيء ع. **بوتفليقة** تبوأت الكلمة المرتبة الأولى أو العليا. وهي تبحث عن طريقة لفرض شرعية ضعيفة الحضور. فالرئيس الذي يحتل مكانة **الشيخ**، يستحوذ على كافة الفضاءات السلطوية، لدولة تتعارض مع صلاحياتها الرسمية. وقد مثلت الانتهازية الزبونية و**نكران الجميل** قيما مشتركة، لمجتمع حضري هو في خضم التحول. وهو ما شجع على خصخصة الدولة؛ التي تحولت إلى أداة إعادة إنتاج النخب أو فضاء لتثبيت العلاقات الأليجاركية.

وتلعب العلاقات العائلية، القبلية والجهوية، دورا حاسما في توزيع مناصب المسؤوليات السامية؛ حيث تكثر علاقات المصاهرة بين إطارات العائلات البامية. وفي مواجهة كيان اجتماعي مفتت، متشرذم ودون حماية، لم تكن الطبقة المسيرة — المتشبعة بالتقاليد العسكرية - البيروقراطية وغير المهيأة - قادرة على تحمل إدارة شؤون المال والاقتصاد. ولذلك فقد لجأت إلى خنق المجتمع، باسم اشتراكية مزعومة. وخلقت هي ذاتها، بين صفوفها أو خارجها، ظاهرة اللاأمن التي تدعي محاربتها[2]. لقد اختار مسؤولو الجزائر المستقلة، المذهبية

1- G.Soulier , "Le droit constitutionnel algérien: situation actuelle et perspectives", In revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques , N°6 , Sept 1969 , p:814.

2- غازي حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**، ترجمة د.خليل احمد خليل، ط1، درا الطليعة ، بيروت، 1997، ص: 17.

الاشتراكية ذات اللون المحلي والذين اقتنعوا بها بشدة. ألم تتكرر على مسامع الجزائريين، أن الاشتراكية تتلاءم مع الإسلام؟ وأن الاشتراكية خيار لا رجعة فيه؟ هذا الاختيار المفروض، امتدت معارضته بشدة؛ ليس فحسب من قبل التيار الإسلاموي وقسم من التيار الوطني. ولكن تمت محاربته أيضا، على مراحل حتى زواله بوصفه أيديولوجيا مهيمنة.

ولم تنجح الجزائر المستقلة هكذا، من ربح رهان طموحاتها الثورية، بفعل تصارعها على مختلف الجبهات ورغم تحقق عدة مشروعات صناعية ذات طابع اجتماعي. نحن إذن أمام كيانين اثنين لا يتواصلان (الدولة والمجتمع)؛ حيث تميل السلطة إلى الحكم عن طريق إستصدار القرارات الأحادية وأحيانا قوانين على المقاس...وفي المواجهة، يقوم المجتمع المدني، الحذر والثائر ضدها، بردود أفعال عن طريق حركات جماعية منظمة (الفيس، العروش) أو مشتتة وعفوية (متاريس، احتجاجات، قطع الطرقات، الحرائق) ضد رموز الدولة وممتلكاتها. وقد كانت الخسائر البشرية مأساة وتراجيديا، لم يقدر المسؤولون الجزائريون الحاليون عواقبها، بعبارات المسؤوليات: الاجتماعية، السياسية والسيكولوجية. ذلك أن المساس بحقوق الإنسان، يظلم آفاق الجزائر؛ فبعد العشرية السوداء، نحن الآن بعد العشرية الحمراء، أمام دورة ظلمات جديدة... إن كل نظام يفتقر إلى مصداقية واعتراف، لا يمكنه الاعتزاز أو التفاخر بالاحترام وهو يقدم على احتقار، تعذيب المواطنين أو سجن ممثلي المجتمع المدني.

لقد شكلت مختلف الانتفاضات، حرق البلديات وهياكل الدولة علامات تبرز مدى غياب الاتصال، بين الحكام والمحكومين والتسيير الرديء لمصالح الدولة والمجتمع. ويعتبر هذا **العنف** موازيا **للعنف الشرعي** وسلطة الدولة الجائرة واللاشرعية، مثل الجسم الغريب...هذه القطيعة حاضرة دوما، في علاقة المجتمع المدني بالحكام؛ الذين يدافعون عن المصالح ذاتها... ويشجع هذا التضامن

الجماعي بينهم (الحكام) على تجاوزات الأجهزة الأيديولوجية، مثل: المدرسة والعدالة. وفي سبيل المطالبة بدولة قوية وشرعية (لا عنيفة) فإن الطبقة السياسية ومعظم شرائح المجتمع المدني، تطمح منذ الاستقلال إلى دولة قانون. فهل بالإمكان التوفيق، بين هذه المطالب وتحقيقها؟ ما هي شروط قيام المجتمع المدني بدوره؟ وهل هناك فضاءات لممارسة ديمقراطية إيجابية؟

III. معالم الانفتاح السياسي

إن الإصلاحات التي تلت ذلك، لم تحسن قط من مصير السكان؛ الذين يتزايد عددهم بصورة متسارعة. والذين يطلبون من السلطة الحاكمة، تغييرا جذريا في النظام سواء الاقتصادي أو السياسي. إن غياب الإرادة السياسية –زيادة على عناد السلطة (النخبة الحاكمة) لغلق المشهد السياسي- في وجه الاتجاهات المنافسة، مهد لعسكرة السلطة؛ التي تميزت بأزمة متعددة الجوانب. إننا اليوم حسب، ر.**غاليسو** (R.Gallissot) في مرحلة تاريخية من صراع مجتمع، لاستعادة ليس فقط السيادة الوطنية، بل المدنية والسياسية. ويؤكد أن فوضى اليوم، هي محصلة الاستعمار. إن الإصلاحات المتبوعة بانفتاح سياسي، ستسمح لا محالة، بتحقيق درجة معينة من المشاركة الشعبية، وتجنب احتواء الجماعات المتنازعة لهذه الاحتجاجات الشعبية، لمصلحتها والإطاحة بالنخبة الحاكمة[1].

فليس هناك سلطة قادرة على البقاء، الاستمرار والمقاومة لفترة طويلة، عن طريق القهر المباشر والدائم؛ أي **العنف** بكل أشكاله، صوره الرمزية واللارمزية، أو مهما كانت ضخامته وحجمه. لا بد إذن من ضمان الحد الأدنى من المشروعية، القاعدة الاجتماعية أو الجماهيرية. ولن يتسنى لها ذلك، إلا بالانفتاح وإعمال مبادئ، أسس الديمقراطية أو المشاركة الشعبية، في القضايا المصيرية[2]. إن بداية الممارسات

1- R.Gallissot , "Les classes sociales en Algérie" , In L'homme et la société , N°14 , Oct-Nov-Dec 1969 , p:219-222.

2 – برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، ط4، دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990، ص:117.

الديمقراطية في الجزائر، كانت بشكل رسمي مع دستور 1989 (المادة 40) بشأن الجمعيات السياسية وبعد المأساة السياسية (05 أكتوبر 1988). حيث أوهمت تلك التحولات، بأنها ستسمح ببعث سياسة نظيفة وعلاقات هدئة، تمكن من القضاء على الإقصاء، التهميش ودمقرطة (أو ترشيد) الممارسات السياسية، أخلقة الممارسات الاقتصادية وتحرير الطاقات الخلاقة، في إطار دولة القانون. لقد عرف المجتمع المدني حيوية كبيرة، في بداية الانفتاح الديمقراطي (السياسي). حيث تعددت تنظيماته وتكاثفت أنشطتها، لبلورة المطالب الاجتماعية. لكنها ظلت محل تجاذبات قوية، جعلت منها كيانات هشة (كرتونية) عجزت عن تجسيد المطالب الاجتماعية والثقافية، للحد من جبروت (سلطة) الدولة.

لكن غالبية تلك الجمعيات والمنظمات، كانت إما قابلة للاختراق من قبل الفرقاء السياسيين، لاحتوائها من قبل النظام أو أنها مشكلة من هيئات أركان، لا تعبر عن طموحات الشرائح العريضة في المجتمع وليس لها قاعدة شعبية عريضة. إن تواجد بعض جمعيات المجتمع المدني؛ التي تجد صعوبة في بلورة المعلومة، لدى أفراد المجتمع المدني، جعلها تندفع في بعض الأحيان، إلى خطاب مادح، مداهن ومتودد للسلطة الحاكمة. ورغم مجيء التعددية، لم تتغير الأمور بشكل جدي؛ إذ بقيت مقاومة التغيير في محيط اتخاذ القرار. وهي تعلّم اتجاهات وثقافة ممارسة السلطة، منذ 05 جويلية 1962 والمدعوة إلى إعادة إنتاجها وإعادة إنتاج ردود الأفعال ذاتها، رغم بعض الاضطرابات العابرة، مستبعدة بهذه الكيفية، المجتمع المدني؛ الذي استولى على فضاء رمزي (الشارع) خارج سياق الحكم. إن دمقرطة العلاقات العامة، ببروز أحزاب سياسية، جمعيات، نقابات ووسائل إعلام...كانت سترفع وتقوي بلدا متكلسا ومريضا بآفة الطمع والرشاوى. هذه المعطيات الجديدة، كان يستهدف منها:

1)- استرجاع الدولة لوظائفها التقليدية،

2)- تصفية الممارسات السياسية والاقتصادية وترشيدها،

3)- استعادة المواطن لحقوقه.

فإن لديمقراطية مشروع بعيد المنال، والنجاح فيه أصعب بكثير، من النجاح في الدولة الاستبدادية. وسيبقى الترويع قويا لدى السلطة... مهما كان مصدرها والقائمون عليها، نحو الارتداد عنها إلى الديكتاتورية، في أية لحظة تشعر فيها بعجزها عن تلبية الوعود التي أطلقتها[1]. هذا الميل نحو الحكم دون منازع، سبق وأن انتقده **بنيمين.هـ. كونستون** (Benjamen H. Constant) الذي تأسف لغياب التنسيق، بين الأحزاب السياسية الفرنسية، في زمنه(*). حيث كتب يقول:"إن المؤتمنين على السلطة لديهم استعداد رديء، لاعتبار كل من ليس منهم معارضا. وهم لا يتوانون في بعض الأحيان، عن حصر الأمة بكاملها، في هذه الطائفة". لقد كانت الأزمة الجزائرية التي اندلعت في التسعينيات، من الخطورة بمكان؛ حيث دفعت بباحثين من أمثال الأمريكي **م.كونللي** (M.Connelly) المختص في التاريخ والسياسة المدنية، في جامعة **ميتشيغان** على وصفها بـ**حرب الجزائر الثانية**. وقدمها على أنها تصحيح لنظام سياسي استبدادي أو خاتمة السيرورة الثورية؛ التي بدأت عام 1954. والتي تم تمجيدها غداة الاستقلال عن طريق الاختلافات الداخلية للنظام الحاكم والانقسامات، بين مختلف التيارات؛ التي تبحث عن الشرعية والمشاركة في الحكم.

IV. لكن، ما هي دولة القانون؟

وبين الفوضى التي تفرزها ديمقراطية لامحدودة، مرتكزة على إرادة الجماهير والديكتاتورية الخانقة؛ التي تمارسها شخصية أو نخبة طاغية؛ تنصب نفسها وصية على الشعب، هناك ضرورة لإيجاد سياسة حقيقية أو وسطية، بين الاستبداد والديمقراطية، القانون والمصلحة أو بالأحرى **دولة القانون** أو الدولة القوية. وقد

1- المرجع السابق نفسه، ص: 33.

(*) - رجل سياسة ومفكر فرنسي (1767-1830) معادي للنظام الاستبدادي. كان عضوا في المعارضة الليبرالية. وقد اشتهر بكتابه السيكولوجي Adolphe سنة 1816.

كتب الفيلسوف **عمانويل كانط** (E.Kant) قائلا: "إن السياسة الحقيقية لا يمكنها أن تقدم على خطوة، دون أن تعتد بالأخلاق. ورغم كون السياسة في حد ذاتها فنا صعب المراس، فليس من المستحيل، جمعها مع الأخلاق، لأن هذه الأخلاق يمكنها أن تفك العقدة؛ التي تعجز السياسة عنها، عندما يدخلان في نزاع. فالسياسة لا يمكنها أن تركع للقانون دون تلاؤمها، مع درجة ما من الأخلاق وتضع عملها، في إطار دولة القانون.

وحسب تعريف ألماني، فدولة القانون هي:"نظام مؤسساتي تتدرج فيه القيم القانونية والقوة العمومية الخاضعة للقانون". وفي رأي رجل القانون النمساوي **هـ. كيلسون** (H.Kelson) فهذه القيم القانونية، يجب أن ترتب بكيفية ما، تكون بموجبها سلطات الحكام محدودة. وفي هذا النموذج فهي تأخذ كل مصداقيتها، من خلال انسجامها مع القواعد العليا. وهذا ما يسمح بتوفر أهم ضمانات دولة القانون. فالدولة شأنها شأن أي شخص (اعتباري) لا يمكنها عندئذ، أن تتجاهل مبدأ الشرعية": كل قانون أو قرار لا يحترم المبدأ الأعلى، يجعله قابلا للطعن والبطلان. والدولة التي تحكم بالقانون تكون هكذا، خاضعة للقواعد القانونية؛ التي تصبح بموجبها وظيفة تحقيق النظام العام، محققة وشرعية. هذا الأمر يتطلب كذلك، الفصل بين السلطات وقضاء مستقلا. ولكون العدالة جزءا من الدولة، فإن استقلاليتها عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، هي التي تمكنها من عدم التحيز، في تطبيق القواعد القانونية.

لقد أفرزت الولادة العسيرة أو المتسرعة للتعددية، معارضة شكلانية (واجهة) وإدارية. ونتذكر بهذه المناسبة، العبارة الشهيرة (15 et ficelle) حيث أنه من أصل ستين (60) أو أكثر من الأحزاب المرخص لها، في جو **انتهازي** لم تبق سوى أقلية اليوم؟ وهي التي فشلت في القيام بدورها، لإشباع طموحات **السلطة–المعارضة**، باقتصارها على دور تجنيدي وانتخابوي. ولم تتمكن هذه

المعارضة، من التغلغل في المجتمع العميق. وبعجزها عن القيام بعمل جواري، فإن الانخراط الشعبي فيها، كان غير موجود. والحزب الوحيد الذي نجح في هذا التجذر هو **الفيس** المحل.

ورغم الصلاحيات الدستورية؛ التي تتميز بها السلطة التشريعية(لجان التحقيق) فهي عديمة الأثر على السياسة. حيث إن الأمر يتعلق بإشكالية مركزية وبنية النظام السياسي عموما، فالتغيرات منذ بدء المسار الانتخابي، قد ولدت أنماطا صورية، لا تمكن من مشاركة حقيقية للمواطنين، في الفعل السياسي. وهي ليست قادرة على فرض رقابة، على جبروت الجهاز التنفيذي. ومن ذلك التعامل السلبي للمجلس الشعبي الوطني، مع ملفات ساخنة، مثل: قضية **مجمع الخليفة**، اختفاء تقرير تزوير الانتخابات المحلية لعام 1997 وحرية التعبير؛ التي تحتاج إلى ضمانات تشريعية.

V – الدولة القوية والشرعية

إن مشروع **الوفاق** (**السلم** أو **المصالحة**) الذي ينشده الجميع اليوم، يجب أن يضع حدا لمسلسل الاضطرابات (البلديات المغلقة والهياكل المهمشة) التي تؤلم القاعدة الأساسية للبلاد العميقة. فالدولة القوية ضرورة، لكنها لا تنحصر في عدد الاعتقالات، الولاءات وتحريك طاعة الموظفين. بل يمكنها أن تكون قوية، محبوبة أو تحترم لفعالية أدائها، قادتها وشرعيتهم. والشجاعة التي يستمعون بها للمواطنين ونقد المعارضة المتحررة من القبائل، الجهات والإدارة. وبالمقابل فقد تكون الدولة الديكتاتورية أو الاستبدادية قوية، عنيفة ومهابة، لكنها لا تحترم العهود والحقوق الأساسية للإنسان. فقوة الدولة لا تقاس بدرجة **العنف** (الذي هو ترجمة للقوة)؛ الذي تمارسه أو يمكن أن تمارسه نخبة، على أولئك الذين يخضعون لها؛ لكبت كل شكل من أشكال المعارضة الاجتماعية، التي يمكن أن تخلخل كيانها. بل بقدرتها على العمل وتجسيد إرادة الأكثرية أو تجسيد

طموحاتهم؛ من خلال مختلف القنوات التعبيرية أو التمثيلية. ذلك أن الأدوات الموظفة لتحقيق ذلك الهدف، هي التي تميز القوة من العنف.

فالدولة القوية ليست مسالمة بالضرورة أو تفتقر إلى القوة. بل بالعكس، فهي التي تردع معارضيها أو مناوئيها، باستخدام قوة خارقة من حيث الحجم، التنوع وطبيعة الوسائل المستخدمة. وليس بقدرتها على توظيف العنف، في كل الظروف عندما تكون الآليات السلمية والحوار ممكنة. بل عندما تتطلب خطورة الموقف وطوارئ الأحداث ذلك. هذا ما يجعلنا نتساءل، إن كانت الديمقراطية فكرة جديدة أو أنها مرجوة جدا من النظام؛ الذي يميل عن قصد، إلى أن يتصف بالدولة التي يخصخصها حسب الظروف. إن الاستعمار لا يكفي، لتبرير كل شيء ونموذج أفريقيا الجنوبية (السنغال وموريتانيا هذه الأيام) التي أصبحت عملاقا صغيرا ذا عدة أعراق، يشهد على تفوق الديمقراطية، على مختلف النظم الأخرى. واليابان التي أخضعت إلى بربرية السلاح النووي، لا تمتلك لا غازا ولا بترولا لتصديره. لكنها أصبحت غنية، باعتمادها الديمقراطية والعلم.

لكن يبدو أن القادة الجزائريين ينتمون إلى صنف الزعماء السياسيين؛ الذين يعتقدون أن الدولة القوية، هي التي تملي على مواطنيها جزئيات الحياة اليومية، باقتراحها أنماط تفكير وسلوك، موحدة ومسايرة لظروف الوقت والأيديولوجيا الرسمية. أما الرأي العام، فيبقى يلاحظ وهو مزهو، باحتفالية وطقوسية الدولة؛ التي تعزمه عليها النخبة الحاكمة، في المناسبات الكبيرة. وتقتضي المصلحة الوطنية هكذا، التمسك أو الاستيلاء على السلطة، بكل الوسائل الضرورية والمنافية غالبا لحقوق الإنسان. يمكن أن يكون هؤلاء الزعماء صادقين، في ممارستهم السلطة (دون مشاركة، أو تداول) وقد اقتنعوا بمذهبية خيالية من الناحية النظرية، ولكنها عمليا غير قابلة للتطبيق أيضا.

إذن فالنظام السياسي والاقتصادي **المفتوح**، هو شرط ضروري ولكنه ليس كافيا، دون دمقرطة أو تنمية اقتصادية حقيقية. ولا توجد ديمقراطية، دون

اختيار حر للحكام، من قبل المحكومين، دون تعددية سياسية ودن تداول. لكن لا يمكن الحديث عن ديمقراطية، إذا لم يكن للناخب اختيار إلا بين طرفي الأليجاركية: الجيش أو جهاز الدولة. كما يجب أن تتوفر أيضا على نظام قانوني، أداة عمومية، مقاولين وأفراد يعيدون توزيع الثروة أو الناتج الوطني. وعندها فقط، يمكن التحدث عن مجتمع صناعي ذاتي النمو. وإذا كان النظام القانوني مكرها، فإن هناك دوما تواجد ميل في كل فرد من المجتمع، نحو عدم الاعتداد إلا بالمصالح الخاصة؛ التي يمكن أن تتعارض مع مصلحة المجموعة. إن عدم احترام القانون، يؤدي إلى الفوضى؛ التي يعوض فيها قانون القوي قوة القانون. ويعني ذلك، توظيف القانون لمصلحة القوة. لذلك فقد أوضح ج.ج. روسو (Jean-j.Rousseau) في عقده الاجتماعي، ضرورة العقد الاجتماعي الأول، كأداة لتشكيل كيان سياسي والذي يشترط ضمنيا، احترام القانون في كل ظرف. وهو ما يسمح للدولة بالحماية وتحقيق العدالة والحرية. والثاني، أن الشعب الذي هو منبع كل السلطات؛ يحمي بواسطة المشرع المصلحة العامة، ضد جماعات المصلحة الخاصة. وعبارة العقد الاجتماعي بحد ذاتها، تشير إلى الطابع القانوني؛ الذي يؤسس إمكانية الاستمرار في التشريع[1].

. لقد عايش الجزائريون كوارث الدولة الاستبدادية؛ التي تجاوزت في عنفها وقوتها كل طموحاتهم. والتي تملصت من شرعيتها الثورية إلى الشرعية اللادستورية. وهم اليوم يطمحون بكل صدق، إلى دولة قانون؛ تعترف بمواطنيها دون الاعتداد بانتماءاتهم الإثنية، الجغرافية أو الثقافية وتحمي حقوقهم المدنية.... كما يجب تنمية ثقافة احترام القانون، في المجتمع. وأن إبراز القوة (سواء عبر النصوص أو الأفعال) لن يكون إلا ثانويا، بالنسبة للقانون؛ الذي يجب أن يتصف بالدقة والصرامة والتحكم مع مرور الوقت، في الأوضاع

1 Jean-Jacques Rousseau , Du contrat social , ou principe du droit politique , éd.Marc-michel , Amsterdam , 1762.

المتشابكة الجديدة. إن نضوب الإرهاب، بوصفه تهديدا أكبر، يثقل كاهل الدولة، الحياة السياسية والعامة. ويجب أن يتزامن ذلك مع النشاط والحركية السياسية، نظرا لغياب العراقيل الكبرى، لاستفادة النشاط الحزبي منها. رغم كون الأحزاب تشكو من كون حريتها مضيقة أو منقوصة، بفعل استمرار تطبيق قانون حالة الطوارئ. فهل أن الفضاء السياسي هو في حالة تشكل؟ أم هو في انتظار عملية تشكيل جديدة؟ إن الإسلاميين والديمقراطيين على حد سواء، يفتقدون إلى نقاط مرجعية، لإعادة تكييف استراتجيتهما، رغم استغلال البعض للأزمة لبناء استراتيجية. لكن رفض المواطنين الانقياد وراءهم، ترك نواياهم في العراء.

وفي الآونة الأخيرة، لم يعد الفضاء السياسي مقسما، بين: الإسلامويين، الديمقراطيين والمحافظين. هذه بطارية المفهومات؛ التي أثلجت صدر المحللين الغربيين، على مدى عشرية التسعينيات. كما هو ليس مقسما في الوقت ذاته، بين: اليمين ، الوسط واليسار لإرضاء المحللين الذين يوظفون ترسانة التحليل الغربي، بغرض تقديم صورة عن تطور المشهد السياسي في الجزائر. وإذا كان التصنيف الأول، يبدو متجاوزا فالنمط الثاني هو أيضا، لا يعكس الواقع بفعل افتقاره إلى الشرعية. فما هي حالة الهندسة السياسية الآن؟ تحتاج الساحة السياسية إذن، إلى إعادة ترتيب وتشكيل للقوى السياسية. لكن ذلك لن يكون إلا بعد حل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية مسبقة، تسمح للأحزاب السياسية، بالعودة إلى الحياة البرلمانية، بعد مقاطعتها للانتخابات وقياس مدى سمعة الأحزاب الجديدة...

VI. تجربة ونتائج

بعد حوالي 15 سنة من التجربة الديمقراطية، تبقى البنيات السياسية والاجتماعية المتولدة عنها هشة، شكلية، مترددة وليس بإمكانها فرض نفسها،

كبديل مقنع. إن غياب مشروع اجتماعي-سياسي واقتصادي متجانس؛ ذي أبعاد طموحة يسمح بإعادة تأسيس دولة قانون؛ متميزة بالقيم الديمقراطية في إطار احترام المصلحة الوطنية، من جهة. ويطمح إلى تحقيق مبادئ التضامن الاجتماعي، وبناء الثقة، من جهة أخرى يدفع إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني، لتحقيق ذلك... إن ضرورة المشاركة، التداول، التواصل الحر وتجسيد مبادئ المواطنة: هي اليوم من بين الأوليات... التي لم تؤخذ في الحسبان، من أجل مشاركة فعلية في الرقابة الاجتماعية والسياسية. فلن يكون بالإمكان ممارسة أي سلطة، بشكل سوي. لكن سقوط الاستبداد لا يبرمج: فالأكيد اليوم، هو أن محاولات الانتقال التفاوضي، إلى نظام حرية مسؤولة وعدالة، تزداد مصاعب نجاحها أكثر فأكثر[1]. لقد تمخضت الانتخابات الرئاسية ليوم 04/04/08 عن مجموعة من النتائج والعبر؛ التي من بينها:

1- نقل السلطة

من العسكر إلى المدنيين المدعم، بانسحاب وحياد المؤسسة العسكرية، من المسرح السياسي. ويمثل هذا لبنة في صيرورة الديمقراطية في الجزائر، المنطلقة منذ أكتوبر 1988. ومن الآن فصاعدا، فإن مصير الأمة مرهون بالمجتمع المدني؛ الممثل في حساسياته السياسية. وعليه يصعب الزعم من أن أي طرف كان يدعي الوصاية، على مقدرات المجتمع المدعو إلى تحديد مستقبله السياسي، عن صواب أو خطأ.

الجهوية

كما أنه ومنذ جويلية 1962 وحتى 04/04/08، في رأي غالبية الرأي العام الوطني، يتم التبادل أو التناوب على السلطة، على أساس جماعي أو جهوي. فمنذ عهدة أ. **بن بلة وفريق وجدة**، ثم الفترة الطويلة نسبيا؛ التي تولى فيها كل من هـ.

1 - غازي حيدوسي، المرجع السابق ذاته، ص: 182-18.

بومدين، ش. بن جديد و ل. زروال ممثلين سيطرة الشرق. لكن مع ع. **بوتفليقة** فإن الجهة الغربية الوهرانية، هي التي استولت على السلطة؛ التي تمثل تركيبتها التنفيذية الثالوث **مغنية- ندروما-مسيردا-**. لقد كان الغليان الذي صاحب تلك الانتخابات، ذا توجهات جهوية. لكن النتائج مثلت تكذيبا قاطعا، للأطروحة الجهوية. وهكذا أصبح **بوتفليقة** رئيسا لكل الجزائريين. هذا الوعي الشعبي؛ الذي يتجاوز الاختلافات الجماعية والجهوية لتقييم الرجل السياسي، حول قدرته السياسية فحسب، هو علامة نضج في عملية بناء ونمو الديمقراطية...

2- تحول الذهنيات

كما كشفت هذه الانتخابات أيضا، أن الذهنيات قد أخذت في التحول، بما يسمح أو يمهد لتأسيس ديمقراطية حقيقية. وفي هذا الخضم يجب أن يخضع الحكام، للقواعد الديمقراطية للتداول على السلطة ويعملون على رفع اللبس، بين مفهومي: السلطة والدولة. إن عمل هذه الدولة، يجب أن يترجم خاصية الفصل بين السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية، باعتماده على آليات تفصل بينها. لكن يبدو أن الممارسة التي تجلت أخيرا، اتجاه إضرابات أسرتي التربية والتعليم العالي، خلال 2006 تكشف عن عودة الممارسات الروتينية التقليدية...

• ضرورة عقد اجتماعي

ويمكننا القول أيضا، إن هناك إنسانًا جديدًا قد ولد في الجزائر؛ خاصة بين شريحة الشباب، الفئة الغالبة. وهي شبيبة فاعلة عملية ويقظة؛ ترفض الخطاب الدوجماطي ولا تؤمن سوى بقدراتها، في النجاح وتجاوز معوقات الحياة اليومية (الدخل، السكن، اللباس، إلخ...). كما أن هذه الشريحة العريضة، تحاول وتجتهد في الاستفادة من الفرص؛ التي تمنحها أطر ممارسة الشيء العام (الأحزاب، الحركات الجمعوية، لجان المساندة). وهي ترغب في المشاركة وتفرض شروطها، حتى باللجوء إلى العنف (الاضطرابات، الاعتداء على رموز

الدولة)... هذا التغير في الذهنيات لدى الأطراف؛ في اللعبة السياسية قد يحفز على تحقيق درجة مقبولة من التوافق، لأجل خلق شروط وآليات التضامن الوطني. ويخلق الشروط التاريخية الحقيقية؛ التي يمكن بواسطتها تأسيس عقد اجتماعي، يستعيد معنى المواطنة في الجزائر. فهل أن صيغة **المصالحة** بعد **الوفاق** الوطني، بإمكانها تحقيق ذلك؟

قائمة المراجع

1- Malek Bennabi , Vocation de l'islam , éd.Seuil , Paris , 1954.

2- Jean Leca , "Idéologie et politique en Algérie" , revue Etudes , Mai 1970.

3- Mohamed Harbi , F.L.N mirage et réalité: des origines à la prise du pouvoir(1945-1962) , éd.Jeune-afrique , Paris , 1980 .

4- M.Harbi , Op.cit.

5- G.Soulier , "Le droit constitutionnel algérien: situation actuelle et perspectives", In revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques , N°6 , Sept 1969.

6)- غازي حيدوسي، الجزائر: التحرير الناقص، ترجمة د.خليل أحمد خليل، ط1 ، درا الطليعة، بيروت، 1997.

7- R.Gallissot, "Les classes sociales en Algérie" , In L'homme et la société , N°14 , Oct-Nov-Dec 1969.

8)- برهان غليون، بيان من اجل الديمقراطية، ط4، دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990.

9)- المرجع السابق نفسه.

10- Jean-Jacques Rousseau, Du contrat social, ou principe du droit politique, éd.Marc-michel, Amsterdam, 1762.

11)- غازي حيدوسي، المرجع السابق ذاته.

دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر

-دراسة حالة: الأحزاب السياسية-

د. عبد النور ناجي

أستاذ محاضر

الملخص:

تعتبر الإضرابات السياسية إحدى الوسائل الشرعية المستخدمة من اجل تنظيم الحياة السياسية، وتسهيل الوصول إلى السلطة، وتحقيق التحديث السياسي بتنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها، ورفع مستوى أدائها حتى تتمكن من إنجاز الواجبات والتسيير الحكيم. لهذا، سنتطرق إلى معالجة المحاور الآتية:

- البعد السياسي لمفهوم الحكم الرشيد
- دور الإضراب في تجسيد قيم الحكم الرشيد
- القيود التي تحد من قدرة الإضرابات الجزائرية للإسهام في ترشيد مؤسسات الحكم
- آليات تفعيل دور الإضرابات الجزائرية.

الكلمات المفاتيح: الإضراب السياسي، الشرعية، السلطة، التحديث، التنشئة السياسية..الخ.

Résumé

La grève politique est un moyen légitime utilisé pour organiser la vie politique et faciliter l'accession au pouvoir. Concrétiser la modernisation politique par le développement des capacités des institutions gouvernementales pour fructifier la performance et promouvoir le niveau de fonctionnalité. Objectif est de réaliser les devoirs de la gestion et de la gouvernance, c'est pourquoi, nous allons traiter les axes suivants :

-La dimension politique du concept la bonne gouvernance.

-Rôle de la grève pour concrétiser la bonne gouvernance.

-Les obstacles qui entravent les grèves afin de participer à la rationalisation des institutions de la gouvernance.

-Les mécanismes de dynamisation du rôle de la grève.

Les mots clés la grève politique, la légitimité, le pouvoir, la modernité, la socialisation…

مقدمة:

يسعى هذا البحث إلى تحديد مفهوم الحكم الرشيد من المنظور السياسي عبر تطوره التاريخي، ثم يحلل أسباب ظهور هذا المفهوم وعلاقته بالتطور الديمقراطي.

كما يتطرق هذا البحث إلى دور منظومة الحكم الرشيد في تفعيل المشاركة والشراكة الفاعلة في رسم السياسات وتحقيق التنمية الشاملة على مستوى المجتمع من قبل منظومة الحكم الرشيد والمتمثلة في: القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، وقطاع مؤسسات المجتمع المدني.

وسوف يتم التركيز على دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على السياسات العامة وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.والسعي إلى تحقيق إدارة أكثر رشادة.

كما يقدم هذا البحث نموذجا لدراسة "حالة" عن مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وهي الأحزاب السياسية حيث يبرز دورها في مطالبتها بتحقيق مبدأ المساءلة الحكومية والشفافية والمشاركة والديمقراطية التي تمثل أهم مميزات الحكم الرشيد.

أولا: ماهية الحكم الرشيد Good Gouvernance:

برز في أدبيات التحليل السياسي مفهوم الـ Good Gouvernance، والذي ترجم إلى اللغة العربية إلى "الحكم الرشيد أو الصالح"، وبدرجة أقل استُخدمَ تعبير "الحكمانية" و"الحوكمة"، إلا أن أكثر التعبيرات شيوعا هو تعبير "الحكم الرشيد" أو "الحكم الجيد".

وبدأ ظهور هذا المفهوم للمرة الأولى في عام 1989 في تقرير البنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة

حكم، حيث ارجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات، وليس إلى السياسات نفسها. وفي الوقت نفسه كانت وثائق السياسة الخاصة بالهيئات المانحة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين، أكثر جرأة من البنك الدولي لمناداتها بضرورة إصلاح نظم الحكم، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الصالحة.

وسرعان ما شاع استخدام هذا المفهوم وذاع صيته في حقبة التسعينات، وارتبط ذيوعه بعدد من المفاهيم، مثل العولمة والتحول الديمقراطي والخصخصة والمجتمع المدني، ظهرت دعاوى الهيئات المانحة إلى الدول النامية المتلقية للمنح، مطالبة إياها بإحداث تغيرات جوهرية في هياكلها السياسية والإدارية وإعادة صياغة أطر الحكم فيها، كشرط لتحقيق التنمية. واتفقت على ذلك الهيئات المتعددة الأطراف، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة. وعادة ما تشمل مناقشة "الحكم الرشيد" مؤسسات الدولة وعملياتها، غير أنها بدأت تشمل أيضا مؤسسات القطاع الخاص الذي يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع وللتجارة والمصارف...الخ، ومؤسسات العمل الأهلي أو المجتمع المدني ككل، والذي يشمل بدوره الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية.

أ. مفهوم الحكم الرشيد:

هناك أكثر من تعريف للمفهوم، فعلى سبيل المثال، عرف البنك الدولي الـ **Good Governance** عام 1992 بأنه: "الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من اجل التنمية. كما يتّفقُ تعريف لجنة المساعدات التنموية مع تعريف البنك الدولي في أن "الحكم الرشيد" يعني "استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع، الاجتماعية

والاقتصادية من أجل تحقيق التنمية". والحكم الصالح من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولاسيما بالنسبة لأكثر المجتمعات تهميشا وفقرا. وفي هذا السياق، يمكن النظر في هذا المصطلح على أنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وتتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن المواطنون من خلالها من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم". ويكفل الحكم الصالح وفقا لهذا المفهوم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس أوسع توافقًا للآراء في المجتمع، تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفا وفقرا، في صنع القرارات المتعلقة بتوزيع موارد التنمية".

أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فتعرف الحكم الرشيد على أنه قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي. وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي. كما تم تعريف الحكم الرشيد على أنه قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفاعلية، وبحيث تكون خاضعة للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين، وتدعم من النظام الديمقراطي للحكومة.

في إطار هذا العرض فإن المفهوم يأخذ بعدين متوازيين ويعكس أولهم فكر البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم، أما البعد الثاني فيؤكد على الجانب السياسي للمفهوم، حيث يشمل الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية.

وفي واقع الأمر فإن قضية تعريف الحكم الرشيد وتمييزه عن الحكم السيئ، مثلت قاسما مشتركا بين العديد من الأدبيات النظرية في دراسة النظم السياسية.

فلقد ذهب -مارتن دورنبوس- إلى أن معيار الحكم الرشيد هو قدرته على "تحديد أهداف اقتصادية واجتماعية، وعلى تحديد برنامج زمني لتحقيق هذه الأهداف". ووضع كل من برت روكمان وجول أبرباج، أربعة معايير لتقييم جودة الحكم هي: مدى إلمام الحكومة بالمعلومات اللازمة، ودرجة انعكاس ذلك على ما تتخذه من قرارات، وطبيعة العلاقة بين الحكومة ومؤسساتها من جانب، وجماعات المصالح من جانب آخر، وأخيرا مدى تمكن الحكومة من تنفيذ قراراتها بفاعلية. أما البنك الدولي نفسه، الذي طرح مفهوم الحكم الصالح أو الجيد عام 1989، فلقد عاد ليشارك في مناقشة في تقريره حول التنمية في العالم لعام 1998، وفي تناوله للمفهوم، وضع تقرير البنك إستراتيجية ذات شقين لتحديد كفاءة الدولة. الشق الأول هو التوفيق بين دور الدولة وقدرتها، بمعنى أن تعين الدولة مجالات تدخلها تبعا لحدود قدرتها الفعلية ولا تتجاوزها إلى ما يرهقها ولا تطيقه. والشق الثاني هو أن تقوم الدولة ببث الحيوية في المؤسسات العامة، بمعنى تحسين أداء تلك المؤسسات وتعزيز التنافس بينها، ومحاربة الفساد في داخلها، مع الاهتمام بتعزيز المشاركة وتوسيع نطاق اللامركزية.

ب.أسباب ظهور المفهوم:

إن ظهور مفهوم جديد في الحقل المعرفي، يرتبط بمتغيرات وتحولات جديدة، يمكن للمفهوم تفسيرها ووصفها أو اختزالها.

ويمكن أن نفسر أسباب ظهور مفهوم GOOD GOVERNANCE في كتابات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي إلى جملة من العوامل.

1- انهيار النظم الاشتراكية في شرقي أوروبا، حيث أصبحت المنظمات الدولية تربط بين الحكم الديمقراطي الليبرالي وبين الحكم الرشيد وكأنما الاثنان شيء واحد.

2- حدوث تغييرات على مستوى دور ووظيفة الدولة ومكوناتها الرئيسية، فمن المتغيرات الحديثة تقلص دور الحكومة في الإدارة باسقاط فكرة الإدارة المركزية الوحيدة لحساب الاعتراف بسلطات المجتمع المدني وفعاليات القطاع الخاص، فالفشل في إدارة التخطيط المركزي في مجالات التنمية الشاملة أدى إلى تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني[1] .

3- تنامي دور الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات في التأثير على صنع السياسات العامة، وإعادة النظر في علاقة الحكومات الوطنية بالقطاع الخاص ودور مؤسسات العمل المدني، حيث أصبح للفاعليين المجتمعين (القطاع الخاص، والمجتمع المدني) دور أكبر في التأثيرات على السياسات العامة والإدارة[2].

4- فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء – فشل في تنفيذ السياسات وليس إلى السياسات نفسها.

5- دعوات الإصلاح الخارجي التي تنادي بضرورة إصلاح نظم الحكم، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والمساءلة والحفاظ على الحريات العامة وحقوق الإنسان ومكونات أساسية الحكومة الصالحة.

6- ضعف الفاعلية في تنفيذ السياسات العامة في الدول النامية، وهذا ما يؤدي إلى تواضع مخرجاتها ونتائجها، وهذه المسألة مرتبطة بالمشكلات التي تعانيها الأجهزة التنفيذية والإدارية حيث تعرف أشكالاً من الفساد وتعقد

---

1 - حسين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

2- سلوى شعراوي جمعة، "مفهوم شؤون الدولة والمجتمع" 2004/01/04،
http//www.islam-online.net/arabic/mafaheem/2004/01/article shtm.

الإجراءات وضعف معايير المساءلة والمحاسبة وضعف دور المؤسسات التشريعية أو الرقابة وكثرة القيود المفروضة على تنظيمات المجتمع المدني[1].

7- النمو الاقتصادي الذي شهدته بعض البلدان لم يتوافق مع تحسن مستوى المعيشة، ومن هنا تمت بلورة مفهوم الحكم الرشيد ليحول النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة مرتبطة بمصالح الأجيال الراهنة واللاحقة، وهو ما يتطلب تمكين الفقراء والمهمشين من المشاركة والتعاون الاجتماعي والعدالة في التوزيع وهي مؤشرات لا تتحقق إلا بوجود إدارة جيدة للدولة.

8- المتغيرات العلمية والاقتصادية والحضارية، ومفاهيم العولمة فرضت قيمًا ومبادئ جديدة على الإدارة لمواكبة التطور والتقنية والإلكترونية.

جـ- تطور المفهوم في علم السياسة:

يعتبر المفهوم الأكثر حضورًا في علم السياسة حتى العشرينيات من القرن الماضي هو مفهوم الحكومة، وكان موضوع علم السياسة هو الحكومة، وبعد ذلك انتقلت الدراسة من الحكومة إلى الدولة فأصبح علم السياسة هو علم الدولة، ثم بدأ الحديث في الخمسينيات عن النظام السياسي وفي فترة السبعينيات كانت هناك فكرة العودة مجددا إلى مفهوم الدولة، وأصبحت هي الفكرة المركزية، ثم بعد ذلك ظهر مفهوم المجتمع المدني، وبرز تعبير شهير هو تقدم المجتمعات وتراجع الدول، وكل هذه التعبيرات أو المفاهيم: الدولة، النظام السياسي، الحكومة...الخ، تشير إلى منظمات وهياكل قائمة، سواء رسمية أو غير رسمية، ففي النظام السياسي هناك جماعات المصالح والنقابات والأحزاب باعتبارها جزءا من هذا النظام السياسي، فقد كان التركيز دائما على البعد المؤسسي.

رغم شيوع استخدام المفهوم إلا أنه **يأخذ بعدين:**

---

1 -حسين توفيق إبراهيم، مرجع سابق.

البعد الأول: يعكس فكر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث يتم التركيز على الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم.

البعد الثاني: يؤكد على الجانب السياسي للمفهوم، حيث يشمل الإصلاح الديمقراطي والكفاءة الإدارية أي التركيز على منظومة القيم الديمقراطية.

لقد ظهر المفهوم عام 1989م بكتابات البنك الدولي حول كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الإفريقية، حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي.

وفي بداية التسعينيات أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل دور المجتمع المدني من أحزاب وجماعات ونقابات وكل ما يجعل الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها[1].

ولقد تطور المفهوم فأصبح مؤشرا دراسيًا ليهتم بالمشاركة، المساءلة، الشفافية، والتنمية الإنسانية، والتنمية المستدامة.

يعرف "الحكم الصالح أو الراشد" علي أنه "عملية البحث عن مجموعة القواعد والإجراءات الحكومية وغير الحكومية، الرسمية وغير الرسمية، المكتوبة وغير المكتوبة، الداخلية والخارجية التي تنظم حركة المجتمع، وحركة المجتمع هنا تتضمن اتخاذ قرارات معينة أو تبني سياسات معينة."[2]

الحكم الراشد حسب تعريف الأمم المتحدة هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقديم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.

---

1 - سلوى شعراوي "**مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكالية نظرية**"، المستقبل العربي، بيروت، عدد 249، نوفمبر 1999، ص 108.

2- هذا التعريف تم اعتماده في مشروع دراسة مصر 2020م.

ينطوي تعريف الحكم الراشد على **عناصر ثلاثة**:[1]

- **بعد سياسي** تمثيلي يقوم على حكم القانون والمساواة والمساءلة.
- **بعد تقني** يتعلق بالكفاءة والفعالية.
- **بعد اقتصادي اجتماعي** يتعلق بتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

تؤثر هذه الأبعاد الثلاث وتترابط مع بعضها في إنتاج الحكم الراشد.

د- خصائص الحكم الرشد:

- تتنوع معايير الحكم الراشد بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ولا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها الرسمية فحسب بل تتعدى إلى مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية.

في الدراسة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تضمنت تسعة معايير هي[2]:

1. المشاركة.
2. حكم القانون.
3. الشفافية.
4. حسن الاستجابة.
5. التوافق.
6. المساواة في تكافئ الفرص.
7. الفعالية.
8. المحاسبة.

1- حسن كريم "**مفهوم الحكم الصالح**"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 309، نوفمبر 2004، ص41.

2 - UNDP. Governance for economico-operation and development, 1995, P14.

9. الرؤية الإستراتيجية.

وفي بعض الدراسات الأخرى تم التركيز على ستة معايير للحكم الراشد:

1. المحاسبة والمساءلة.
2. الاستقرار السياسي.
3. فعالية الحكومة.
4. نوعية تنظيم الاقتصاد.
5. حكم القانون.
6. التحكم بالفساد.[1]

هـ- مكونات الحكم الرشيد:

يتضمن الحكم الراشد آليات رئيسية منها:

1- **الدولة** التي توفر بيئة سياسية وإطارًا تشريعيًا ملائمًا يسمح بالمشاركة.

2- **القطاع الخاص** الذي يوفر مناصب شغل، وكشريك في الإدارة.

3- **المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات**، ودورها تسهيل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة.

و- علاقة الحكم الرشيد بالديمقراطية:

• يعد النظام الديمقراطي أفضل أنظمة الحكم المعاصرة توفيرا للبيئة السياسية الأنسب لتمكين الحكم الرشيد، فالديمقراطية توفر كآلية حكم منظومة سياسية متكاملة من دستور وقوانين ومؤسسات رسمية، وتعددية سياسية وتداول على السلطة وانتخابات دورية حرة ونزيهة، من شأنها التصدي لمواقع الخلل والفساد. كما أن التنمية الاقتصادية لن تحقق في ظل الاضطرابات السياسية والحروب الأهلية والفساد المالي واستغلال النفوذ وضعف أجهزة الدولة الإدارية،

1- تقرير مؤسسة فريدريش إيبرت "المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي"، ص 61.

وهذا يعني أن قضية نظام الحكم وصلاحيته أصبحت من ضرورات الحكم الرشيد، لكن قد تتعرض بعض آليات ومؤسسات الممارسة الديمقراطية للفساد من قبل بعض عناصر القطاع الخاص، فالمال يلعب دورا أساسيا في التأثير سلبا على العمليات الانتخابية سواء من حيث الترتيب على مستوى القوائم أو شراء الأصوات أو تقديم رشاوي انتخابية[1] وقد يمتد هذا الفساد إلى المؤسسات البرلمانية ويؤثر في داء وفعالية الرقابة إلى تغيير في خصائص الحكم الرشيد.

ويلاحظ كذلك في الواقع السياسي أن هناك نظمًا ديمقراطية لا تدار فيها المؤسسات السياسية والإدارة والاقتصادية برشادة، ومن جهة أخرى يشهد الواقع وجود نظم تسليطية رشيدة، مثل ما هو سائد في دول شرقي آسيا (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان...).

ثانيا: المجتمع المدني والحكم الرشيد:

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والاتحادات المهنية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية[2].

ويشير مفهوم المنظمات غير الحكومية إلى مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص، مستقلة نسبيا عن الدولة، لا تهدف إلى الربح، تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد، بها هيكل تنظيمي وشخصية اعتبارية قانونية، تسعى للتأثير على السياسات العامة للدولة[3].

1- محمود عبد الفضيل "**الفساد وتداعياته في الوطن العربي**" المستقبل العربي، العدد 243 ماي 1999.

2- سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي –الديمقراطية–**، الكتاب الأول، القاهرة، مركز دراسات التنمية والسياسة الدولية، ديسمبر 1991.

3- إيمان محمد حسن، المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر، مجلة النهضة، القاهرة عدد 4 أكتوبر 2005، ص11.

أ. دور ووظائف المنظمات غير الحكومية:

تتنوع وظائف المنظمات غير الحكومية وأدوارها تبعا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما ترتبط حيوية هذا الدور ارتباطا أساسيا بمدى رسوخ أسس الديمقراطية وقواعدها، وما يتوفر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار، ويمكن تقسيم هذه الأدوار إلى أربعة أنواع[1]:

1. وظائف تتعلق بدعم جهود التنمية من حيث تقديم المعونة الاقتصادية للقطاعات الفقيرة التي تضررت نتيجة سياسات الإنفاق الحكومي بمعنى آخر أن هذه المنظمات تعمل على ملء الفراغ الذي ينجم عن انسحاب الدولة التدريجي من بعض أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

2. وظائف تتعلق بدعم التطور الديمقراطي وتوسيع المشاركة العامة، ومراقبة عمل الحكومة عن طريق ممارسة وسائل التنشئة والتثقيف والتدريب.

3. وظائف تتعلق بنشر ثقافة المبادرة والتطوع والتواصل مع المنظمات الدولية.

- ومع المتغيرات الدولية منذ تسعينيات القرن الماضي تزايد الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية كشريك للدولة في التنمية، وتزايد ذلك الاهتمام في بداية القرن الحالي، حيث أصبحت مؤسسات المجتمع المدني بكل تنوعها مقبولة لدى الرأي العام والحكومات ودوائر رجال الأعمال (القطاع الخاص) والمؤسسات الدولية المتاحة، وتزايد أيضا إعداد المنظمات الأهلية في العالم وخاصة الدول النامية وتنوعت نشاطاتها وتزايد حجم وعدد المستفيدين منها، كما تزايد حجم إنفاقها على الخدمات الاجتماعية.

1- المرجع نفسه، ص 15.

– تعكس طبيعة علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني أحد أهم محاور حسن الحكم، بحيث اعتبر التأكيد على فعالية المجتمع في مواجهة الدولة أحد الشروط الأساسية للتنمية، فالمجال الاجتماعي المستقل عن الدولة الذي يؤكد على وجود مجال عام للأنشطة التطوعية للجماعات تتيح قدرًا من التوازن بين طرفي معادلة القوى[1].

ب. المنظمات غير الحكومية ومبادئ الحكم الرشيد:

في ظل تزايد وتنامي دور المنظمات غير الحكومية كشريك ثلاثي في عملية التنمية الشاملة يمكن تقييم هذه الأدوار من خلال الاستفادة من مؤشرات الحكم الرشيد ووضع المبادئ (المساءلة، الشفافية، الديمقراطية الداخلية) كمؤشرات لتقييم دور المنظومات باعتبارها من العوامل المهمة المؤثرة في قدرة هذه المنظمات على القيام بدورها.

فمنظومات المجتمع المدني إذا كانت لا تنطبق مبادئ الحكم الرشيد فلا يمكن وبناء على ما سبق يلاحظ أن المجتمع المدني يلعب دورا ملموسا وفاعلا في تحقيق التنمية الشاملة، وإحداث التحول الديمقراطي من خلال العمل على غرس القيم وتعزيز الممارسات الديمقراطية في المجتمع، وتوفير البيئة الملائمة لتأسيس الحكم الرشيد.

ثالثا- الأحزاب السياسية في الجزائر كآلية للمشاركة في بناء الحكم الرشيد:

تشكل الأحزاب السياسية مؤسسة غير رسمية أساسية في أنظمة الحكم الديمقراطية، نظرا لما تتمتع به من قدرة علي التأطير والتجنيد والتمثيل والمراقبة،

1- لخضر عزي، غالم جلطي، **قياس قوة الدولة من خلال التحكم الراشد**، مجلة دراسات إستراتيجية، جانفي 2006، ص 20.

فالحزب الديمقراطي هو أكثر المؤسسات علاقة بنظام الحكم وبالدولة الديمقراطية، فهو إما حكومتها أو حكومة الظل فيها.

كيف تساهم الأحزاب في إرساء مبادئ الحكم الرشيد؟

ما مدى فاعلية الأحزاب السياسية في الجزائر كآلية للمشاركة في الحكم الرشيد؟

توجد هناك علاقة جدلية بين الحكم الراشد وبين المجتمع المدني ومؤسساته كالأحزاب السياسية التي تعتبر مظهرًا من مظاهر الحكم الجيد إلى جانب شرعية الحكم والانتخابات النزيهة والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية، والتي هي من بين معالم الديمقراطية.

كما تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ومن بينها الأحزاب أحد أهم محاور حسن الحكم بحيث اعتبر التأكيد على فعالية مؤسسات هذا المجتمع في مواجهة الدولة احد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية، والحكم الرشيد.

فالحكم الرشيد في الحياة السياسية هو من دون أي شك الحكم الديمقراطي أي المستند إلى مشاركة واسعة من المواطنين في صنع القرار وفي المتابعة والمحاسبة والمساءلة التي تسمح بإمكانية التداول على السلطة، لأنه إن لم يكن هناك إمكانية تداول حقيقية للسلطة كانت المساءلة والمحاسبة شكلية.

لقد تحولت التيارات السياسية الداعية إلى تعزيز الديمقراطية إلى الحديث عن الحكم الصالح على أنه الديمقراطي، فالحكم الصالح هو الحكم الديمقراطي[1].

1- تقرير مؤسسة فريدريش إيبرت "المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي"، ص 62.

أ- دور الأحزاب في تجسيد مبادئ الحكم الرشيد:

حتى تتمكن الأحزاب من القيام بدورها في تطبيق مبادئ الحكم الراشد وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقامة أنظمة الحكم الديمقراطية الجيدة لابد لهذه الأحزاب أن تتصف بما يلي:

1. الاستقلالية.
2. الديمقراطية الداخلية.
3. العضوية (فتح أبوابها للجمهور).
4. التنسيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى.

تسعى الأحزاب لتجسيد قيم ومعايير الحكم الرشيد بواسطة ما يلي:

1. التجنيد السياسي: إعداد القيادات ويشتمل القيادة العليا في البرلمان والحكومة وكذلك على مستوى الوظيفة الحزبية.

2. التنشئة السياسية وغرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة واحترام حقوق الإنسان والالتزام بفكرة الشرعية.

3. المساءلة: يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسائلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش.

تمارس الأحزاب السياسية وظيفة المساءلة عن طريق وجودها في المؤسسة البرلمانية وذلك عن طريق السؤال الكتابي أو السؤال الشفوي (المساءلة التشريعية البرلمانية).

- أو عن طريق وجودها في الحكومة الائتلافية (المساءلة التنفيذية)، وهي مسؤولية الجهاز الحكومي الذاتية في محاسبة نفسه بنفسه عبر مؤسساته الرقابية والمحاسبية.

- **والمساءلة عبر السلطة الرابعة** (الإعلام)، الجرائد والصحف الحزبية.

- المساءلة عن طريق المجالس المحلية المنتخبة (التمثيل القاعدي).

4. **الشفافية:** تعني توفر المعلومات في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد على اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة، هذا الأمر لا يمكن توفيره، إلا بإطلاق حريات الرأي والتعبير وإفساح المجال لحرية الصحافة خاصة الصحافة الحزبية، هو ما يسمح للمواطنين بالمراقبة والمساءلة.

5. **التنافسية السياسية:** يقوم الحزب بإدارة الصراع السياسي في المجتمع وذلك بتنظيم التنافس بين القوى بشكل سلمي يبعده عن دائرة العنف.

6. **توسيع قاعدة المشاركة** حيث يشكل الحزب أحد قنوات الاتصال بين المحكومين والحكام ويفتح المجال للأفراد للاتصال والمساهمة في الحياة العامة.

7. إضفاء الشرعية.

8. **محاربة الفساد:** إن الحكم الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية وتداول السلطة يحول دون استفراد حزب سياسي ما بالقوة والنفوذ ويجعل الذي في السلطة محل متابعة ورصد ومحاسبة.

ب: الأحزاب السياسية الجزائرية والحكم الراشد.

1. تطور الأحزاب السياسية:

تكونت الأحزاب السياسية في الجزائر أثناء الحركة الوطنية بهدف إجلاء الاستعمار وتحقيق الاستقلال، وقد مثلت مختلف التيارات السياسية والإيديولوجية، وقدمت برامج سياسية واجتماعية تضمنت تصورات دستورية

لشكل الحكم ومبادئ تندرج في نطاق الممارسة الديمقراطية، كمبدأ الفصل بين السلطات مع الميل إلى إعطاء أهمية للبرلمان، واعتماد المجالس الشعبية المنتخبة، والاعتراف بالحريات العامة، كحرية الصحافة وإنشاء الجمعيات[1].

أثناء الثورة التحريرية الكبرى (1954) نشأت جبهة التحرير الوطني بعد أزمة داخلية تعرض لها حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بسبب غياب التسيير الديمقراطي للحزب، وبمرور سنتين على التأسيس (1956) استطاعت الجبهة استقطاب جميع التيارات السياسية والأحزاب لتشكل ائتلافًا موحدًا للمقاومة السياسية والعسكرية، وتشكيل مؤسسات الدولة الجزائرية التي أعلن عن عودتها في 19 سبتمبر 1958، فظهرت على المستوى المؤسساتي والقانوني وفقا لقرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1955، **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** كبرلمان مؤقت يضم مختلف التيارات السياسية، وظيفته المساءلة والمراقبة، **ولجنة التنسيق والتنفيذ** باعتبارها جهازًا تنفيذيًا تحولت سنة 1958 إلى الحكومة المؤقتة.

بعد الاستقلال تبنت الجزائر نظام الحزب الواحد، وتم تغييب الأحزاب التي كانت موجودة مما أجبرها على العمل السري، هذا التغييب كان سببًا قويًا في إضعاف الديمقراطية والمشاركة السياسية التي تحولت إلى مفهوم التعبئة كنتيجة لاحتكار الحزب الواحد للسلطة والتمثيل السياسي، مما أدى إلى فقدان الثقة في النظام وانتشار الفساد والبيروقراطية.

نتيجة التناقضات التي وقع فيها النظام السياسي في عهد الحزب الواحد والأزمات المجتمعية (أزمة المشاركة السياسية، أزمة الشرعية ...الخ) أصبحت مسألة التغيير في طبيعة النظام السياسي من الوحداوية إلى التعددية هي المسألة

1- الأمين شريط. **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 70.

الأكثر ضرورة، فجاء دستور 1989 ليضع القطيعة مع النظام السابق ويكرس مبادئ الحكم الديمقراطي الجيد من خلال المبادئ التالية:[1]

. الاعتراف بإنشاء الجمعيات السياسية.
. الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء.
. الرقابة الدستورية على القوانين (مجلس دستوري).
. الرقابة البرلمانية على الحكومة.
. الشرعية الدستورية القانونية بدل الشرعية الثورية التاريخية.
. الحريات والحقوق (حرية التعبير، حرية الصحافة ...الخ).

لقد تدعم الحكم الديمقراطي في الجزائر بقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي (05 جويلية 1989)، وقانون الأحزاب السياسية (1997) وقوانين الانتخابات التعددية، فظهرت على الساحة السياسية مجموعة من الأحزاب من مختلف التيارات شاركت في الانتخابات المحلية والتشريعية، وأصبحت ممثلة في مؤسسات النظام السياسي.

2- دور الأحزاب الجزائرية في تجسيد مبادئ الحكم الرشيد:

. المساءلة:

استطاعت الأحزاب السياسية بفضل تمثيلها في البرلمان أن تمارس كل أشكال الرقابة والمساءلة من خلال السؤال البرلماني (الأسئلة الشفوية والكتابية) والاستجواب وتشكيل لجان التحقيق، مراقبة الحكومة من خلال تقييم برنامج الحكومة، ملتمس الرقابة، بيان السياسة العامة.

. المشاركة في صنع السياسة العامة:

وذلك عن طريق المساهمة في العمل التشريعي وتقديم اقتراحات وتعديلات والمساهمة في إعداد منظومة تشريعية تكافح الفساد.

1- أنظر دستور 1989.

. المشاركة السياسية:

وذلك عن طريق انتخابات تعددية تنافسية رئاسية وبرلمانية.

. تنويع الكفاءات وتدعيم المؤسسات السياسية بنخبة من فقهاء القانون

. تنظيم الصراع السياسي وذلك بنقل الجدل السياسي الي داخل البرلمان، وتحقيق الاندماج والتقارب والشراكة السياسية.

. إضفاء الشرعية على النظام السياسي من خلال تعبئة الجماهير لرفع حجم المشاركة الانتخابية.

رغم هذه الوظائف يبقى دور الأحزاب ضئيلاً وهذا راجع للقيود والتحديات التي تواجهها.

ج- التحديات التي تواجه الأحزاب في أداء وظائفها:

1. التحديات الداخلية:

- غياب التسيير الديمقراطي (أزمة قيادة، احتكار صنع القرار الداخلي ..الخ).
- ضعف العضوية والقدرة على التغلغل في القاعدة الشعبية.
- عدم الاستقرار الداخلي (الصراعات، الانشقاقات الداخلية ..الخ).
- ضآلة المنتوج الفكري وضعف المبادرات لتقديم حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

2. التحديات الخارجية:

- القيود القانونية والإدارية والسياسية والتي تلغي استقلاليتها.
- توسيع صلاحية المؤسسة التنفيذية على حساب البرلمان.

الخاتمة:

تمتلك الجزائر مؤهلات لمواصلة التقدم على طريق تجسيد الحكم الراشد، وهذا بتوفر منظومة تشريعية قانونية، ومؤسسات سياسية رسمية وغير رسمية، وتفعيل الاتصال السياسي بين الدولة وتنظيمات المجتمع المدني و من بينها الأحزاب، القطاع الخاص.

المراجع:

[1] – حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005

2 – سلوى شعراوي جمعة، "مفهوم شؤون الدولة والمجتمع" 2004/01/04، http//www.islam-online.net/arabic/mafaheem/2004/01/article shtm.

3–حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها. لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 2005

4– سلوى شعراوي "مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكالية نظرية"، المستقبل العربي، بيروت، عدد 249، نوفمبر 1999، ص108.

5– هذا التعريف تم اعتماده في مشروع دراسة مصر 2020م.

6– حسن كريم "مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 309، نوفمبر 2004، ص41.

7- UNDP. Governance for economico-operation and development, 1995, P14.

8– تقرير مؤسسة فريدريش إيبرت "المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي"، ص61.

9– محمود عبد الفضيل "الفساد وتداعياته في الوطن العربي" المستقبل العربي، العدد 243 ماي 1999.

10– سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي –الديمقراطية– الكتاب الأول، القاهرة، مركز دراسات التنمية والسياسة الدولية، ديسمبر 1991.

11 – إيمان محمد حسن، المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر، مجلة النهضة، القاهرة عدد 4 أكتوبر 2005، ص11.

12 – المرجع نفسه، ص15

13– لخضر عزي، غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال التحكم الراشد، مجلة دراسات إستراتيجية، جانفي 2006، ص20.

14– تقرير مؤسسة فريدريش إيبرت "المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي"، ص62.

15– الأمين شريط التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص70.

16– أنظر دستور 1989.

التعليم الجامعي والحكم الرشيد في الجزائر

محمد بوقشور
أستاذ مكلف بالدروس
قسم علم الاجتماع
جامعة فرحات عباس/سطيف

الملخص:

يعتبر إنكار تيار العولمة ومضامينها موقفا سلبيا، مثلما يعد الانسياق لتياراتها والاستسلام لها ولتوجيهاتها موقفا اشد سلبية. ولعل الموقف السديد هو دراسة مخاطر العولمة وفرصها الواعدة، لتبيان ما يمكن أن تتسلح به من معارف وخبرات واليات وتنظيمات مجتمعية لبناء قوة المجتمع الذاتية، في مواجهة العولمة والتكيف معها. وتلك مسؤولية كبرى تقع على عاتق الجامعة بما يمكن أن تحدثه من تأثيرات في ثقافة المجتمع حاضرا ومستقبلا في إعداد طلابها ونتائج بحوثها، و بناء عليه...فلعل السؤال الذي يطرح نفسه علينا بإلحاح هنا هل تملك السلطة الحاكمة في الجزائر الإرادة لتفعيل دور الجامعة، والاستفادة من هذا الدور لترشيد أسلوبها في الحكم وإدارة المجتمع؟ وللإجابة على هذا السؤال ستركز المداخلة على محورين أساسيين هما:

-النظام السياسي والحكم الرشيد في الجزائر.

-الجامعة الجزائرية ودورها في ترشيد الحكم بالجزائر.

الكلمات المفاتيح: النظام التربوي، التكوين، الحكم الرشيد، العولمة..الخ.

Résumé :

Nier la mondialisation, ses effets, son contenu est une position négativiste, c'est pourquoi la position qui s'avère juste c'est d'étudier les opportunités de la mondialisation, afin de recenser quelles sont les connaissances, les expériences ainsi que les mécanismes qui contribuent à l'organisation de la société moderne.

Mais cela n'est possible a notre sens que par l'expérience et la construction d'une université forte scientifiquement et organisée administrativement.

Cet article a pour vocation de répondre a la problématique qui reste toujours posée, est ce que le pouvoir politique en place en Algérie détient la volonté politique nécessaire afin d'y remédier la situation actuelle de l'université Algérienne.

مقدمة:

يعتبر إنكار تيار العولمة ومضامينها موقفا سلبيا، مثلما يعد الانسياق لتياراتها والاستسلام لها ولتوجهاتها، كما لو كانت قدرا محتوما موقفا أشد سلبية ولعل الموقف السديد هو دراسة مخاطر العولمة وفرصها الواعدة لتبيان ما يمكن أن نتسلح به من معارف وخبرات وآليات وتنظيمات مجتمعية لبناء قوة المجتمع الذاتية في مواجهة العولمة والتكييف معها. وتلك مسؤولية كبرى تقع على عاتق الجامعة بما يمكن أن تحدثه من تأثيرات في ثقافة المجتمع حاضرا ومستقبلا في إعداد طلابها ونتائج بحوثها. ومن ثم تظل ضرورة تكوين القوة المجتمعة كإحدى الإشكاليات الهامة التي يتصدى لها العلم والمعرفة والتكنولوجيا في تكوين الجامعة الجديد باعتبارها من أدوات العصر وأسلحة المستقبل، وهي الكفيلة بتمهيد الطريق لاقتحام أسواق الاقتصاد العالمي والرفع من مستوى الحياة وتحسين نوعيتها، وتنمية ثقافة وطنية، تجمع بين الأصالة والمعاصرة والتجدد وتستثمر في ثورة المعلومات بعقل ناقد وخبرة واعية.

ولكن في الوقت الذي تشتد فيه رياح العولمة محملة بالتحديات العلمية والتكنولوجية والاتصالية، تتراجع فيه الجامعة الجزائرية في قيامها برسالتها الأساسية في نقل المعرفة ونقدها وإنتاجها وتجديدها وكذا العمل على تخريج مواطن قادر على التعامل مع تحديات الوطن الداخلية والخارجية بل على العكس من ذلك فالجامعة ما فتئت تقترب في خطابها من خطاب السلطة، سواء أكان ذلك رغبة أو رهبة، الشيء الذي انعكس سلبا على إنتاجها ومستوى التكوين بها، وكأنه يراد لها أن تبتعد عن دورها في تكوين العقل المتجدد لتنظيم مجتمع متجدد في عالم متجدد. فعقول المنتسبين إليها من أبناء وبنات المجتمع تواجه معوقات في تحصيل العلم ومناهج التفكير العلمي، في حين لا يتوفر أساتذتهم على شروط إنتاج العلم والمعرفة في أغلب الأحيان ولا تستغل نتائج البحوث العلمية والتطبيقية على قلتها في مجالات السياسة والاقتصاد وإدارة المجتمع.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه علينا بإلحاح هنا هو هل تملك السلطة الحاكمة في الجزائر الإرادة لتفعيل دور الجامعة والاستفادة من هذا الدور لترشيد أسلوبها في الحكم وإدارة المجتمع؟

وللإجابة على هذا السؤال سوف تركز المداخلة على محورين أساسيين هما:

أولا: النظام السياسي والحكم الرشيد في الجزائر.

ثانيا: الجامعة الجزائرية ودورها في ترشيد الحكم بالجزائر.

أولا: النظام السياسي والحكم الراشد في الجزائر:

قد يصعب الحديث عن الحكم الراشد في غياب العدالة لان الدولة المحترمة هي الدولة القوية والعادلة التي تسخر القوة لخدمة العدالة وتسخر فيها العدالة لخدمة الجميع بدون استثناء ولن تتمكن العدالة من لعب هذا الدور إلا بتحقيق الاستقلال الفعلي لها وذلك بالفصل بينها وبين باقي السلطات وعليه فالحديث عن الحكم الراشد في الجزائر يجرنا إلى تناول النظام السياسي لمعرفة طبيعته ومدى استعداده لترشيد الحكم وقبلها لا بد من محاولة تعريف الحكم الراشد.

1- حول الحكم الراشد:

رغم التحفظ الذي يمكن إبداؤه حول مفهوم الحكم الراشد باعتباره ترجمة غير دقيقة لعبارة (Good governance) في اللغة الإنجليزية، الذي أصبح يستخدم منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي[1]، إلا أنه يمكن محاولة الوقوف عند أهم معاييره كما تحددها بعض الدراسات[2] وهي :

---

1 – حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت– العدد 309 نوفمبر 2004، ص:41.

2 – نفس المرجع والصفحة.

- المحاسبة والمساءلة
- الاستقرار السياسي
- فعالية الحكومة
- نوعية تنظيم الاقتصاد وحسن إدارة القطاع العام
- حكم القانون (دولة القانون)
- التحكم بالفساد و محاربته
- خفض النفقات العسكرية
- المشاركة والشفافية
- المساواة وتكافؤ الفرص
- الرؤيا الإستراتيجية.

أولا: النظام السياسي في الجزائر: من الحزب الواحد إلي التعددية السياسية:

غم من أن الاحتلال الفرنسي عمل طيلة فترة تواجده بالجزائر على تحطيم النخب القائمة، وأزاح الزعامات التقليدية، كما عمل على إنهاء كل الرموز التي يمكن أن تذكر بالسيادة الوطنية (الجزائرية). إلا أن ذلك لم يثن الشعب الجزائري على مقاومته بالإمكانيات المتاحة، وما اندلاع المقاومات الشعبية الواحدة تلوى الأخرى ثم ظهور الحركة الوطنية إلا دليل على ذلك.

ويجمع الباحثون على أن الحركة الوطنية قد نمت منذ ظهورها في الأوساط المهجرية مع تكوين "نجم شمال إفريقيا"، وفي الأوساط الإصلاحية للعلماء المسلمين "كحركة الشيخ عبد الحميد بن باديس". كما يذهب الكثيرون إلى أن النخب ذات الأصول الاجتماعية المتوسطة لم تلعب سوى دور ثانوي نظرا إلى أنها التحقت بها متأخرة، أي بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى كونها كانت واقعة في الغالب تحت تأثير الثقافة الفرنسية. أما ما يسمى بالزعماء التاريخيين الذين فجروا ثورة أول نوفمبر 1954م، وكذلك إطارات جيش التحرير، فإنهم

ينسبون في غالبيتهم إلى الفئات الوسطى للمجتمع الريفي، هذه النخب الريفية الصغيرة استطاعت بفضل الشعارات التي رفعتها أن تجند جموع الفلاحين الذين شكلوا قاعدة العمل المسلح للثورة التحريرية[3]

وإذا كانت النواة الأولى للدولة الجزائرية المستقلة قد تشكلت إبان فترة حرب التحرير (مؤتمر الصومام و نتائجه، الحكومة المؤقتة...) فإن مصير الجزائر المستقلة لم يكن مرتبطا بالنخبة السياسية-فقد وقعت إما تصفيتها أو إبعادها منذ البداية- ولكنه ارتبط بالعلاقة التي قامت بين الجيش من ناحية وجماهير الفلاحين من ناحية أخرى وقد كتب "محمد حربي" في تحليله لهذه الظاهرة قائلا: " أنه لا يمكن اعتبار حركة التحرير حركة فلاحين... إن مشاركة الفلاحين كانت هامة على المستوى الميداني و لكنها سلبية على مستوى التوجيه والوعي... إن نظرية الثورة انطلاقا من الريف التي صاغها "فانون" تعلن في الواقع نهاية الحركة الفلاحية، وتملكها من طرف الشرائح الوسطى التي نشأت داخل الجيش"[4].

وبتجاوز فترة الغليان الثوري الأولى تجلت حقيقتان: الأولى هي ظهور جيل جديد أفرزته الحرب، لا صلة له بالأحزاب السياسية ولا علاقة له بالعالم الخارجي. أما الثانية: فهي إصرار الإطارات العسكرية على احتكار التمثيل السياسي للشعب، وإبعاد أعضاء الأحزاب السياسية القديمة.

1. جبهة التحرير الوطني والاحتكار الدستوري للتمثيل:

تمتعت جبهة التحرير الوطني منذ بداية الاستقلال باحتكار دستوري للتمثيل، إذ يقر البند الثالث والعشرون من الدستور الجزائري لسنة 1963م بأن السيادة الوطنية ملك للشعب، يمارسها عبر ممثليه في مجلس وطني معين من قبل

3- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 42.

4- نفس المرجع والصفحة.

جبهة التحرير الجزائرية. كما يذهب البند 128م دستور 1976م إلى إقرار الحقيقة نفسها. لكن الخطوة الأهم كانت تتم على مستوى اختيار المرشحين الذين يقع قبولهم من طرف الحزب أين يتم الاختيار الفعلي لهم داخله وليس خارجه، وطبعا فالاختيار يتم حسب الولاء وليس حسب الكفاءة. وغالبا ما يكون المرشحون الذين يقع قبولهم من طرف الحزب واثقين من عملية انتخابهم في البرلمان، لأن عملية الاقتراع ليست في الواقع سوى عملية تقنين وتأكيد للاختيار الذي جرى من قبل[5] وبالتالي فالانتخاب يعتبر بهذه الطريقة غير ديمقراطي لأنه حسم من طرف قيادة الحزب، فضلا عن كون المترشح يبقى جراء ذلك، مدينا بشكل كامل ودائم لقيادة الحزب صاحبة الفضل عليه. أما من يحتمل تحولهم إلى خصوم في المستقبل أو يشتبه في ولائهم إلى جهات أخرى فإن قيادة الحزب ممثلة في المكتب السياسي كانت تبدل كل جهودها لإبعادهم، وذلك بغية التوصل إلى مجلس طيع وتابع. وبالفعل فإن أهم ما تميز به هذا المجلس هو أن حجم تمثيلية الموظفين الحكوميين فيه ما فتئ يتسع، فبعدما كان جد متواضعا في انتخابات 1962م بـــ: (02.6%)، ارتفع ليصل في انتخابات 1977م إلى زهاء: (65%) من مجموع المنتخبين، وإذا أضيف لهم عدد الأعضاء الدائمين في الحزب الذين انتخبوا لنفس العهدة، تصل نسبة تمثيلهم إلى قرابة: 85%. وكما يلاحظ "زهير مظفر" فهؤلاء النواب أصبحوا الأداة الممتازة لترويض المؤسسة التشريعية[6] وبذلك تداخل الوظيف مع السياسة، وتم ذلك على حساب التمثيل الشعبي وباسم الشعب. وقد صار تفوق التمثيل الحكومي على التمثيل الشعبي خلال فترة الثمانينات أكثر وضوحا. وتأكد بذلك استمرار

(5) - محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 45.

(6)- نفس المرجع، ص 51.

حرص الدولة على جعل مجلس النواب مجالا سياسيا ثانويا، وصد الأبواب في وجه كل المبادرات المستقلة والمواقف المخالفة.

وأمام تفشي هذه الظاهرة لم يكن من الصعب التفطن إلى أن هناك توجها واضحا لتوظيف البرلمان، ففي تقسيم مفضوح للأدوار، كان التنفيذي يعمل على تأمين الوظيفة الأصلية للنائب بعد خروجه، في حين كان النواب يعملون كل شيء لكي يحسنوا التقاط البت الحكومي.

وإذا كانت القيادة السياسية حينها واعية بأنها تقوم بدور ثوري أو على الأقل كانت تدرك أنه يفترض أنها تقوم به، فإنها كانت تقوم بهذا الدور من "القمة" وباسم المصلحة الوطنية ومصلحة الشعب حسب زعمها. ولذلك فالمشاركة السياسية التي كانت تسمح بها، تقوم على مبدأ التعبئة كمبدأ أساسي وكإجراء نظامي، لكن التعبئة تتطلب مؤسسة حزبية قوية قادرة على تأطير الجماهير وتسييس الطلبات الاجتماعية والفئات الاجتماعية التي تدافع عنها، وهذا الشرط لم يكن متوفرا، إذ يجمع الباحثون والملاحظون على الضعف السياسي والاجتماعي لجبهة التحرير الوطني، هذا الضعف صار أكثر جلاء مع نهاية الثمانينات، بدليل أنها وجدت صعوبات كبيرة في التعامل مع أحداث أكتوبر 1988 ونتائجها، في الوقت الذي كان يفترض أن تمنع حدوثها. لقد أبرزت تلك الأحداث بكل وضوح المشكلات التي كانت تعاني منها جبهة التحرير الوطني، وساهمت أكثر في انهيار الرابط الرمزي الذي تمثله الجبهة[7]. فاستفراد مكاتب الدولة وجبهة التحرير من المتظاهرين أبرز إلى أي مدى كانت قد سقطت مؤسسات كل من الدولة والجبهة معا. وقد حاول أحمد طالب الإبراهيمي تفسير دوافع أحداث أكتوبر بالتأكيد على أن الأزمة كانت متعددة الجوانب وهي حسب رأيه أزمة أخلاقية واجتماعية قبل أن تكون اقتصادية وكان بالامكان لمس مظاهرها في الحياة اليومية، وخاصة منها :

7 – محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 99، 167.

- انتشار مظاهر الترف والبدخ من طرف أقلية، وسط حرمان الأغلبية وتفشي البطالة، التهريب، تعاطي المخدرات وغياب الأمن.

- تفشي الرشوة والجهوية والمحسوبية على كل المستويات، مما أفقد الدولة هيبتها ومصداقيتها[8].

لقد كان متوقعا أن ينتهي الأمر بجبهة التحرير الوطني إلى هذه الأزمة. فأمام تزايد نفوذ الجهاز البيروقراطي الذي لا يتمتع بشعبية لكنه كان يسيطر على المال وخلق فرص الشغل، وأمام جيش دائم الحضور رغم أنه لم يكن ظاهرا، كانت الجبهة تحتل دائما موقعا ثانويا حتى ولو أن وجودها يبقى ضروريا، لأنه يشكل وسيلة لإضفاء الشرعية.

وبالرغم من أن الدولة حاولت خلال فترة الحزب الواحد أن تكون دائمة الحضور في كل مجالات الحياة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إلا أن حضورها الدائم هذا لم يترجم دائما إلى قوة، بل على العكس من ذلك، فكما كشفت مرحلة الثمانينات وخاصة في نصفها الثاني، أنه أصبح واضحا بأن الدولة غالبا ما كانت غير فاعلة ولم تستطع أن تمنع مواطنيها من اللجوء إلى نشاطات اقتصادية وسياسية غير رسمية وغير مراقبة. وقد يعود سبب ذلك إلى كون المؤسسات التي اعتمدت عليها الدولة أثبتت فسادها وتصدعها وعدم كفاءتها، وأن العديد من القوانين والرموز والمعتقدات التي تحتاج إليها لتأسيس عمل وأداء المؤسسات لم ترسخ ولم تكن ثابتة. ومع ذلك فإن جهاز الدولة المركزي استطاع أن يحتفظ بالسلطة الكافية لاتخاذ بعض القرارات الهامة. كما أن المبادئ الأساسية للنظام السياسي استطاعت أن تتواصل ولو في حالة بين الصراع والفوضى.

---

8 - أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية الأزمة والحل، شركة دار الأمة للطبعة والنشر والتوزيع، ط4، الجزائر، 1999، ص: 19.

2.التعددية الحزبية والانزلاق الأمني:

بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 حاولت السلطة الحاكمة في الجزائر أن تقوم بإصلاح لتدارك ما فات، فجاء دستور 1989 ليجسد هذا المشروع. و لعل أبرز ما تضمنه هذا الدستور الجديد هو السماح بتكوين جمعيات ذات طابع سياسي. فظهرت أحزاب سياسية بمجهريه كثيرة، أغلبها لم يكن يقوى على الاجتماع بأكثر من أعضائه المؤسسين في أحسن الأحوال، وذلك بسبب عدم تجذرها وسط الجماهير ولكونها استغلت حالة الارتباك والفوضى التي عمت الساحة السياسية لتغتني وتأخذ نصيبها من الريع بواسطة المساعدات التي قدمتها الدولة، لإنشاء هذه الأحزاب، وخلال الاستحقاقات الانتخابية التي قبلت أن تقوم فيها بدور (الأرانب) في أغلب الأحيان.

أما الأحزاب السياسية المتجذرة في المجتمع نتيجة ارتباطها بحاجاته ومطالبه الأساسية، فلم يتجاوز عددها في الساحة عدد أصابع اليد الواحد. وقد استطاعت هذه الأحزاب أن تنافس وتهدد جبهة التحرير الوطني التي لم تصمد خلال أول امتحان جدي لها في أول انتخابات تعددية خاصة بالمجالس الشعبية الولائية والبلدية، أين تفوقت عليها (الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة) كما برز إلى جانبها حزب القوى الاشتراكية كخصم عنيد له كلمته –خاصة في منطقة القبائل الكبرى – وكاد أن يتكرس هذا التوجه من جديد أثناء الانتخابات التشريعية التعددية الملغاة سنة 1991 لولا أن جناح في السلطة مع قيادة المؤسسة العسكرية قرر الانقلاب على نتائجها الأولية. مما فجر الوضع في الجزائر بعد انزلاق الوضع الأمني ودخول البلاد في حمام من الدم، نتيجة صعود جماعات إسلامية متطرفة إلى الجبال وإعلانها الحرب على السلطة الحاكمة والمجتمع في آن واحد. مستفيدة في بداية الأمر من حالة الإحباط واليأس التي كان يتخبط فيها

الشباب البطال والفقراء لتطوير عملية المجابهة، التي انتقلت من مجرد التهديد اللفظي والفيزيقي إلى القتل والتخريب[9].

وقد وجدت المؤسسة العسكرية صعوبة كبيرة في التعامل مع الوضع، وكان عليها أن تتحمل مسؤولياتها للحفاظ على أرواح وممتلكات المواطنين والدفاع عن الجمهورية، التي أصبحت مهددة بفعل النشاطات الإجرامية التي باشرتها الجماعات الإرهابية بعدما أشاعت منطق الاستحلال بين عناصرها. ولم يكن من السهل على المؤسسة العسكرية حسم المواجهة لصالحها في البداية، خاصة وأن العديد من العوامل لم تعمل لصالحها بل عملت في أغلب الأحيان وبشتى الطرق على دفع الأمور نحو مزيد من التعقيد والانفجار، ولولا أن الكثير من القوى الحية للمجتمع الجزائري أدركت حجم الخطر الداهم وهبت للالتفاف حول المؤسسة العسكرية وكل الأجهزة الأمنية الأخرى لدعمها ومساندتها. ولولا التضحيات الجسام لأفراد الجيش الوطني الشعبي وسائر أفراد الأجهزة الأمنية وشجاعتهم في محاربة الإرهاب، لأصبحت الجزائر اليوم في خبر كان.

لقد استمرت المواجهة زهاء عقد من الزمن وعرفت المرحلة بالعشرية السوداء نظرا لما خلفته من ضحايا وأيتام وخراب وما أزهق من أرواح وما استنفذ من جهد ووقت ومال، كان يفترض أن يستغل لدفع عجلة التنمية التي تعطلت. أما التعددية السياسية فلم يبق منها سوى الاسم، وهكذا ضاعت فرصة ثمينة لتكريس الديمقراطية بعدما أجهضت التجربة نتيجة الارتجال والتسرع والحسابات الضيقة والصراع العبثي بين مختلف الزمر السياسية التي راهنت بالوطن لحماية مصالحها. وزجت به في لعبة خطرة، مرة باسم الوطنية ومرة باسم الأصالة وأخرى باسم الحداثة والعصرنة.

---

9 - اسماعيل قيرة و آخرون، التهميش والعنف الحضري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 الجزائر 2004، ص: 63.

ورغم كل المجهودات التي ما فتئت مؤسسة الرئاسة في الجزائر تبذلها منذ مطلع هذا القرن لإعادة الأمن والسلم والتفرغ للتنمية لتدارك الفرص الضائعة، والتي لا يمكن تجاهل انعكاساتها الإيجابية ميدانيا.إلا أن المجتمع الجزائري ما زال يتسم بهشاشة بناه السياسية والسوسيوثقافية التي يمكن اعتمادها أساسا للديمقراطية والتنمية والحداثة. فالتعددية الحزبية والنقابية والبرلمان، ومجمل مؤسسات وهياكل المجتمع المدني والسياسي لا تعدو أن تشكل في واقعها:إما استمرارية مشوهة لهياكل وبنيات تقليدية متقادمة، أو اقتناء لنماذج غربية مستوردة ومشوهة بدورها، أو محاولات تجريبية مفتقدة (في الغالب) لأي إطار مرجعي موجه. الأمر الذي جعلها أطرا شكلية بلا مضمون ومؤسسات بلا "وظيفة" أو ذات مضامين وأدوار محرفة أو منحرفة، مما يساهم في إنتاج وضع سياسي وثقافي اجتماعي غامض المعالم والتوجهات، تتناقض فيه الغايات والأهداف مع النتائج والوظائف. وبذلك تفقد هذه البنى والمؤسسات هويتها السوسيوحضارية، فلا هي من جهة، منسجمة مع خصوصيات واقعها المحلي، ولا هي من جهة متناغمة مع معايير و مفاهيم النسق الكوني.

3- السلطة الحاكمة في الجزائر: الخطاب والممارسة:

لقد عرفت الجزائر خلال مرحلة الاستقلال الأولي بروز نخبة سياسية كانت تتسم بتنوع انحدارها الاجتماعي وعمومية تكوينها، وكانت أيضا ذات برامج بسيطة من حيث المحتوى والمفاهيم فتوزعت إلى اهتمامين: بناء الدولة واقتسام مكتسبات الاستقلال. غير أن هذا الوضع لم يدم طويلا حيث وقع تحول عميق مع وصول جيل جديد من التكنوقراط الذين لا يبالون بطبيعة الإطار السياسي بقدر ما يهتمون بالتصرف في المؤسسات وتحقيق الإنجازات الاقتصادية. وتبلور هذا الاتجاه تحت مبادرة الرئيس الراحل هواري بومدين، وتدعم خاصة بعد الانقلاب الفاشل الذي قاده العقيد الطاهر الزبيري سنة

1968م. مما أتاح للرئيس بومدين أن يبعد الأنصار من الأوائل من "المجاهدين" وأن يقحم الفئة الجديدة من التكنوقراطيين[10]. وهكذا تداول على السلطة في هذه المرحلة جيل من نخب الاستقلال ثم جيل من الإداريين والتكنوقراط. واستمر الصراع بين الفئات والأجيال بعد ذلك، حيث عرف التاريخ الجزائري الحديث صراعات عميقة بين عدة زمر ومجموعات سياسية لاحتكار السلطة والشرعية، ورغم التعايش الظاهري بينها إلا أنها كانت تفتقد إلى الانسجام والتمازج الفعلي، بسبب تناقض مرجعياتها وخلفياتها، واختلاف ولاءتها وأهدافها. ولكن في كل مرة يريد طرف سياسي أن يؤسس لنفسه شرعية ما، إلا و يجد نفسه ملزما بالحديث عن المصلحة العامة وبلهجة لا تبتعد عن الخطاب الرسمي. فجبهة التحرير كانت تتسع لكل هذه المتناقضات وكان الجميع يختفي تحت مظلتها ولم يكن بإمكان أي تحرك سياسي أن يأخذ شكل المشروع المستقل أو يستعمل المنظمات الجماهيرية ومناضليها لخدمة هذا المشروع، لأن حضور جبهة التحرير والحضور داخلها، شرطا أساسيا لضمان وجود وديمومة هذه المنظمات. حيث أكد بعض الملاحظين أن الإستراتيجية الجزائرية الخاصة بالمنظمات الشعبية ترفض مبدأ الدفاع المهني المنفصل (غير المؤطر)، كما ترفض التسيس المستقل، بل تشترط التسيس عبر الحزب للمطالب الاجتماعية التي تدافع عنها هذه المنظمات[11]. لذلك فنمط المشاركة السياسية في الجزائر أخذ شكل التعبئة السياسية مع منع كل محاولة للتسيس المستقل، سواء في شكل أحزاب سياسية أو منظمات نقابية وجماهيرية. وبالرغم من أن الضغوطات لم تتوقف في هذا الاتجاه وخاصة على النقابة إلا أن ذلك لم يحل دون قيام نضالات عمالية، تزعمها الاتجاه

10- محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 52.

11- نفس المرجع السابق، ص 101.

التقدمي ممثلا في مناضلي حزب الطليعة الاشتراكية، الذين دخلوا في صراع وصل أحيانا إلى حدود العنف مع خصومهم من الاتجاه المحافظ الموالي للحزب.

كما اتسمت تجربة الحزب الواحد في الجزائر باتساع نطاق تدخل الدولة في إدارة شؤون المجتمع الاقتصادية والاجتماعية اتساعا كبيرا في غياب أطر وقنوات ديمقراطية للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والرقابة على تنفيذها، فكانت النتيجة تضخما بيروقراطيا رهيبا وفسادا إداريا أضاع الكثير من مكاسب التنمية وألحق أضرارا بالغة بالعلاقات الاجتماعية ومشاعر الانتماء والاستعداد للمشاركة في العمل العام لدى غالبية المواطنين.

لقد أدى مشروع الدولة للتصنيع والتحديث السريع، وإرادة بناء مجتمع جديد بحسب سياسة معينة إلى بروز تكنوقراطيين جدد في البلاد انصب اهتمامهم على إشباع حاجاتهم الخاصة وكان ذلك على حساب المشروع الوطني. فسلطة الدولة لم تكن عاملا جماعيا وموحدا يتجها نحو التغيير المنشود عكس الانطباع الذي ما فتئت السلطة الرسمية تحاول إعطاؤه. حيث كان النظام السياسي يبدو وكأنه مجال تحرك قوى متعددة، ومسرح للصراعات بين مجموعات وأفراد تحركها مصالحة متباينة، وكل منها يحاول توجيه الدولة باتجاه تلك المصالح.

وبسقوط ما كان يسمى الاتحاد السوفياتي ومعه دول شرق أوربا مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي تأكد أن التنمية وإن بدأت واستمرت لبعض الوقت في غياب الديمقراطية، فإنها غير قادرة على الاستمرار والتواصل إذا استمرت الديمقراطية في الغياب. وبالنسبة للجزائر فضرورة التراجع عن الأسلوب السابق في إدارة شؤون البلاد وخاصة الاقتصادية منها بدأت تتأكد ابتداء من أحداث أكتوبر 1988م. لكن الإقدام على هذه الخطوة كان يبدو باهض التكاليف على الجبهة الاجتماعية، لأن ذلك كان يعني ببساطة

التخلي عن منطق العقد الاجتماعي الذي التزمت به الدولة منذ فجر الاستقلال، حيث كانت دائما المعيل والناهض بكل الأعباء. فكان عليها وهي تقدم على هذه الخطوة (فتح المجال للتعددية السياسية وتحرير الاقتصاد) أن تواجه معضلة تحمل معها الكثير من المخاطر. فلكي تصل الدولة إلى مرحلة يصبح فيها بالإمكان أن تنسحب من السوق، كان عليها أن تتشدد أكثر في فرض السلطة ولكن يهدف التخلي عنها في النهاية. الأمر الذي كان يصعب تحقيقه. فلا المجتمع كان مهيأ لدفع ضريبة هذا التحول، ولا الدولة كانت تملك الوسيلة التي تكفل لها هذا الانتقال وتجسيد توجهها الجديد. وما الفوضى السياسية والانزلاق الأمني الذي أدخل البلاد في دوامة العنف والإرهاب التي استمر طيلة العشرية الأخيرة من القرن الماضي، ولا تزال الجزائر تدفع ضريبة مخلفاتها وآثارها المضمرة حتى اليوم، إلا دليل قاطع على أن القرارات التي اتخذت بشأن التحول المذكور لم تكن صائبة، لأن شروطه لم تنضج بالشكل الكافي، هذا من جهة، ولأن خلفيات وأبعاد تلك القرارات لم تكن في مصلحة الأغلبية من المواطنين، وهم الفقراء وذوي الدخول المنخفضة من جهة أخرى. هذه الأغلبية التي كانت دائما محرومة من التعبير عن مطالبها، ومبعدة بصورة أو بأخرى عن مراكز اتخاذ القرارات، بل وحتى عن مراكز التأثير في اتخاذ القرارات[12].

والملاحظ أن مؤسسة الرئاسة ومنذ مطلع هذا القرن ما فتئت تبذل الجهود للخروج بالمجتمع نهائيا من دوامة العنف والإرهاب والانطلاق في مشاريع تنموية واعدة إلا أنها تبدو وكأنها تسبح ضد التيار نظرا لتفشي الفساد والرشوة واستمرار الممارسات القديمة، كالتضييق على الحريات الجماعية والفردية وتهميش الكفاءات وبالتالي العمل على إطالة عمر الأزمة والمعاناة.

12– إبراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص 34.

ثانيا: التعليم الجامعي ودوره في ترشيد الحكم بالجزائر:

عرف التعليم الجامعي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية اليوم تطورا وحقق إنجازات معتبرة من حيث الهياكل القاعدية وعدد المدرسين والمتمدرسين وذلك نتيجة تضحيات جسام ومجهودات معتبرة قدمتها الدولة. ومع ذلك فهناك شبه إجماع على انه يعاني من عدة مشكلات ونقائص ومن هنا جاءت الدعوة الملحة لإصلاحه، لكن المتتبع لعمليات الإصلاح الجارية في الميدان في الآونة الأخيرة، يمكنه أن يلاحظ دون عناء أنها لا تختلف عن العمليات التي سبقتها وخاصة من حيث طغيان البعد السياسي والإيديولوجي على الجانب العلمي والموضوعي مع تهميش واضح للأساتذة المختصين والمربين الباحثين ولذلك فان الإرادة السياسية لإصلاح التعليم الجامعي كثيرا ما كانت غائبة إلا بالكيفية التي تمكن السلطة الحاكمة من الاستمرار و ضمان مصالحها.

لكن السؤال هو عن قدرة الجامعيين على الإفلات من القبضة الحديدية لهذه السلطة؟ ومن ثم الأخذ بزمام المبادرة ليس لتغيير أوضاع الجامعة والجامعيين فحسب ولكن أيضا للعب دور طلائعي في ترشيد الحكم بالجزائر ولعل الوقوف عند واقع التعليم الجامعي من شأنه أن يبين إن كانت هذه القدرة متوفرة أم لا ؟

أ- واقع التعليم الجامعي في الجزائر:

يمكن لكل متأمل في واقع التعليم الجامعي بالجزائر أن يلاحظ التوسع السريع الذي شهده، سواء كان ذلك على مستوى الهياكل والمنشآت، أو على مستوى الارتفاع المطرد في أعداد المنتسبين إليه. ولكن وكما هو الشأن بالنسبة لسائر البلدان النامية، فهذا التوسع السريع كما تدل الكثير من شواهد الواقع قد أضر كثيرا بالنوعية، والمشكلة لم تعد في نقص مؤسسات التعليم الجامعي بل في كثرة وجودها، لأنها في الغالب متدنية المستوى والكفاءة. ولعله من العبث التشكيك في هذه الحقيقة لأنها أصبحت متجلية ولا يمكن إخفاءها بل أن

المطلوب هو البحث عن إجابة علمية على السؤال التالي: إلى أي مدى وصل التدهور في نوعية التعليم بالجزائر؟ وهل كان من الضروري أن تتدهور النوعية إلى هذا الحد، مع التوسع الكمي الذي تم؟ وفي غياب البحوث المتخصصة التي تناولت هذه الظاهرة بالدراسة نكتفي بالوقوف عند بعض الشواهد من الواقع دون زعم بأننا نحاول الإجابة على هذا السؤال، ومنها:

- نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس: يمكن ملاحظة الفجوة الضخمة التي تفصلنا عن بلدان العالم المتقدم فيما يخص حجم التأطير مقارنة مع عدد الطلبة، وهو انعكاس مباشر للتوسع السريع في التعليم الجامعي دون توفير الامكانات اللازمة لضمان نوعية أحسن.

- أفضلية وأسبقية السياسي والإداري على العلمي والبيداغوجي: فطغيان العامل السياسي على التعاطي مع الشأن الجامعي وقضاياه الأساسية كانت له آثارا سلبية على مردود التعليم الجامعي ورهن كل إمكانية للمساهمة في تنمية المجتمع.

- الإعتمادات المالية: رغم الزيادات المطردة في حجم الإنفاق على التعليم الجامعي إلا أن ما يمكن ملاحظته بجلاء هو عدم ترشيد هذا الإنفاق خاصة في مجال الخدمات الجامعية التي أكدت بشأنها الوصاية أكثر من مرة أنها تعرف تجاوزات واختلاسات[13] فيما يبقى السؤال مطروحا حول استمرار الوضع على حالة في هذا الجهاز الحساس. وفي ظل تدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية فإن ما تنفقه الدولة اليوم على الطالب-رغم الزيادات المذكورة- هو أقل مما كانت تنفقه عليه قبل 15 سنة خلت وإذا كانت الدولة تنفق على الطالب ما يقارب 300 دينار جزائري في اليوم الواحد في مقابل نقل والإطعام فإنما ما يصله بالفعل هو في أحسن الأحوال لا يتجاوز الخمس من المبلغ المذكور .

13- وزير التعليم العالي والبحث العلمي، جريدة الخبر، العدد: 4663، الجزائر، 08 مارس 2006، ص 5.

- البحث العلمي: ما تزال الميزانية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر جد ضعيفة كما هو الشأن بالنسبة لكل الدول العربية، التي لا تتجاوز فيها مجتمعة نسبة الإنفاق على القطاع (0.2%) من الناتج الإجمالي وهو رقم متواضع وأقل بكثير من المعدل العالمي المقدر بـــ (1.4%) ورغم السياسة التي اعتمدتها الدولة في المدة الأخيرة، والتي كانت تهدف من ورائها إلى تدعيم هذا القطاع، وذلك بإنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي وتمكين الباحثين من الانتظام والانخراط في مخابر ومشاريع ومراكز للبحث، وتخصيص 1 بالمئة من الدخل الوطني للبحث العلمي إلا أن طريقة تسيير هذه الأخيرة تبقى بعيدة عن الفعالية المطلوبة، مما يؤثر سلبا على نتائج البحث العلمي في أغلب الأحيان.

- مستوى التكوين: لعل السمتين الغالبتين لدى خريجي التعليم الجامعي هي تدني التحصيل المعرض وضعف القدرات التحليلية والابتكارية إلى جانب اثراء التدهور فيهما.حيث يشكوا التعليم الجامعي من استمرار اعتماده على نتائج العملية التعليمية المشوهة التي جرى عليها التعليم ما قبل الجامعي، من خلال تأكيد أساليب التلقين وهيمنة المقرر، مما ينأى بالتعليم عن اكتساب منهجيات التفكير والبحث العلمي، الشيء الذي كرس أنماط التفكير الاتباعية في الوسط الجامعي، ولا أمل في الخروج من هذه الوضعية طالما أن الوصاية تلجأ إلى خريجي التعليم الجامعي من حاملي شهادات الليسانس والمهندسين لتعويض النقص الفادح في هيئة التدريسُ هكذا يعتمد على طلبة لتدريس طلبة آخرين وطالما أن الأستاذ الجامعي يعمل في ظروف سيئة ويعيش أوضاعا اجتماعية أسوأ.ويكفي هنا أن نشير إلى أن دخله هو الأدنى مقارنة بكل زملائه في بلدان المغرب العربي الأخرى بما فيها موريطانيا .

العلاقة مع المحيط: تجد الجامعة الجزائرية صعوبة واضحة في التفتح على محيطها وتتقاسم مسؤولية هذا الوضع مع المجتمع برمته. فلا هي تسعى بجدية

للتفتح والتواصل وتأسيس علاقات فاعلة مع سائر الأنظمة الاجتماعية السياسية والاقتصادية والثقافية ولا المجتمع يدرك أهمية الدور الذي يمكن للجامعة أن تلعبه في تحقيق التنمية الشاملة التي يطمح إليها وبالتالي العمل على الاستفادة من هذا الدور.

- الإصلاحات: إن سياسة الإصلاحات المعتمدة في قطاع التعليم الجامعي كانت دائما تعكس أسبقية السياسي والإداري على العلمي والبيداغوجي ولعل أحسن مثال على ذلك آخر محاولة للإصلاح و المتمثلة في نظام (LMD)، الذي لم تستشر فيه الفئات المعنية كالطلبة والأساتذة. بل جاء بقرارات فوقية وكانت الكلمة الأولى والأخيرة فيه للوصاية، مع تهميش واضح للشركاء الآخرين، رغم أنهم أصحاب الشأن فيه ولا يمكن له أن يبلغ أهدافه ما لم يعمل هؤلاء على إنجاحه.

وعليه وبالنظر لكل ما سبق فالحاجة أصبحت ملحة للشروع العاجل في عملية جادة لإصلاح جذري للتعليم الجامعي لأنه لا يعني بمتطلبات النهوض بالمعرفة العلمية وتسخيرها لأغراض التنمية.

ولإعطاء عملية الإصلاح حظها في النجاح لا بد أن تشتمل على العناصر التالية:

- تحرير مؤسسات التعليم العالي من هيمنة الحكومة وإعطاء الأولوية في تسييرها للعلمي والبيداغوجي، ودمقرطة الجامعة.

- تحسين نوعية مؤسسات التعليم العالي والكف عن سياسة مطاردة الكم على حساب الكيف.

- إقامة نسق متنوع ومرن للتعليم الجامعي والتخلي عن القوالب المغلقة والجامدة.

- الاستفادة من القدرات والكفاءات الوطنية المتوفرة في ميدان البحث العلمي وبتوفير الظروف الملائمة والتحفيزات اللازمة حتى تحقق كامل عطائها.
- تعزيز التعاون مع البلدان الأكثر تقدما للاستفادة من تجاربها وخبراتها.
- تحسين الظروف المهنية والإجتماعية للأستاذ الجامعي.

2- الأستاذ الجامعي و السلطة الحاكمة في الجزائر:

لعل حديث الأستاذ الجامعي في الجزائر اليوم عن دوره ورسالته في المجتمع حديث فيه خلط بين الدور الذي يزعمه لنفسه والرسالة التي يدعي القيام بها، وبين وضعيته الحقيقية في الواقع الفعلي. وحصيلة هذا الخلط هي وعي زائف لديه، نتيجة للتناقض الحاصل بين ما يدعي، ومكانته الحقيقية التي هي دون طموحاته، والصورة التي يرى فيها نفسه.

صحيح أن مشكلة الأستاذ والمثقف عموما " قديمة " — مع اختلاف في المضامين بحسب العصور- حيث لازمه دائما شعور بأن هناك خللا ما في التقييم كلما وضع في ميزان نظام القيم المجتمعية: فالقيمة التي يعطيها هو لنفسه ولمهنته هي عادة أكبر من القيمة التي يعطيها له المجتمع. لذلك كثيرا ما كان موزعا بين موقعين على طرفي نقيض: الوصول إلى أن يكون مقربا من الحاكم فيغنم ما يدره عليه من رزق أو رعاية وجاه (وهو هنا يقبل وضعية السخرة وأن يكون عرضه لتزوات الحاكم)، أو أن يزهد في كل هذا، فيركن إلى العزلة. وهو بذلك كما يعبر ابن المقفع "إما أن يكون مع الملوك مكرما، وإما مع النساك متبتلا". وكل من الوضعين حد أقصى، غالبا ما يبقى الأستاذ أو العالم موزعا بينهما، انجذابه إلى التقرب من أهل السلطة واعتزالهم.[14]

14- علي أومليل: السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1998، ص225، 227.

لكن الأستاذ الجامعي اليوم يملك سلطة العلم وبإمكانه استخدامها لإحداث التغيير المطلوب، وانتزاع المكانة التي يستحقها. فكثير ما يكون للأستاذ وهو يعبر عن آرائه أمام الطلبة شأنه شأن قائد الحزب السياسي وهو يتحدث في القضية نفسها مع المناضلين، أفضل الحظوظ في العمل على تغليب تفسيره للقضية المطروحة. مع العلم أن السلطة العلمية التي يمتلكها أقوى من سلطة القائد السياسي لأنها تستخدم الحجة والمنهج العلمي لإقناع المتلقي الذي يكون وضعه في تبعية، حيث أن خضوعه يرتبط بالضعف النسبي لمعارفه التقنية[15]، فالأستاذ الجامعي الذي يدافع عن فكرة له في ندوة أمام أقرانه، ستكون لديه صعوبات أكثر في تغليب وجهة نظره مما لو كان أمام طلابه. وهكذا يمكن ملاحظة اثر السلطة التي يمتلكها الأستاذ على طلبته ومستمعيه بصفة عامة وإمكانية خضوعهم الفكري والسياسي والنفسي له. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يدرك الأستاذ الجامعي في الجزائر قيمة السلطة التي يمتلكها ؟ وهل يعمل على توظيفها لتغيير أوضاعه وبلوغ المكانة التي يطمح إليها ؟ ولعل الجواب على هذا السؤال يبدو غير ممكن في هذا المقام لأنه يتطلب رصد الكثير من شواهد الواقع. لذلك سوف نقف عند بعض الشواهد التي تبدو أكثر جلاء من غيرها: ومنها: أن الملاحظ يمكنه أن يميز بين أربع فئات من الأساتذة الجامعيين وهي:

- الفئة الأولى: وهي مجموعة قريبة من السلطة الحاكمة أو تعمل على التقرب منها. وهي فئة سلبية بالمنطق الأكاديمي، لأنها تتعمد تبني خطاب السلطة وتروج عن قصد لمفاهيمها وأطروحاتها وذلك طمعا في الظفر برضاها وتحصيل بعض المكاسب. ويغلب في أوساط هذه الفئة تبني مقولات الحياة السياسية في

15 - فيلب براو: (ترجمة محمد عرب ساسيلا)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص 512 .

تحليلاتها بقوة. وكثيرا ما تنجم عن هذا التقارب مساوئ جمة، لأنه يساهم في تزييف الوقائع وتبرير الفعل السياسي في جميع الأحوال.

- الفئة الثانية: وهي أسيرة الماضي، تتحرك في دائرة مغلقة، ترفض النظر إلى الأمام ولا تستطيع التحرر من هيمنة "التراث". وهي بذلك تنتج التخلف وتعيد إنتاج التخلف، وتعادي كل جديد أو مستحدث.

- الفئة الثالثة: وهي فئة منبهرة بالغرب (تمجد الأخر وتحتقر الذات) وتعاني من الاستلاب الثقافي ولا ترى أي مخرج من حالة التخلف التي يعيشها المجتمع إلا بتبني النموذج الغربي.

- الفئة الرابعة: وهي أقلية لا تكاد تعرف، تبدو وكأنها تسبح ضد التيار ومع ذلك تعمل جاهدة على التأسيس لفكر نقدي حر، يتوخى الموضوعية ويعتمد المنهج العلمي لتحصيل المعرفة.

وإذا كانت ظاهرة ولاء المفكر للسلطة قديمة وليست وليدة عصرنا هذا، فان التحرر من التبعية للأخر كما يؤكد ذلك "محمد عابد الجابر" لا يمكن أن تتم إلا من خلال العمل على التحرر من التبعية للماضي، ماضينا نحن. وبعبارة أخرى إن التحرر من الانبهار بل الاستلاب لثقافة الغرب لا يمكن إن يتم إلا عبر – ومع – التحرر من هيمنة" التراث". والتحرر من التراث لا يعني الهروب منه ولا الإلقاء به في سلة المهملات، مثلما أن التحرر من ثقافة الغرب لا يعني الانغلاق دونها، إن التحرر من الغرب – ونحن هنا نتحدث في دائرة الثقافة والفكر – معناه التعامل معه نقديا، أي الدخول مع ثقافته التي تزداد عالمية، في حوار نقدي[16].

16- محمد عابد الجابري: إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 4، بيروت، 2000، ص 43.

وعليه فانه من الضروري لنا سواء من أجل حل مشاكل ماضينا في وعينا أو من اجل بناء مستقبلنا العمل على نشر الثقافة العلمية والفلسفية وتكريس أساليب البحث العلمي ومناهجه، انه الشرط الضروري لتدشين عصر تدوين جديد يؤسس للمستقبل بما يستجيب لمتطلباته ويفي بحاجته.

3- الجامعة الجزائرية والحكم الراشد:

يعتبر الحكم الراشد هدف تسعى إليها كل المجتمعات من أجل تغيير واقعها وتجاوز حالة التخلف التي تتخبط فيها أو للرفع من مستوى آداء وكفاءة مؤسساتها السياسية لضمان أكبر قدر من الفعالية والمشاركة الشعبية. والملاحظ أن هناك تفاوت بين هذه المجتمعات في اعتماد المعايير الكفيلة لبلوغ هذا الهدف. وبالنسبة للجزائر تبقى محاولات تأسيس حكما رشيدا بالمقاييس المتعارف عليها والمنصوح باعتمادها جد محتشمة وذلك لعدة أسباب منها:

أ- كفاءة المؤسسات: تتوقف كفاءة المؤسسات على فعالية مستخدميها وصناع القرار فيها من ناحية الولاءات والمرجعيات والخلفيات والطموحات والأهداف المسطرة وكذا الوسائل المعتمدة لبلوغها. وفي حالة الجزائر يمكن ملاحظة تفشي ظاهرة الاعتماد على الولاء والمحسوبية والزبونية والعشائرية في إسناد مناصب المسؤولية وحتى في ظل التعددية. (الشكلية) لم تسلم قوائم المترشحين لمختلف الاستحقاقات الانتخابية من هذه الممارسات التي كثيرا ما تسقط من حساباتها عنصري الكفاءة والالتزام بدليل أن هذه المؤسسات كثيرا ما تحولت إلى مطية لتحقيق منافع شخصية على حساب الصالح العام وفي تنكر مفضوح للوعود والتعهدات التي على أساسها تم انتخابهم.

ب- طبيعة صنع القرار:

تتميز آلية صنع القرار في الغالب (المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية خاصة) بكونها رهينة دوائر ضيقة ومستترة تأخذ في المقام الأول مصالحها

ومصالح من يوظفها ويرعاها، قراراتها لا تكون محصلة لنقاش واسع مفتوح على البدائل والخيارات الأخرى. كما أنها تعتمد على مراكز ومكاتب الدراسات الأجنبية لطلب الاستشارة والمعونة التقنية وتغلق الأبواب أمام الكفاءات الوطنية.

جـ- السياسات المنتهجة:

كثيرا ما تفتقر السياسات المنتهجة إلى الرؤيا العلمية المتكاملة بسبب تهميش الكفاءات مثلما أشير إليها سابقا والاعتماد على دوائر ضيقة محدودة الرؤى، ولاؤها لمصالحها ولا تؤمن بفحوى السياسات التي تزعم السلطة باعتمادها السعي لخدمة الصالح العام.لذلك تبقى هذه السياسات قاصرة على بلوغ الأهداف والمرامي المعلن عنها من طرف السلطة .

د- غياب سلطة مضادة:

وينسحب الأمر على الجانبين: السياسي نظرا لغياب المعارضة الفعلية القادرة على بلورة خطاب سياسي بديل يقترح الحلول لمشكلات الواقع الاجتماعي المعاش ويقدم خيارات أخرى لما تقترحه السلطة الحاكمة والعلمي نظرا لعدم وجود مؤسسات وهيئات علمية مستقلة تقوم بالبحث في مجالات الواقع الاجتماعي على اختلاف أنواعها لتشريحه بكل موضوعية، حتى يتسنى مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها مع ما تقدمه المؤسسات الرسمية من معلومات وبيانات وإحصاءات حول هذا الواقع. وحتى الهيئة الوحيدة التي عرفت بجديتها وموضوعية تقاريرها وهي المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي أصبحت تقلق السلطة مما دفع بها للضغط على رئيسه ودفعه للاستقالة فاسحا لها المجال لاختيار من تريد ليخلفه.

هـ- المشاركة الشعبية:

في ظل غياب ديمقراطية حقيقية (أحزاب سياسية ضعيفة أو تابعة، صحافة مقيدة حينا وموجهة أحيانا أخرى، جمعيات غير مستقلة وغير فاعلة...) يتعذر على المواطن ممارسة حقه في المساءلة والرقابة ومحاسبة ممثليه في المجالس المنتخبة.

وينطبق هذا الأمر على الجامعيين سواء كمواطنين أو بصفتهم موظفين في المؤسسة الجامعية، أين تطغى الاعتبارات غير الموضوعية كالولاء والعشائرية في إسناد مناصب المسؤولية في حين توصد الأبواب أمام الكفاءات والرؤى المخالفة.

ويصعب الحديث عن دور معين للجامعيين في ترشيد الحكم بالجزائر. في ظل هذا الوضع الذي أريد فيه لهم أن يكونوا على هامش الحياة السياسية في الجزائر من حيث كونهم قادرين على إنتاج الأفكار الأصيلة والنيرة التي من شانها أن تؤطر النقاش حول قضايا المجتمع وتطلعاته وتعمل على رشدنته، وليس بمعنى تسييسهم أو إقحامهم في صراعات سياسية لخدمة أغراض مشبوهة.

في ظل هذا الوضع الذي دفع بالكثير من الكفاءات الجامعية إلى الهجرة خارج الوطن. وساهم في تأزيم وضعية من اضطروا للبقاء نظرا للتدهور المستمر في ظروفهم المهنية والاجتماعية والعمل الدائم على تحييدهم والزج بهم في دوامة مطاردة لقمة العيش عوض التركيز على مهمتهم الأساسية المتمثلة في التدريس والبحث العلمي.

ويكفي القيام بمقارنة بسيطة بين الدخل الشهري للأستاذ الجامعي في الجزائر مع الدخل الشهري لنضيره في البلدان المجاورة ليتضح حجم المعانات ودرجة الإجحاف الممارسة في حقه.

. وليس معنى هذا أن الجامعيين لا يتحملوا مسؤولية الوضع التي آلت إليه الجامعة ومن ثم وضعهم على اعتبار أن لهم نصيب من المسؤولية في تدني مستوى الدارسين، وضعف الإنتاج العلمي بموقفهم السلبي من الأوضاع القائمة وعدم الاكتراث لما يحدث داخل أسوار الجامعة وكأن الأمر لا يعنيهم. بل أصبح الكثير منهم يجاري ما يحدث في المجتمع وتناسى دوره في توجيه المجتمع والإسهام في إيجاد الحلول لمشكلاته.

وحتى الإنتاج والنشر العلمي أفرغ من محتواه وأصبح محكوما باعتبارات غير علمية، حيث أن الغالبية العظمى من المقالات العلمية المنشورة كتبت ونشرت،

بهدف الترقية وأن ما يرجع إليه منها لا يتجاوز نسبة ضئيلة جدا مما ينشر، أنها تفقد قيمتها خلال فترات زمنية تتقلص وبسرعة مع مرور الوقت كما أن النمو المتسارع في عدد الدوريات العلمية وتهافت الناشرين والأكاديميين على النشر أدى إلى الحط من قيمة النشر العلمي كمعيار للكفاءة [17].

ونفس الشيء يمكن أن يقال على ظاهرة تنظيم ملتقيات علمية على المقاس، سواء في اختيار عناوينها التي كثيرا ما يراعى فيها إرضاء السلطة رغبة أو رهبة أو في انتقاء المشاركين والمدعوين إليها والذي كثيرا ما تحكمه اعتبارات مصلحية وأيديولوجية مما يجعل حظوظها في تحقيق الأهداف العلمية المتوخاة ضئيلة جدا وتتحول إلى ولائم لتبديد المال العام والمحاباة، كما أن المخابر العلمية ورغم أنها أنشأت حديثا ومن السابق لأوانه تقييمها وأنها تعتبر بذرة أمل يمكن للأستاذ الباحث أن يعيد لنفسه الاعتبار من خلالها إلا أن بعض المؤشرات الأولية تنبأ ببداية انحراف البعض منها على الوظيفة التي أنيطت بها، حيث يلاحظ أن الانتساب إليها ليس في متناول الجميع وتبقى الاستفادة من بعض امتيازاتها حكرا على البعض دون الآخر، كما أن مردودها مازال متواضعا وبعيدا عن الانشغالات الفعلية للمجتمع إضافة إلى أن طريقة تسييرها تبقى في حاجة إلى تفعيل وتحريرها من طغيان البيروقراطي والإداري.

وعليه فالحاجة إلى العمل على تأسيس علاقة جديدة بين الجامعة الجزائرية والنظام السياسي قائمة على الثقة المتبادلة، تبدوا أكثر من حيوية خاصة في وقتنا الراهن الذي يشهد نمو مطرد لسلطة العلم ودوره المتنامي في حسم الصراعات وإيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية المختلفة، ولا سبيل لبلوغ حكما رشيدا بمعزل عن دور فاعل ومؤطر للجامعة والجامعيين.

---

17 – أسامة أمين الخولي، التعليم العالي: البحث عما وراء النموذج، مركز الدراسات الوحدة العربية – بيروت – 2002 ص 69.

خاتمة:

لقد بات واضحا أنه من الضروري العمل وبسرعة على الانتقال من النموذج الحالي للتعليم الجامعي في الجزائر الذي تراكمت مشاكله، إلى نموذج جديد أصلح منه، من شأنه أن يساهم في تفعيل دور الجامعة وتمكينها من قيادة مسيرة المجتمع، نحو التغيير والتنمية المنشودة .

وقد يكون هذا الانتقال مؤلما سواء لمؤسسة التعليم الجامعي أو للمجتمع ككل إذ يمكن له أن يطيح بقيادات لها تاريخها وعطاؤها على امتداد عدة سنوات وذلك عندما يصعب عليها أن ترى النموذج الذي عملت في ظله واستفادت من آلياته يتداعى.

ولعله من الأهمية الإشارة إلى أن البحث عن نموذج بديل للتعليم العالي هو انشغال كل المجتمعات، ومن الحكمة أن نتوقع أن أنماطا كثيرة مما تعودنا عليه داخل القطاع سوف تختفي أو تتعدل تعديلات جوهرية وبأسرع مما يتوقع الكثيرون ومن الحكمة أيضا ونحن نبحث عن نموذج جديد أن ننحو منحا استقلاليا يرتبط ارتباطا وثيقا بحاضرنا ومستقبلنا واحتياجاتنا، بقدر ما يأخذ في الاعتبار ما يجري وما سوف يجري فيه في المستقبل القريب من تحولات.

وبالنظر لكل محاولات الاحتواء والتوظيف للجامعة والجامعيين من طرف النظام السياسي في الجزائر — وهي ظاهرة ليست جديدة وليست حكرا عليه — فإن الجامعة تبقى الراعي القائم على حماية التراث الثقافي للمجتمع، وعليها دور لابد أن تلعبه في تكريس مهمتها الطلائعية في قيادته، وفرض سلطتها العلمية لدرء كل محاولات الإنحراف والمساس بهذا الدور.

ولن يتأتى لها ذلك إلا بضمان حرية الفكر الأكاديمي ودمقرطتها وارتباطها الوثيق والدائم باهتمامات المجتمع وتطلعاته والنفاذ إلى أعماقه.

ومن هنا تبرز أهمية دور الجامعة والجامعيين في ترشيد الحكم بكل مقوماته ومفاصله، بل أنها يجب أن تكون في قلب وصدارة السعي إلى التمكين لهذه الرشدنة وأن كل محاولة لعزلها أو تغييبها مآلها فشل هذا المسعى.

المراجع:

1. حسن كريم – مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد: 309 نوفمبر 2004 .
2. محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.
3. أحمد طالب الإبراهيمي، المفصلة الجزائرية – الأزمة والحل – شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الجزائر 2004 .
4. إسماعيل وآخرون، التهميش والعنف الحضري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الجزائر 2004 .
5. ابراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق القاهرة ،2000.
6. وزير التعليم العالي والبحث العلمي، جريدة الخبر، العدد 4663 الجزائر 2006.
7. علي أومليل: السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية بيروت1998.
8. فيليب براو: (ترجمة محمد عرب ساسيلا)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998 .
9. محمد عابد الجابري ، إشكاليات الفكر العربي المعاصر ، مركز الدراسات الوحدة العربية الطبعة الرابعة ،/ بيروت ، 2000.
10. أسامة أمين الخولي، التعليم العالي: البحث كما وراء النموذج ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002.

نحو رؤية إستراتيجية للحد من الفساد في المجتمع الجزائري

د: فيروز زرارقة
أستاذة مكلفة بالدروس
قسم علم الاجتماع
جامعة فرحات عباس-سطيف

الملخص

لم يعد الفساد ظاهرة محلية تخص مجتمع بعينه بل أصبحت ظاهرة عالمية تستوجب البحث في مسبباتها والتفكير في أساليب حادة وصارمة في مواجهتها والتخفيف من حدة تناميها.

من خلال هذا المقال نحاول التعريف بالفساد وأشكاله، وأسباب انتشاره في المجتمعات النامية، مع تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بقضايا الفساد في المجتمع الجزائري وانعكاساته على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومحاولة التفكير في إستراتيجية لمكافحته والحد منه.

Abstract:

The corruption had not been a local phenomenon that concern a society, but it is a global phenomenon that require searching in their causes and thinking about solutions to resolve it.

In this article; we define corruption and its types, the causes of it spread in developing societies, with presenting some statistics that concern the corruption in Algerian society and its effect on the social, economic, politic domain and trying to find a strategy to struggle this phenomenon

مقدمة

يعد الفساد من أخطر المشكلات التي تواجه الدول النامية نظراً للآثار السلبية للفساد على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من تنوع أنماط الفساد ومسبباته في الزمان والمكان، إلا أنه يبقى في الأساس مشكلة اجتماعية لها أبعاد اقتصادية خطيرة.

وقد تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من الثمانينات، خاصة بعد أن انتشرت وتحولت الظاهرة إلى ظاهرة عالمية مست مختلف الدول والقطاعات نتيجة الانفتاح الدولي والتبادل الاقتصادي، الذي نجم عنه الاختلاس وتقديم الرشاوى وغسل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات والتهريب وغيرها من مظاهر الفساد.

وقد أظهرت العديد من الدول النامية اهتماما واضحا بهذه المشكلة لعدة أسباب منها اختلال الميزان الاجتماعي والكساد الناتج عن سياسات الإصلاح، وظهور طبقة غنية استفادت من التغيرات في السياسات الداخلية لهذه المجتمعات، استغلال المناصب والنفوذ لجمع الأموال، إلى جانب الاهتمام الدولي بهذه الظاهرة خاصة مؤسسات التمويل التي تربط تقديم قروضها بضرورة مكافحة الفساد.

انطلاقا مما سبق، نحاول من خلال هذه المداخلة التعريف بالفساد وأشكاله، وأسباب انتشاره في المجتمعات النامية، مع تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بقضايا الفساد في المجتمع الجزائري وانعكاساته على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومحاولة التفكير في إستراتيجية لمكافحته والحد منه.

1- حول مفهوم الفساد

الفساد ليس ظاهرة محلية وإنما هو ظاهرة عالمية ولكن يختلف من بلد لآخر، وأشد أنواع الفساد ضرراً يقع في الدول النامية وخاصة الدول التي تفتقر إلى

وجود المنظمات غير الحكومية، وتلك التي لم تنضج فيها بعد مؤسسات المجتمع المدني، وتلك التي تكون فيها مثل هذه المؤسسات محظورة، فهذه المنظمات والمؤسسات تساعد على كشف الآثار السلبية للفساد كما هو الحال في الدول المتقدمة"[1]، كما يعني المفهوم العالمي النمطي الأكثر انتشاراً للفساد بأنه "استغلال أو إساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصلحة خاصة"[2].

وهناك نوعان من الفساد، الفساد الصغير الذي نراه ونستشعره في عالم المعاملات اليومية و الفساد الكبير الذي يتم في إطار المعاملات الكبرى في المقاولات والمشروعات والشركات الكبرى.

ويصف البعض الفساد الصغير بالفساد الأبيض إلا أن آثاره قد تكون خطيرة على اقتصاد الدولة خاصة في مجال التعليم وأجهزة العدالة القضائية والتنفيذية ونسق القيم، أما الفساد الكبير فيتمثل في العمليات التي تكون على مستوى سياسي ومستوى اقتصادي عالي.

بمعنى أنه لا تظهر في القطاع العام حالات الفساد الكبير في شكلها الخطير إلا في العلاقة مع الشركات متعددة الجنسيات والمقاولات الكبرى.

ما يلاحظ من خلال هذا التعريف أنه أهمل جانب مهم وحيوي في الاقتصاد وهو دور القطاع الخاص في انتشار الفساد، وهو ما يعكس لنا التوجه الليبرالي الذي يبرر لعمليات الفساد الكبيرة المرتبطة بعالم الشركات الخاصة، وفيه يقول صموئيل هنتينجتون في نظريته عن" الفساد المنتج" أن الفساد يلعب دور" الشحمة" أو" تزييت" العجلة البيروقراطية الحكومية في اختصار الوقت والتسريع بالإجراءات و"تيسير" القوانين"[3].

ففي عهد جمال عبد الناصر وبن بلا وبومدين، لم تكن هناك حالات بارزة للفساد الكبير بل حالات الفساد الصغير من دون التهوين من شأن هذا الأخير،

بينما برز الفساد الكبير مثلاً في الجزائر مع حقبة الخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق.

"أما في المنطقة العربية فإن موجة إصدار قوانين مكافحة غسيل الأموال تمت تحت ضغوط التكيف مع منظمة التجارة العالمية والشراكات الجديدة لاسيما الشراكة الأوروبية – المتوسطية من دون أن ينفي أنه ما تزال هناك دول عربية عديدة لم تصدر بعد تشريعات تجرّم تبييض الأموال، بل إن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998 لم تتطرق إلى العملية الأخطر في الفساد وهي تبييض الأموال"[4].

والفساد وفقاً لتعريف الأمم المتحدة "هو سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص"[5] ويتدرج الفساد من الرشوة إلى عمليات غسيل الأموال وأنشطة الجريمة المنظمة وأنشطة المافيا. ويعرف البنك الدولي الفساد بأنه استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية، والمنصب العام – كما عرفه القانون الدولي – هو منصب ثقة يتطلب العمل بما يقتضيه الصالح العام"[6].

إن مكافحة الفساد يجب أن تنطلق من داخل الدولة نفسها، ولكن في إطار القانون العالمي الجديد فما عادت ممكنة في زمن عولمة الفساد محاصرته وتطويقه إلا على صعيد عمل عالمي.

2- مؤشرات الفساد في الدول العربية [7]

للفساد مؤشرات يمكن ملاحظتها وتسجيلها على أكثر من صعيد، فقد أوضحت دراسة منظمة الشفافية "أمان "لعام 2005 أن من 159 بلدا حصلوا على أقل من 5 نقاط على سلم مؤلف من 10 علامات للبلد الأقل فسادا، موضحا أن هذه المؤشرات تدل على وجود مستويات خطيرة من الفساد في معظم البلدان المشمولة في الاستطلاع. و"منظمة الشفافية الدولية"، تأسست عام

1993، وهي منظمة غير حكومية رائدة في محاربتها للفساد، وتضم حالياً فروعاً في تسعين دولة، وأمانتها العامة في برلين في ألمانيا.

ومن أهم مؤشرات الفساد هو انتشار الفقر وصعوبة تحقيق التنمية، واستندت في تأكيد ذلك إلى قول عميد "الشفافية الدولية"، بتر ايغان "بأن الفساد هو المسبب الأساسي للفقر وهو الذي يمنع تجاوزه" وحسب نتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2005 التي أعلنتها "أمان" فان سبعون دولة – أي ما يقارب نصف عدد البلدان الذي تضمنه المؤشر- سجلت أقل من ثلاث علامات على مؤشر مدركات الفساد للعام 2005، وهذا يدل على وجود مشاكل تتعلق بالفساد، ونجد أن الفساد متفشيا بقوة في التشاد وبنغلادش وتوركمنستان وميانار وهايتي- التي هي من البلدان الأفقر في العالم.

و"مؤشر مدركات الفساد " هو استطلاع للآراء يعكس إدراك رجال الأعمال والمحللين السياسيين المقيمين في بلد ما أو غير المقيمين فيه، ويستند مؤشر مدركات الفساد للعام الحالي إلى 16 عملية مسح قامت بها 10 مؤسسات مستقلة، ويحتوي المؤشر على البلدان التي يتوافر لها ثلاث استطلاعات على الأقل، ويتمثل مؤشر مدركات الفساد لعام 2005 لمنظمة "الشفافية الدولية" على سلم درجات تتراوح بين 10 (نظيف جدا) و0 (فاسد جدا).

وحسب التعريف لما هو مؤشر الفساد المدرك، فانه يرتب البلدان بحسب مدى وجود فساد مدرك في صفوف موظفي الدولة وبين السياسيين فيها، وهو مؤشر مركب يعتمد على معطيات ذات صلة بالفساد نتجت من عمليات مسح متخصصة أجرتها مؤسسات متنوعة وحسنة السمعة، كما أنه يعكس أراء أصحاب أعمال ومحللين من جميع أنحاء العالم بمن فيهم مختصون ومحللون من البلد الجاري تقويمه، ويركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استعمال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، وأشارت المنظمة إلى

أن التخلص من الفساد وتطبيق الإصلاحات تشكلان الأساس لجعل المساعدات أكثر فعالية وتحقيق أهداف التنمية الإنسانية والاقتصادية التي حددها المجتمع الدولي، و على الزعماء الكف عن المغالطات وتنفيذ وعودهم التي أطلقوها لتحسين الحكم الصالح والشفافية والمساءلة.

وأكدت مؤسسة "أمان "تصاعد معدل الفساد ما بين 2004 و2005 في العديد من الدول هي: كوستاريكا، الغابون، النيبال، بابوا نيو غينيا، روسيا، جزر القمر، سيريلانكا، سورينام، ترينيداد وتوباغو والأورغواي، وبالمقابل، شهد العديد من البلدان تقدما ملحوظا خلال السنة المنصرمة في خفض معدل الفساد وهي: استونيا، فرنسا، هون كونغ، اليابان، الأردن، كازاخستان، نيجيريا، قطر، تايوان وتركيا، كما بينت تراجع الفساد في السنوات العشرة الأخيرة في البلدان ذات الدخل المحدود كاستونيا وبلغاريا كولومبيا، وبلغاريا.

ووفقا للاستخلاص العام الذي أجرته مؤسسة أمان لمؤشر مدركات الفساد في الدول العربية فإن لبنان، اليمن، قطر، تحسّن وضعهم بشكل عام، في حين أن ليبيا والعراق وتونس، والبحرين تراجع وضعها بشكل عام، في حين أن بقية الدول مثل فلسطين والسعودية، سوريا، الأردن الجزائر، الإمارات، الكويت، المغرب لازالت تراوح مكانها، وتقدمت فلسطين في ترتيبها العالمي بمرتبة واحدة فقط من المرتبة 108 إلى المرتبة 107، وتحسن مؤشر الفساد من 2.5 في عام 2004 إلى 2.6 في عام 2005، أما على المستوى العربي فبقيت كما هي، وحافظت سلطنة عمان على ترتيبها الأول في الدول العربية حيث تقدمت بمرتبة في الترتيب العالمي وذلك من المرتبة 29 في عام 2004 إلى المرتبة 28 في عام 2005، وزيادة مؤشر مدركات الفساد 0.2 درجة، أما على المستوى العربي فبقيت في المرتبة الأولى عربيا خلال العامين الماضيين، أما بخصوص الدول العربية التي تحسن وضعها في الفترة ذاتها فأشارت النتائج إلى أن لبنان تقدمت أربع

عشرة مرتبة للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 97 إلى المرتبة 83 وتقدمت مرتبة واحدة عربيا وتحسن مؤشر الفساد من 2.7 في عام 2004 إلى نسبة 3.1 في عام 2005، في حين أن اليمن تقدمت تسع مراتب للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 112 إلى المرتبة 103 وتقدمت مرتبتين عربيا، وتحسن مؤشر الفساد من 2.4 في عام 2004 إلى نسبة 2.7 في عام 2005، أما قطر فقد تقدمت ست مراتب للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 38 إلى المرتبة 32 وتقدمت مرتبتين عربيا وتحسن مؤشر الفساد من 5.2 في عام 2004، إلى نسبة 5.9 في عام 2005 ومصر تقدمت في ترتيبها العالمي سبع مراتب من المرتبة 77 إلى المرتبة 70، بالإضافة إلى تحسن مؤشر الفساد من 3.2 في عام 2004 إلى 3.4 في عام 2005، أما على المستوى العربي فتقدمت مرتبتين وذلك من المرتبة العاشرة إلى المرتبة الثامنة.

وحسب النتائج فان كل من السعودية وسوريا وفلسطين والأردن والجزائر، فبقيت تراوح مكانها رغم حدوث بعض التقدم الطفيف، مشيرة إلى أن السعودية قد تقدمت في ترتيبها العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 71 إلى المرتبة 70، وبقاء مؤشر الفساد كما هو 3.4، أما على المستوى العربي فقد تراجعت مرتبة واحدة من المرتبة الثامنة إلى التاسعة عربيا، في حين تقدمت سوريا في ترتيبها العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 71 إلى المرتبة 70، وبقاء مؤشر الفساد كما هو 3.4 أما على المستوى العربي فقد تراجعت مرتبة واحدة من المرتبة الثامنة إلى التاسعة عربيا، وأشارت المعلومات إلى أن الأردن حافظت على ترتيبها عالميا في المرتبة 37 وتراجع ترتيبها عربيا من المرتبة 4 إلى المرتبة 5 خلال العامين الماضيين، على الرغم من أنها تقدمت بمؤشر الفساد بنسبة من 5.3 في عام 2004 إلى 5.7 في عام 2005. حافظت على ترتيبها عالميا في المرتبة 97 وتراجع ترتيبها عربيا من المرتبة 12 إلى المرتبة 13 خلال العامين الماضيين، على

الرغم من مؤشر الفساد ارتفع من 2.7 في عام 2004 إلى 2.8 في عام 2005، وبخصوص الدول العربية التي تراجع ترتيبها، أشارت المعلومات إلى أن ليبيا تراجعت تسع مراتب وذلك من المرتبة 108 في عام 2004 إلى المرتبة 117 في عام 2005 عالميا، أما عربيا فتراجعت مرتبتين من المرتبة 14 إلى المرتبة 16، على الرغم من بقاء مؤشر الفساد كما هو 2.5 وأن العراق تراجعت ثماني مراتب وذلك من المرتبة 129 في عام 2004 إلى المرتبة 137 في عام 2005 عالميا، أما عربيا فبقيت في المرتبة 17، على الرغم من تحسن مؤشر مدركات الفساد تحسنا طفيفا، وذلك من 2.1 في عام 2004 إلى 2.2 في عام 2005، كما أن تونس تراجعت أربع مراتب وذلك من المرتبة 39 في عام 2004 إلى المرتبة 43 في عام 2005 دوليا، وذلك بالرغم من أنها حافظت على ترتيبها عربيا، وانخفاض مؤشر الفساد من 5.0 في عام 2004 إلى 4.9 في عام 2005، إضافة إلى تراجع البحرين من حيث ترتيبها العالمي مرتبتين، وذلك من المرتبة 34 في عام 2004 إلى المرتبة 36 أما عربيا فقد تراجعت مرتبة واحدة من المرتبة 3 إلى المرتبة 4 مع بقاء مؤشر الفساد 5.8 خلال العامين الماضيين.

جدول رقم 01: مؤشر مدركات الفساد للدول العربية في عام 2004 // 2005 (8)

عام 2004			عام 2005		
الدولة	الترتيب	مؤشر الفساد	الدولة	الترتيب	مؤشر الفساد
عمان	1	6.3	عمان	1	6.1
الإمارات	2	6.2	الإمارات	2	6.1
قطر	3	5.9	البحرين	3	5.8
البحرين	4	5.8	الأردن	4	5.3
الأردن	5	5.7	قطر	5	5.2
تونس	6	4.9	تونس	6	5.0
الكويت	7	4.7	الكويت	7	4.6
مصر	8	3.4	السعودية	8	3.4

السعودية	9	3.4	سوريا	9	3.4
سوريا	10	3.4	مصر	10	3.2
المغرب	11	3.2	المغرب	11	3.2
لبنان	12	3.1	الجزائر	12	2.7
الجزائر	13	2.8	لبنان	13	2.7
اليمن	14	2.7	ليبيا	14	2.5
فلسطين	15	2.6	فلسطين	15	2.5
ليبيا	16	2.5	اليمن	16	2.4
العراق	17	2.2	العراق	17	2.1

3- أوجه وأشكال الفساد :

للفساد وجوه وأشكال عديدة يمكن اختصارا حصرها في النقاط التالية:

- التقصير في أداء الوظائف الموكولة للأفراد، حيث تظهر عدم الكفاءة والجدارة في الحصول على المنصب، لعجز أو لعدم القدرة على التسيير الجيد للعمل، خاصة في مجال إدارة الأعمال أو التمثيل الدبلوماسي وتسيير الشركات والإدارات.
- الفشل في اتخاذ مواقف وتدابير عاجلة للقضاء على الإرهاب والفساد على مدار سنوات عديدة. حيث شبكات الفساد، لاسيما على مستوى تمويل الشبكات الإرهابية والجريمة المنظّمة، "التي استفادت من ما يسمى بـــ" الجنان المالية والضريبية" التي تستقر فيها حركة الإيداعات الناتجة عن عمليات الفساد لاسيما عن عمليات موجة الخصخصة التي اجتاحت العالم في التسعينيات من القرن المنصرم"[9]، حيث تعمل مثل هذه الشبكات على المتاجرة بالإنسان وبالمخدرات والأسلحة، و تبييض الأموال.
- اختلاس المال العام، حيث يتم سحب قروض من بنوك الدولة وتقديمها لرجال الأعمال من القطاع الخاص بفوائد منخفضة ودون ضمانات مقابل الحصول على جزء منها على سبيل الرشوة أو العمولة، والاستيلاء على بعض

الممتلكات العامة عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية أو استئجارها لفترة زمنية طويلة بمبالغ زهيدة.

➢ التهرب الضريبي والجمركي، وغالبا ما يقوم بمثل هذا السلوك رجال الأعمال من القطاع الخاص، من خلال تقديم رشاوى للمسئولين الحكوميين بغية حصولهم على تخفيض أو إعفاء ضريبي لفترة طويلة نسبياً، أو تخفيض الرسوم الجمركية أو إعفائهم من دفعها من خلال تغيير مواصفات السلع المستوردة على الورق بغية الحصول على تخفيضات جمركية والتي يستوجب دفعها لخزينة الدولة مقابل حصولهم على رشاوى من المستورد وهذا هو الاحتيال والتزوير ونهب أموال الشعب، ففي الجزائر "أعلن مدير الجمارك أنه فصل من العمل مئة من الموظفين العاملين في قطاعه بينهم سبعة مديرين مركزيين لتورطهم في قضايا الفساد، وأكد في لقاء تلفزيوني مساء الجمعة أن 530 من موظفي الجمارك خضعوا لمتابعات قضائية بسبب الرشوة والأخطاء المهنية الخطيرة وتحدث مدير الجمارك عن عمليات وصفقات وتحويلات مشبوهة سواء تلك التي تخص تحويل الأموال من الجزائر إلى الخارج أو التي تخص تصدير بضائع من الجزائر من دون دخول الأموال الناتجة عن العملية"[10].

➢ الرشوة المحلية والدولية، وتعني الرشوة تقديم أموال أو هدايا مقابل إنجاز عمل أو تقديم خدمة لشخص أو مجموعة من الأشخاص لا يستحقونها، وتظهر بصورة واضحة في مجال المناقصات، التي يتقدم بها أصحاب القطاع الخاص، حيث تقدم رشاوى للمسئولين الحكوميين للحصول عليها، وهو ما ينتج عنه زيادة في أسعار المواد والسلع الموردة وفي القيمة الإجمالية للمشاريع الاقتصادية والخدماتية، "حيث يقوم القطاع الخاص بإضافة الرشاوي والعمولات إلى التكاليف مما يؤدي إلى تحميل الدولة نفقات إضافية تصل إلى 25 % من قيمة العقود والمشاريع" [11]

- الاختلاس وتحويل القروض والمساعدات الدولية إلى حسابات خاصة سرية، حيث يتم الاستيلاء وبطرق ملتوية وغير شرعية على المال العام من طرف المسئولين عن المؤسسات المالية والخدماتية وتحويلها إلى حسابات سرية في البنوك الأجنبية، كما يقدم بعض الأشخاص على تحويل جزء من المساعدات الدولية إلى حساباتهم الشخصية، " ففي الجزائر تم الكشف هذه الأيام عن اختفاء 2000 ألفين مليار سنتيم جزائري، من أقدم مصرف عمومي في البلاد، و هو "البنك الوطني الجزائري""BNA" نتيجة عمليات السرقة والنهب من خلال وكالتين له في شرشال وبوزريعة"[12]

من خلال ما سبق يمكن القول أن ظاهرة الفساد واقعة في كثير من المجتمعات، وهي ظاهرة مركبة ذات أبعاد متعددة، وأسباب مختلفة ومتنوعة، فما هي إذا أسباب تفشي هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري؟

4- أسباب انتشار الفساد في الجزائر

لا شك أن ظاهرة الفساد من الظواهر الاجتماعية المعقدة والتي يصعب تفسيرها وتحليل العوامل المتسببة في حدوثها، فهو هو نتاج لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة.

-الأسباب الاجتماعية

- ضعف مستوى المعيشة: لا يمكن القول بأن الفساد متمركزا في أعلى قمة السلطة فقط، بل نجد أن الفساد منتشرا وبكثرة بين عامة الناس من خلال مختلف الممارسات والمخالفات والتجاوزات التي يقومون بها، فتدني الظروف الاجتماعية والصحية لأفراد المجتمع يدفعهم للتورط في أفعال وممارسات فاسدة وغير مشروعة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية كقبول الرشوة من طرف أبسط موظف، حتى ولو كان حارسا في عمارة، أو التجارة في الممنوعات والتهرب من دفع الضرائب والمستحقات المالية.

➢ سيطرة القيم الثقافية السلبية: حيث أن تلعب القيم الثقافية دورا كبيرا في انتشار الفساد، فالمحاباة مثلا وقيم العائلة الممتدة من القيم المشجعة على الفساد، حيث تعتبر عملية تقديم الخدمات والتسهيلات لأبناء العائلة الواحدة وتوظيف الأخ والعم وابن العم والأقارب والأصدقاء من القيم الإيجابية في العائلة الممتدة والتي تقوي من الروابط والعلاقات بين أفراد العائلة الواحدة، بينما تعد من وجهة نظر الغرب من القيم الانحرافية التي لا تقوم على مبدأ الاستحقاق والجدارة في الحصول على الوظائف مثلا.

- الأسباب الاقتصادية

➢ بروز ظاهرة التفاوت الطبقي أو اللامساواة والفقر: ويظهر من خلال انخفاض أجور الموظف الحكومي والضغوط المادية والنفسية التي يعاني منها (الطبقة الدنيا) من جهة وما يلاحظه من مستوى اجتماعي فاحش يعيشه أفراد الطبقة العليا، وهو ما يدفعه إلى القيام بعمل إضافي لتحسين مستواه المعيشي من خلال قبول الرشوة أو الاختلاس.

➢ عدم وجود رقابة أو نظام قانوني عقابي يردع المخالفين للقوانين، حيث يتمتع أغلب المسئولين بحرية واسعة في التصرف ويستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى من الشركات (القطاع الخاص) أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات.

➢ الحصول على أمـــوال ضخمة من خلال الرشاوى، حيث ومن خلال عقود تجارية وتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردين، إلى جانب العلاقات التجارية والصناعية القائمة على المحسوبية والعلاقات الشخصية مثل (الإعانات والاستقطاعات الضريبية)، يحصل المسؤولون الحكوميون على أموال ضخمة، مثلما يحدث في حالة الموارد الطبيعية كالبترول و الغاز، حيث أن الأرباح غير

العادية متاحة لمن يستخرجون البترول و الغاز، إذا فمن الطبيعي تقديم الرشاوى للمسئولين عن منح حقوق استخراجه"[13]

- التزايد الطـــردي للفساد مع عملية التحديث في المجتمع، ففي ظل التحول الاقتصادي وعمليات الخصخصة ازدادت عمليات النهب وغسيل الأموال والتهريب والتهرب الضريبي

- الأسباب السياسية

- عدم تنفيذ القوانين وانتهاكها واللامبالاة من طرف رجال الشرطة والجهاز القضائي الذي نجده في أغلب الأحيان متورطا في كثير من قضايا الفساد.
- فساد قمة الصفوة، واستغلال الـــمناصب لتحقيق مآرب شخصية واستغلال النفوذ للحصول على المال العام.
- غياب الديمقراطية واحتكار السلطة في يد صفوة قليلة، مما أدى إلى تهميش دور ومشاركة أفراد ومؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤون الدولة، مما ولد صراعا عنيفا حول السلطة، أخذ عدة أشكال.
- ضعف المشاركة السياسية وغيابها في كثير من الأحيان، وكذلك ظهور بعض الانقسامات والصراعات الداخلية سواء كانت ذات طابع سياسي أو ثقافي.

وباختصار يمكن إيجاز أهم أسباب الفساد في النقاط التالية:

- الحرية الواسعة في تصرف المسئولين
- الحصول على ريع مادي
- انخفاض الأجر وتفاقم الفقر
- دور وأهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية
- سيطرة الحكومة المطلقة على الثروة الاجتماعية

- ضعف المجتمع المدني ومؤسساته وعدم قدرتها على مساءلة ومراقبة المسئولين
- عدم وجود عقوبات أو نظام للجزاء يردع مرتكبي هذه الأفعال.

5- الجهود الدولية في مكافحة ظاهرة الفساد (14)

لقد فرضت ظاهرة الفساد على المجتمع الدولي الاهتمام بها ووضعها في أجندة أولوياته سواء على المستوى المجتمع المدني المحلي أو على المستوى العالمي، حيث نجد اليوم منظمة الشفافية العالمية حاضرةً بقوة في مراصد الشفافية والنزاهة وفي صلب تكوينات مؤسسات المجتمع المدني، و تم تطوير الاتفاقيات العديدة التي تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2003.

لقد تم عقد الكثير من التجمعات الإقليمية والاتفاقيات التعاهدية ضد الفساد مثل منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون، ووصل تأثيرها إلى الاتحاد الإفريقي، كما قرر المجلس الوزاري الأوروبي تجريم تقديم الشركات رشوةً إلى المسئولين الحكوميين لتيسير مشروعاتهم، كما أكدت قمة اسطنبول لحلف شمال الأطلسي على أولوية مكافحة تبييض الأموال، وغير ذلك لكن اتفاقية الأمم المتحدة نفسها لم توضع حتى الآن موضع التنفيذ، كما أن هناك تقصيراً كبيراً في إعادة بناء القوانين الوطنية وتكييفها مع القانونيات العالمية الجديدة البازغة، حيث تستفيد شبكات الجريمة المنظّمة بشكل فعال من هذا التباين في القوانين، لاسيما أن معظم هذه القوانين لا تلحظ تلك الأساليب الجديدة المتعلقة بما تتيحه عمليات الفساد، ففي الجزائر أثارت قضية إسقاط المادة السابعة من مشروع قانون مكافحة الفساد، ضجة واعتراض كبير من طرف نواب المجلس الشعبي بخصوص إسقاط المادة السابعة من مشروع قانون مكافحة الفساد.

6- مبررات الاهتمام بالفساد

من المعروف أن التنمية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق، إلا عن طريق توفر جملة من الشروط من أهمها الشفافية والمسائلة والحكم الصالح والرشيد، وفي غياب هذه الشروط يستفحل الفساد وتعرقل عملية التنمية، وعلى أساس أن الفساد هو الدليل المادي على وجود خلل ما في النظام الاجتماعي، يمكن القول أن للفساد انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وترتبط زيادة الاهتمام بالفساد بجملة من الانعكاسات نذكر منها:

- للفساد وظيفة اجتماعية إيجابية، حيث أنه يعبـــر عن وجود خلل في البناء الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب ضرورة البحث عن ميكانيزمات للقضاء و التخفيف من مسبباته.
- إن مـــمارسة مظاهر الفساد من طرف بعض الأفراد يعد وسيلة لتحقيق بعض الأهداف، أو الغايات ومهما كانت دوافع هذا الفساد يبقى مؤشرا على وجود خلل أو مشكلة ما في المجتمع.
- يعمل الفساد على إضعاف النمو الاقتصادي، "حيث يؤثر عـــلى الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية وخاصةً عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار"[15].
- عـــرقلة عملية الاستثمار نتيجة مـــطالبة الموظفون للمستثمرين للرشوة، الشيء الذي يدفع بالمستثمر إلى تعويض تلك الرشاوى من خلال إضافتها إلى تكاليف المشروع مما يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات ويخفض العائد من الاستثمار"[16].

- يضـــعف الفساد من شرعية الدولة، ويمهد لحدوث اضطرابات وقلاقل تتهدد الأمن والاستقرار السياسي في الدول النامية"[17].
- للفســـاد انعكاسات على الفرد، حيث يقضي المبادرة والإبداع والابتكار، ويعرقل عملية الاستثمار في المشاريع الجديدة.
- يقـــود الفـــساد إلى التـــشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة أو ما يسمى Public bads وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية"[18]
- يساعد الفساد في إعادة توزيع الثروات لصالح الفئة الأكثر قوة في المجتمع خاصة أولئك الذين يحتكرون السلطة، ويقوي من نفوذ وسلطة الأثرياء.
- ظـــهور بعض النشاطات الموازية وغير الإنتاجية، التي تعمل عـــلى الحصول على أكبر قدر من الربح السريع، مقابل جهد بسيط أو تقديم خدمة قانونية.
- التفاوت الطبقي، الذي أدى إلى وجود طبقة فقيرة ومـــحرومة كبيرة في المجتمع، وتقلص نسبة المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني.

7- إستراتيجية الحد منه

لقد أصبحت قضية الفساد في الجزائر من القضايا الهامة والتي حظيت باهتمام الحكومات المتعاقبة وأخذت هذه القضية تشغل فضاءا واسعا في برامج الأحزاب السياسية والدوائر الحكومية، بالنظر إلى الآثار والانعكاسات السلبية الخطيرة التي نجمت من تفشي هذه الظاهرة سواء بين عامة الشعب أو لدى صفوة المجتمع.

إن ظاهرة الفساد ظاهرة مركبة ومتعددة العوامل والمتغيرات، ولذلك ينبغي عند النظر إليها والتعامل معها مراعاة خصائصها ومتغيراتها، ذلك أن أي محاولة للبحث عن الطرق والكيفية التي تخفف من خلالها من حدة وخطورة هذه

الظاهرة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية وثقافة المجتمع والمرحلة السياسية التي يمر بها، وكذلك الأسباب التي أدت إلى نمو وتفشي الظاهرة، وفي هذا الإطار نجد أن الجزائر بدأت تؤسس لهيئة مختصة في مكافحة الفساد، تتشكل من نواب وقضاة في المحكمة العليا ومكتب المدعي العام وممثلين عن مختلف الوزارات والسلطات العامة المعنية بوضع حد لظاهرة الفساد، إلا أن هذا المشروع قد أثار الكثير من الجدل وتم رفض المادة السابعة منه من طرف نواب المجلس الشعبي والتي تنص على التصريح بممتلكات مسؤولية الدولة قبل وبعد توليهم المسؤولية، وهو ما رفضه الكثير من النواب.

ويمكن تصور إستراتيجية لمكافحة الفساد والحد منه من خلال ما يلي:

- إن محاولة رسم إستراتيجية لمكافحة الفساد في الجزائر يجب أن تبدأ أولا وقبل كل شيء بالأخلاق والضمير وقدرة الفرد الجزائري على مقاومة ما يسمى بتحليل ما حرم الله عز وجل، ذلك أن التسلح بالإيمان والأخلاق هو السبيل الوحيد لمحاربة النفس على أخذ ما ليس لها فيه وجه حق، ومن هنا تبدأ الخطوة الأساسية في محاربة هذه الظاهرة التي استفحلت في المجتمعات العربية والإسلامية نتيجة ابتعادها عن تعاليم دينها الحنيف.
- الشفافية في العمليات الحكومية، حيث تعد الشفافية في العمليات الحكومية أمراً ضرورياً لسلامة المالية العامة وحسن الحكم والإدارة والنزاهة والحد من الفساد، ويمكن تعريف الشفافية على أنها " الانفتاح على الجمهور العريض فيما يتعلق بالهيكل والوظائف التي تقوم بها الحكومة، ومضمون سياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام والتوقعات" (19)
- توعية المواطنين بضرورة التبليغ عن كل شخص يعرقل تقديم الخدمات والتشهير به.
- الرفع من الأجور بالنسبة للموظفين العموميين، وتخفيض الضرائب والتعريف بالحقوق للمواطنين، الشيء الذي يقلل من تقاضي الرشاوى.

- وضع نظام جزائي وردعي قاسي لكل من يساهم ويستغل منصبه للحصول على امتيازات غير مشروعة.
- القيـــام بـــإصلاحات داخلية في كل القطاعات التي يتفشى فيها الفساد، خاصة في القطاع الإداري، من خلال إنشاء هيئات مراقبة ومتابعة في المؤسسات الحكومية، وكذا إيجاد ميكانيزمات للإشراف والموافقة على المشروعات من خلال نظام التدوير الوظيفي
- تضييق الفجوة بين الإجراءات الرسمية وغير الرسمية، من خلال ملاحظة تلك الإجراءات الرسمية في الواقع العملي لاختبار مدى فعاليتها ونجاعتها، وتعديلها بما يتوافق وقدرتها على الأداء، وتجاوز مظاهر الفساد.
- مراقبة وتنظيم عملية اتخاذ القرارات وتوزيع العمل على الموظفين بشكل مدروس وتطوير نظم المساءلة بهدف الحد من ممارسات الفساد وتحسين الخدمات الحكومية"[20]
- العـــمل على إيجاد ووضع آليات للتوظيف والترقية على أساس الكفاءة والجدارة والاستحقاق لا أساس قيم المحاباة والقرابة أو الانتماء السياسي.
- الاهتمام بتأسيس الجمعيات بمختلف أنواعها، للقيام بأدوارها الاجتماعية والسياسية وإرساء دعائم الديمقراطية، من خلال محاربتها للفساد وتبليغ المظالم والشكاوى ومحاسبة المسؤولون عن تصرفاتهم الفاسدة، والتشهير بهم عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- استقلالية ونزاهة النظام القضائي، حيث أن أغلب قضايا الفساد تمر بسهولة من خلال القضاء الذي تعش فيه الرشوة والمحاباة، ولذلك فمن أجل الحد من تفشي هذه الظاهرة لا بدمن تنظيف النظام القضائي ومعاقبة كل موظف فيه يتقاضى رشوة أو يقوم بأي سلوك يضلل به العدالة عقابا صارما ورادعا.

خلاصة

تعد ظاهرة الفساد من الظواهر القديمة التي تزامنت مع ظهور البشر، فهي ظاهرة بشرية مرتبطة بالمصالح والسلطة، فالفساد ظاهرة اجتماعية عامة ناتجة من تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية و المؤسسية، إلا أن هناك سمات مميزة له في كل مجتمع بعينه.

وقد انتشرت قضية الفساد في المجتمع الجزائري في النصف الثاني من الثمانينات، مما انعكس سلبا على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحول الفساد من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عالمية، لذلك فإن محاولة البحث عن مسبباته وكذا نتائجه عملية صعبة، في ظل غياب دور مؤسسات المجتمع المدني وعدم وجود نظام سياسي يعمل على الحد من انتشاره، وكيف ذلك وهو متورط في الكثير من المفاسد التي يجني من خلالها ثروات طائلة.

المراجع

1- محمد جمال باروت، مجلة الوطن السعودية، 2004/12/16، www.mowaten.org

2- نفس المرجع.

3- محمد علي البدوي: دراسات سوسيولوجية، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2004، ص 236 4-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،" الفساد : آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته " سلسلة الخلاصات المركزة ، السنة الثانية إصداره / 1999 ، الكويت ص 3.

5- محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الثاني، مصرن 1999، ص 156

6- محمد جمال باروت: مرجع سبق ذكره.

7- هذه المعلومات مأخوذة من موقع في الإنترنيت www.google.com

8- نفس المرجع

9- زياد علي عربية: الفساد وإستراتيجية الحد من تناميه، مجلة الدراسات الإستراتيجية، جامعة دمشق، سوريا، العدد 16، 2005، ص 100

10-"طرد 100جمركي بسبب الرشوة وسوء التسيير"، جريدة الخبر، عدد 4607، الأحد 22جانفي 2006، ص 2

11- زياد علي عربية: مرجع سبق ذكره، ص100.

12- رمضان بالعمري، "أيام سوداء" يعيشها الوزير مراد مدلسي"، القطاع المالي في الجزائر يهتز على وقع فضيحة جديدة، موقع قناة العربية الخميس 10 نوفمبر 2005م، الساعة 18.30.

13- زياد علي عربية، مرجع سبق ذكره، ص 101

14- محمد جمال باروت: "تعولم الفساد"، مجلة الوطن السعودية، 2004/12/16 www.mowaten.org

15- أماني غانم، " الجهود الدولية لمكافحة الفساد "، ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية، مركز دراسات الدول النامية، القاهرة ، 1999 ، ص 358 – 359

16- ماجد عبد الله المنيف، "التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 12، صيف 1998، ص 45

17- هدى متكيس، الشروط السياسية للتنمية – خبرة دول الجنوب"، ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية، مركز دراسات الدول النامية ، القاهرة ، 1999 ، ص 30

18- نفس المرجع السابق، ص 31

19- زياد علي عربية، مرجع سبق ذكره، ص118

20- صندوق النقد الدولي ، " آفاق الاقتصاد العالمي 1998 ، بيروت ، مكتبة لبنان 1997 ، ص 143-153

التهيئة الإقليمية في الجزائر
بين مستلزمات الحكم الرشيد والممارسة في المجال الجغرافي

أ. لحسن قرطاس
أستاذ مساعد مكلف بالدروس
قسم علم الاجتماع
جامعة فرحات عباس/سطيف

الملخص:

أصبح مفهوم الحكم الرشيد احد إشكاليات التهيئة الإقليمية، وخاصة سياسات المدن وتسييرها. بحيث انه يضمن تجانس العناصر المكونة للإقليم مثل البيئة الجغرافية، والسكان، والأنشطة الاقتصادية ويقلص حدة الاختلالات، وبؤر التوتر الاجتماعي. بحكم الموقع الجيوسياسي للجزائر –في قلب البحر المتوسط– فلا يمكن أن تكون خارج إطار التحولات الدولية السريعة، التي يميزها بروز اقتصاد شامل والعولمة التي تفتح وتلغي الحدود. وفي هذا السياق الجديد فان على الجزائر أن تكشف من عوامل النجاح وطرق الأداء ومن أهمها الحكم الرشيد وتشخيص محتوى إقليمها..سنحاول الوقوف على التجربة الجزائرية من خلال المجهود التنموي وبتعبير آخر الوقوف على العلاقة بين الحكم الرشيد والتهيئة الإقليمية التي تعبر البعد المحلي للتنمية.

الكلمات المفاتيح: الحكم الرشيد، التهيئة الإقليمية، أدوات التسيير الحديثة، ظاهرة الساحلية، الضغط الديموغرافي، المدن الجديدة.

مقدمة:

أصبح مفهوم الحكم الرشيد أحد إشكاليات التهيئة الإقليمية وخاصة سياسات المدن وتسييرها. بحيث إنه يضمن تجانس العناصر المكونة للإقليم مثل البيئة الجغرافية، والسكان والأنشطة الاقتصادية، ويقلص حدة الاختلالات الإقليمية، وبؤر التوتر الاجتماعي.

بحكم الموقع الجيوسياسي للجزائر – في قلب البحر المتوسط – فلا يمكن أن تكون خارج إطار التحولات الدولية السريعة، التي يميزها بروز اقتصاد شامل والعولمة التي تفتح المجالات وتلغي الحدود. وفي هذا السياق الجديد فإن على الجزائر أن تكشف من عوامل النجاح وطرق الأداء ومن أهمها الحكم الرشيد وتشخيص محتوى إقليمها.

يعد **الحكم الرشيد** من بين الاهتمامات الجوهرية للمجتمع الدولي في القرن 21 بحيث لا يمكن تجسيد الأهداف الإستراتيجية للتنمية دون حكم رشيد، على الرغم من حداثة المصطلح (الحكم الرشيد) إلا أن مفهومه شاسع جدا، ويمكن تلخيصه في منظومة التسيير والحكم التي تقوم على: الإدارة، اللامركزية، المسؤولية ، الشفافية، الفعالية، والعدالة، كما يؤخذ في الاعتبار مدى مشاركة المواطن ومختلف الفاعلين في المجتمع المدني، كل هذا على المستوى النظري.

أما في جانب الممارسة فسنحاول الوقوف على التجربة الجزائرية، من خلال المجهود التنموي وبتعبير آخر الوقوف على العلاقة **بين الحكم الرشيد والتهيئة الإقليمية** التي تعتبر البعد المجالي للتنمية.

ونظرا لشساعة المجال الجغرافي 2.3 مليون كلم^2 وتنوع البيئة الجغرافية فهل أنتج ذلك صعوبة في التحكم فيه وإدارته؟ لماذا الفوارق الجهوية ؟.

أي المجالات أولى بالتنمية؟ هل يتطلب ذلك إعادة النظر في التخطيط المجالي؟

I – مراحل سياسة التهيئة الإقليمية في الجزائر:

فترة ما قبل الاستقلال: إن واقع اليوم هو نتيجة لترسبات الماضي، وعليه نحاول الوقوف على مراحل سياسة التهيئة في الجزائر.

إن تنظيم المجال الجغرافي الذي كان قائما على القبيلة والتعاون والتكامل المجالي (ظاهرة العشابة)[1] تبادل المنفعة بين الإقليم الصحراوي والتلي إلى أن جاءت الإدارة الاستعمارية التي عمدت إلى خلق الملكية الخاصة ومزقت البنية التكاملية حيث ركزت على أقاليم دون أخرى (الإقليم الساحلي، الأراضي الخصبة) وهمشت أقاليم أخرى (مناطق داخلية، مناطق الحدود، الصحراء...إلخ)

حيث ورثت الدولة الجزائرية مجالا جغرافيا متعدد الإختلالات تتلخص في ظاهرة الساحلية (تركز الثقل الاقتصادي والهياكل والسكان على المدن الساحلية مما استوجب حتمية التفكير في كيفية إعادة التوازنات الكبرى بين الأقاليم (التوازن الجهوي).

2. مرحلة ما بعد الاستقلال:[2]

أ – مرحلة التوازن الجهوي 1962 – 1978:

تميزت بظهور المخططين الرباعيين (1970 – 1973) و(1974 – 1977) ركزت على إنجاز المشاريع الكبرى إضافة إلى دعم بعض المناطق الأكثر مشاكل ببرامج خاصة للتنمية مثل تيارت وسطيف .

إذ أن هذا المجهود لم يعالج الاختلالات القائمة دليل ذلك استفحال ظاهرة النزوح الريفي من المناطق الداخلية الفقيرة إلى مدن الإقليم الساحلي: عنابة – الجزائر – وهران – زادت من تفاقم الأزمة الحضرية رغم أن الخطاب السياسي

1 - MARC COTE . l'espace Algérien – OPU 1983 P 38

2 – الجزائر غدا وضعية التراب الوطني – وزارة البيئة والتهيئة العمرانية، ص 64/63.

والسلطة الإدارية كانت غايتها العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي لكن العكس هو الذي نتج (تعميق الفوارق).

ب- مرحلة 1978-1986: تم إحداث وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ابتداء من سنة 1980 كما تأسست الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية 1981 مع تدعيم الولاية والبلدية بمخططات للتهيئة.

وتم تدعيم مجال التهيئة العمرانية، بقانون آخر سنة 1987 لمحاولة التنسيق بين المخططات الجهوية مع المستوى الوطني.

لكن التجربة بقيت مبتورة على عدة مستويات لأسباب أهمها:

- تداخل صلاحيات عدة وزارات مثل وزارة التخطيط، ووزارة الإسكان.
- تفضيل الاهتمام بقطاع واحد دون النظرة الشمولية للإقليم.
- تغييب دور المواطن في صناعة القرار.

جـ- 1986 - 1994: تراجع الضبط المجالي وانفلات التسيير العقلاني قبل الانفلات الأمني

بعد الأزمة النفطية لسنة 1986 التي أدت إلى سقوط حر لسعر البترول (أقل من 8 $) وانخفاض قيمة الدولار.

. إضافة إلى التوجهات الجديدة للاقتصاد الحر وتبديد قدرات ليست من باب الأولوية فقد تفاقمت الاختلالات بين الأقاليم، الريفية والحضرية، أدت إلى انفجار الوضع الأمني ودخول البلاد في دوامة العنف والبناء الفوضوي وميزها سلب احتياطات عقارية واسعة.

*** الرهانات الجديدة من 1994 إلي يومنا هذا:**

استلزم الوضع السابق إلى إعادة النظر وتغيير استراتيجية الحكم والتسيير بدءا باسترجاع الأمن والسلم الذي يؤهل إلى استرجاع الإرادة. كما تم تدعيم المنظومة القانونية بقانون المدينة وتركزت الاهتمامات الجديدة للدولة فيما يلي:

- تحديد الإستراتيجية بصفتها الضامن للسيادة الوطنية والوحدة والتماسك الاجتماعي.
- دور المصحح والمنظم للتوازنات الكبرى الاقتصادية والمالية.
- التركيز على المشاريع الكبرى والتجهيزات المهيكلة مثل الطرق والسدود.

II -عوامل نجاح الحكم الرشيد وعوائقه الإقليمية:

إن اتخاذ القرار وتطبيق قواعد النظام جد صعب على مستوى الإقليم نظرا للثقل الجغرافي والبشري و الاقتصادي لهذا الإقليم.[3]

إن إنتاج فكرة جيدة لا يكفي إذا لم تجسد في واقع مادي على مجال جغرافي كما يتوقف ذلك على مدى قابلية هذا المجال بإمكانياته ومواصفاته ويمكن تشخيص مواصفات المجال الجغرافي الجزائري فيما يلي:

الجانب الطبيعي :

1- شساعة العمق الجغرافي: 2.3 مليون كلم^2 هذا الامتداد يسهل أو يصعب من الوصول إلى الموارد الأولية ويتطلب استعدادات تقنية وإدارية لتسييره وإلا فسوف تحدث فوارق إقليمية.

2- الموقع الجيوسياسي حيث تحتل الجزائر حيزا استراتيجيا مغاربيا لها حدود مع كل بلدان المغرب العربي وفي الحوض المتوسطي فهي طرف فعال في الحوار الاقتصادي والأمني وعلى مستوى الوطن العربي كذلك.

3- تباين الأقاليم الجغرافية من الشمال إلى الجنوب، الساحل، الهضاب العليا، الصحراء، تميزها فروقٌ داخليةٌ متنوعة من حيث المرفولوجيا (جبال هضاب سهول) والمؤهلات.

3 - VINCENT PACINI – comment mieux piloter la gouvernance d'un projet de territoire. WWW. Aradel . ASSO.FR

3- مناخ متوسطي يغطي الإقليم الشمالي إلى أطراف الصحراء أين يمتد المناخ الصحراوي الجاف وعليه فإن غالبية الإقليم الجزائري يسوده الجفاف.

4- المياه بين تذبذب التساقط وضعف التحكم والاستغلال فمن بين 19.2 مليار متر مكعب من المياه السطحية فإن طاقة السدود النظرية لا تستطيع تخزين سوى 5.7 مليار متر مكعب مما يفرض **ترشيد** سياسة استغلال بين قطاعات التنمية (الزراعة، الصناعة، والسكان).

المناطق	المياه السطحية	المياه الجوفية	المجموع
المنطقة الشمالية	12.4 مليار م^3	1.8 مليار م^3	14.2 مليار م^3
الجنوب	-	5 مليار م^3	5 مليار م^3
الجزائر	12.4	6.8	19.2

المصدر الجزائر غدا ص 16

6- محدودية المساحة القابلة للزراعة بحيث تقدر نسبتها بـــ3 % من مجموع مساحة التراب الوطني.

7- انجراف التربة حيث أظهرت دراسات (المكتب الوطني للدراسات من أجل تنمية الريف BNEDER سنة 1982 أن هناك 4 مليون هكتار قابلة للتدهور.

8- خطر الزلازل: تقع الجزائر على الحافة الشمالية للصفحة الإفريقية والتي هي في اصطدام مع الصفحة الأوربية الآسيوية مما يجعل القسم الساحلي الآهل بالسكان أكثر تعرضا للزلازل آخره زلزال بومرداس – الجزائر خلف حوالي 2300 ضحية ودمارا ماديا كبيرا استوجب على الدولة إعادة النظر في مدى استعدادها لمواجهة الكوارث ومحاولة تطبيق التقنيات الجديدة في العمران المقاومة للزلازل وتحديد خريطة الأخطار والفيضانات (أحواض الأودية، الانزلاق..إلخ).

الجانب البشري والعمراني:

كسب العامل الديمغرافي وزنا هاما في معادلة التنمية الشاملة لأنه وسيلة وغاية للمجهودات التنموية كما ارتقى الحديث عن التنمية البشرية Développement humain وبحسب برنامج الأمم المتحدة للإنماء فالتنمية البشرية هي: (عملية توسيع لخيارات الناس في حياتهم اليومية وهذا التوسع يتحقق بزيادة القدرات وطرائق العمل البشرية)[4] فمن الضروري معرفة المواصفات الديمغرافية للمجتمع من أجل مطابقة السياسات والبرامج مع ذلك.

يمكن تلخيص أهم المميزات الديمغرافية للمجتمع الجزائري فيما يلي :

* **نمو ديمغرافي سريع وفي تحول:** لقد تطلب مدة 107 سنوات حتى تضاعف عدد سكان الجزائر حيث انتقل من 3 م ن سنة 1830 إلى حوالي 6 م ن في سنة 1937.

وتضاعف مرة أخرى في مدة 30 سنة (1937 – 1967) حيث انتقل من 6 م ن إلى 12 م ن .

تم تضاعف في مدة أقل من (20 سنة) بين 1967 و 1987.[5] من 12 مليون نسمة إلى 24 مليون نسمة.

. وهي أضخم زيادة سكانية حدثت في تاريخ الجزائر لحد الآن وسوف تواجه الجزائر عدة تحديات بحيث تقدر الزيادة السكانية بـــ: 700.000 نسمة سنويا ويسجل انخفاض طفيف في معدل النمو في السنوات الأخيرة، وفي حالة سوء التسيير والتوزيع سيعرض البلاد إلى اختلالات أكثر عمقا.

4 - PNUD Rapport mondial sur le développement humain NEW YORK 1999

5 - Démographie et population Mastefa Khiati – Démographie et pop . opu p 52

- **سوء توزيع على المجال الجغرافي :**

توزيع السكان وفق الوحدات التضاريسية الكبرى في الجزائر 1998

	المساحة التقريبية كلم^2	%	السكان بالآلاف	%
الشريط الساحلي	45000	1.9	11000	37.8
التل + السهوب	255000	10.7	15300	52.6
الشمال	300000	12.6	26300	90.3
الجنوب	2080000	87.4	2800	9.7
الجزائر	2381741	100	29101	100

Armature urbaine collections Statistiques N° 97 RGPH 1998

هناك تركز شديد للسكان على المنطقة الشمالية تصل النسبة إلى 90.3 % من مجموع السكان أي ضغط ديموغرافي ويعني أن 9/10 من سكان الجزائر يعيشون على 1/10 من المساحة الإجمالية. في حين أن عشر السكان 1/10 يعيشون على حوالي 2 مليون كلم^2 في الإقليم الصحراوي.

- **إن هذا الاختلال الرهيب في التوزيع يحتم إعادة النظر في سياسات التنمية وطريقة الحكم والتنظيم في كيفية تقليص هذه الاختلالات.**
- **نمو الشبكة الحضرية بدافع ديمغرافي أكثر منه اقتصادي:**

إذا كان نمو سكان الريف بقي بطيئا * 11.6م ن في سنة 1987 و12.6 م ن سنة 1998* فإن سكان التجمعات الحضرية في تزايد حساس بحيث انتقل من 11.4 م ن سنة 1987 إلى حوالي 17 م ن في سنة 1998 وبالنظر إلى الجدول الموالي:

الحجم	تطور عدد التجمعات الحضرية		
	1987	1998	الزيادة
أكثر من 100000	16	32	16
100000 – 50000	26	34	08
500000 – 20000	79	114	35
20000 – 10000	92	201	109
10000 – 5000	185	198	13
أقل من 5000	49	-	49 –
المجموع	**447**	**579**	**132**

ما يلاحظ هو نمو التجمعات المتوسطة (10.000 – 20.000 نسمة) الذي انتقل من 92 إلى 201 تجمع إضافة إلى القفزة التي حدثت في المدن ذات الحجم 100.000 حيث أنه تضاعف.

كل هذه الأرقام ضرورية في إدارة وتوجيه القرارات وتحديد مستوى الخدمات التي يجب أن تواكب هذه التحولات حتى تتقلص المسافة بين مصادر القرار المركزية وبين واقع المراكز الحضرية في البلاد (لأن المدينة تتصف بكونها عبارة عن إطار هيكلي للخدمات المتنوعة تميزها حركة تصاعدية واجتماعية والتي يجب تسييرها على أرقى درجة من التوازن والعدل)[6] وهذا ما يستلزم حكما رشيدا.

- **الحواضر الكبرى بين التأزم والقطيعة الاجتماعية:**

ما يميز الحواضر الكبرى في الجزائر (الجزائر – وهران- قسنطينة-عنابة) هو الضغط الديمغرافي الذي لا يعكس النمو الطبيعي لمدننا ووصولها إلى درجة من الرقي الحضري، بقدر ما هو دليل على حجم أزمة السكن وما يترتب عن ذلك من تهديد حقيقي للأراضي الفلاحية.(كما بدأت تظهر مؤشرات تفتت عبر الإقليم وانشقاقات اجتماعية في المدينة أحياء وأجزاء كاملة من المدينة تعيش

6 - Idem P4.

وتنتظم منغلقة على نفسها ومبتعدة عن أنماط التسيير والاقتصاد والنظام في المدينة وينتج عن هذا كله العنف الحضري). [7]

***استفحال ظاهرة العمران الفوضوي:**

أدى العمران الفوضوي إلى تدمير سهل متيجة الإستراتيجي على سبيل المثال، و لم تصل الدولة إلى تقليص العجز في السكن لكنها بقيت لفترة طويلة المستثمر الوحيد في إنجاز السكن، وهو طرح خاطئ انتبهت الدولة في مطلع التسعينات بفتح المجال للمقاولين الخواص والاستعانة باليد العاملة الأجنبية (اليد الصينية) لتجسيد برنامج المليون سكن والذي بدوره يطرح تساؤلات حول سوق العمل الجزائري و مشروع المدينة في الجزائر.

III- أدوات تطبيق التهيئة الإقليمية:

ترتكز فلسفة التخطيط الإقليمي في الجزائر على مستويات عدة (وطني جهوي.محلي) بوضع إستراتيجية وطنية منسجمة تشرك جميع الفاعلين في التنمية مع إقحام المواطن وإشراكه بصفة مباشرة أو عن طريق نوابه المنتخبين، وهي **إحدى شروط الحكم الرشيد.**

أ- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT:

– يحدد الصورة المستقبلية لما تكون عليه جزائر الفرد والتوجيهات الكبرى التي ينبغي احترامها.

– يحدد الكيفية التي ينبغي أن تتضافر بواسطتها سياسة التنمية الاقتصادية والجماعية و اتفاقية وحماية البيئية والسكن وتحسين إطار الحياة.

– يحدد محاور التنمية على الحدود.

---

7 - الجزائر غدا وضعية التراب الوطني – استرجاع التراب الوطني – وزارة البيئة والتهيئة العمرانية ص 37.

ب.المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SRAT:

- تقدم فيه تفاصيل الصورة المستقبلية لإقليم الجهة
- يفصل البرامج وينظم الهياكل الأساسية والتجهيزات المهيكلة
- يحدد تنظيم البنية الحضرية structure urbaine وتوزيعها
- ينسق مختلف المبادرات في مجال العمل الاقتصادي.

ج- مخطط تهيئة الولاية: PAW

- توجيه التهيئة والأعمال الواجب القيام بها.
- تنظيم مناطق الأنشطة الاقتصادية.
- بنية التجمعات الحضرية والريفية.

ويتم إنشاء هيئة استشارية وممثلي المجتمع المدني تقوم بمهنة المبادرة والاقتراح وتتابع مجمل المخططات الخاصة بالبلديات.

د .المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ومخطط شغل الأراضي POS

تعتبر البلدية القاعدة الأساسية لتطبيق ومتابعة برامج التهيئة هاتان الأداتان تحتجان إلى إعادة الاعتبار وأكثر صرامة في التطبيق[8].

IV -الإستراتيجية العمرانية الجديدة: محاولة ترشيد السياسة العمرانية:

إن إستراتيجية التهيئة العمرانية في الجزائر يجب أن تقوم على خطة واعية وإرادية، والتي فرضتها حالة البلاد الراهنة التي تتميز بالآثار السلبية للتنمية غير المتحكم فيها حتى الآن.

إضافة إلى خطر تفاقم الإختلالات والتبذير في إطار اقتصاد سوق لا يضبط التحولات الجديدة، ولا يوجه نحو المصلحة العامة [9]

---

8 – نفس المصدر: ص 226.225.

9 – نفس المصدر.ص 93.

- إن الدولة من خلال التجارب السابقة قد احتكرت القرار وتخلت عن جميع المبادرات وتحملت جميع المسؤوليات عن طريق إدارة المركزية، هذا التوجه جعلها لا تحقق كامل أهدافها. لقد فشل نموذج التنمية المعتمد منذ الاستقلال ويوشك أن يزيد في تفاقم جميع الإختلالات والتفكك الاجتماعي والاقتصادي.

هذا التوجه الذي لا يستند إلى تجسيد **حكم رشيد** مبني أساسا على لا مركزية الإدارة والقرار وبفتح المجال للمبادرات المحلية حيث إن الانتقال من الحكم التقليدي (الشرعية الثورية والشرعية الديمقراطية) إلى **الحكم الرشيد** يتطلب اتخاذ قرارات وتدابير وطرق تسيير متعددة الأطراف بأكثر مرونة، وهذا يعني، تفضيل منطق الإبداع على منطق التقليد.[10]

1- ركائز السياسة الحضرية الجديدة تستلزم الحكم الرشيد:

تتصف المدينة بكونها عبارة عن إطار هيكلي للخدمات المتنوعة والوظائف الإنتاجية وعليها أن تتكفل بكامل المشاكل، ويجب أن تتوجه نحو تنظيم الشبكات الحضرية.

كما تعتبر المدينة أداة للتنمية العمرانية، وتتحدد الأهداف العمرانية في الجزائر مستقبلا فيما يلي:[11]

- التحكم وإعادة تنظيم المدن الكبرى وخاصة مدينة الجزائر.
- إنشاء وترقية مدن كبرى جهوية وخاصة في المناطق الداخلية.
- تجهيز الأرياف بالمرافق الضرورية لا تنتقل مشاكل المجال الريفي إلى المدينة وتحدث عملية ترييف المدينة (ruralisation de la ville).

لذلك فإن مستقبل الجزائر مرهون بتعمير متحكم فيه ويوجه بكل عقلانية.نحو توزيع المدن على مستوى الإقليم الوطني والجهوي، مع تنمية مراكز حضرية متوسطة من شأنها التخفيف من الاختناقات التي تعرفها المدن الكبرى.

---

10 -Georges cavalier. Gouvernance .OVER.COM

11 - نفس المصدر .ص 240.

ب- سياسة المدن الجديدة تستلزم التسيير الرشيد :

تعتبر سياسة المدن الجديدة تجربة أثبتت نجاعتها في بعض بلدان العالم، بحيث في أفق 2025 سوف يقارب سكان الجزائر 50 مليون نسمة كما ستشمل منطقة الجزائر (ولاية الجزائر، البليدة، تبازة، بومرداس) حوالي 10 مليون نسمة ما يعادل مجموع سكان الجزائر لسنة 1962، وللتخفيف من ظاهرة الضغط الديمغرافي وتفادي الوقوع في أوساط حياة حضرية لا تطاق، مثل مكسيكو، القاهرة، كالكوتا، وعليه يجب خلق شبكة من المدن متوسطة الحجم (بوغزول، بوينان، العفرون، سيدي عبد الله) كمرحلة أولى تراعي العوائق السابقة الذكر الزلازل، ندرة المياه...إلخ. وتحاول امتصاص الفائض السكاني على المدن الساحلية.

إن تسير المدن الجديدة لا يمكن له أن ينجح بدون إلمام شامل لمشاكل التهيئة. لذلك، يجب خلق التكامل الضروري بين مكونات المدينة: السكن، الطرق، الخدمات، والتجهيزات.

فالمدينة الجديدة تحتاج إلى خلية تسيير وإدارة متعددة التخصصات ذات الكفاءات العالية، وبأحدث الوسائل.

إن التسيير الرشيد يرمي إلى:[12]

- إقرار سلطة الدولة من جديد في مجال التعمير ووضع حد للتجاوزات والفوضى
- الإسراع في إيجاد أدوات تعمير تسمح بتوفير أراض قابلة للتعمير.
- التموين بمواد البناء.
- وجوب توفر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.PDAU ومخطط شغل الأراضي. Pos لكل البلديات.

12 – الجزائر عندا استرجاع التراب الوطني وزارة التهيئة العمرانية.ص 274.

الخلاصة:

نظرا للتحولات الديمغرافية والاقتصادية فإن النظريات والمناهج قد عرفت تحولات جذرية أعطت طرائق عمل متعددة التخصصات، ووسائل تطبيق حديثة، تلتقي أغلبها في مصطلح **الحكم الرشيد**.

لقد فتح مفهوم الحكم الرشيد ورشات عديدة للبحث في تكييف أجهزة التسيير والإدارة مع التحولات الدولية والمحلية وهذا ما يلزم الإدارة الجزائرية أن تساير هذه التطورات، حتى تتحكم أكثر في العناصر المكونة للتراب الوطني، من أجل ضمان سياسة عمرانية وإقليمية ناجحة وعادلة، وضمان المشاركة الديمقراطية لمختلف القوى الفاعلة (السلطة العمومية - المجتمع المدني- المواطن) كما يجب تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل مساهمة إيجابية للمؤسسات في تسيير مختلف ورشات التنمية الإقليمية ووضع حد لأشباه المؤسسات الطفيلية التي لا تبحث إلا على الربح السريع.

كما أن **الحكم الرشيد** يعني، التقييم الجيد للبرامج حتى يتم حصر الاختلالات والنقائص، في السياسة العمرانية والإقليمية، ويسمح بإثراء النقاش (مواطن، سلطة) والذي من شانه تعزيز مشاريع التنمية الشاملة.

المراجع

1- MARC COTE. L'espace Algérien – OPU 1983.

(2) الجزائر غدا- وضعية التراب الوطني – وزارة البيئة والتهيئة العمرانية.

(3) VINCENT PACINI – Comment mieux piloter la gouvernance d'un territoire.

WWW.Aradel. ASSO.FR.

(4) PNUD Rapport mondial sur le développement humain NEW YORK 1999.

(5) Démographie et population Mastefa Khiati- opu .

(6) Georges cavalier. Gouvernance. OVER.COM.

l'épreuve de la bonne gouvernance

M. BOURICHE Riadh,
Docteur en sciences politiques (politologue)
Directeur Adjoint chargé de la post-graduation
au département des sciences politiques
Université Mentouri Constantine.

Introduction

Les programmes de réformes structurelles appliqués dans les Etats en développement durant les deux dernières décennies, les actions de construction et de renforcement de l'Etat de droit, plus fréquemment la littérature très étendue réservée à la «bonne governance» se basent précisément sur l'idée d'un lien global associant la démocratie et le développement économique.

Tous ces procédés d'interventions externes peuvent se trouver dans l'erreur en voulant régenter le développement économique par des conditionnalités et imposer des modes d'organisations politiques (démocratisation) sans avoir des connaissances approfondies sur la complexité des dynamiques sociales de ces pays.

Il n'empêche que ces procédés qui modifient les équilibres sociaux et redéfinissent les enjeux économiques et politiques concourent à la reconfiguration des pouvoirs, voire même au « reparamétrage » du système politico-économique. Mais avant d'être utilisée dans le domaine politique, il s'agit de poser ici la vraie question qui est celle de l'origine de la « gouvernance ».

Par ailleurs, confrontés aux échecs répétés de ces programmes économiques, ces institutions dénoncent le cadre politico-institutionnel défaillant de ces pays et recommandent d'agir sur leur manière de gouverner. Selon elles, ce sont ces déficiences d'ordre politique qui sont à l'origine de la plupart des problèmes économiques rencontrés en Afrique, en Amérique Latine ou encore dans les pays de l'Est.

Les institutions financières internationales ont en effet pris conscience que des réformes économiques seules ne suffisaient pas sans le traitement des questions politiques et sociales, c'est-à-dire qu'un projet économique ne pouvait aboutir sans une légitimité politique et une efficacité minimum des institutions politiques. Cependant, les institutions internationales se heurtent au fait qu'elles ne peuvent intervenir dans le champ politique. C'est la raison pour laquelle elles ont fait appel à la notion de governance pour éviter de parler de réforme de l'Etat ou de changement social et politique en échappant ainsi aux accusations d'ingérences dans les politiques intérieures des pays emprunteurs-ajustés.

Enfin, on peut traiter une problématique qui tournerait autour des conditions nécessaires à l'établissement de la bonne governance notamment dans les pays en développement. Quel serait aussi le but affiché par les institutions internationales en faisant appel à la notion de la bonne governance?

Bien que la notion de governance soit employée par des courants de pensée différents avec des finalités différentes, il est possible de déterminer quels sont les éléments

communs auxquels se réfèrent les différentes approches lorsqu'elles utilisent ce terme pour designer les transformations des formes de l'action publique.

I. Origines du mot governance

En tant que mot, «la governance» semble ne pas dater d'hier, puisque son usage dans diverses langues remonte à plusieurs siècles. Ce terme serait né en France au 12ème siècle, avec un sens très technique : la direction des bailliages, c'est-à-dire, la gestion d'une partie de territoires soumise à l'autorité du bailli qui fut un officier remplissant des fonctions judiciaires, militaires et financières au nom du roi. Les historiens anglais du moyen âge se réfèrent aussi à la gouvernance pour caractériser le mode d'organisation du pouvoir féodal [1].

En outre, vers 1840, le roi Charles-albert de piémont-sardaigne préconisait déjà le « buon governo » comme moyen primordial de sortir du marasme son royaume passablement déchiré. Ce buon governo ne différait pas tellement de la bonne governance défendue aujourd'hui par ceux qui ne lui affectent pas de sens précis, sinon celui de synonyme hésitant de gouvernement. Reste qu'il faut reconnaître que, dès cette époque, bonne governance eût mieux sonné que bon gouvernement, en particulier dans la mesure où les peuples doutent depuis bien longtemps de la capacité d'amélioration de leurs governements [2].

Beaucoup plus près de nous et notamment durant la deuxième moitié du 20ème siècle, ce terme resurgit comme l'une des notions clés de l'univers des entreprises et des organisations. Autrement dit, avant d'être utilisée dans le domaine politique, cette notion de gouvernance est d'origine économique. En effet, le mot " governance" est apparu il y a une cinquantaine d'années chez les économistes américains : l'expression " corporate governance ", qu'on peut traduire par governance d'entreprises, va être employée par des milieux d'affaires américains surtout tout au long des décennies soixante-dix et quatre-vingt pour indiquer la nécessité de la rationalisation de la gestion de ces entreprises.

A la même époque, le monde s'est précipité dans une nouvelle ère : le bloc soviétique s'effondre et les rêves tiers-mondistes de développement nationalistes tournent court et mal. Le monde entier paraît se rallier au modèle occidental triomphant : économie de marché, multiplication des échanges, démocratie libérale, promotion des droits de l'homme... C'est le temps de la mondialisation et de la globalisation qui a produit quelques nouveaux concepts tels que la déréglementation, la privatisation, la régulation, la flexibilité, la transparence, la responsabilité et évidemment la gouvernance. En effet, Der-

1 - Philippe Moreau Defarges, la gouvernance, 2ème édition, Presses Universitaires de France (PUF), novembre 2006, p5.

2 - Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean-François Prud'homme, La gouvernance Un concept et ses applications, édition Karthala, 2005, p5.

rière des mots nouveaux qui n'apparaissent jamais par hasard s'exprime le besoin de formuler quelque chose d'inédit. La gouvernance s'inscrit donc dans la constellation d'idées produites par cette mondialisation [3].

D'autre part, la notion de gouvernance fait son apparition à la fin de la décennie quatre vingt dans le champ des relations internationales. Le terme de « bonne gouvernance » est utilisé par les institutions financières internationales (FMI, Banque Mondiale…) pour définir les critères d'une bonne action publique dans les pays soumis à des programmes d'ajustement structurel.

A ce sujet, Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean-François Prud'homme notent aussi que « ce sont les experts des grandes agences internationales de l'aide au développement, de la Banque mondiale en particulier, qui ont lancé la mode en 1989. C'est alors, en effet, que ces spécialistes ont prescrit " la bonne gouvernance " aux dirigeants par trop maladroits ou corrompus des pays démunis de l'Afrique sub-saharienne. Seule cette bonne gouvernance permettrait selon eux à leurs peuples de voir grandir enfin la lumière annonciatrice de leur rédemption économique et sociale à la sortie du tunnel de la misère. Dès lors, de manière soudaine, la triomphante diffusion du mot "gouvernance " n'a plus connu de limite, au point d'impliquer même les vertueux pays riches démocratiques » [4].

Mais il est important de signaler ici que l'approche néolibérale a gagné un nombre croissant de pays en voie de développement dans les années quatre-vingt et que son influence s'est encore accentuée dans les années récentes. L'expérience prouve que, dans quatre domaines, l'approche néolibérale des programmes d'ajustement structurel n'est pas satisfaisante : elle ne s'intéresse pas à la dimension sociale ; elle provoque une succession de forte expansion et de forte récession ; elle se caractérise par la faiblesse relative de l'investissement productif ; et la croissance économique sert à favoriser la concentration de la richesse [5].

La conditionnalité d'ajustement structurel a été critiquée par les pays en développement qui ont accusé les programmes d'austérité de bloquer leur développement et de détériorer leur situation sociale. De graves incidents ont suivi la mise en place de programmes de stabilisation dans certains pays d'Amérique latine (notamment au Brésil et au Venezuela) ainsi qu'en Afrique. Les gouvernements se sont déclarés « forcés » de mettre en œuvre des programmes de stabilisation pour obtenir les crédits du FMI et de la Banque Mondiale, et donc pour avoir accès aux crédits bilatéraux et au rééchelonnement de leur dette. Les programmes préconisés par le Fonds se sont ainsi vus accusés d'être néfastes à la croissance et au développement, de toujours recourir à « une guérison de rigidité », d'accroître la pauvreté et de forcer le remboursement des dettes contractées auprès des banques commerciales [6].

---

3 - Philippe Moreau Defarges, op.cit.pp5-6.

4 - Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean-François Prud'homme, op.cit.p6.

5 - Bouriche riadh, séminaire : ajustement structurel, 2001, université Montpellier I, France.

6 - Ibid.

Mais, confrontés aux échecs répétés de ces programmes économiques, ces institutions internationales dénoncent le cadre politico institutionnel défaillant des pays en développement et recommandent d'agir sur leur manière de gouverner. Selon elles, ce sont ces déficiences d'ordre politique qui sont à l'origine de la plupart des problèmes économiques rencontrés en Afrique, en Amérique Latine ou encore dans les pays de l'Est.

Les institutions financières internationales ont en effet pris conscience que des réformes économiques seules ne suffisaient pas sans le traitement des questions politiques et sociales, c'est-à-dire qu'un projet économique ne pouvait aboutir sans une légitimité politique et une efficacité minimum des institutions politiques. Cependant, les institutions internationales se heurtent au fait qu'elles ne peuvent intervenir dans le champ politique. C'est la raison pour laquelle elles ont fait appel à la notion de « bonne gouvernance » pour éviter de parler de réforme de l'Etat ou de changement social et politique en échappant ainsi aux accusations d'ingérences dans les politiques intérieures des pays emprunteurs-ajustés.

II- La définition d'un nouveau modèle politique pour les pays emprunteurs : les prescriptions liées à « la bonne gouvernance »

La gouvernance n'a jamais fait l'objet de définition précise dans le contexte des politiques de développement. Les institutions internationales traduisent la gouvernance comme « la manière par laquelle le pouvoir est exercé dans la gestion des ressources économiques et sociales d'un pays au service du développement ». Le Comité d'aide au développement de l'OCDE la définit comme « l'utilisation de l'autorité politique et l'exercice du contrôle en rapport avec la gestion des ressources d'une société en vue du développement économique et social ».

La notion est en fait utilisée de façon quasi exclusivement normative par les organismes de prêt internationaux pour désigner les institutions, les pratiques et les normes politiques nécessaires, en théorie, à la croissance et au développement économique des pays emprunteurs.

III- L'Etat et la governance dans les pays en développement [7]

Le terme de governance aurait donc été emprunté au monde de l'entreprise pour être appliqué au niveau du pouvoir politique. La gouvernance met l'accent sur la transformation des formes de l'action publique et met également en évidence le déplacement des responsabilités qui s'opère entre les institutions publiques, la société civile et les forces du marché, c'est-à-dire la mise en commun de leurs ressources, de leur expertise et de leurs projets, en créant une nouvelle coalition d'action dans un contexte démocratique. La gouvernance n'est alors envisagée qu'à travers des modes de coordination permettant une meilleure efficacité de l'action publique.

---

7 - Bouriche riadh, L'Etat et la gouvernance, in Le quotidien d'Oran, 29 juillet 2004, p10.

Aujourd'hui, le mot « governance » désigne aussi le nouveau mode de représentation d'un Etat-nation en intégrant les contraintes et les opportunités influentes du monde extérieur. Cette question est d'autant plus importante qu'elle est au centre des profonds changements impulsés par la mondialisation, et dont les effets sont de plus en plus présents au niveau des économies nationales.

Partout, les Etats en développement (économiquement et même sur le plan institutionnel) sont appelés à redéfinir leurs fonctions fondamentales à l'intérieur et à l'extérieur de leurs espaces d'interventions. Bien plus, le phénomène de la mondialisation fait que l'Etat-nation devient obsolète pour renforcer l'hypothèse de la « governance globale », c'est-à-dire l'émergence d'une autorité transnationale plus apte à réguler l'ordre économique mondial et à en corriger les dysfonctionnements. Cette notion de gouvernance globale devrait-elle permettre de réfléchir sur le rôle des acteurs non-étatiques dans les mécanismes de régulation politique ?

En effet, Les institutions internationales et notamment la Banque Mondiale énoncent trois conditions à l'établissement de la bonne gouvernance : l'instauration d'un Etat de droit qui garantisse la sécurité des citoyens et le respect des lois (avec l'indépendance des magistrats), la bonne administration publique qui exige une gestion correcte et équitable des ressources, la responsabilité et la transparence qui imposent aux dirigeants de rendre compte de leurs actions devant la population. Ces conditions sont présentées comme un moyen de faire progresser davantage la démocratie dans les pays emprunteurs.

L'Etat de droit est ici au cœur de la bonne gouvernance. Il s'agit de mettre en place un ensemble de règles qui soient réellement appliquées et d'institutions qui fonctionnent efficacement et assurent une application appropriée de ces règles . Pour cela, il est nécessaire que la vie publique soit " moralisée", c'est-à-dire que les dirigeants politiques soient désormais responsables de leurs actes devant les citoyens, et donc que soit engagée, par exemple, la lutte contre la corruption. La gouvernance est en fait conçue sur un ensemble de règles de morale publique : elle traite de l'éthique du gouvernement.

Dans le même sens, Bonnie Campell analyse le contenu donné à la gouvernance par la Banque mondiale et les institutions internationales : « un certain nombre de termes se retrouvent systématiquement qui permettent de mettre en avant les éléments d'une bonne gouvernance pour la Banque mondiale : la gestion du secteur public, la responsabilité, le cadre juridique du développement (rule of law), l'information et la transparence. Cette idée de bonne governance n'est ni vraiment nouvelle, ni purement anglo-saxonne »[8].

Ceci dit que cette conception repose sur le principe de séparation des pouvoirs dans un Etat de droit [9]:

---

8 - B. Campbell, governance, réformes institutionnelles et redéfinition du rôle de l'Etat : quelques enjeux conceptuels et politiques soulevés par le projet de governement décentralisée par la Banque mondiale, 2002.

9 - Pierre. Calame, la démocratie en miettes : pour une révolution de la gouvernance, Descartes et Cies, paris, 2003, p14.

- La « transparency », avec la liberté d'accès aux documents administratifs, prolongement de la liberté d'information, et la garantie d'une bonne justice administrative, tout comme la motivation des décisions ;

- l'« accountabilty », la responsabilité des décideurs, les contrôles sur l'administration, le contrôle des marchés publics, de la gestion des deniers publics, etc. ;

- l'« empowerment », qui correspond à l'idée d'administration consultative est à la nécessité de rapprocher les citoyens de la décision, qu'il s'agisse de démocratie locale, de micro-projets, du développement de la société civile, à travers les ONG, la liberté syndicale, une presse libre, l'exercice des libertés fondamentales, etc.

Ici domine une vision non-interventionniste et minimaliste de l'Etat, une conception strictement fonctionnaliste et instrumentaliste qui réduit celui-ci à la question de la gestion technique des ressources publiques, laissant en marge la sphère politique comme lieu de la détermination d'un projet de société, au profit d'une approche en termes de procédures, de règles et de créations d'institutions de régulations des marchés.

Donc, le but affiché par ces institutions (la Banque mondiale…) est de limiter les prérogatives de l'Etat et de renforcer les acteurs de la société civile tout en reconnaissant le rôle unique de l'Etat qui doit assurer un fonctionnement efficace du marché et mettre en place des mesures correctives lorsqu'il est défaillant. Ces institutions n'ont-elles pas laissé entendre que l'affaiblissement de l'Etat était nécessaire à l'émergence d'une société civile, capable de prendre part à la réforme d'institutions politiques immobiles ?

Si les institutions, à travers ce concept, s'intéressaient avant tout à la régulation politique des pays en développement, cela profiterait à ces derniers, mais si la « mondialisation à tout prix » est leur objectif principal, la gouvernance risquerait alors d'affaiblir davantage ces pays.

IV- La governance pour désigner les transformations des formes de l'action publique

L'usage que l'on peut faire du mot governance est beaucoup plus large que ce que propose la Banque mondiale, on y trouvera bien sûr, les exigences élémentaires de la démocratie que sont l'accès à l'information, le devoir des gouvernants de rendre compte afin que les citoyens puissent contrôler et participer dans les affaires qui les concernent. La governance s'intéresse surtout à la manière dont les choses fonctionnent en réalité et cette manière tient à la fois aux représentations que se fait la société du pouvoir et au détail du fonctionnement des procédures, et à la mentalité et aux enjeux de ceux qui les font fonctionner.

Introduire cet « ancien nouveau concept », c'est s'obliger à porter sur les régulations sociales un regard plus large. La compréhension de la gouvernance fait alors appel à l'histoire, à la culture politique, aux sciences politiques, au droit administratif et aussi à la sociologie des organisations. Ainsi, la gouvernance n'est

pas un fait nouveau, une manière neuve de concevoir et gérer l'action publique, mais plutôt un regard nouveau sur une réalité préexistence.

La bonne governance doit donc mettre l'accent sur la transformation des formes de l'action publique [10] et mettre également en évidence le déplacement des responsabilités qui s'opère entre les institutions publiques, la société civile et les forces du marché, c'est-à-dire la mise en commun de leurs ressources, de leurs expertises et de leurs projets, en créant une nouvelle coalition d'action dans un contexte démocratique. Cette bonne gouvernance n'est alors envisagée qu'à travers des modes de coordination sous l'égide des institutions étatiques permettant une meilleure efficacité de l'action publique.

En effet, les politiques publiques sont considérées comme l'action efficace des autorités publiques s'appuyant sur un programme d'action gouvernementale dans tous les secteurs de la société : la démocratisation et les réformes institutionnelles, l'amélioration du secteur de santé, la sécurité, la consolidation de l'infrastructure de base, le bon aménagement du territoire, la mise en œuvre de bonnes politiques sociales... Les politiques publiques sont donc adossées à la puissance publique , c'est-à-dire qu'elles s'ancrent dans ce que les anglo-saxons appellent l'action efficace des gouvernants élus et de l'administration. Dans la lignée de cette vision, l'auteur américain Théodore L. Lowi [11] évoque quatre types de bonnes politiques (leur réussite est nécessaire):

1- Le premier type, celui des politiques dites constitutives, correspond aux actes de définition des règles sur les règles. On peut également les appeler politiques institutionnelles, c'est-à-dire celles qui ont pour objet principal la promotion ou la transformation d'institutions étatiques ou sociétales.

2- Le second type concerne les politiques réglementaires régissant les comportements des individus comme ceux ayant trait à la santé, aux conduites disciplinaires (respect du code de la route...).

3- Le troisième type est celui des politiques distributives. Il s'agit d'un octroi de biens publics par les autorités publiques. Ils peuvent consister en des biens matériels (ouvrages routiers, services postaux...) ou bien d'autres types de biens, notamment la réglementation juridique comme celle du droit de propriété, ou bien les autorisations et accords par les autorités publiques pour la réalisation ou la poursuite d'une activité industrielle ou commerciale : les opérations de certification et de contrôle des normes édictées par les autorités, les autorisations de construction, les autorisations de fabrication et de commercialisation. Les politiques distributives sont évaluées par l'économie publique en terme d'efficacité calculée selon des ratios coûts /avantages.

---

10 - Bouriche riadh, L'Etat à l'épreuve de la bonne gouvernance : la question de l'action publqiue, in Le quotidien d'Oran, 03 février 2005, p07.

11 - Giles Massardier, politiques et action publqiues, Editions Dalloz, paris, 2003.

4- Le quatrième type se place du côté de l'équité en la matière de politiques redistributives. Il s'agit ici d'organiser la redistribution des revenus dans une société en permettant aux plus démunis d'accéder à des avantages selon différents critères.

En ce sens, l'analyse classique des actions de l'Etat est celle des critères de maximisation des ressources de l'administration pour réaliser des programmes à partir d'un système décisionnel rationalisé à la fois dans son processus, son contenu et ses objectifs.

L'établissement de la bonne governance nécessite l'efficacité de l'action de l'Etat (government effectiveness), mais aussi la stabilité politique, la bonne administration publique qui exige une gestion efficace et équitable des ressources, la consolidation de l'Etat de droit qui garantisse la sécurité des citoyens et le respect des lois, ainsi que la responsabilité et la transparence.

Enfin, la notion de bonne governance a par ailleurs une ambition à la fois descriptive, de caractérisation des formes émergentes de l'action publique et normative, de détermination de l'orientation des changements nécessaires.

V- Dimensions de la bonne governance

Dans leurs essais de réalisation d'une approche de la governance, Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean-François Prud'homme [12], évoquent quelques dimensions entourant ce concept : la gouvernance met en jeu un ensemble d'institutions et d'acteurs qui ne font pas tous partie de la sphère gouvernementale ; en situation de gouvernance, les frontières et les responsabilités sont moins nettes dans le domaine de la politique sociale et économique ; la gouvernance a pour conséquence une interdépendance entre les pouvoirs des institutions associées à l'action collective ; la gouvernance fait intervenir des réseaux d'acteurs autonomes ; la gouvernance part du principe qu'il est possible d'agir sans s'en remettre au pouvoir ou à l'autorité de l'Etat.

Cet effet de brouillage des frontières entraîné par la transformation des formes d'interaction entre acteurs des politiques publiques, parfois décrit par des expressions comme « co-gestion, co-direction et co-orientation », est mis en évidence par le développement des partenariats entre les secteurs public, privé et associatif, lesquels font désormais partie de la réalité des services publics et de la prise de décisions dans de nombreux pays, notamment les pays anglo-saxons qui sont allés le plus loin dans ce domaine contrairement aux pays de la périphérie qui débutent seulement dans cette expérience.

Au fil du temps et des réformes, cet Etat se serait complètement fragmenté pour devenir plus difficile à guider et à coordonner, d'où la question centrale de la gouvernance, celle du pilotage. En plus de cette tendance plus ou moins centrifuge produite par la logique d'une action publique qui devrait davantage être taillée sur mesure, se profile dans la governance contemporaine positive une seconde ten-

12 - Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean-François Prud'homme, La gouvernance Un concept et ses applications, édition Karthala, 2005, op.cit.pp5-14.

dance, inverse, celle de la gestion horizontale (ce que les pays anglo-saxons appellent le « joined-up government ») et de la coordination. Au fur et à mesure que le vaisseau de l'Etat devient semblable à une flottille, l'établissement d'un bon pilotage dans tous les secteurs et à tous les niveaux, d'une coordination et d'une horizontalité plus poussée dans l'action publique devient nécessaire.

Cette notion de bonne governance permet aussi d'aller au-delà des problèmes de coordination et d'efficacité en intégrant une dimension politique et sociale. En effet, la réflexion ne porte pas seulement sur les modes les plus efficaces et efficients du management de la société mais aussi sur l'exercice du pouvoir et de la domination.

Il est clair, aujourd'hui, que le but affiché par les institutions internationales et même par les pays occidentaux, en faisant appel à la notion de la bonne gouvernance, tourne autour de deux points: efficacité contre légitimité des institutions politiques, libéralisation contre démocratisation des sociétés.

En définitive, la notion de bonne governance offre une grille d'interprétation nouvelle du politique et des relations entre les institutions et le politique non-institué. Suivant les choix idéologiques qu'elle recouvre, la bonne gouvernance consiste à réformer les institutions politiques pour limiter les entraves au bon fonctionnement du marché (conception dominante dans le champ des relations internationales) ou au contraire à renforcer les mécanismes de régulation pour lutter contre les effets du libéralisme et en particulier contre la décohésion sociale (conception dominante en matière de gouvernance urbaine).

VI- La démocratie et la problématique de la gouvernance

En général, les Etats des pays en développement n'ont été concrétisés qu'après la seconde guerre mondiale, ce qui ne permettait pas de les rattacher à un système politico-économique préalablement défini. Mais leurs précédents liens de dépendance avec les Etats développés ont permis la transposition intégrale de l'appareil organique de ces derniers. Toutefois, ces Etats des pays en développement semblent marqués par un curieux paradoxe. Il leur est reproché aujourd'hui d'un côté d'être éloignés de la démocratie et d'un autre côté d'être envahissants et interventionnistes dans des domaines où ils n'ont aucune compétence (excès de réglementation, dirigisme économique inexercé et coûteux...) [13].

Mais la référence ici peut être faite au concept de la démocratie, qui pour les « politistes », constitue souvent un moyen privilégié d'introduire la préoccupation des valeurs dans la méditation sur le politique. C'est à travers la question de la démocratie qu'est posé le problème du « bon gouvernement de la société ». Il est logique de faire de la référence démocratique un argument de combat pour embarrasser un compétiteur, légitimer un programme de réformes et contester les procédés du gouvernement en place. En effet, cette

13 - Bouriche Riadh, Les Etats des pays en développement, Le Quotidien d'Oran N° 2883, le 24-06-04, p 12.

démocratie est à la fois un idéal de référence, mobilisateur de rhétorique et de projets politiques et un gouvernement effectif, fondé sur des procédures d'élections et de négociations.

La démocratie en tant que système politique ou mode de légitimation rationaliste conjugue des principes fondateurs qui peuvent être considérés comme inconciliables : elle suppose la loi de la majorité alors que les sociétés en développement éclatent en minorités. Pourtant, il n'y a pas de doute que la démocratie soit l'indispensable mode de gouvernement de la société de demain.

Mais l'emprise de l'idéologie libérale démocratique, l'échec des projets de développement dans de nombreux pays en développement et la propagation des expériences dites de « transitions démocratiques » durant les deux dernières décennies, peuvent nous laisser nous poser quelques questions, concernant les rapports les rapports entre la démocratie et la gouvernance. La démocratie est-elle l'expression même de la bonne gouvernance et du développement en tant que régime parfait ? Est-elle un luxe trop coûteux pour des sociétés en voie de développement ?

Les acteurs étatiques considèrent que le transfert des institutions était un élément de contrôle politique, et ceci ne peut être que secondaire par rapport à la stabilité politique et aux impératifs économiques des pays en développement. La démocratie était définie comme luxe venant consacrer la réussite du processus de développement. En effet, ce dernier était perçu comme un processus prioritaire de transformation des moyens de production sous la tutelle de régimes forts reléguant la démocratie à l'état de promesse du lendemain.

Mais comme les institutions internationales ne peuvent intervenir dans le champ politique des Etats, elles ont fait appel à la notion de « gouvernance » pour éviter de parler de réforme de l'Etat ou de changements politiques dans les pays.

Certes cette modification des priorités du développement et d'imposition de la démocratisation comme fondement du développement, notamment depuis le 11 septembre 2001, relève encore de la rhétorique et de l'effet des tactiques politiques qui continuent de dominer. Après les attentats du 11 septembre 2001, le gouvernement américain a lancé une nouvelle politique pour susciter une démocratisation notamment au Moyen-Orient. Par conséquent, on peut assister à deux types majeurs d'effets directs sur les trajectoires des sociétés en développement :

1- La diffusion des techniques et des référents démocratiques conduit à modifier les formes locales de l'action politique (le coût de la dictature à l'international est plus élevé aujourd'hui qu'avant).

2- Les leaders locaux doivent légitimer les aléas des options retenues par un ensemble de vocables et de pratiques démocratiques (la réaction de quelques leaders politiques de pays en développements est nettement significative).

En général, les programmes structurels et les actions de renforcement de l'Etat de droit, c'est-à-dire la littérature consacrée à la bonne governance, se conçoivent sur l'idée d'un lien qui associe la démocratie et le développement. Mais ces modalités d'intervention peuvent-ils se tromper en voulant décréter dévelop-

pement et imposer des modes d'organisation politique ou « transférer la démocratie » en dehors de toute compréhension de la complexité des dynamiques sociales des pays en développements ? Rien cependant ne permet de « prophétiser » que le transfert d'une « ingénierie politique » (la démocratie) conduira à la construction d'un modèle unique dans tous les pays, comme le montrent les trajectoires de quelques démocraties sans démocrates.

Conclusion : de la légalité à la légitimité de la governance

La démocratie dans les pays en développement aurait besoin d'abord de la foi des acteurs politiques pour subsister indemne. Elle doit passer ensuite par la création de partis politiques qui participent activement dans le développement, à travers leur positionnement idéologique. Qu'ils soient au pouvoir ou à l'opposition, les partis politiques doivent être comme des entreprises qui fabriquent des idées pour faire sortir leurs pays des crises continues.

La promotion des valeurs de la démocratie (transparence, bonne administration des affaires publiques, sens de la responsabilité et citoyenneté : bonne gouvernance) est indispensable à la réussite de la transition vers l'économie libérale. En effet, la stabilité politique joue également un rôle considérable dans la consolidation du processus, en ce qu'elle favorise les flux de capitaux et l'instauration d'un climat d'affaires favorable.

Il s'agit de faire aussi la distinction entre la légalité de la gouvernance et la légitimité de la governance. Une governance est légale quand l'exercice du pouvoir est régi par un ensemble de règles et de principes issus de la tradition ou consignés dans une constitution, des lois écrites et des jurisprudences... Selon Pierre Calame[14], la légitimité est une notion beaucoup plus subjectif : elle renvoie au sentiment de la population que le pouvoir politique et administratif (ou le pouvoir de tout agent public) est exercé par les « bonnes personnes », selon de « bonnes pratiques » et dans l'intérêt commun. Cette adhésion profonde de la population et de la société tout entière à la manière dont les secteurs de l'Etat sont dirigés est une dimension essentielle de la governance.

D'après les expériences connues, la liaison entre les trois termes, légalité, légitimité, efficacité, sera au cœur de la gouvernance de demain. En effet, la gouvernance, se déploie au carrefour de trois sphères qui constituent autant de critères nécessaires pour l'évaluer : la légitimité (le domaine des représentations), l'efficacité (le domaine du fait et de la performance), et la légalité (le domaine du droit).

Enfin, ces institutions internationales ou autres pays ont-ils le droit de s'interroger sur la légitimité de l'action publique d'un governement, c'est-à-dire sur le pacte qui unit le governement à son peuple? Au total, le concept de governance ne serait-il pas devenu un outil idéologique pour une politique de l'Etat minimum ?

---

14 - Pierre. Calame, op.cit.

Bibliographie

CALAME Pierre, La démocratie en miettes. Pour une révolution de la governance, Editions Descartes & Cie, Paris, 2003, 331 p.

GAUDIN Jean-Pierre, Pourquoi la governance ? Paris, Presses de Sciences Po, 2002.

LECA Jean, Sur la governance démocratique : entre théorie et méthode de recherche empirique, Politique européenne 1, avril 2000, pp. 108-129.

MOREAU DEFARGES Philippe, 2ème édition, La governance, Paris, PUF, 2006, Que sais-je ?

Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean-François Prud'homme, La governance Un concept et ses applications, édition Karthala, 2005, p5.

Governance and Development, Washington, World Bank, 1992.

MARCH James G., OLSEN Johan P., Democratic Governance, New York, London..., The Free Press, 1995, VI-293 p.

DURET Elsa, VENTELOU Bruno, Décentralisation financière, fédéralisme et croissance : une approche par la qualité de governance, Revue d'économie régionale et urbaine (FRA), N° 4, 1999.- pp. 709-736.

JOUVE Bernard, LEFÈVRE Christian, De la governance urbaine au governement des villes ? Permanence ou recomposition des cadres de l'action publique en Europe, Revue française de science politique (FRA), Vol. 49, N° 6, déc. 1999, pp. 835-85.

KERAUDREN Philippe, Entre nouveau management public et governance : les spécificités de la réforme de l'administration centrale en Grande-Bretagne, Politiques et management public (FRA), Vol. 17, N° 1, mars 1999, pp. 59-92.

MARRIS Claire, JOLY Pierre-Benoit, La governance technocratique par consultation ? Interrogation sur la première conférence de citoyens en France, C. de la sécurité intérieure (FRA), N° 38, 4e trim. 1999, pp. 97-124.

SUEUR Jean-Pierre, A propos de la governance des villes, Regards sur l'actualité (FRA), N° 260, avril 2000, pp. 47-56.

SELF Peter, Government by the market ? The politics of public choice, Basingstoke, macmillan, 1993.

B. Campbell, governance, réformes institutionnelles et redéfinition du rôle de l'Etat": quelques enjeux conceptuels et politiques soulevés par le projet de governement décentralisée par la Banque mondiale, 2002.

Giles Massardier, politiques et action publqiues, Editions Dalloz, paris, 2003.

Bouriche riadh, séminaire : ajustement structurel, 2001, université Montpellier I, France.

Bouriche riadh, de la légalité à la légitimité de la governance, in Le quotidien d'Oran, 02 novembre, p09.

Bouriche Riadh, Les Etats des pays en développement, Le Quotidien d'Oran N° 2883, 24 juin 2004, p 12.

Bouriche riadh, L'Etat à l'épreuve de la bonne governance : la question de l'action publique, in Le quotidien d'Oran, 03 février 2005, p07.

Bouriche riadh, L'Etat et la governance, in Le quotidien d'Oran, 29 juillet 2004, p10.

Bouriche riadh, dimensions de la governance et capital social, in Le quotidien d'Oran, 21 septembre 2006, p08.

Codes culturels, corruption et gouvernance au Cameroun

Esoh Elamé[1]

1/.- INTRODUCTION

La corruption est incontestablement l'une des causes majeures de la pauvreté et du retard du développement de l'Afrique. Plusieurs études[2] qui procurent une meilleure connaissance des mécanismes de la corruption, montrent bien que cette dernière produite sur petite comme sur grande échelle, a des conséquences néfastes pour le développement. Elle pénalise en particulier les pays les plus pauvres, et limite l'accès de leurs citoyens aux services essentiels pour leur survie. La plupart des travaux sur la corruption en Afrique sont abordés sous un angle économique, politique et moral. Pour notre part, une attention particulière est à donner à la dimension culturelle de ce fléau. Sans toutefois s'enfoncer dans une vision culturaliste de la corruption, il s'agit plutôt de comprendre comment les systèmes de valeurs et codes culturels sont utilisés pour corrompre ou se faire corrompre. Il existerait un lien étroit entre ethnicité et corruption d'une part et ethnicité et gouvernance d'autre part.

On trouvera ici, une réflexion sur le contexte camerounais où nous essayerons de comprendre s'il est possible d'éradiquer les mécanismes de la corruption sans passer par une récupération et valorisation de l'identité culturelle. En d'autres termes, la lutte contre la corruption au Cameroun ne doit-elle pas être une régénération des valeurs culturelles retenues pertinentes pour l'émancipation socioculturelle et économique de la société civile, ceci dans une perspective interculturelle? Cela suppose se situer dans une logique de non-marchandage des valeurs culturelles pertinentes, en privilégiant leur contextualisation afin de bien les préserver des spéculations de la société marchande et des pratiques corruptives.

2/.- LA CORUPTION AU CAMEROUN: UN HERITAGE CULTUREL?

S'il est un thème qui semble avoir retenu l'attention de la société camerounaise depuis une décennie, c'est bien celui de la lutte contre la corruption. Elle sévit dans

---

1 - Docteur en géographie - Chercheur associé- Institut de Géographie Alpine de Grenoble - Membre APREIS et de l'Université Mondiale Nomade

2 - Voir par exemple les études suivantes: **Bayart J-F.,1989** – *L'Etat en Afrique. La politique du ventre.* Paris, Fayard. - **Bayart J-F.,1988** – *La corruption en Afrique : l'invisible et le partage du gâteau.* Africa international, 209. - **Hibou B.,1990** – *Le capital social de l'Etat falsificateur ou les russes de l'intelligence économique.* In J-F Bayart, S. Ellis, et B Hibou (dir) La criminalisation de l'Etat en Afrique, Bruxelles, Complexe. - **Latouche Serge.,1999** – *L'Autre Afrique. Entre don et marché.* Paris, Albin Michel. - **Medard J.-F.,1992** – *Le big man en Afrique. Esquisse d'une analyse du politicien entrepreneur.* L'année sociologique n° 42, pp 167-192. - **Medard J.-F J-F.,1995** – *La corruption politique et administrative et les différenciations du public et du privé : une perspective comparative in* Borghi&Meyer-Bisch (eds). - **Sankara Thomas.,1998** – *L'argent noir. Corrruption et sous-développement in PEAN P. (dir)* Paris, Fayard. - **Verschave François Xavier.,1998** – *La Francafrique.* Paris, Stock.

l'ensemble du pays au point d'avoir atteint des proportions inacceptables[3]. La corruption au Cameroun touche tous les secteurs de la société avec des conséquences néfastes sur le développement et plus spécifiquement dans la lutte contre la pauvreté[4]. L'accès aux services publics est devenu de moins en moins possible sans la corruption. Tout ceci a inévitablement de lourdes conséquences dans la lutte contre la pauvreté et de manière générale dans la mise en place des politiques de développement durable. La situation actuelle pousse aussi à s'interroger sur le comportement des populations, en particulier sur cette attitude de résignation et de silence qui donne l'impression qu'elles approuvent en quelque sorte les actes de corruption. La banalisation de la corruption ne traduit-elle pas la fragilité des valeurs culturelles et le renoncement à la sauvegarde des idéaux, principes et codes d'actions qui sous-tendent le patrimoine culturel ancestral? Dans bien de cas, la corruption a atteint un niveau de validation sociale tel que certaines habitudes de ce fléau sont désormais considérées comme des pratiques normales se confondant parfois avec certaines pratiques culturelles. Comment gérer les paradoxes qui en découlent risquant en plus de donner l'impression que certaines pratiques corruptives sont un héritage culturel? Les faits quotidiens de corruption au Cameroun conduiraient à penser qu'il existe une interaction entre culture et corruption et plus spécifiquement entre ethnicité et corruption. Qu'en est-il vraiment?

2.1/.- Ethnicité et corruption au Cameroun : une interaction possible?

Le « Cameroun des ethnies[5] » se présente comme une Afrique en miniature, « le point de jonction en Afrique des régions géographiques septentrionale, occidentale et centrale, mais aussi le carrefour des trois grandes régions culturelles classifiées par les anthropologues : la Côte de Guinée, le Soudan occidental et le Congo »[6]. Avec ces quelques deux cents groupes ethniques, le Cameroun est une spécificité dans la complexité ethno-culturelle qui fait de lui un véritable laboratoire d'étude des

---

3 - Voir ANB-BIA African News Bulletin, Bulletin d'Information Africaine, Ed 15/12/2003 , N°68. Lire aussi à ce propos les rapports de l'ONG Transparency International sur *"Index de perception de la corruption"* (IPC) des pays les plus corrompus du monde. TI annual Report 2003, TI Annual Report 2002, TI Annual Report 2001, TI Annual Report 2000, TI Annual Report 1999, TI Annual Report 1998. En effet, En septembre 1998, l'ONG Transparency International (TI) publiait l'indice le plus complet jamais réalisé sur la perception de la corruption dans quatre-vingt-cinq pays du monde. Depuis sa création en 1995, l'indice des perceptions de la corruption (IPC) a eu le mérite de susciter le débat et a déclenché d'importantes réformes anti-corruption dans plusieurs pays dont notamment le Cameroun qui a eu le triste mérite d'être le double champion du monde des pays les plus corrompus respectivement en 1998 et 1999. Même si cet instrument reste très discutable sur les méthodes de collecte des données et sur le fait que tous les pays du monde n'y sont pas représentés, il reste tout de même un outil dissuasif important pour combattre la corruption surtout en Afrique. Voir aussi **TI.,1998** – *Strategic positions Achieved and challenges Ahead* – Werner Van Ham, Berlin, 76pp

4 - Voir les synthèses des travaux de l'ONG Transparency International sur *"Index de perception de la corruption"* (IPC) des pays les plus corrompus du monde pour les années 2004 et 2005. Lire aussi **TI.,2002** – *Combattre la corruption* – Ed Djilali Hadjadj, 360 pp.

5 - Expression que nous empruntons volontiers à Jacques Kago Lélé de son ouvrage *Tribalisme et exclusions au Cameroun, le cas des Bamiléké* Ed CRAC Yaoundé.

6 - **Zognong Dieudonné.,2002** – *La question Bamileké pendant l'ouverture démocratique au Cameroun : retour d'un débat occulté* – Gestion des Transformations Sociales – MOST - Document de discussion n°61, Unesco www.unesco.org/shs/most

phénomènes liés à l'ethnicité. Dans sa configuration multiculturelle et multiethnique, le pays connaît aussi une corruption qui gangrène son économie et ses valeurs ancestrales. Ces manifestations[7] sont multiples et interpellent la question ethnique qui « s'inscrit dans le champ de la globalité et de la dynamique des interactions des groupes ou des peuples en présence dans un espace donné »[8].

Les lieux où s'opèrent la corruption sont nombreux et se confondent le plus souvent avec les espaces visibles et invisibles du patrimoine ancestral. De part ses mécanismes et ses acteurs, la corruption est cultivée dans l'espace qui porte les mœurs, valeurs et traditions camerounaises. Ainsi, certaines pratiques culturelles finiraient par constituer un terreau de pratiques communicationnelles de corruption. Dans son acception plus large[9], la corruption dispose d'un code de communication qui exploite à outrance les pratiques langagières orales des traditions. Elle tend à exalter les caractéristiques du tribalisme dans la mesure où dans bien de cas, elle est facilitée par des mécanismes qui favorisent la discrimination sur la base des origines ethniques afin de rendre partiaux les jugements et de court-circuiter les normes d'équité. Nous avons affaire dans bien des cas à une forme de corruption qui exploite les liens de solidarité ethnique pour faire face à la concurrence, à la compétitivité et à la transparence afin de mieux vendre ou acheter un service. En effet, le comportement de plusieurs camerounais en ce qui concerne la prise de position pour une question quelconque, est moins lié au souci d'impartialité, de transparence et de justice, plutôt qu'au sentiment d'appartenance ethnique. Un tel est défendu parce qu'il est de votre ethnie et pas nécessairement parce qu'il a raison. Les cas de petites et grandes corruptions au Cameroun, où les protagonistes

---

7 Le contexte camerounais concernant les mécanismes de la corruption n'est pas différent des expériences décrites au Sénégal, Bénin et Mali par les études suivantes: **Blundo Giorgio, Olivier De Sardan.,2001** - *la corruption quotidienne en Afrique de l'Ouest* – in La corruption au quotidien - Politique africaine n° 83 - **Blundo Giorgio.,2001** – *Dessus-de-table. La corruption quotidienne dans la passation des marchés publics locaux au Sénégal* – in La corruption au quotidien - Politique africaine n° 83 – p 79-97. - **Bako-Arifari Nassirou .,2001** – *La corruption au port de Cotonou : douaniers et intermédiaires* – in La corruption au quotidien - Politique africaine n° 83 – p 38-58. - **Tidjani Alou Mahaman.,2001** – *La justice au plus offrant. Les infortunes du système judiciaire en Afrique de l'Ouest* – in La corruption au quotidien - Politique africaine n° 83 – p 79-97

8 - **Mbock Gabriel.,2001** – *Construire l'ethnie, déconstruire l'Etat ou le syndrome du sablier en Afrique* – Africa at Crossroads: Complex Political Emergencies in the 21st Century,UNESCO / ENA Paris

9 - Notre acception de la corruption est bien plus large des définitions habituelles car elle se réfère au secteur public, privé et communautaire. La corruption communautaire est celle qui concerne les structures socioculturelles et politiques qui régissent le bon fonctionnement et la bonne gouvernance de l'ethnie ainsi que des rapports entre citoyens de la même ethnie. Les exemples de telles corruptions ne manquent pas de nos jours. Dans les régions de l'Ouest Cameroun où il existe encore plusieurs royautés de tailles différentes, souveraines, chacune constituant une entité politico-administrative indépendante ayant parfois des variantes culturelles très significatives, il arrive comme le souligne le pasteur Philippe Ngueté *que « quand il faut designer le successeur d'un roi ou d'un grand notable ou lorsqu'il faut trancher un grand procès, on passe par derrière et les choses s'arrangent bien »* (**Ngueté Philippe.,2001** – *Les populations de l'Ouest face au tribalisme et à la corruption* – in Semaines Pascales 2001 – www.wagne.net). Nous sommes ici en présence d'une corruption communautaire, qui s'opère au sein des institutions qui sont pourtant appelées à garantir la morale et les valeurs traditionnelles.

utilisent le plus souvent le facteur ethnique[10] pour mettre en place de puissants réseaux opérationnels sont monnaies courantes.

Les manifestations de l'ethnicité dans les actes de corruption prennent plusieurs formes. Les élites intellectuelles[11]y jouent souvent un rôle non négligéable. A travers un processus de paupérisation des connaissances scientifiques, il arrive à certains de mettre en place des procédures sophistiquées qui font appel au tribalisme[12]. La corruption advient alors sur la base du facteur ethnique. Dans bien de cas, un métier, une promotion professionnelle sont attribuées en fonction de l'appartenance ethnique et pas nécessairement sur la base

---

10 - Les scènes comme la suivante : tu es de mon ethnie, nous parlons la même langue, tu veux un service, alors les choses avancent. Si ton dossier a un problème je t'aide. Tu es camerounais, mais pas de la même ethnie que le fonctionnaire? Tu n'es pas camerounais, tu souhaites avoir accès à un service ? Il faudra attendre une éternité sauf si tu décides de corrompre le fonctionnaire. Possibilité d'utiliser les codes culturels de communication pour tromper la vigilance des présents , etc.

11 - Dans un article paru dans le journal du Messager (Cameroun) du 23 juin 2005, intitulé ***« Les fous nantis de diplômes d'Afrique : la lourde compromission des intellectuels africains »***, et signé Shanda Tonme, l'auteur dénonce le comportement des intellectuels africains et spécifiquement camerounais. Selon Shanda, *« (...) Il va sans dire, que la réalité qui se présente sous nos regards dorénavant, n'est point digne de gloire. Tout porte à croire, que l'académie a définitivement tourné le dos à la défense de la justice, la promotion des libertés et la défense des grands principes. Lorsque l'on s'aperçoit qu'au Cameroun, ce sont plus de trois cents universitaires qui ont apposé leurs signatures sur une pétition pour le raffermissement, le renforcement et la pérennisation de l'autocratie, on s'interroge sur l'avenir de ce pays. Leurs ancêtres furent faits esclaves malgré eux, pris au piège de la ruse des premiers explorateurs. Leurs grands-parents furent colonisés, parce que la conjonction des contradictions joua en leur défaveur, la révolution industrielle aidant. Leurs parents eurent au moins le courage de commencer la guerre, de se défendre un moment, avant de succomber sous la puissance de feu des envahisseurs. Mais eux, ces enfants, devenus Docteurs en tous genres et professeurs en toutes choses, maîtres des théorèmes et des théories, n'ont rien fait d'autre, que vendre leurs âmes, trahir jusqu'au plus intime de leur honneur, et salir ce qui reste de la République, tuant au passage, tout espoir d'un Etat moderne ».*

12 - Le tribalisme est une forme de racisme négro-africain. C'est une discrimination basée sur l'origine ethnique ici définie non sur la couleur de la peau mais sur la base de l'ethnie, du village d'origine. Nous utilisons la notion de village ici sous un angle anthropologique et géographique. Elle fait référence à l'origine des ancêtres fondateurs de l'ethnie. Le territoire occupé par l'ethnie est le village indépendamment du fait qu'il soit rural ou urbain. Ce qui n'a rien à voir avec la notion de village perçue comme milieu rural par l'opinion publique occidental et dans la plupart des travaux scientifiques abordant cette question. Lire à ce propos **Esoh (E).,2003 c** - *« Les nouvelles frontières du village en Afrique noire entre le rural et l'urbain : incidence dans le processus de développement local. Etude de cas du Cameroun»* - **Actes du colloque Rural-Urbain : les nouvelles frontières organisé par le département de Géographie de l'Université de Poitiers avec le soutien de MIGRINTER et d'ICOTEM.** Comme le souligne le prof Charly Gabriel Mbock (2001), le tribalisme renvoie à la question pernicieuse que les Camerounais posent d'entrée de jeu : *"C'est un quoi ? Il est d'où ?"*, l'obsession étant de repérer l'origine ethnique de l'intéressé. Cette identification par l'ethnie a déteint sur l'ensemble des activités de la nation. L'on observe ainsi qu'il y a :

- tribalisation des métiers, où l'on veut assigner certains métiers à certaines tribus. La division du travail en société ne se ferait donc plus en fonction de la formation, des aptitudes et compétences, mais en fonction de l'origine tribale.
- disqualification ethnolinguistique, où les guichets des services publics s'ouvrent ou se ferment à l'usager selon que ce dernier s'exprime dans la langue maternelle du guichetier.
- tribalisme administratif, où le népotisme fait penser que pour tout poste, le cousin ou le frère de tribu est toujours le plus qualifié, et au demeurant prioritaire, face à tout autre postulant.
- tribalisation de la science ou de la recherche scientifique où des Chercheurs et Enseignants ne mènent des recherches sociales que dans leur tribu d'origine...
- tribalisme politique qui découle de l'ensemble de ces attitudes, ou que ces attitudes expriment, né de la perspective du pouvoir à conquérir.

du mérite. Il arrive même que l'accès à un emploi, la réussite à un concours ou l'accès à un poste de responsabilité dans la fonction publique soit monnayé. Le clientélisme est tel que l'accès aux réseaux de monnayage passe le plus souvent par une logique du courtage très ethnicisée. Dans la fonction publique, la nomination d'une personne dans un poste de responsabilité (chef de service, directeur, ministre) se transforme dans bien de cas en une fierté ethnique pouvant s'accompagner d'une mouvance festive des membres de sa communauté[13]. Ces manifestations de soutien et de solidarité ethnique conduisent à développer et institutionnaliser le favoritisme, le laxisme et la mise en place des réseaux de corruption, encore appelés *« mangeoires »*. L'expression *« on est en haut »* signifie alors qu'on est dans de bonnes mains. L'ethnicisation des postes de travail y compris l'accès à des postes de décision dans la fonction publique, permet de consolider des réseaux très puissants de solidarité dans les actes de corruption.

Une autre caractéristique camerounaise qui facilite le passage de l'ethnicité à la corruption réside dans la pratique de certains décideurs de la fonction publique de s'entourer par tous les moyens d'une majorité d'employés ayant des mêmes affinités ethniques. Dans des situations de ce genre, il n'est pas difficile de constater que le service en question se transforme en un lieu de retrouvaille de personnes appartenant à l'ethnie du décideur. Ils viennent poser leurs problèmes[14] *« à leur frère du village»*[15], qui comme un distributeur automatique, redistribue les gains obtenus par la corruption voir même à son *«deuxième bureau»*[16]. Il y a ainsi une forte imbrication entre *« solidarité ethnique »*, qui consiste à participer à la résolution des problèmes des « frères du village », et pratiques corruptives. Dans le même contexte, s'opère l'achat des consciences à travers cette redistribution tacite des avoirs de la corruption. Dans bien de cas, on peut assister à une généralisation de pratiques déviantes à travers une interaction entre le staff du directeur et les personnes provenant de son ethnie, conduisant à la banalisation et à la généralisation de la corruption. Se développe ainsi un ensemble des liens et de rapports alimentant directement ou indirectement des petits et grands actes de corruption.

Il faut dire que le problème de la corruption au Cameroun est si complexe qu'il ne met pas en scène seulement une administration désormais réputée corrompue. La population dans sa diversité culturelle bien qu'elle en paye les frais,

---

13 - Le fait que nous relevons est monnaie courante et concerne toutes les ethnies camerounaises sans exception. Le pasteur Philippe Ngueté lors de sa contribution dans le cadre de la campagne « Semaines pascales 2001», mettait justement en évidence le fait que *« ...on a vu ces derniers temps des royautés de l'Ouest, par imitation servile de ce qui se fait ailleurs, organiser de grandes réjouissances pour la nomination de l'un de leurs fils à un poste de responsabilité dans l'appareil étatique camerounais »* in www.wagne.net.

14 - Il s'agit des problèmes familiers, recherche de travail, besoins personnels, ennui familiers, discordes familiales, naissances, mariages, deuils, funerailles, etc

15 - Dans les rapports traditionnels, le simple fait de partager le même ancêtre fondateur de l'ethnie, permet d'être considéré comme des frères. Par « frère du village » ici nous entendons donc les personnes appartenant à la même ethnie.

16 - Au Cameroun comme du reste dans la plupart des pays francophones de l'Afrique, le "deuxième bureau", c'est la maîtresse. L'épouse légitime étant le premier bureau.

en est aussi en partie responsable. D'après un officier des Douanes camerounaises[17], *« La réalité est que le phénomène est dynamique et épouse des situations les unes aussi complexes que les autres où l'on se trouve alternativement dans la position de corrompu, corrupteur et de victime. C'est bien pour cela que la situation est grave : car si la corruption est un mal, c'est bien parce qu'elle est en passe de devenir un système de fonctionnement normal dans la société avec des mécanismes bien huilés selon les contingences ».* Justement la dynamicité de la corruption dans le contexte camerounais est le fruit de sa riche diversité culturelle. Il faut le reconnaître : chaque réalité ethnique, de manière parfois inconsciente, met en place des mécanismes de survie et de recherche de visibilité[18]qui produisent et alimentent en son sein la corruption et le tribalisme.

Si la corruption tend à s'enraciner dans les esprits des camerounais. c'est aussi parce que la connexion entre ethnicité et corruption est évidente et désormais consolidée. L'ethnicité n'est pas neutre dans les actes de corruption. Mais elle n'est non plus la principale responsable de la corruption. Ce sont les instruments de gouvernance étatique qui en sont responsables. Cela peut s'expliquer par deux principales raisons. En premier lieu on peut mettre en cause la confusion dans le système de management des institutions publiques camerounaises. D'une manière générale, le Cameroun manque d'un réel projet de société où l'avenir se construirait plus sur les acquis, les compétences professionnelles et humaines, le mérite, l'éthique et la capacité créative et moins sur l'appartenance ethnique. En deuxième lieu, il faut signaler le manque d'efficacité du système de contrôle des institutions publiques. Les responsables des services publics se croient être au-dessus des lois. Ils ne sont soumis à aucun système d'évaluation et de contrôle.

3/.- LA RECUPERATION DE CERTAINES PRATIQUES CULTURELLES AU SERVICE DE LA CORRUPTION

La manifestation et l'ethnicité et son glissement dans le champ de la corruption n'est pas comme on l'a dit plus haut, une chose voulue. Dans les traditions et coutumes qui sous-tendent la riche diversité culturelle camerounaise, il

17 - Ngo Joseph Ismael.,2001 – *La lutte contre la corrruption à l'Ouest* – in contributions semaines pascales 2001 (www.wagne.net)

18 - Les mécanismes de visibilité ethnique sont nombreux. Si par exemple le directeur d'un organisme public est de votre ethnie, on dira le plus souvent *« c'est mon frère, il est de mon village ».* Parfois on prétendra bien le connaître, alors qu'au fond les seuls rapports de parenté sont l'appartenance à la même ethnie, le partage commun des mêmes ancêtres fondateurs et rien de plus. Mais une telle récupération sur le plan affectif et interpersonnel est d'ailleurs louable par la tradition car elle augmente le sens de solidarité ethnique. Elle garantit le sens d'appartenance au même territoire. Le problème se pose sur le plan professionnel où une telle représentation sociale de l'autre peut implicitement conduire à développer des pratiques corruptives qui peuvent par exemple consister à prétendre résoudre les problèmes de certains usagers sous le seul prétexte que le directeur est de votre village moyennant une contre partie financière.

existe un ensemble de modèles de comportements des individus, de modes de domination, des attitudes, des valeurs et des normes qui sont malicieusement récupérés et mis au service de l'expansion de la corruption. Il s'agit de critères objectivistes et bien circonscrits comme le respect, la solidarité ethnique, la langue, la docilité, le genre, les pratiques langagières orales, le statut social dans le groupe ethnique et bien d'autres. Ils ont pendant des siècles, constitués la spécificité culturelle des peuples camerounais, et sont aujourd'hui réinterprétés et canalisés dans le spectre de la corruption. Afin de montrer comment s'opère cette récupération malicieuse des vertus et pratiques culturelles à des fins de corruption, nous étudieront ici le cas des logiques de comportement faisant référence au respect de la hiérarchie et aux cadeaux ritualisés.

3.1/ Logique de comportement faisant référence au respect de la hiérarchie

Dans les traditions camerounaises, il existe un sens profond de respect vers la hiérarchie traditionnelle à savoir le chef traditionnel, les notables et les composantes de la société secrète. En outre, les adolescents et jeunes ont un devoir de respect vis-à-vis des adultes. Entre ces derniers, le droit d'aînesse est un indicateur de respect important. Tous ces aspects concourent à la structuration des bases communes de valeurs éthiques qui font parties intégrantes des traditions négro-africaines. En effet, dès le plus jeune âge, on apprend à respecter la hiérarchie traditionnelle en accordant donnant importance au sexe, à l'âge et au rang socioculturel, c'est à dire à l'importance qu'on a dans la société traditionnelle en terme initiatique. Le respect dans la tradition se manifeste alors dans le regard, la gestualité, la communication verbale et non verbale. Les pratiques initiatiques, tout comme les éléments faisant référence au magico-religieux, concourent à sacraliser certains aspects du respect de la hiérarchie traditionnelle. Le respect dans la tradition n'a pas seulement une fonction symbolique. Il a aussi une fonction sociale.

Toutefois, il faut reconnaître qu'aujourd'hui, les attitudes comportementales qui font référence au respect de la hiérarchie dans la tradition sont transformées par certains corrupteurs et corrompus en des logiques de comportement ayant une certaine affinité avec la corruption. L'utilisation de ces normes socioculturelles de respect de la hiérarchie peut se traduire par exemple, en appelant le décideur d'un service public *« chef»*, le comparant mentalement symboliquement à un chef traditionnel. Or ces deux « chefs » sont différents. Le respect que la tradition demande d'avoir envers le chef traditionnel de la communauté est lié à un héritage historique, spirituel et culturel. Il s'agit du représentant suprême de l'identité culturelle ethnique, il est supposé être le garant de la tradition, des valeurs et normes léguées par les ancêtres fondateurs de la communauté. D'ailleurs, il est en principe le descendant direct de l'ancêtre fondateur de la communauté. Il jouit d'une estime particulière et incarne la continuité et la sagesse du peuple. Dès lors qui utilise l'expression « chef » ne peut en ignorer ni la connotation affective,

spirituelle, sentimentale ni le lien envers les ancêtres fondateurs de la communauté. Or utiliser le mot chef dans le contexte professionnel en le confondant avec la représentation qu'on en fait sur le plan culturel, permet de donner un pouvoir suprême au décideur. C'est lui reconnaître à la fois le pouvoir de décision sur le plan professionnel et sur le plan culturel. Sur la base de ces abus dans l'interprétation et l'utilisation du mot chef, les décideurs en profitent pour dominer leurs subalternes. Les comportements du personnel vis-à-vis des décideurs induisent automatiquement l'usager à se comporter de la même façon, en accordant à ces derniers un respect qui va au-delà des limites. Une certaine génération de jeunes camerounais, à force de voir comment leurs parents se comportent vis-à-vis de leurs hiérarchies, considèrent désormais normal la soumission aveugle des employés. Il va de soi que l'incidence de la soumission envers la hiérarchie, conduit à accepter passivement les actes de corruption, à faire ce que le chef demande même si cela ne fait pas partie de vos obligations professionnelles, à collaborer dans les pratiques de corruption même quand on n'en est pas le bénéficiaire. Ainsi, certains aspects de la tradition liés dans ce cas de figure à la notion de respect, sont utilisés dans la sphère de la corruption le plus souvent sans que les intéressés ne se rendent compte qu'ils sont victimes de la manipulation et de l'exploitation. C'est dans ce contexte que la «culture locale», loin d'être un système unique de croyances et de pratiques unanimes, est aujourd'hui utilisée par les corrupteurs et les corrompus. Le fait qu'elle subit de manière subtile une forte et constante altération due au processus d'homogénéisation avec la culture occidentale à travers les médias et l'éducation est aussi la cause d'une utilisation facile des valeurs ancestrales dans les mécanismes de corruption.

L'abus de pouvoir est accentué au Cameroun non pas seulement parce que les lois ne sont pas respectées, ou encore que les décideurs se comportent sans impunité. Cet abus tire aussi ses racines du fait que les décideurs exploitent à leur profit les caractères de docilité et de respect pieux de leur personnel. L'ethnicité à travers ses structures éducatives traditionnelles, transmet à ces acteurs, des attitudes et valeurs qui, exploitées dans un contexte non traditionnel, deviennent propices pour prôner la pensée unique, et anéantir les autres. Cette vision des rapports sociaux joue en la faveur de ceux qui usent de l'abus du pouvoir : ils terrorisent les personnes qui travaillent pour eux, et les considèrent comme des sujets qui doivent se soumettre à leur jeu. Il va de soi que de tels contextes soient propices à la corruption.

3.2/ L'utilisation des pratiques de cadeaux ritualisés à des fins de corruption

Dans les traditions négro-africaines, « donner de petits cadeaux fait partie des mille actes de la vie quotidienne, le plus souvent au nom d'un remerciement pour un service rendu. (...) ce n'est pas une rémunération tarifée ou négociée, elle n'est pas non plus une commission de courtage, c'est surtout un devoir moral »[19]. Le cadeau fait partie des pratiques traditionnelles ritualisées et est un symbole fort

19 - **Olivier De Sardan.,1999** – *l'économie morale de la corruption en Afrique*, Politique africaine, n°63, pp97-116

dans certaines cérémonies socioculturelles, voire magico-religieuses. Le pouvoir religieux traditionnel s'élabore autour de croyances en des valeurs qui réclament dévouement, solidarité, sacrifice et qui dit sacrifice dit aussi dons ritualisés. « Le cadeau se pratique d'ailleurs aussi bien vers des « supérieurs » que vers les égaux ou les « inférieurs ». Les détenteurs de pouvoirs traditionnels, par exemple, sont autant attributaires que des donateurs. (...) on amène quelque chose à un chef coutumier lorsqu'on va le saluer, même si on n'a rien de précis à lui demander, cela se fait, et permet de surcroît de se rappeler à son bon souvenir ou de s'attirer sa bienveillance ultérieure »[20]. Quant au contenu des cadeaux, il varie en fonction du statut des partenaires, de leur degré d'intimité, du milieu social et du lieu où il s'effectue. Même les gestes de remise des cadeaux sont ritualisés et dépendent également des distances sociales dans chaque ethnie.

Les cadeaux qui sont sans obligation dans la tradition, visent à promouvoir la convivialité et la régulation des liens sociaux ordinaires qui sont au cœur des logiques socioculturelles de l'ethnicité camerounaise. Ils accompagnent surtout des moments événementiels particuliers qui marquent la vie sociale, culturelle et spirituelle de la communauté ethnique aussi bien dans le sens individuel que collectif. Ils s'inscrivent dans une sorte de rituel initiatique et dans un processus de renforcement des capacités endogènes de promotion de la culture de la paix. *«En pays Bamiléké, les chefs, pour entretenir des relations de bon voisinage et prévenir les conflits, ont coutume de procéder à des échanges de cadeaux qui revêtent toujours une dimension fastueuse, surtout à l'occasion des funérailles ou de l'intronisation d'un nouveau chef. Ces cadeaux, contenus dans des sacs étaient confiés à des agents diplomatiques, lorsque le chef ne pouvait pas effectuer lui-même le déplacement. On y trouvait de l'huile de palme, de la poudre d'armes à feu, des noix de kola, des calebasses ornées de perles, etc. L'envoi de peaux de panthère et d'ivoire était pour les chefs tributaires, signe d'allégeance. Celui qui recevait un cadeau était, selon la coutume, tenu d'en faire autant le moment venu. Il se créa ainsi une logique de dons et de contre-dons, caractéristique de divers peuples négro-africains. Cela généra une atmosphère de confiance, voire d'amitié, apte à favoriser une déflation des tensions Inter-communautaires»*[21]. Il n'existe pas de communautés ethniques au Cameroun où la pratique de cadeaux ritualisés ne soient largement répandues. Les cadeaux ritualisés sont des symboles qui font partie des rites séculiers, et selon les cas, peuvent avoir un aussi fort impact affectif et mobilisateur dans la construction des rapports inter-personnels et donc la consolidation de la paix. Chez les ethnies Beti du centre du Cameroun par exemple, « *les leaders nkukuma, par les alliances qu'ils contractent entre eux, par les visites qu'ils se rendent et par les cadeaux de toute nature qu'ils s'échangent, ont permis l'instauration de longues périodes de paix où le «pays est tranquille» (mvoé)»*[22].

Malheureusement, le processus d'occidentalisation de l'Afrique durant l'époque coloniale et post-coloniale a progressivement transformé la pratique de cadeaux ritualisés

20 - Ibid
21 - Bah.,1999.
22 - Ibid

en don d'argent. Le phénomène se généralise au point où *« nombre de pratiques de la petite corruption rentrent dans cette catégorie du cadeau : on doit au fonctionnaire serviable ou complaisant quelque chose en remerciement. S'il n'a pas, par bienveillance, appliqué à votre encontre les foudres de la loi, ne devient-il pas typiquement une de ces personnes auxquelles la bienséance vous impose de donner? Lui-même ne manquera pas de réclamer légitimement sa «cola », ou sa «part» comme cela se fait couramment si le donateur potentiel semble distrait ou récalcitrant »*[23]. La logique du cadeau s'est finalement banalisée passant d'une pratique traditionnelle courante faisant référence aux valeurs ancestrales à une pratique de corruption. La dénaturalisation de l'acte de faire un cadeau dans les normes et principes de la tradition a atteint un stade où il est de plus en plus difficile de limiter la frontière entre pratiques de corruption et pratiques habituelles issues du capital culturel ancestral. Ceci a une incidence sur les jeunes pour qui les logiques de cadeaux liées aux pratiques de corruption peuvent sembler normales et éthiquement justes comme le témoigne le récit suivant:

> *« mon père a été pendant de nombreuses années, chef de service des communes à l'Ouest et à l'Est du Cameroun. Chez nous, les maires des villes venaient constamment. Parfois ils envoyaient leurs chauffeurs laisser de la nourriture à la maison. Papa quand il allait en mission dans les communes rurales, rentrait toujours avec de la nourriture. Pour moi je ne m'étais jamais posé la question de savoir pourquoi les maires qui venaient voir papa à la maison lui apportaient de la nourriture et du vin. Je croyais que tout ceci était normal et faisant partie de son travail. J'ai constaté surtout qu'ils l'appelaient chef ou patron. Je considérais le comportement de ces hautes personnalités tout à fait légitime et j'étais persuadé qu'être un patron donnait droit à tous ces avantages de service car nous ne payions finalement rien. Nous avions un chauffeur à notre disposition, nous avions toujours à manger. Papa a aussi construit plusieurs maisons dans ces communes. Je me rappelle bien que pour les travaux, les ouvriers de la mairie et les prisonniers venaient travailler dans nos chantiers. J'ai grandi dans une société de corruption sans le savoir. Je considérais normale notre manière de faire les choses. Je m'imaginais que le reste du monde était comme nous. C'est quand je me suis retrouvé hors de mon pays dans le cadre de mes études universitaires que j'ai réalisé que les pratiques de papa et des maires étaient des actes de corruption, d'abus de pouvoir. J'ai finalement compris que les terrains où papa a construit ses villas, étaient des biens publics, obtenus par abus de pouvoir. J'ai compris que les employés de la mairie et les prisonniers qui venaient travailler dans les chantiers de construction des villas de papa, ne devaient pas le faire. C'était là aussi un abus de pouvoir, un détournement du capital humain public et une exploitation de personnes. » (étudiant camerounais en France, février 2006).*

Ce récit qui est actuel puisque dans la vie quotidienne, il est facile de constater de tels abus, nous montre comment la question de la corruption est ancrée dans la société camerounaise.

23 - Olivier De Sardan,op cit.

Tout en partageant l'idée d'Olivier de Sardan à savoir qu'il n'y a pas d'enchâssement culturel de la corruption, il faut tout de même souligner l'existence d'un flou persistant entre ethnicité et corruption. Dans la réalité des faits, la connexion entre ces deux termes existe mais dans un sens indirect. Ce n'est pas l'ethnicité qui produit la corruption mais c'est plutôt cette dernière qui récupère à ses fins les codes culturels qu'elle transforme en *«autoroutes»* de la corruption. Sans toutefois tomber dans des généralisations hâtives, l'exemple camerounais montre bien que le fonctionnement de la corruption, sa banalisation et sa généralisation trouve sa légitimation dans des logiques culturelles qui ont été transformées comme terreau des pratiques corruptives. Les représentations sociales que les acteurs ont des organisations publiques, des modalités de leur fonctionnement et de l'accès aux services ne peuvent se dissocier des pratiques culturelles et d'un système de fonctionnement mental fortement ancré dans l'esprit communautaire. Nous pensons que les études sur la corruption tout comme son éradication ne peuvent se faire sans une réelle prise en compte des logiques socioculturelles qui font parties intégrantes des traditions. Au-delà des aspects généraux qui caractérisent les mécanismes de corruption, le contexte camerounais a la particularité d'utiliser les normes, pratiques, images mentales propres à la vie sociale des individus. C'est ainsi que les passerelles communicatives entre ethnicité et corruption sont dans ce cas, très fonctionnelles. Elles servent à la corruption qui parvient à mouler et transformer les habitudes culturelles en des ingrédients pour des pratiques corruptives. Cette perception de la corruption usurpatrice des codes culturels à des fins utilitaristes pose le problème de la fragilité des traditions africaines, dans l'ensemble très poreuses au point où même les pratiques langagières orales servent bel et bien à la banalisation et à la généralisation de ce fléau.

4/.- L'ETHNICITE DANS LE LEXIQUE CAMEROUNAIS DE LA CORRUPTION

La corruption au Cameroun a son lexique, son vocabulaire qui ne cesse d'ailleurs d'évoluer de façon diachronique. Pour mieux comprendre cette évolution, il faut se situer dans un contexte un peu plus général sur le bilinguisme d'Etat au Cameroun proclamé le 1er octobre 1961 consacrant le Français et l'Anglais comme les deux langues officielles. Il faut également tenir compte du fait que *« le Cameroun est une véritable mosaïque linguistique, 248 à 300 unités-langues y sont identifiées ; il faut ajouter le pidgin-english, (...). Cette complexité linguistique qui contribue à l'expression du patrimoine culturel national, exerce une influence sur le français et ce dernier ne peut plus prétendre gagner le pari du purisme. C'est pourquoi dans la praxis quotidienne cette langue est une profonde transmutation : créations néologiques, subversion de la norme syntaxique, incorporation des items issus des langues nationales et du pidgin-english»*[24]. La

24 – **Nzesse Ladislas.,2004** - Le français au Cameroun : appropriation et dialectalisation. Le cas de la presse écrite - Le français en Afrique, n° 19, p 119.

corruption dans le contexte camerounais subit cette transmutation du français dont parle Nzesse qui se traduit d'importantes créations lexicales qui d'après Métangmo-Tatou (2001) *« ne proviennent pas seulement de faits d'interférence ou d'hybridation entre lexies issues de langues camerounaises d'une part et lexies issues du français d'autre part (exemple : makala pati). Les lexies spécifiques peuvent aussi être le résultat d'une créativité lexicale propre générant des productions complémentaires nouvelles à l'instar de tchoko, qui est vraisemblablement d'origine nonomotopeique ».* La créativité néologique et les emprunts lexicaux donnent bien lieu à de nouvelles innovations terminologiques dans le français camerounais de la corruption. Ce sont des expressions qui font désormais partie du parler quotidien, et sont considérées comme entités qui interprètent des logiques de comportement de la vie sociale courante ayant des effets sur les dynamiques de la corruption.

Le lexique de la corruption au Cameroun décrit les comportements usuels de ceux qui veulent se faire corrompre et de ceux qui veulent corrompre, conduisant à la banalisation de ce fléau. Le lexique, dans sa structuration comprend des expressions pour celui qui veut corrompre et pour celui qui veut se faire corrompre. En outre, il comporte de légères variations régionales. Il s'agit d'un lexique issu d'une production sociale et bien contextualisée. Dans le lexique camerounais de la corruption on retrouve les termes et expressions du genre: *gombo*[25], *donner le gombo, le matabiche, bakchich, bouffe, chop, cola*[26], *bière, carburant, motivation, l'eau, mangeoire*[27], *le pourcentage, le grisbi, tchoko, makala pati, faire le geste qui sauve, pistonner, suivre le dossier, mettre l'eau à la bouche*[28], *profiteur*[29], et bien d'autres.

---

25 - Le terme gombo fait référence à un légume vert qui est utilisé pour faire une sauce très gluante qu'on mange bien volontiers avec du couscous de manioc. Ce terme dans le contexte de la corruption au Cameroun, a pris une autre signification. Il désigne le fruit de la corruption à savoir « l'argent ou tout bien matériel permettant d'accomplir un acte de corruption. Dire "il y a du gombo" signifie qu'on se retrouve dans une situation de receveoir des dessous de table, une enveloppe, un pot de vin, etc. L'utilisation de ce terme qui caractérise un mets de grande valeur traditionnelle et dont la cuisson est assez compliquée, nous montre bien que la récupération des pratiques culturelles dans les actions de corruption est désormais chose courante. On pourrait expliquer le choix de ce terme par le fait que la sauce de gombo est gluante, témoignant une situation se déroulant dans un terrain glissant où les tenants et les aboutissants ne sont pas toujours bien connus.

26 - La cola est une noix au goût âpre, fruit du kolatier. Il existe deux types de cola. La cola blanche et la cola rouge. Elle occupe une place symbolique importante dans les traditions africaines où elle est omniprésente dans la vie sociale et culturelle. La cola est présente dans les célébrations magico-religieuses de plusieurs ethnies. Elle incarne la paix, le dialogue. Elle symbolise l'interculturalité entre les peuples, annonce la venue d'un enfant lors de son baptême, scelle les étapes du mariage traditionnel tout comme l'acte nuptial, honore les défunts et le passage dans la terre des ancêtres fondateurs, etc. La cola fait partie des principaux symboles de l'identité negroafricaine. Dans la tradition negroafricaine, offrir la cola, recevoir la cola de la part de quelqu'un est un signe d'honneur, de fraternité et de respect. Ce symbole fort de la tradition a été banalisé dans les pratiques quotidiennes devenant un code communicationnel de la corruption.

27 - La mangeoire est définie par Nzesse (2004) comme *« organisation d'individus qui exploitent et considèrent les richesses nationales comme leur propriété privée ».*

29 - Le terme profiteur est une déformation du mot proviseur et d'après Nzesse (2004), c'est un *«responsable corrompu et véreux chargé de l'administration et de la direction d'un lycée ».* Comme quoi, un proviseur corrompu est un profiteur.

Pour qui veut venir corrompre, on pourra utiliser les expressions comme : *« bon après on va voir »* ce qui veut dire qu'en guise de compensation, pour la personne qui a rendu service, une bonne surprise lui sera réservée. On pourra aussi dire *« après tu as ta bière », « après je te lance » « après je finis avec toi », « après tu as ton carburant, ...j'ai aussi pensé au carburant du chef ».* Parfois la personne qui veut corrompre propose *« le carburant »* avant même d'obtenir le service. Il dira alors : *« je mets les moyens en jeu», « voici ta part ».*

Pour la personne qui veut se faire corrompre il pourra avoir des discours de type :

« C'est comment? il n'y a rien? Même pas de l'eau glacée? Il n'y a pas de bière? Il faut arroser.. Parles bien..., il faut l'encre», « c'est comment, lances moi », « Mon type, mets-moi l'eau dans la bouche », « fini avec moi alors, je dois partir », « pour moi quoi là dedans, parles bien, tu crois que c'est ça qu'on mange ?», etc. Les proverbes africains sont également récupérés par ceux qui veulent se faire corrompre pour mieux faire passer leur message. On pourra ainsi entendre certaines personnes voulant se faire corrompre dire « mon frère tu sais que [la chèvre broute là où elle est attachée..]...on va faire comment?Tu veux que j'aille brouter où? parles bien ». D'autres proverbes comme « celui qui dispose d'une cuillère ne doit pas se brûler les doigts », « les ciseaux non lubrifiés ne coupent pas », et bien d'autres sont fréquemment utilisés par les réseaux de corruption.

L'innovation terminologique a aussi produit des termes qui font plutôt référence à des situations concrètes ou à des particularités précises de la corruption se traduisant par une certaine forme d'institutionnalisation. C'est le cas des termes « mange mille »[30] et « feymania »[31]. D'une manière générale, l'ethnicité qui s'approprie d'une certaine manière la langue française à travers un processus de dialectisation[32], influence de manière importante le lexique de la corruption à travers une créativité continue de néologismes et aussi l'emprunts lexicaux issus des langues locales. Les pratiques langagières orales traditionnelles constituent donc elles-aussi des éléments importants des pratiques corruptives. Elles font parties des éléments constitutifs des autoroutes facilitant la diffusion et la dissémination des mécanismes de la corruption dans la société camerounaise.

---

30 - Le terme « mange mille » très employé au Cameroun, sert à désigner le policier ou gendarme qui cherche n'importe quel prétexte pour verbaliser une voiture afin de monnayer son indulgence moyennant un «cadeau». Ce sont les chauffeurs de taxi qui subissent avec une certaine véracité la pression des policiers ou gendarmes. Le phénomène est accentué en période de fête (Noël, paques, fête du mouton, etc.) où les gendarmes ont besoin d'argent. Le *« bakchich attendu»* habituellement est de mille francs CFA, ce qui a valu qu'ils soient surnommés les « mange-mille » parce qu'ils « mangent les billets de 1000 F CFA » particulièrement aux conducteurs de taxi. Dans la plupart de temps, le « cadeau » est enfilé entre les pièces du véhicule que le policier retire dans une discrétion totale.

31 - La feymania qui se positionne comme une forme de corruption, est surtout un type sophistiqué d'escroquerie, associant ingéniosité, ruse, astuces pour extorquer de l'argent. Lire à ce propos **Malaquais Dominique.,2001** – *Anatomie d'une arnaque : feymen et feymania au Cameroun.* **Paris,** Les Etudes du CERI n°77.

32 - Terme que nous empruntons volontiers à Nzesse (op cit.,2004)

5/.- ETHNICITE ET GOUVERNANCE : Construire l'Ethnie pour déconstruire la corruption

S'il est vrai que le système corrruptif camerounais est enchâssé dans le système administratif, il est aussi important de souligner l'enchâssement du système corruptif dans le système privé et communautaire. La généralisation des formes élémentaires de la corruption aux formes les plus sophistiquées, se nourrissent d'un fort potentiel d'attitudes comportementales et relationnelles issues des traditions camerounaises. Notre intention est de ne pas limiter les actions de lutte contre la corruption au Cameroun au seul secteur publique comme s'il suffisait d'assainir ce dernier pour éradiquer le mal. S'il est vrai que le système administratif et le système corruptif sont très fortement liés, il est aussi important de ne pas sous-évaluer le système corruptif dans le secteur privé et dans le secteur communautaire. Il s'agit pour notre part d'orienter aussi les débats et recherches dans la lutte contre la corruption sur l'ethnicité et ne pas seulement se focaliser sur le fonctionnement des institutions publiques. Cela pourrait se faire par une bonne gouvernance de la diversité culturelle et des institutions publiques.

5.1/.- Gouverner la diversité culturelle afin de reconstruire les Ethnies

L'analyse que nous avons faite sur l'interaction entre ethnicité et corruption au Cameroun, nous montre bien que les pratiques corruptives ont su utiliser les pratiques culturelles afin de mieux s'enraciner dans le tissu social et relationnel au Cameroun. Dans notre analyse, il émerge bien que le recours fréquent aux codes de conduite et communicationnels issus des traditions dans les mécanismes de corruption sont de plus en plus fréquents. La fluidité et le syncrétisme qui se sont mis en place entre pratiques de corruption et pratiques culturelles posent un certain nombre de problèmes en ce qui concerne l'identité culturelle, le marchandage des valeurs traditionnelles, le sens de l'éthique dans la société camerounaise et la question de la modernisation des traditions.

En effet, pour un pays comme le Cameroun qui est une mosaïque ethnolinguistique, il importe d'assurer une bonne gouvernance de la diversité culturelle. En d'autres termes, le Cameroun doit disposer d'un véritable projet de construction d'une identité culturelle commune. En effet la généralisation de la corruption et le fait que le contexte socioculturel puisse favoriser à certains égards la corruption soit en la facilitant ou en la tolérant, démontre bien l'échec des politiques d'intégration nationale et de moralisation prônées par les gouvernants actuels. Il s'agirait simplement d'un projet politique de société interculturelle qui reconnaîsse et valorise les diversités culturelles sur le plan social, culturel, économique, écologique et politique en leur accordant la même importance et en créant des conditions pour favoriser un dialogue entre les cultures. Ce dialogue doit se fonder sur l'équité et l'égalité des chances pour tout camerounais et pour toutes

les communautés ethniques. Cela suppose aussi reconnaître aux ethnies, un rôle politique au sens traditionnel du terme, en respectant leur autonomie, leur juridiction territoriale, en promouvant leur langue et traditions, en rétablissant le sens du respect des institutions traditionnelles et en accordant une importance significative aux fêtes traditionnelles.

La moralisation des institutions traditionnelles est fondamentale car elle conduit inévitablement à la moralisation de la structure familiale et des différents organes éducatifs au sein des structures traditionnelles. Ainsi on aboutirait de manière inévitable à la moralisation des usagers et indirectement de la fonction publique puisque les fonctionnaires sont d'abord des individus appartenant à une communauté ethnique ayant des valeurs, et codes de conduite.

La construction d'une société interculturelle passe aussi par une modernisation des traditions. Il importe pour cela, que chaque communauté culturelle puisse réaliser les Etats généraux de son patrimoine culturel de manière à renoncer de manière consensuelle aux pratiques dépassées, qui ne correspondent plus au contexte actuel. Une telle approche doit permettre de réactualiser certaines traditions. Cela doit se faire à travers l'identification et la valorisation des bonnes pratiques des traditions. Ces dernières doivent être des pilastres permettant de moderniser les mécanismes de gouvernance des traditions tout comme leur adaptation à la globalisation avec ses risques d'homogénéisation culturelle. Un tel travail doit aboutir à définir le socle de valeurs traditionnelles qui sous-tendent l'identité culturelle camerounaise. Dans cette perspective, la gouvernance de la diversité culturelle doit aboutir à mettre en place des instruments juridiques et éducatifs de la société afin que ce socle de compétences des valeurs traditionnelles soit le plus largement diffusé et puisse être le point de départ de la lutte contre la corruption. Le système éducatif doit être impliqué dans ce processus d'innovation et de modernisation des institutions traditionnelles. Il faut que l'école s'ouvre et puisse dialoguer avec les institutions traditionnelles. Elle doit servir pour forger les nouvelles consciences et déconstruire les attitudes et comportements qui vont contre les principes de la société camerounaise.

La reconstruction de l'ethnie doit favoriser la territorialisation des valeurs et mœurs issues des bonnes pratiques traditionnelles. Une importance sera donnée aussi aux fêtes traditionnelles et à la langue. Ce processus pourra bien servir pour lutte contre la corruption dans la mesure où il va déboucher sur la déconstruction des pratiques culturelles qui servent d'autoroutes aux pratiques corruptives. Les logiques socioculturelles qui font partie des traditions et qui servent d'ingrédients à la corruption seront objet de réflexion critique par les autorités traditionnelles et le peuple lors de toutes les activités culturelles ethniques telles naissances, mariages, funerailles, fêtes traditionnelles, etc. Ne pas investir sur la tradition pour lutter

contre la corruption serait une grave erreur d'évaluation des mécanismes de ce fléau au sein de la société camerounaise.

Il convient pour cela, d'amorcer des politiques de bonne gouvernance permettant de bien gérer le passage entre la tradition et la modernité, en identifiant et en préservant contre toute utilisation affairiste, le capital culturel ancestral qui sert de levier à l'identité culturelle des autochtones. Le capital relationnel et humain des individus sera préservé des pratiques de corruption à partir du moment où l'on pourra se situer dans une logique de non-marchandage des valeurs culturelles pertinentes, en privilégiant leur contextualisation afin de bien les mettre à l'abri des spéculations de la société marchande.

5.2/.- Assurer une bonne gouvernance des institutions publiques

Les institutions publiques camerounaises sont au bord du gouffre. Les pratiques de corruption y sont devenues la règle au point où elles se sont érigées en système de comportement où tout est possible quand on a les moyens pour corrompre. Les habitudes administratives qui caractérisent la fonction publique sont aujourd'hui dépourvues d'une morale sociale et tendent à honorer le culte de l'argent, du gain facile, qui désormais semble être la logique qui gouverne les carrières des fonctionnaires. Comment faire dans de tels contextes pour déconstruire la corruption? L'Etat avait renoncé à gouverner ses institutions qui étaient devenues un laisser-aller où l'impunité était la règle. Il faut aujourd'hui qu'il puisse être présent dans ses institutions. Cela doit se traduire par l'institution du culte du mérite et de la compétence à travers des procédures transparentes d'accès aux postes de décision. Toutefois, dans bien de cas, la compétence et le mérite doivent aller de pair avec la discrimination positive afin d'assurer la représentativité des minorités. Mais la discrimination positive ne peut être l'élément central des choix décisionnels. Elle ne doit intervenir qu'en seconde ligne une fois que les critères de compétence et de mérite ont été atteints.

5.3/.- Pour une pédagogie de la corruption

La governance des institutions publiques qui doit symboliser la lutte contre la corruption nécessite l'utilisation des méthodes adéquates de communication avec le peuple. La lutte contre la corruption au Cameroun doit désormais faire partie d'un vaste programme ambitieux d'éducation formelle, non formelle et informelle. Elle doit en outre se situer dans une perspective d'éducation tout au long de la vie car la réalité actuelle montre bien qu'il faudra des décennies pour éradiquer ce fléau au sein de la société camerounaise. Il est pour notre part important que puisse se dessiner une pédagogie de la corruption qui accompagne l'action publique de lutte contre ce fléau. Cela pourrait se faire à travers une promotion de démarches didacticiennes précises permettant d'une part de déconstruire certaines pratiques corruptives et d'autre part d'édifier au sein de la société des valeurs issues des traditions ancestrales.

Bibliographie

Alt Ericet Luc Irène.,1997 – *La lutte contre la corruption.* Paris, PUF.
Bayart J-F.,1989 – *L'Etat en Afrique. La politique du ventre.* Paris, Fayard.
Bayart J-F.,1988 – *La corruption en Afrique : l'invisible et le partage du gateau.* Africa international, 209.
Bako-Arifari Nassirou .,2001 – *La corruption au port de Cotonou : douaniers et intermédiaires* – in La corruption au quotidien - Politique africaine n° 83 – p 38-58
Becker Claude.,1992 *Lire le réalisme et le naturalisme*, Paris, Dunod
Biloa, Edmond.,2003 - *La langue française au Cameroun*, Oxford, Peter Lang.
Biloa, Edmond.,2003 - *Le français camerounais : qu'est-ce que c'est ? Essai de définition socio-historico-linguistique* , *Langues et Communication*, n°03, vol II, Yaoundé, Saint-Paul, p. 123-138.
Blanc Hélène.,1990 – *L'empire corrompu.* Paris, Robert Laffont.
Blundo G, Olivier de Sardan J-P.,2000 – *La corruption comme terrain. Pour une approche socio-anthropologique in* Monnayer les pouvoir. Espaces, mécanismes et représentations de la corruption , Paris, Genève, PUF, IUED, p 21-46.
Blundo Giorgio, Olivier De Sardan.,2001 - *la corruption quotidienne en Afrique de l'Ouest* – in La corruption au quotidien - Politique africaine n° 83
Blundo Giorgio.,2001 – *Dessus-de-table. La corruption quotidienne dans la passation des marchés publics locaux au Sénégal* – in La corruption au quotidien - Politique africaine n° 83 – p 79-97
Dumond Pierre.,1992 - *L'Afrique noire peut-elle encore parler français ?* Paris, l'Harmattan, 1992.
Esoh (E).,2003 c – « *Les noivelles frontières du village en Afrique noire entre le rural et l'urbain : incidence dans le processus de développement local. Etude de cas du Cameroun*» - **Actes colloque Rural-Urbain : les nouvelles frontières organisé par le département de Géographie de l'Université de Poitiers avec le soutien de MIGRINTER et d'ICOTEM**
Etchegoyen Alain.,1995 – *Le corrupteur et le corrompu.* Julliard, Paris.
Guilbert Louis.,1975 – *La créativité lexicale.* Paris, Larousse.
Hampaté Ba Ahmadou .,1995 – *Aspects de la civilisation africaine.* Paris, Présence africaine.
Hibou B.,1990 – *Le capital social de l'Etat falsificateur ou les russes de l'intelligence économique.* In J-F Bayart, S. Ellis, et B Hibou (dir) La criminalisation de l'Etat en Afrique, Bruxelles, Complexe.
Kago Lélé.,1995 dans son ouvrage *Tribalisme et exclusions au Cameroun, le cas des Bamiléké* Ed CRAC Yaoundé 173p.
Latouche Serge.,1999 – *L'Autre Afrique. Entre don et marché.* Paris, Albin Michel.
Mainet G.,1985 – *Douala : croissance et servitudes.* Paris, Harmattan.
Malaquais Dominique.,2001 – *Anatomie d'une arnaque : feymen et feymania au Cameroun.* Paris, Les Etudes du CERI n°77.
Mallart L.,1988 – *La foret de nos ancetres.* Thèse de doctorat, Université Paris X.
Manessy Gabriel.,1994 – *Pratique du français en Afrique noire francophone.* Langue française, 104, pp 17-50.

Mbuyinga E.,1989 – *Tribalisme et problème national en Afrique noire. Le cas du Cameroun: contribution à l'étude de la question des nationalités et du problème régional.* Paris, L'Harmattan.
Médard J.-F.,1990 – *L'Etat patrimonialisé.* Paris, Politique Africaine, 39 : 25-36.
Medard J.-F.,1992 – *Le big man en Afrique. Esquisse d'une analyse du politicien entrepreneur.* L'année sociologique n° 42, pp 167-192.
Medard J.-F J-F.,1995 – *La corruption politique et administrative et les différenciations du public et du privé : une perspective comparative in* Borghi&Meyer-Bisch (eds).
Mbock Charly Gabriel.,1996 – *Cameroun, pluralisme culturel et convivialité.* Edtions Nouvelles du Sud, 212 p.
Mbock Charly Gabriel.,2000 – *Les conflits ethniques au Cameroun, quelles sources, quelles solutions?* Ed Sep et Saagraph, Yaoundé, 210 p.
Mbock Gabriel.,2001 – *Construire l'ethnie, déconstruire l'Etat ou le syndrome du sablier en Afrique* – Africa at Crossroads: Complex Political Emergencies in the 21st Century,UNESCO / ENA Paris
Mendo Zé, Gervais.,1999 - *Le français, langue africaine : enjeux et atouts pour la francophonie ; eléments de stratégies*, Paris, PubliSud
Ngueté Philippe.,2001 – *Les populations de l'Ouest face au tribalisme et à la corruption* – in Semaines Pascales 2001 – www.wagne.net
Nzesse Ladislas.,2004 - *Le français au Cameroun : appropriation et dialectalisation. Le cas de la presse écrite* - Le français en Afrique, n° 19.
Nicolas G.,1986 – *Don rituel et échange marchand dans une société sahélienne.* Paris, Institut d'Ethnologie.
Oyié Ndzié Polycarpe.,1993 – *Droits ancestraux, colonisation et problèmes ethniques.* In Ethnie et développement national, Yaoundé, Ed C3, Ed du CRAC, 279 p.
Ozelé Owono J.,2003 - *Déviances langagières ou appropriation linguistique ? Le défi de la nouvelle norme africaine dans l'usage du français en Afrique - Langues et Communication*, n°03, vol II, Yaoundé, Saint-Paul, p.111- 122
Pean Pierre.,1983 – *Affaires africaines.* Paris, Fayard.
Sadate S.,1994 – *Le policier et son public dans une société démocratique.* Yaoundé
Séraphin G.,2000 – *Vivre à Douala. L'imaginaire et l'action dans une ville africaine en crise.* Paris, L'Harmattan.
Sankara Thomas.,1998 – *L'argent noir. Corrruption et sous-développement in PEAN P. (dir)* Paris, Fayard.
TL,1998 – *Strategic positions Achieved and challenges Ahead* – Werner Van Ham, Berlin, 76pp
TI.,2002 – *Combattre la corruption* – Ed Djilali Hadjadj, 360 pp
Tidjani Alou Mahaman.,2001 – *La justice au plus offrant. Les infortunes du système judiciaire en Afrique de l'Ouest* – in La corruption au quotidien - Politique africaine n° 83 – p 79-97
Verschave François Xavier.,1998 – *La Francafrique.* Paris, Stock.
Warnier J-P.,1993 – *L'esprit d'entreprise au Cameroun.* Paris, Karthala.
Zognong Dieudonné.,2002 – *La question Bamileké pendant l'ouverture démocratique au Cameroun : retour d'un débat occulté* – Gestion des Transformations Sociales – MOST - Document de discussion n°61, Unesco www.unesco.org/shs/most

« le 'concept de bonne governance' dans la théorie et la pratique de l'économie du développement : l'apport de l'économie institutionnelle»

Med. Chérif BELMIHOUB
Prof. Sciences de gestion ENA
Chercheur associé CREAD

الملخص:

منذ عشريتين على الأقل، تم بدأ التأكد على الحكم الرشيد كعامـــل حاســـم في التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية بالمعنى الشامل، وذلك بإدماج ليس فحسب التمنية الاقتصادية ولكـــن النمو الاجتماعي، وحتى حقوق الإنسان.

غير أن مفهوم الحكم الرشيد لم يصبح بعد عملي و لم يستعمل في البلدان السائرة في طريـــق النمو إلا مؤخرا —وذلك بعد أولى عمليات التقييم لبرامج التعديل الهيكلي منذ ذلك الوقـــت، أضحى مفهوما مسيطرا، بل مفهوما لا يمكن تجاوزه في تسيير الشؤون العامة.

على المستوى النظري، اجتماع كبير ارتسم حول الآثار الإيجابية للحكم الرشيد في البلـــدان السائرة في طريق النمو.

لذا ،تم تقاوم بأدلة على اعتبار أنه عامل يحفظ السلم والاستقرار والأمن الاجتماعي، وقـــد سالم في التقليل من حدة الصراعات الداخلية التي ترهن وتضعف العديد من البلـــدان وفي ذات الوقت يعزز من شرعية وسلطة الدولة.

علاوة على النقاش الذي لا يزال قائما، نؤكد على علاقة الحكم الرشيد والتنمية، بمعـــنى أن الحكم الرشيد يسمح للبلدان من التنمية بسرعة وبصفة دائمة

ففي إطار الممارسة تبرز صعوبة، كيف يمكن تجسيد برامج الحكم الرشيد في البلدان السائرة في طريق النمو.

إن مسألة الممارسة أدت إلى ظهور اختلافات وأحل النظام السياسي-الإداري بين مختلـــف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين وإلى صراعات خارجية إزاء الشركاء الأجانب.

هيئات هيئة الأمم المتحدة، والوكالات المتعددة الأطراف للمساعدة على التنمية.

إن الأخذ في الحسبان لهذه الاختلافات هو في غاية الأهمية لكون أن معايير الحكم الرشـــيد أصبحت شروط مسبقة، في المفاوضات وحتى في الشراكة ندرك أن الجميع لا يمنح نفس المعنى، لا نفس المضمون للحكم الرشيد، وهذا التباين مرده الاختلاف في الأهداف وحتى النتائج التي تختلف أيضا حسب المعنى الذي نمنحه لهذا المفهوم أو للفكرة التي نشكلها حياله.

Introduction :

Depuis au moins deux décennies, l'accent est mis sur la bonne governance comme facteur déterminant du développement économique et social au sens large, incluant non seulement la croissance économique, mais également le progrès social, voire même les droits de l'homme. Toutefois, le concept de bonne governance n'est devenu véritablement opératoire et n'a été effectivement introduit dans les pays en développement que récemment, à la suite des premières évaluations des programmes d'ajustement structurel. Depuis, il est devenu un concept dominant, voire incontournable de la gestion des affaires publiques.

Sur le plan théorique, un très grand accord se dessine pour reconnaître les effets bénéfiques de la bonne governance sur les pays en développement.

Ainsi, il n'est plus contesté qu'elle constitue un facteur de maintien de la paix, de la stabilité social et de la sécurité ; qu'elle peut faire disparaître ou au moins atténuer les conflits internes qui fragilisent de nombreux pays et de faire renforcer la légitimité des Etats et leur autorité. En outre, et bien que cela se discute encore, on affirme de plus en plus le lien entre bonne governance et développement, dans ce sens qu'une bonne governance permettrait aux pays de se développer plus rapidement et de manière plus durable.

C'est sur le plan pratique que se présente une grande difficulté, à savoir : comment mettre en œuvre les programmes de bonne governance dans les pays en développement.

Cette question pratique fait apparaître des divergences à l'intérieur du système politico administratif entre les différents acteurs économiques, sociaux et politiques et externes vis à vis des partenaires étrangers et des institutions des Nations unis et les agences multilatérales d'aide au développement. La prise en compte de ces divergences est importante dans la mesure où les critères de la bonne gouvernance sont devenus des préalables dans les négociations et les partenariats. On s'aperçoit que tout le monde ne donne pas le même sens, ni le même contenu au concept de bonne gouvernance ; et cette divergence de vues explique la divergence des objectifs et même des résultats qui sont différents selon le sens qu'on donne à ce concept ou l'idée que l'on s'en fait.

I Retour sur les Définitions[1] :

Par governance, on entend généralement l'action de piloter, de diriger et de gouverner les affaires d'une organisation. Cette dernière peut être un pays, un groupe de pays, une région, une collectivité territoriale ou une entreprise publique ou privée. La governance met l'accent sur les formes de coordination, de concertation, de participation et de transparence dans la décision ; elle favorise le partenariat des acteurs et la convergence des intérêts. Dans le « modèle de la gouvern-

1 - Tiré d'un rapport rédigé par l'auteur pour une institution publique INESG, sous le titre « le concept de governance dans le domaine économique et social », 2000 (non publié)

ance », les frontières entre les secteurs public et privé tendent à s'estomper et la séparation des fonctions politique et économique dans le processus de développement est inopérante.

I-1 Définitions inspirées de la théorie et de la pratique économique

La crise économique de la dernière décennie qui a touché toutes les économies, développées ou sous développées, d'inspiration libérale ou socialiste, n'a pas trouvé une explication suffisante dans les théories économiques conventionnelles. La raison en est que les modèles mis en place s'appuyaient sur des catégories abstraites qui n'exprimaient ni les attentes de la société ni même la volonté de l'Etat. C'est pourquoi la bonne gouvernance dans le domaine économique signifie d'abord la nouvelle articulation entre l'Etat, la société et le marché permettant la réalisation d'une efficacité des structures économiques, la satisfaction des besoins sociaux et la promotion du bien être des hommes. Pour atteindre cet objectif, la bonne gouvernance prône une recomposition des ordres politique, économique et sociaux internes sur la base de rapports partenariaux entre l'Etat, le monde des entreprises (publiques et privées) et la société. Cette recomposition concernera aussi les relations inter-Etats qui, avec les mutations socio-économiques liées à la mondialisation, rendraient obsolète le modèle politique mais aussi économique de l'Etat-Nation. En effet comme le montre D. Bell (1988), « l'Etat-nation devient trop petit pour les grands problèmes de la vie, et trop grand pour les petits problèmes ».

Concrètement, la gouvernance économique signifie une plus grande efficacité des structures économiques, une efficience dans l'allocation des ressources, une responsabilité plus accrue des acteurs économiques vis à vis de la société (écologie, redistribution, externalités, emploi, formation)

La théorie économique s'est enrichie d'une nouvelle approche appelée « économie institutionnelle» d'inspiration néo-keynésienne mais à forte composante néolibérale et dont l'originalité et la pertinence sont liées à l'intégration des facteurs institutionnels dans le raisonnement économique. Souvent, dans la théorie conventionnelle, ces facteurs ont été considérés comme neutres ou sans grande importance sur l'efficacité du système économique. Ainsi les coûts des institutions (du fonctionnement du système ou coûts de transaction), dont une partie est directe et l'autre liée aux comportements des acteurs, peuvent être élevés par rapport à leur efficacité intrinsèque. La nouvelle économie institutionnelle recherche le mode de gouvernance (la bonne gouvernance) économisant le plus sur les coûts de transaction pour résoudre un problème économique. Cette approche pose donc le problème du choix des modes de gestion des affaires publiques et des instruments de régulation des activités économiques en intégrant le critère « coûts des institutions de gestion ou de régulation ».

La mise en place des institutions de pilotage du système économique et par extension de tout le système socio-économique obéit aussi à un choix rationnel en terme de coût/efficacité. Les dimensions démocratie politique, participation de la société civile à la décision publique sont supposées être des facteurs de motivation, d'implication et d'incitation de nature à favoriser l'amélioration de la performance collective du système. Plus encore, la participation des citoyens et des acteurs sociaux est même une condition cruciale de l'amélioration de la légitimité et de l'efficacité des politiques économiques. Cette approche économique de la gouvernance renvoie aussi à la problématique récurrente de la bureaucratie et son impact négatif sur le développement économique et sòcial.

Pour l'approche économique de la gouvernance, l'opposition entre l'Etat et le marché n'est plus pertinente depuis que le débat idéologique entre le capitalisme et le socialisme a cessé ou n'a plus de sens. Même si le marché devient dominant en tant que mode de régulation, il n'est ni parfait ni exclusif des autres modes de régulation ; il permet une meilleure efficacité des acteurs économiques et un meilleur bien-être social dans un cadre institutionnel adéquat qui permet à l'Etat de jouer un rôle utile.

Le développement de l'économie de marché et la mondialisation des échanges ont certes reposé le problème du rôle et de l'efficacité de l'Etat national dans le fonctionnement du système économique, mais cela ne supprime pas le besoin des institutions économiques et politiques dans le nouvel ordre économique. Ce qui est attendu des Etats c'est l'innovation dans les nouvelles formes de gouvernement (de gouvernance).

Concrètement, au plan économique, la notion de gouvernance relance le débat sur les modes de coordination des activités socio-économiques, dans une économie de marché en interdépendance forte avec les autres économies, en postulant que ni le marché seul, ni l'Etat (institutions politiques et administratives) ne peuvent assurer une coordination efficiente. Bob Jessop considère cette évolution comme un changement séculaire fondamental survenu dans les relations Etat-marché-société *« qui implique l'apparition de conditions économiques et sociales nouvelles importantes et d'un cortège de problèmes qui ne peuvent pas, sinon difficilement, être gérés ou résolus par la planification étatique du sommet vers la base ou l'anarchie médiatisée par le marché. »(RISS 155 /mars 98)*

I-2 Définitions inspirées des institutions internationales

Les différentes conférences au sommet organisées par les nations unies depuis le début des années 90 ont presque toutes, dans leur plan d'action ou leur déclaration finale, apporté des éléments nouveaux sur la gouvernance : C'est le cas

de la Conférence de Copenhague sur le développement social, la Conférence du Caire sur la population et le développement, la Conférence de Beijing sur les femmes, la Conférence de Rio de Janeiro sur le l'environnement et le développement, la Conférence de Vienne sur les droits humains et Habitat-II à Istanbul.

Selon le rapport publié en 1995 par la commission sur la gouvernance Globale, « ...la Gouvernance est un processus continu à travers lequel les intérêts conflictuels peuvent être réglés et la coopération peut être développée. Ce processus comprend la constitution d'institutions formelles et des régimes capables de renforcer les allégeances ; il comprend aussi des accords informels que les peuples et les institutions font ou envisagent de faire dans la protection de leurs intérêts. » (p.2)

Mis en avant à partir de 1990 par la Banque Mondiale, le concept a fait l'objet d'une abondante production théorique ces dernières années au sein même des institutions internationales comme la Banque mondiale, le FMI ou le PNUD. Les expert de ce dernier définissent la gouvernance comme « *une manière particulière de diriger, d'exercer l'autorité politique économique et administrative pour gérer les affaires de la nation » (PNUD).*

C'est, sans aucun doute, au sein des institutions internationales et du système des Nations Unis que le concept de gouvernance a connu le plus de développement et de vulgarisation par des tentatives d'application sur des systèmes concrets dans les pays du sud. Alors que dans les pays du nord on parle de « Nouveaux rôles de l'Etat dans un contexte de mondialisation », de « réinvention du gouvernement » et de « New public Management », la notion de « bonne gouvernance » a été réservée aux pays du sud. L'accent est plutôt mis sur les conditions de mise en œuvre des programmes d'aide au développement ou de façon plus systématique pour les programmes d'ajustement structurel.

La bonne gouvernance intègre, dans la perception des organisations internationales et même pour les agences de coopération, des dimensions ou des exigences particulières : démocratie locale, participation populaire à travers les associations et les ONG, transparence dans la gestion des budgets publics et lutte contre la corruption.

A titre d'exemple, le traité de l'union européenne lie étroitement la politique de coopération au « *développement et à la consolidation de la démocratie et de l'Etat de droit ainsi qu'au respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales » (art.130)*

Selon ses promoteurs, le concept de gouvernance renvoie à trois systèmes : le système politico - administratif, le système économique et la société civile. Donc le développement économique et social ne peut se réaliser que grâce aux transformations de ces trois systèmes en vue d'une plus grande cohérence et d'une synergie

dans le fonctionnement du système global. Ainsi les relations suivantes sont établies ou exigées pour une bonne gouvernance :

La relation entre Gouvernance, Démocratie et Décentralisation introduit une dimension supplémentaire dont la signification est l'importance de la décentralisation pour le développement économique.

La gouvernance est perçue comme la manière d'améliorer le fonctionnement du système politico- administratif effectivement en vigueur dans un pays donné en tenant compte des spécificités socioculturelles et économiques.

Pour la Banque mondiale, « la gouvernance est une affaire de management ou de réformes institutionnelles en matière d'administration, de choix de politiques, d'amélioration de la coordination et de fourniture de services publics efficaces ». Pour atteindre cet objectif, la bonne fois et la bonne volonté des hommes ne suffisent pas, il faut aussi de bonnes institutions.

II- LA PLACE DE LA GOUVERNANCE DANS LES MODELES DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUES

Au cours des deux dernières décennies, la réflexion en sciences sociales sur le développement économique et social s'est focalisée, à tort ou à raison, et peut être, faute de mieux, sur le rôle de l'Etat. Le débat ne porte pas seulement sur le poids de l'Etat dans le système socio-économique (secteur public) mais aussi sur la manière dont ce rôle est joué et l'efficacité qui en résulterait. La conduite de politiques de réformes, qu'elles soient autonomes ou sous le contrôle et le soutien des institutions internationales, a montré l'incapacité des institutions traditionnelles à gérer la complexité et a donc justifié la nécessité d'une réflexion sur le rôle de l'Etat. En effet, les institutions et les instruments de l'Etat entrepreneur, propriétaire, régulateur, redistributeur-protecteur ne sont plus adaptés au nouveau contexte de l'économie de marché et de la mondialisation. Le développement économique a un nouveau paradigme et l'Etat-providence a montré ses limites.

II-1 Les limites de l'Etat propriétaire-entrepreneur

La nécessité de faire face aux immenses problèmes du développement (pauvreté, inégalité, manque d'infrastructures) explique que la plupart des pays en développement aient suivi un modèle économique dans lequel l'Etat a joué le rôle principal, que se soit par les dépenses publiques, ou par une implication directe, ou par son influence sur l'organisation des différentes activités économiques.

Le modèle de « l'Etat développeur » est né dans les années 50-60 pour donner un contenu concret aux théories économiques du développement, en particulier leur variante

à destination des pays rentiers et dont la variable principale est l'allocation intersectorielle des ressources avec une priorité pour le développement industriel.

L'idée centrale dans ces modèles de croissance était que les Etats des pays en développement devaient privilégier un investissement public volontariste et sélectif en faveur des secteurs industriels jugés les plus stratégiques en termes de retombées économique et sociale (effets d'entraînement pour les uns, pôles de croissance pour les autres et industries industrialisantes pour d'autres encore). La conquête du marché intérieur et la planification centralisée de l'allocation des ressources sont les fondements de la stratégie de développement. Dans un tel schéma, l'Etat se donnait les missions de propriétaire principal, d'entrepreneur, de redistributeur et de régulateur du système économique.

Des taux de croissance longtemps positifs, conjugué aux prêts externes, ont permis de créer un système d'accumulation et de redistribution à partir de l'Etat, dans lequel la performance économique tenait une place secondaire. Lorsque cette période de croissance, d'urbanisation et de modernisation a été suivie d'une période de stagnation économique, les défauts du système, les distorsions du modèle ont commencé à apparaître.

L'importance de l'Etat dans l'économie a de plus créé de multiples occasions pour des situations de rente et étouffé le développement de l'esprit d'entreprise. ***« Les politiques publiques adoptées reflétant plutôt la capacité des groupes d'influencer la bureaucratie ou leur insertion dans les réseaux clientélistes que leur efficacité productive, ces acteurs ont donc investi une partie importante de leurs ressources à rechercher cette rente plutôt qu'à améliorer leur compétitivité économique. »(M. Hufty. IUED1999).***

La crise d'accumulation mais aussi de la production à la suite du tarissement ou de la réduction des ressources liées à la rente et l'endettement excessif et coûteux ont accéléré la détérioration des conditions socio-économiques de la population et entraîner la contestation de la légitimité même de l'Etat. La recomposition de l'ordre interne devient alors indispensable pour rétablir au moins les principaux équilibres macro-économiques.

II-2 La crise de l'Etat – providence

L'Etat – providence est une forme particulière de la manifestation de l'Etat moderne (plutôt libéral) sans présupposés idéologiques (socialisme ou libéralisme) ou institutionnels (plan/marché) dans sa relation avec la satisfaction des besoins de la société. L'Etat libéral comme l'Etat socialiste ont chacun développé des politiques de redistribution soit sur la base d'une rente ou d'une richesse produite

par des agents économiques et redistribuée par le truchement de l'impôt et de la dépense publique.

L'Etat – providence comme situation socio-économique est très fragile du fait même de la nature mécanique de son existence : L'Etat – providence n'existe que par rapport à l'existence de richesses (ressources) réelles. Ainsi la croissance des besoins de la société par l'effet de la croissance démographique au moins et la diminution relative des ressources par l'effet de la réduction relative de la rente (stagnation ou croissance faible) et de la limite à la pression fiscale ont entraîné la crise de l'Etat – providence. Souvent la crise de l'Etat-providence est constatée par la détérioration des services publics en raison d'une baisse de rendement des organismes publics et l'imperfection du système re-distributeur ; la crise de l'Etat – providence dans ce cas est la conséquence de la défaillance du cadre institutionnel de l'Etat et quelque soit le montant du budget alloué, le bien être de la société reste en deçà des attentes.

Au total, la chute des ressources budgétaires ou l'augmentation des emplois alternatifs des ressources publiques (financement de la restructuration industrielle, remboursement de la dette, financement de la grande pauvreté etc.) associé au système bureaucratique déficient et coûteux de production de services publics et de protection sociale ont entraîné la crise de l'Etat- providence et par suite la contestation de tout le système politico administratif.

Si l'Etat-providence a existé sous différentes formes, ses objectifs ont été les mêmes : à savoir la réalisation du bien-être social. Dans les pays développés d'économie libérale, la réponse à la crise de l'Etat- providence est à chercher dans les nouveaux modes de gestion des services qui s'inspirent des méthodes et techniques de management pratiquées dans le secteur privé. Dans les pays en transition à l'économie de marché le passage de l'économie socialiste à l'économie sociale est en soi un programme. La transition économique est lente et coûteuse et les retombées positives ne sont pas toujours évidentes, alors l'Etat doit continuer à accompagner la société dans le domaine social : chômage, pauvreté, effondrement des systèmes de santé, déficit du système de protection sociale quand il existe etc....

L'Etat est en effet confronté à une augmentation de la demande sociale, mais aussi à un manque de ressources financières. Ce déséquilibre à lui seul suffit à rejeter le statu quo dans le fonctionnement des institutions publiques.

II-3 L'Etat dans le nouveau paradigme du développement économique

Les modèles de croissance ci-dessus rappelés ne sont plus adaptés au nouveau contexte économique caractérisé par une double dynamique : la généralisation de l'économie de marché et l'interdépendance des économies. Le nouveau para-

digme du développement économique est radicalement opposé aux théories de la croissance ayant servi de modèle de référence aux expériences de développement des pays du sud (Afrique, Amérique latine et à un degré moindre Asie). Ce nouveau paradigme est d'inspiration néolibérale et fortement appuyé et propulsé par les institutions de Bretton Woods. La principale variable dans la dynamique de croissance serait le libre-échange et l'insertion dans l'économie de marché mondiale ; autrement dit les pays peuvent tirer profit de la mondialisation de l'économie pour assurer leur propre croissance. Ce qui implique au plan des politiques de développement : suppressions des protections en matière commerciale, suppression des entraves à l'investissement direct étranger, accélération de la convertibilité des monnaies, le marché national n'est plus un marché pertinent pour la croissance économique quel que soit sa taille (au titre de la validation de ces recommandation, on compare la croissance des grands pays comme le Brésil, l'Inde, l'Indonésie et la Chine à celle des petits pays comme la Corée, Taiwan, Hongkong ou Singapour). L'ensemble de ces politiques économiques est l'opposé des politiques préconisées dans les années 60 et 70 (développement autocentré, substitution à l'importation, intégration nationale etc. ...)

Les stratégies de développement doivent viser le développement des facteurs de compétitivité sur les marchés internationaux. Ces facteurs sont aussi d'une nouvelle nature ; la productivité du travail et du capital continue à avoir un sens mais faut-il la coupler avec d'autres facteurs pour obtenir une compétitivité de l'économie nationale : le rôle du système financier, la formation du capital humain, la qualité de l'organisation et du management etc....

Le rôle de l'Etat et des institutions économiques dans le nouveau paradigme est fondamental dans la formation de la capacité compétitive de l'économie nationale en réunissant les conditions devant favoriser la compétitivité « nationale » par la définition des politiques industrielles, des politiques budgétaires et fiscales, des politiques et des actions de recherche-développement, de la formation du capital humain etc....sans faire de discrimination entre le secteur public et le secteur privé.

A court terme, la recherche de la compétitivité peut aller à l'encontre des intérêts de certaines catégories de la société : salaires faibles, taux de change défavorable, financement public des restructurations industrielles et commerciales etc. ...

II-4 L'intervention de l'Etat dans le domaine économique

A la lumière des développements précédents sur les limites de l'Etat propriétaire – entrepreneur, la crise de l'Etat-providence et le nouveau paradigme dans le développement économique, l'intervention de l'Etat dans l'économie n'est justifiée que lorsque le marché connaît des défaillances de nature économique (remettre

en cause l'efficacité du système économique, externalités, monopole) ou de nature sociale et éthique (équité sociale, biens et services publics, externalités, fiscalité et redistribution, protection des consommateurs etc..). Cette intervention est donc indirecte et incitative et prend le qualificatif de « rôle régulateur de l'Etat » ; elle s'opère généralement par des institutions économiques d'orientation (politiques publiques) d'incitation, de contrôle, de réglementation et d'arbitrage dans les conflits d 'intérêt.

Enfin pour compléter le rôle de l'Etat dans le contexte d'une économie de marché à vocation à s'ouvrir sur les autres économies et visant la formation d'un avantage compétitif dans les échanges internationaux, il doit intégrer deux fonctions importantes même pour un Etat minimaliste :

- la fourniture de biens et services publics que l'Etat doit financer même s'il ne doit pas nécessairement les produire ; la formation et l'éducation, la recherche et les infrastructures de base qui sont d'une importance cruciale pour la croissance économique comme il a été signalé plus haut ;
- le rôle redistributif de l'Etat, non seulement sous l'angle de la fiscalité, mais sous l'angle de sa contribution positive à la croissance via l'importance de la cohésion sociale comme facteur de la compétitivité d'une nation.

II.5 - Les Réformes structurelles dans le cadre d'une économie de marché compétitive et les principes de bonne governance.

« Le rôle du gouvernement n'est pas de soutenir la croissance économique avec des dépenses budgétaires mais, plus subtilement, de donner aux individus et aux agents économiques les outils dont ils ont besoin pour valoriser leurs propres efforts...Utiliser le gouvernement pour compléter et non pour se substituer au marché et au secteur privé a été le principe fondamental de la stratégie de cette administration économique.».(Council of Economic Advisers 1998)

Le nouveau paradigme de développement économique laisse supposer une transformation structurelle dans le régime économique hérité de l'ancienne conception du développement. Les réformes structurelles sont de deux niveaux : le premier niveau consiste à définir un cadre macro-économique sain élaboré sur la base d'un assainissement des finances publiques par la maîtrise des dépenses de l'Etat, un régime de change basé sur une convertibilité progressive de la monnaie et un commerce extérieur totalement libre. Le deuxième niveau (réformes dites de seconde génération), concernera directement le retrait de l'Etat de la gestion directe de l'économie pour se consacrer à ses missions de régulation. C'est ce deuxième niveau qui nous intéresse ici. Les principales actions structurelles à mener par l'Etat pour une transition à l'économie de marché et une insertion dans l'économie

mondiale sont : 1) dans la transformation des rapports de propriété par un processus de privatisation dans le secteur public (par un transfert effectif de la propriété au secteur privé) ; 2) la définition d'un système de management du secteur public permettant l'exercice effectif par les managers des droits de propriétés délégués(réformes de la législation sur les sociétés et son adaptation aux règles de et aux exigences de l'économie concurrentielle : droit des sociétés, responsabilités civiles et pénales des dirigeants, formes de contrôle des sociétés publiques et transparence de la gestion) et 3) les modes de gestion des services publics et des politiques de déréglementation Les trois thèmes constituent des tendances lourdes dans la redéfinition de la place et du rôle de l'Etat dans le domaine économique et social et partant dans la conception du mode de gouvernance à mettre en place.

III. LES INSTITUTIONS DE L' ECONOMIE de MARCHE

III-1 La transformation des rapports de propriété dans l'économie nationale

Il ne s'agit pas ici ni de préconiser un modèle de privatisation, ni de faire l'état de la littérature, abondante, sur le sujet. Notre propos se limitera à poser la problématique de la privatisation dans la stratégie de développement dans la perspective de la transition vers l'économie marché. La privatisation est donc une exigence de la nouvelle conception du développement et de la compétitivité à l'échelle mondiale avant qu'elle ne devienne un choix de politique économique. Dans tous les cas, la privatisation est un acte de l'Etat qui décide pour une raison ou une autre de modifier la manière dont sont produits et distribués certains biens et services au sein de l'économie nationale (la privatisation est un domaine des politiques publiques par excellence). Cet acte a des implications politiques, économiques, organisationnelles et sociales. Au plan politique, la privatisation entraîne une redistribution du pouvoir et une recomposition des mécanismes de légitimation. C'est pourquoi l'acte de privatisation doit se faire selon des règles de contrôle public et de transparence. Au plan économique, la privatisation peut viser une restructuration industrielle d'un secteur, un objectif budgétaire (produits de la privatisation ou suppression des subventions publiques) ou un flux d'investissements directs étrangers(IDE) ; dans chaque situation l'Etat est tenu de remplir des fonctions précises comme l'assainissement et l'évaluation des entreprises à privatiser, la création d'un environnement propice à l'investissement privé, la réforme fiscale et de la législation commerciale etc...Au plan social, la privatisation entraîne dans beaucoup de cas des pertes d'emplois soit par l'effet d'une rationalisation de l'activité existante par le nouveau propriétaire privé, soit par l'effet d'une restructuration – redéploiement des activités de l'entreprise privatisée.

En Algérie, six années après la promulgation des premiers textes législatifs sur la privatisation (1997), cette dernière est toujours débattue par toutes les instances et demeure à l'ordre du jour. Or si elle a trouvé d'ardents défenseurs sur le plan de l'opportunité, elle n'est guère concrétisée dans les faits et la lenteur avec laquelle le processus est conduit prouve que les mécanismes institutionnels et organisationnels ne sont pas efficients. En effet les résistances à la privatisation ne sont pas seulement au niveau des sphères politique et syndicale, celles de la sphère économique et en particulier celles des dirigeants des entreprises et des administrations économiques sont plus fortes en raison des conflits d'intérêts présents dans le système économique ; dans ce cas les institutions d'arbitrage doivent trancher, or le système en place hiérarchique et dual ne permet la résolution de ces conflits d'intérêts. La politique de privatisation est un cas exemplaire à traiter par les principes de la gouvernance.

Il est évident que la transformation des rapports de propriété par la privatisation des entreprises et des autres actifs publics, entraîne une redistribution des droits de propriété dans le système socio-économique ce qui changerait le mode de fonctionnement de l'économique et la structure des coûts de transaction.

III-2 La réforme de la législation sur les sociétés et le droit des affaires

Ce thème a été le premier à bénéficier d'une réforme relativement profonde depuis les lois de 1988. Toutefois, les changements introduits restent insuffisants ou plus graves encore, beaucoup d'incohérence voire des contradictions subsistent entre les différentes législations mises en œuvre (ex. code de commerce amendé avec la loi sur le registre de commerce ou code des investissements et code de commerce ou encore code de commerce et législation du travail). L'assainissement de la législation existante, sa mise à jour par rapport aux besoins dans les relations commerciales et sa stabilisation sont des facteurs importants dans la bonne gouvernance des sociétés commerciales publiques.

III-3 Les modes de gestion du service public marchand et les politiques de déréglementation

1 – le service public :

Le débat sur le service public demeure au centre de la problématique du rôle de l'Etat dans une économie de marché. Le problème est posé à un double niveau :
a) la finalité de chaque type de service public dans le projet global de développement économique et social, la notion comme l'activité de service public doit suivre l'évolution de la société dans toutes ses dimensions (économique et financière, politique et sociale) dans le sens que ce qui est service public aujourd'hui peut ne pas

l'être demain et vis versa ; b) le coût de la fourniture du service public, autrement dit la contribution budgétaire de l'Etat au financement du service public.

Si au plan économique la voix de la rationalité et de l'efficience économique l'emporte largement, au plan juridique et politique le problème reste entier tant que la séparation, au plan conceptuel et théorique (définition du service public par le droit constitutionnel et le droit administratif), entre les fonctions de production et de fourniture des services publics aux usagers n'est pas opérée. Ce qui est important dans la gestion des services publics ce n'est pas tant qui produit ces services mais la finalité de ces derniers : satisfaction équitable des besoins de base des citoyens, cohésion sociale, production et diffusion des externalités positives (ex. éducation) et prise en charge des externalités négatives (pollution) dans la perspective d'une amélioration de la compétitivité globale de l'économie nationale.

La séparation des fonctions de production et de distribution des biens et services publics permet d'opérer des choix quand au modes de production des services selon le critère de l'efficience économique (budgétaire dans ce cas) sans qu'il y ait une remise en cause de la finalité du service public. Ces modes de gestion de la production peuvent être privée (marché), déléguée (contrat) ou publique (hiérarchie). Quant à la fourniture ou l'affectation du service public, le rôle des institutions publiques en est plus direct : soit par l'organisation matérielle de la fourniture (services administratifs, école.), soit par la fixation d'un tarif (transport, eau, énergie...), soit par l'allocation financière ou le remboursement (santé, formation, ...). Les modes d'intervention directe de l'Etat (production et fourniture) ont souvent conduit à une bureaucratisation effrénée des systèmes de gestion, ce qui donne naissance à des pouvoirs discrétionnaires considérables aux bureaucrates. Or les pouvoirs discrétionnaires sont néfastes pour la gestion des services publics à la fois au niveau des inefficacités de la production et au niveau des finalités en terme d'équité de justice sociale et de continuité en raison principalement de l'absence de transparence et de contrôle ou de feed-back des usagers.

Les services publics par leur rôle dans le développement économique et social et dans la cohésion et la stabilité sociale, par l'importance des budgets publics qui leurs sont affectés et le nombre d'acteurs qui y participent (administration, entreprises publiques et privées, usagers, hommes politiques) constituent des systèmes complexes et dont les conflits d'intérêts sont un phénomène récurrent et par conséquent le modèle de gouvernance, sur la base de relations de partenariat et de participation des différents acteurs producteurs, fournisseurs, usagers, politiques et société civile, peut apporter la réponse à cette complexité.

2- Les politiques de déréglementation

Les politiques de déréglementation dans les services publics et les infrastructures de base (télécommunications, énergie, transports, eau etc.) est une démarche

inspirée des nouveaux paradigmes de l'économie de marché et de la mondialisation des activités et des marchés. Elles visent à dé- monopoliser des secteurs à forte croissance et dont les justifications traditionnelles du monopole en termes de volume d'investissement et de rendements d'échelle croissants ne sont plus valables.

De toute évidence, la déréglementation entraîne elle aussi une redistribution des droits de propriété et de nouveaux modes de gestion et de régulation. Il y aura dans le système issu de la déréglementation des modes de gestion publics et privés et des modes de régulation marchands et administratifs ; le système de contrat sera prégnant. Dans tous les cas un système partenarial sera préconisé : Administration (réglementation), organisme paritaire de régulation (régulation, contrôle), opérateurs publics ou privé (transfert de propriété ou contrat de concession) et usagers (publics ou privés). Là aussi le modèle de gouvernance pourrait apporter l'efficacité économique, l'utilité sociale, la participation et la transparence dans la gestion des services et infrastructures publics. Mais les déréglementations peuvent entraîner des déséquilibres considérables des forces qui caractérisent la plupart des situations de sortie de monopole (conflits ancien monopoleur / nouvel opérateur ou entre opérateurs ou opérateurs/ administration de régulation ou encore opérateurs / Usagers ou client.). Toutes ces situations de déséquilibre ou de conflits peuvent remettre en cause les raisons qui ont motivé la déréglementation à savoir : le libre jeu de la concurrence (pour tirer profit de la compétition), l'abus de domination par un opérateur (empêcher la reconstitution d'un nouveau monopole qui risque de transférer vers le privé les rentes de monopole.) Toutes ces considérations et d'autres encore exigent pour leur prise en charges des institutions intelligentes capables de mettre en place une réglementation appropriée, des contrats rigoureux, des contrôles efficaces, sans risque de rétablir l'ancien système de gestion.

La réforme de la gestion des services publics comme les politiques de déréglementation partent du postulat simple suivant : laisser au marché le rôle de discipline des acteurs à court terme et à l'Etat le rôle de la vision et du traitement du long terme, la gestion des externalités et le social.

Le troisième type d'organisation est le plus avancé en terme de gouvernance, il s'agit des entreprises publiques économique. Cette organisation totalement inspirée du droit commercial reste cependant très formelle. La transformation des entreprises publiques en sociétés par actions en 1988 devait favoriser le développement de la bonne gouvernance à ce niveau par la séparation des fonction d'administration et de gestion, l'introduction obligatoire du commissariat aux comptes, la participation au moins symbolique des salariés au conseil d'administration à travers le comité de participation et la reddition régulière des comptes. Dans les faits la *« corporate governance »* n'est pas encore un mode d'organisation et de gestion dans l'entreprise publique. L'intervention di-

recte des administrations centrales et des propriétaires multiformes (CPE, Trésor public, SGP) dans la vie de l'entreprise, la composition des conseils d'administration et la faible performance du management ont reconduit les comportements et les réflexes archaïques du système de tutelle et clientéliste.

En terme de gouvernance il y a lieu de régler le problème de la propriété et des formes de sa délégation. Les délégations des droits de propriété par cascades successives effritent le droit de propriété et le pouvoir qui lui est associé. Contrairement à l'approche institutionnelle qui préconise une organisation de l'économie réduisant les ***« coûts de transaction »*** qui sont liés au mode de régulation et de coordination (marché, hiérarchie, contrat) et les coûts d'agence (Agency-costs) qui eux sont liés à la nature et à la distribution des droits de propriété dans le système économique entre mandant et mandataire ou principal et agent, le mode d'organisation de l'économie mis en place ne permet pas une telle réduction des coûts de fonctionnement du système en raison à la fois de la dualité des mode de régulation (hiérarchie et marché) et du problème de l'exercice effectif des droits de propriété (CPE, Trésor, MPPI, EPE) qui fait que les coûts d'agence (délégation des droits de propriété et les conséquences qui en découlent) sont très élevés. Les deux raisons principales de cette situation sont : la multiplication des niveaux de délégation (trois niveaux) et les coûts administratifs (directs et hors marché) de contrôle et d'évaluation (coût de supervision, coût de contrôle des objectifs, coût de gestion des participations, coût d'opportunité). Le processus décisionnel est ainsi très étalé et la réactivité à l'environnement est faible.

La rationalisation du schéma organisationnel exigera une réduction du nombre de niveaux de délégation et la substitution de la hiérarchie par le ***contrat*** et sa généralisation à toutes les relations dans le secteur public économique. Le contrat implique pour les parties une transparence dans la négociation, une responsabilisation dans l'exécution à travers l'évaluation des résultats et donc une amélioration de la performance du système. Concrètement il s'agira de décentraliser effectivement la décision économique et son corollaire la responsabilité du décideur au niveau de l'unité opérationnelle ou d'exécution, seule est en mesure de développer les facteurs de compétitivité de l'économie nationale. La délégation doit être limitée à un seul niveau et doit être soutenue par un ***contrat d'agence ou de management.***

La mise à niveau de la législation commerciale et sa cohérence avec les autres législations sont des facteurs importants dans la « corporate governance ».

Il s'agit de créer les conditions propices à la croissance économique et au développement du bien être social sans discrimination entre secteurs public et privé. Ces conditions requièrent le maintien d'un cadre économique sain et transparent et suggère un environnement et des règles claires offrant une visibilité et une lisibilité des résultats des décisions à prendre par les acteurs économique. Ces conditions peuvent être l'instauration de politiques et de mécanismes qui facilitent le dévelop-

pement de la concurrence (système de change, liberté de prix, facilité de création des entreprises, aspects monétaires et financier favorable à la création et au développement des entreprises, ...), la réforme du système fiscal dans le sens de sa mise en adéquation avec le projet développement (croissance, création d'emploi,) et sa simplification pour améliorer son rendement, la suppression des régimes dérogatoires et discriminatoires. La bonne gouvernance suggère que l'Etat mette des institutions légères mais efficaces et qui jouissent à la fois d'une crédibilité, d'une autorité et d'une légitimité.

En guise de conclusion : Compétitivité et nouvelles institutions.

Les nouvelles missions de l'Etat aujourd'hui ne sont plus dans le domaine de la gestion directe des activités ou de la régulation administrative et réglementaire mais dans l'accompagnement des acteurs économiques et dans l'adaptation de l'économie à la nouvelle donne économique mondiale dans un cadre de compétitivité et de coopération. Cela exige qu'il renforce ses capacités d'anticipation stratégique et améliore l'environnement des entreprises.

- Des institutions capables d'éclairer la prise de décision : cela exige le renforcement des capacités de prévision économique et de prospective.

Les conditions à un tel développement des capacités de l'Etat, passent par une meilleure coordination des structures existantes et une rationalisation des méthodes. Plus concrètement, laisser au marché la régulation à court terme et aux institutions nouvelles la définition des orientations stratégiques et la planification des actions à long terme :

- revoir les missions et les statut des institutions existantes : Conseil National de la Planification (transformé formellement en commissariat au plan et aux études prospectives, mais sans aune âme, ce qui a reproduit les mêmes comportements et les réflexes de l'organisation précédentes, la réforme est devenue donc sans objet), l'Office National des Statistiques (en élargissant ses prérogatives aux études de conjoncture), Chambres de commerce et d'industries (en les retirant de la « tutelle » du ministère du commerce et en les enracinant sur leurs territoires respectifs grâce à un maillage du réseau de relations entreprises, administrations, recherches,...) ;

la création d'un organisme d'évaluation des politiques publiques ;

- Organisme chargé de la coordination et de la promotion des politiques de la compétitivité économique ;

- Organisme de la promotion commerciale et de l'investissement étranger en Algérie (hors tutelle du ministère du commerce).

Les conditions de succès de ces institutions, qui peuvent avoir le statut d'agences (à définir dans le cadre du droit algérien) ou d'Autorité administrative autonome (AAI : qui en effet présentent une des voies d'action souple, plus adap-

tées à la régulation des marchés et jouissant de pouvoirs d'arbitrage des conflits non juridictionnels), résident dans leur réactivité, leur fluidité, leur fonctionnement coopératif, leur gestion transparente, décentralisée et participative, leur attentions aux attentes des usagers, entreprises et citoyens, et leur rapport coût/efficacité.

♦ Des méthodes d'analyses, d'évaluation et de gestion adaptées au contexte économique, à la complexité des situations et aux tendances lourdes de l'évolution de l'économie mondiale.

- Au plan de leur gestion, favoriser la contractualisation entre les institutions publiques et entres institutions publiques et institutions privées ;

- Favoriser les programmes d'action pluriannuels orientés sur les objectifs et non sur les ressources ;

- Favoriser l'utilisation des méthodes modernes dans leurs activités plutôt que les traditionnels schémas administratifs formels sans pertinence et sans intérêt pour la décision stratégique de l'Etat ;

- Favoriser la concertation et les synergies entre acteurs sans distinction de statuts juridiques et casser les traditionnels cloisonnements sectoriels ;

- Favoriser l'émergence des compétences et la promotion des élites par des statuts attractifs et des méthodes de compétition saines ;

- Privilégier les approches transversales.

Il existe, à travers le monde, plusieurs modèles d'organisation institutionnelle : « les mécanismes de décision dans les pays de l'OCDE », qui s'appuient sur des organismes très spécialisés, ou des dispositifs orientés sur des « organismes centraux d'élite » en Asie de l'Est, comme le MITI au Japon, ou la Commission Centrale de la Planification Economique en Corée du Sud, ou encore les modèles du Royaume –Uni et de Nouvelle-Zélande orientés sur les « agences ».

Y a t –il place pour une politique économique qui serait autre chose que la juxtaposition « d'intentions de faire » présentées ici et là sans aucune articulation et sans cadrage méthodologique précis autour des objectifs autres que la confusion entre moyens et résultats. Les lois de finances des deux dernières années ont amorcé une approche sur l'élaboration d'une politique budgétaire articulée et cohérente et présentant des ajustements budgétaires supposés jouer un rôle de cadrage macro-économique. Il est vrai, qu'en théorie, la politique budgétaire est l'instrument privilégié de la régulation macro-économique. Mais il est vrai aussi que l'économie réelle, en particulier dans les économies en transition de surcroît sous régulée, n'est pas très sensible au cadrage budgétaire. Cette approche normative par le budget négligeait les institutions qui sont considérées comme allant de soi ou sans importance. Les agents économiques étaient supposés s'ajuster mécaniquement et automatiquement aux politiques macro-économiques. Et pourtant

les approches orthodoxes, développées par des courants ultralibéraux ont perdu de leur validité même dans le pays où elles sont nées. Dans une économie sous développée et en transition on ne peut se permettre de faire l'économie d'une politique industrielle ou d'aménagement du territoire ou encore de la régulation des marchés pour se contenter d'un cadrage budgétaire, indispensable sans aucun doute. C'est peut être cette négligence volontaire ou non du rôle décisif des institutions du marché dans le contrôle, la régulation, l'évaluation de l'activité économique qui laissent perdurer des institutions archaïques orientés sur la gestion des ressources et le contrôle de la rente qui aujourd'hui empêchent l'implantation des réformes et l'implication des acteurs autres que les lobbies traditionnels dont l'intérêt n'est certainement pas la transformation du système rentier mais au contraire le maintien et la protection du statu quo. L'action économique (publique ou privée), par nature dynamique et compétitive, ne peut s'accommoder de statu quo faits de compromis, d'attente et de calculs de court terme qui sont souvent antiéconomiques.

Tout compte fait, l'effort consenti dans la mise en œuvre des programmes de transition et d'adaptation de la législation exige un autre effort dans la mise à niveau des pratiques administratives et managériales et du système judiciaire ; autrement dit il s'agira de définir une stratégie alternative au statu quo. L'économie de marché a besoin, plus que les autres formes d'organisation économique, d'institutions efficaces, efficientes et compétitives.

Le ministre des finances a utilisé une phrase très significative lors de son audition par le comité des réformes des structures et des missions de l'Etat (2002) « Financer les réformes et non pas le statu quo ». Malheureusement le résultat est que on n'a jamais cessé de financer le statu quo même dans les moments les plus difficiles de l'histoire économique de ce pays. Ce qui est dangereux dans le maintien du statu quo, au-delà de son coût pour la collectivité nationale, c'est son impact sur les comportements des acteurs économiques et politiques. L'entretien du statu quo est assuré par le régime d'accumulation économique qui reste dominé par la rente qui rend myopes les décideurs et les empêchent de voir à long terme. Mais l'économie s'apparente, plus que tout autre domaine d'activité, à l'hydraulique c'est qu'elle permet l'accumulation des problèmes jusqu'à un certain seuil pour ensuite tout emporter dans sa coulée.

Alger le 19 février 2007.